وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

AFSJ

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة علمية محكمة

المجلد الأول - العدد الرابع - كانون الأول ٢٠٢١

مجلة العلوم المالية و المحاسبية

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

A.F.T.C.
Accounting & Financial Training Center

رقم الإيداع
2442

رقم
التصنيف الدولي
ISSN 2709-2852

تصدر عن مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المجلد الأول - العدد الرابع - كانون الأول ٢٠٢١

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

Volume 1. No.4 - December 2021

AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
مجلة علمية محكمة

A.F.T.C.
Accounting & Financial Training Center

009647901409233

afsj@mof.gov.iq

رقم
التصنيف الدولي
ISSN 2709-2852

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق
2442

وزارة المالية

مركز التدريب المالي والمحاسبي

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

مجلة علمية متخصصة محكمة يصدرها مركز التدريب المالي والمحاسبي تعنى بالإدارة المالية ، المصارف، التأمين ، المحاسبة والتشريعات المالية

مجلة معتمدة لأغراض الترقيات العلمية

رئيس التحرير : أ.د. حيـدر نعمـة الفريجي

مدير التحرير : الدكتور أحمد جواد الدهلكي

السنة الاولى / العدد الرابع كانون الأول ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة
من الآية : ﴿١١﴾

وزارة الماليـــة
مركـز التدريب المالـي والمحاســبي
مجلة العلوم المالية والمحاسبية

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

هــيــأة تحريــر المجلة

أ.د. فـلاح حســن ثوينـــي	كليـــة الادارة والاقتصـــاد / الجامعـــة المستنصريـــة
أ.د. فـــلاح حســن عـــداي	الدائرة المالية المركزية / حكومة الشارقة / الامارات المتحدة
أ.د. احمــد حجــوب	الشركـــة المغربيـــة لتأمين الصـــادرات / المغـــرب
أ.د. صالــح خليـل العقـــدة	جـامعـة العـــلـوم التطبيـقيـــة الخاصـــة / الاردن
أ.د. أسعـد غني جهاد عبد	مدير عام الدائرة الادارية والمالية / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
أ.المشارك د. محمد أحمد عبدالباقي الخولي	كلية العلوم الادارية / اكاديمية السادات للعلوم الادارية / مصر
أ.م.د.عبد الرضا لطيف جاسم	كليـــة الادارة والاقتصـــاد / الجامعـــة المستنصريـــة
أ.م.د.سمير عبد الصاحب ياره	كليـــة الادارة والاقتصـــاد / الجامعـــة المستنصريـــة
أ.م.د.عبد الكاظم محسن كوين	كليـــة الادارة والاقتصـــاد / الجامعـــة المستنصريـــة
أ.م. سعيد عباس محمد علي ميرزة	نائب رئيس مجلس ادارة شركة التأمين العراقية / متقاعـد
أ.م. هلال مسلم هاشم الطعان	محاضر في كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية / متقاعد

المجلد الاول - العدد الرابع - كانون الأول ٢٠٢١

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ٢٤٤٢

وزارة الماليـــــة
مركــز التدريب المالــي والمحاســـبي
مجلة العلوم المالية والمحاسبية

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

هيئة اللغة والتصحيح

أ.م.د. سمير عباس كاظم كرم	لغة عربية / كلية التربية / الجامعة المستنصرية
م.د. علي اسـد موسـى	لغة عربية / كلية التربية / الجامعة المستنصريـة
اخلاص عبدالزهرة علي	لغة انكليزية / مركز التدريب المالي والمحاسبـي
نــورا فائــز جاســـم	لغة انكليزية / مركز التدريب المالي والمحاسبـي

تصميم

المبرمج / حسان فالح عبدالرحمن

الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي مركز التدريب المالي والمحاسبي
وتلتزم المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ٢٤٤٢

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المراسلات

البريد الالكتروني : afsj@mof.gov.iq

موبايل : ٠٧٩٠١٤٠٩٢٣٣

العراق – بغداد – حي المستنصرية – محلة ٥٠٤ – زقاق ١ – مبنى ١

الموقع الالكتروني للمجلة:

ضمن موقع وزارة المالية http://www.mof.gov.iq/pages/ar/Journal.aspx

ضمن موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية https://www.iasj.net/iasj/journal/363

شروط النشر في المجلة

١- تقبل البحوث باللغتين العربية و الانكليزية .
٢- ان يكون البحث جديداً ولم يسبق نشره أو قبوله للنشر في مجلة اخرى أو مؤتمر .
٣- تخضع البحوث المقدمة للنشر للتقويم العلمي.
٤- يقدم أصل البحث بثلاث نسخ مطبوعة ببرنامج (Microsoft Word) بمسافات مفردة بين الاسطر وبحجم خط (١٤) نوع (Simplified Arabic) ، اما بالنسبة للبحوث باللغة الانكليزية فيكون الخط نوع (Times new Roman) وبحجم (١٤) وعلى وجه واحد من ورق قياس (A4) على ان يتم تزويدنا بنسخة ورقية وقرص مدمج بعد التقييم .
٥- لا يزيد عدد صفحات البحث المقدم عن (٢٠صفحة) بما في ذلك الجداول والمواد التوضيحية.
٦- يجب ان يتضمن البحث : عنوان البحث ، مستخلصاً باللغتين العربية والانكليزية، الكلمات الرئيسية للبحث (Key Words) ، المقدمة ، منهجية البحث والدراسات السابقة ان وجدت ، الإطار النظري ، الإطار العملي، الاستنتاجات والتوصيات ، قائمة المراجع.
٧- لا تزيد عدد كلمات المستخلص عن (٢٠٠) مئتي كلمة ، ويوضح في أعلى المستخلص (العربي والانكليزي) عنوان البحث ، اسم الباحث ، مكان العمل (والمراسلة ان كان مختلفاً عن مكان العمل) ، مع وضع رقم أو رمز بشكل نجمة (*) التي تربط بين الاسم ومكان العمل .
٨- ترقم الجداول والاشكال على التوالي حسب ورودها في البحث ، وتزود بعناوين .
٩- الإشارة الى المصدر في متن البحث او الدراسة كما يأتي :(اسم الباحث ،السنة : رقم الصفحة)
١٠-الإشارة الى المصدر كاملا في نهاية الدراسة حسب حروف الأبجدية وفق السياق الاكاديمي المعتمد .
١١- يفضل استعمال وحدات القياس الخاصة بالنظام الدولي Standard International Units في البحث .
١٢- بالنسبة للمراجع المأخوذة من الدوريات يجب ان يحدد رقم المجلد ورقم العدد وأرقام صفحات بداية ونهاية البحث.
١٣- قد يُستخدم التذييل لتوضيح المعلومة وفي هذه الحالة يُرقم التذييل لكل صفحة على حدة بأرقام متسلسلة.
١٤- تخضع جميع البحوث المقدمة للنشر الى الاستلال باستخدام برنامج (Turnitin) الالكتروني على ان لا تزيد نسبة الاستلال عن ٢٠% .

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.: الرقم: ب ت 4 / 4295
Date: التاريخ: 2021/06/21

وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي
م/ مجلة العلوم المالية والمحاسبية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم ٨١٢ في ٩/ ٥/ ٢٠٢١ والحاقا بكتابنا المرقم ب ت ٤/ ٧٧٠٦ في ٢٠٢٠/١٢/١٧ والمتضمن أعتماد مجلتكم التي تصدر عن المركز المذكور أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع والالكتروني للمجلة وأنشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أعتماد المجلة.

... مع وافر التقدير.

أ.م.د ايهاب ناجي عباس
المدير العام لدائرة البحث والتطوير/ وكالة
٢٠٢١/٦/

٦/١٦

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة/ مع الاوليات.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٥/ حزيران

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دائرة البحث والتطوير القصر الأبيض المجمع التربوي الطابق السادس
قسم الشؤون العلمية scdep@rdd.edu.iq

كلمة العدد

بســـمه تعالـــى

مع اصدارنا للعدد الرابع نكون قد اتممنا عامنا الاول من عمر مجلتنا الفتية وانجزنا المجلد الأول الذي يضم الاعداد الاربعة الاولى من اصدارها ، ورغم الفترة القصيرة نسبيا التي مضت على اصدارها الا انها تمكنت من احتلال مكانه مهمه في الاوساط العلمية الأكاديمية والمهنية على حد سواء وذلك من خلال تلقيها الكثير من البحوث لاغراض التقويم والنشر في اعدادها اللاحقة .

لقد تميز العدد الرابع بالاثراء المعرفي الكبير والتنويع الواسع في بحوثه في مجالات المالية والمصارف والتامين والمحاسبة فقد ضم تسعة بحوث تناول الاول منها استثمار راس المال الفكري وعلاقتة بارباح المنظمة والذي تم تطبيقة في قطاع مهم وهو قطاع الاتصالات وبالاخص في شركة زين للاتصالات في محاولة للتعرف على طبيعة واهمية الاستثمار في راس المال الفكري باعتباره اساسا لتحقيق الربح في منشآت الاعمال.

وجاء البحث الثاني ليسلط الضوء على موضوع مهم اخر وهو الرقابة الداخلية لتدقيق فاعلية البيانات الذكية وفي قطاع بالغ الحيوية هو القطاع المصرفي اما البحث الثالث فكان في المالية العامة للدوله وركز على تحليل العلاقة بين الدين العام للعراق والنمو الاقتصادي من خلال تحليل مستويات الدين الداخلي والخارجي وارتباطها بمستويات النمو في العراق اما البحث الرابع فقد تناول موضوعا في المحاسبة الادارية تضمن دراسة مدى امكانية توظيف استراتيجيات التصنيع الاخضر ودوره في تحقيق الميزة التنافسية في الشركة العامة لصناعة النسيج والجلود وسار على نفس النهج بحثان اخران هما البحث السادس الذي تناول توظيف سلسلة القيمة في تحقيق الميزة التنافسية الذي ركز على كيفية تحقيق ميزة قيادة الكلفة الشاملة من خلال تطبيق انشطة سلسلـــة

القيمة في الشركة العامة لصناعة النسيج والجلود ايضا والبحث السابع الذي تبنى مدخلا اكثر تطورا لسلسلة القيمة الخضراء ودورها في تحقيق الميزة التنافسية والذي تم تطبيقة في الشركة العامة للسيارات والمعدات مصنع البطاريات , اما البحث الخامس فكان ضمن محور المصارف والذي تناول موضوع مخاطر السمعة وهي من الموضوعات الاوسع انتشارا حاليا في هذا القطاع المهم وتاثيرها في القيمة السوقية للمصارف العراقية.

اما البحث الثامن فركز على موضوع جدلي متجدد في حقل الادارة المالية وهو الرافعة المالية واستخدام القروض في تمويل نشاطات الشركات واثر ذلك في القيمة السوقية لاسهامها في محاولة لاثراء الجدل المعرفي والتطبيقي في هذا الموضوع المهم .

اما البحث التاسع والاخير فقد تناول موضوع الائتمان المصرفي في العراق ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تحليل حجم الائتمان وانواعة ودورها في التنمية في قطاعات اقتصادية مختلفة في العراق.

وفي الختام لا يسعنا الا ان نتقدم بفائق الشكر والتقدير للجهود الكبيره التي بذلها السادة الباحثون والمقيمون الافاضل في تقديم البحوث وتقييمها علميا والشكر موصول للاخوه والاخوات اعضاء هيأة التحرير واعضاء هيأة الترجمة والتصميم وكل العاملين في المجلة لكل ما قدموه من وقت وجهد لاخراج المجلة بشكلها المناسب آملين الاستمرار في رفد المكتبة العراقية باعداد جديده من مجلتنا في عامها الثاني.

رئيس هيئة التحرير

المحتويات

البحـوث			
ت		البحث	ص
١	العنوان	قياس علاقة أستثماررأس المال الفكري في ربحية منظات الأعمال بحث تطبيقي في شركة زين العراق للاتصالات.	١-٤٢
	الباحث	• أسامة حميد مجيد /جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال. • أ.د. نغم حسين نعمة/ جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال	
٢	العنوان	اجراءات الرقابة الداخلية لتدقيق فاعلية البيانات الذكية بحث تطبيقي في المصارف الحكومية العراقية	٤٣- ١٠٢
	الباحث	• م.د. نجلاء سادة حسون / جامعة النهرين / كلية أقتصاديات الأعمال .	
٣	العنوان	اتجاهات العلاقة بين الدين العام والنمو الأقتصادي في العراق	١٠٣- ١٣٢
	الباحث	• ايوب جعفر حسن / جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد . • أ.د. حيدر حسين ال طعمة / جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد .	
٤	العنوان	توظيف ستراتيجيات نظام التصنيع الاخضر لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة النسيج والجلود – مصنع الجلدية – معمل رقم (٧)) .	١٣٣-١٨٠
	الباحث	• اياد جاسم زبون / الجامعة المستنصرية /كلية الادارة والاقتصاد . • أ.م.د سلمى منصور سعد /الجامعة المستنصرية /كلية الادارة والاقتصاد .	
٥	العنوان	تأثير قياس مخاطر السمعة في القيمة السوقية للمصارف باعتماد الاحداث الجوهرية / دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية .	١٨١-٢١٢
	الباحث	شهلة عبدالله شيحان / جامعة بغداد / الكلية التقنية الادارية . أ.م.د. صلاح الدين محمد امين / الجامعة التقنية الوسطى/ الكلية التقنية الادارية – بغداد .	

المحتويات

البحـوث			
ت		البحث	ص
٦	العنوان	توظيف تقنـية سلسلــة القيمـة لدعم وتعزيز الميزة التنافسية .	٢١٣-٢٤٤
	الباحث	ندى محمد فاضل/الجامعة المستنصرية /كلية الأدارة والأقتصاد أ.م.د. عبد الرضا لطيف جاسم / الجامعة المستنصرية / كلية الأدارة والأقتصاد .	
٧	العنوان	استعمال تحليـل سلسلــة القيمــة الخضــراء في تعزيز الميزة التنافسية. دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات – مصنع البطاريات – معمل بابل ٢)	٢٤٥-٢٨٠
	الباحث	عماد هاشم محمد / الجامعة المستنصرية /كلية الأدارة والأقتصاد . أ.م.د علا محمد عبيد / الجامعة المستنصرية /كلية الأدارة والأقتصاد	
٨	العنوان	الرافعــة الماليــة وتأثيرهــا فــي القيمة السوقية لمنشات الأعمال دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الصناعية	٢٨١-٣١٤
	العنوان	سارة أسماعيل مظلوم/ جامعة النهرين/ كلية أقتصاديات الاعمال. أ.م.د. بلال نوري سعيد / جامعة النهرين/ كلية أقتصاديات الاعمال.	
٩	العنوان	دور الأئتمــان المصرفــي العراقــي فــي تحقيــق التنميــة باعتماد مؤشر HDI للمدة من 2005 لغاية 2019.	٣١٥-٣٥٢
	الباحث	رياض رحيم رضا / جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد. كمال كاظم جواد عبد الشمري /جامعة كربلاء / كلية الأدارة والاقتصاد .	

قياس علاقة أستثمار رأس المال الفكري في ربحية منظمات الاعمال
بحث تطبيقي في شركة زين العراق للأتصالات

Measure Relationship of Investing Intellectual Capital in the Profitability of Business Organizations
Applied Research in Zain Iraq for Communications

أسامة حميد مجيد — أ.د. نغم حسين نعمة

الباحث — جامعة النهرين/ كلية اقتصاديات الأعمال

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/٩/٦ — تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/١٠/٤

المستخلص

يهدف البحث الى تحديد علاقة رأس المال الفكري في ربحية منظمات الاعمال، وذلك من خلال التعرف على مدى توافر متطلبات رأس المال الفكري بمكوناته الثلاثة (البشري و الهيكلي و الزبائني) في تحقيق الربحية، إذ تمحورت مشكلة البحث في بيان هل هناك أستثمار و توظيف حقيقي لرأس المال الفكري في الشركة عينة البحث، وتم تطبيق البحث في شركة زين العراق للاتصالات ، وأعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، و تم جمع البيانات من خلال عمل أستبانة معلومات، وتم أجراء تحليل أحصائي لعينة من العاملين داخل الشركة المبحوثة و البالغة (١٥٠) موظف من أجمالي (٥٠٠) موظف في الشركة داخل فرع بغداد فقط و بمختلف المناصب والاقسام خلال فترة ثلاث شهور،

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الرابع / كانون الأول ٢٠٢١
الصفحات ١- ٤٢

- بحث مستل من رسالة ماجستير.

وقد أعتمد الباحث في البحث البرنامج الإحصائي(SPSS) (النسبة المئوية،الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، معامل الاختلاف ، معامل الارتباط البسيط و المتعدد ، معامل التحديد (R2) ، الانحدار الخطي البسيط و المتعدد و اختبار T & واختبار F) وكانت النتائج التي توصل اليها الباحث أن أبعاد رأس المال الفكري تؤثر في ربحية منظمات الاعمال بنسب متفاوتة و بصورة أيجابية و كان هنالك مسوغ منطقي لقبول الفرضيات، التي أشارت إلى وجود أثر وعلاقة أرتباط ذات دلالة معنوية بينهما ، فإجمالي ابعاد رأس المال الفكري أظهر علاقة معنوية قوية ، وكذلك بالنسبة لابعاد رأس المال البشري ، الهيكلي ، الزبائني. و في ذات الوقت تم ملاحظة الانخفاض في مستوى نفقات التدريب و التطوير للموظفين، كما وعملت الشركة عينة البحث على الاهتمام بأستقطاب موظفين كفوئين لديهم خبرة كبيرة في الوظائف المطلوبة و عملت الشركة على تنفيذ حلقات نقاشية تجمع مجموعة من الموظفين في مختلف الاقسام لمناقشة أخر مستجدات العمل وتحديد نقاط القوة والضعف وتلبية أحتياجات الموظفين من أجل توفير بيئة عمل مناسبة وصحية. واختتم البحث بعدد من التوصيات ومنها ضرورة ادراك قيمة رأس المال الفكري والعمل على تطويره والمحافظة عليه لتحقيق مستوى عالي من الارباح وايضأ تبني سياسات استثمارية موسعة من اجل خلق عوائد على موجوداتها لتحقيق صافي ارباح بعد الضريبة مما يعطي قوة وقيمة اكبر للشركة.

الكلمات المفتاحية : رأس المال الفكري ، رأس المال البشري، رأس المال الهيلكي، رأس المال الزبائني،الربحية.

Abstract:

The research aims to determine the impact of intellectual capital on the profitability of business organizations, by identifying the availability of intellectual capital requirements with its three components (human capital, structural capital and customer capital) in achieving profitability, as the research problem focused on showing whether there is real investment and employment For the intellectual

capital in the company, the research was applied in Zain Iraq Telecom Company, and the researcher adopted the descriptive analytical approach, and the data was collected through the work of an information questionnaire, and a statistical analysis was conducted for a sample of workers within the investigated company, which amounted to (150) One of the total (500) employees in the company within the Baghdad branch only and in various positions and departments during a period of three months. The researcher has adopted the statistical program(SPSS) in the research. With the tools (Percentage, mean, standard deviation, coefficient of variation, simple and multiple correlation coefficient, coefficient of determination (R2), simple and multiple linear regression, T & test and F test) and the results reached by the researcher were that the dimensions of intellectual capital affect the profitability of business organizations in varying proportions and in a positive way, and there was a logical justification to accept the hypotheses, which indicated the existence of an impact and a significant correlation between them, the total dimensions of intellectual capital showed a strong moral relationship, as well as for the dimensions of human, structural, and customer capital. At the same time, there is decrease in the level of training and development expenses for employees were noted. The company also worked on attracting qualified employees with great experience in the required jobs. The company worked to implement seminars that brought together a group of employees in various departments to discuss the latest work developments and Identify strengths and weaknesses and meet the needs of employees in order to provide an appropriate and healthy work environment.

Keywords: intellectual capital, human capital, structural capital, customer capital, profitability.

المقدمة :

يعد رأس المال الفكري وتطبيقاته اساس نجاح المشروعات ، فهو يسهم في تأسيس مكانة راسخة تضمن للمشروعات البقاء والاستمرار في بيئة الاعمال الحالية ، لذا يلاحظ أن المجتمعات المتقدمة لم تحرز تقدمها الا بفضل اعتمادها على المفكرين والمبدعين واصحاب العقول المنتجة، وتعتبر الربحية التي هي عبارة عن علاقة بين

الأرباح التي تحققها المشروعات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها وهذا هدف تتطلع لتحقيقه إدارات المنظمات ، لكونه مقياس أساسي للحكم على كفائتها ، وفاعليتها في استخدامها لمواردها ، فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات ، وبالتالي تعتبر مؤشرا لأداء إدارة المنظمة وفي ضوء ذلك تحددت مشكلة البحث لتوضيح ما هو مستوى الاهتمام بأستثمار رأس المال الفكري في شركة زين العراق .

المبحث الاول : منهجية البحث

أولاً : مشكلة الدراسة

تجلت مشكلة البحث الرئيسية (ما هي علاقة رأس المال الفكري في تحسين ربحية الشركة المبحوثة) حيث يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤلات الاتية :

١. ما مدى علاقة مكونات رأس المال الفكري في ربحية الشركة عينة البحث ؟
٢. هل هناك أستثمار و دور حقيقي لرأس المال الفكري في الشركة المبحوثة ؟
٣. هل هنالك علاقة لمكونات رأس المال الفكري (رأس المال البشري و الهيكلي والزبائني) في ربحية الشركة عينة البحث ؟

ثانياً : أهمية البحث

تنبع اهمية البحث بانها تعالج موضوع من اهم الموضوعات المعاصرة سواء على مستوى الساحة المحلية أو العالمية ، و تكمن أهمية هذا البحث في الجوانب التالية:

١. تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع رأس المال الفكري بوصفه أحد الموضوعات الحيوية لما له من دور في تحقيق القيمة الاقتصادية داخل الشركة.
٢. مساعدة إدارة الشركة في تقييم رأس المال الفكري وإدراك أهميته كعنصر رئيس في تحسين الاداء المالي فيها وخلق القيمة للزبائن.

٣. المساعدة في وضع البرامج لتطوير رأس المال الفكري بشكل عام وتوضيح مدى أهمية الاستثمار في هذه الاصول بهدف الارتقاء بمستوى الاداء المالي للشركة المبحوثة.

ثالثاً : أهداف البحث

يسعى هذه البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :

١. الكشف عن علاقة مكونات رأس المال الفكري بمكوناته الثلاثة في ربحية الشركة المبحوثة.
٢. بيان علاقة الارتباط بين أستثمار رأس المال الفكري و ربحية الشركة المبحوثة.
٣. التحقق من الشركة المبحوثة فيما إذا تعمل على توظيف حقيقي لرأس المال الفكري بمكوناته الثلاثة.

خامساً : فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسية و مفادها مايأتي :

الفرضية الاولى : توجد علاقة أرتباط طردية معنوية ذات دلالة أحصائية بين الاستثمار في رأسمال الفكري و الربحية للشركة المبحوثة و يتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

أ. توجد علاقة أرتباط طردية ذات دلالة أحصائية بين أستثمار رأسمال البشري وربحية الشركة المبحوثة.
ب. توجد علاقة أرتباط طردية ذات دلالة أحصائية بين أستثمار رأسمال الهيكلي و ربحية الشركة المبحوثة.
ج. توجد علاقة أرتباط طردية ذات دلالة أحصائية بين أستثمار رأسمال الزبائني وربحية الشركة المبحوثة.

الفرضية الثانية : توجد علاقة معنوية ذو دلالة أحصائية لرأس المال الفكري في ربحية الشركة المبحوثة إذ يتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

أ. توجد علاقة معنوية ذو دلالة أحصائية لرأس المال البشري في ربحية الشركة المبحوثة .

ب. توجد علاقة معنوية ذو دلالة أحصائية لرأس المال الهيكلي في ربحية الشركة المبحوثة.

ج. توجد علاقة معنوية ذو دلالة أحصائية لرأس المال الزبائني في ربحية الشركة المبحوثة.

سادساً : حدود البحث

يمكن تحديد حدود البحث من خلال ما يأتي :

١. الحدود المكانية: تم اختيار شركة زين العراق الكائنة في محافظة بغداد حصراً بوصفها الحدود المكانية

٢. الحدود الزمانية: فيما يتعلق بالتحليل الاحصائي فقد تم أجراء الاختبار في مطلع سنة (2021) ولمدة ثلاثة شهور في الشركة عينة البحث.

٣. الحدود البشرية: تتمثل الحدود البشرية في العاملين في الشركة عينة البحث في مختلف الاختصاصات و المناصب.

سابعاً : أساليب جمع البيانات

يتمثل أسلوب جمع البيانات وفق طريقتين :

١. الجانب النظري: اعتمد البحث في تغطية الجانب النظري على ما توفر من مراجع مكتبية والكترونية تمثلت بالمصادر العلمية العربية والأجنبية التي شملت الكتب والدوريات والرسائل والأطاريح الجامعية ذات الصلة المباشرة بمتغيرات البحث.

٢. الجانب العملي: اعتمد الباحث في الحصول على البيانات المتعلقة بالجانب العملي من خلال ما يلي:

أ. **الاستبانة:** إذ توضح صياغة الاستبانة مدى قدرتها على التشخيص وقياس متغيرات البحث الرئيسية والفرعية وتم إخراج الاستبانة بشكلها النهائي و قد تم

عرضها على الادارة العليا داخل الشركة عينة البحث و كذلك على الموظفين ولم تتم مهمة الباحث في تصميم الاستبانة الا بعد أن أخضعت اختبارات شروط البحث العلمي.

و قد تم أجراء تحليل الثبات و ظهرت النتائج كالاتي:

جدول(1)

معامل الثبات للمقاييس المستخدمة في الاستبانة

المتغير	معامل الثبات
رأس المال البشري	0.84
رأس المال الهيكلي	0.69
رأس المال الزبائني	0.81
الربحية	0.81
معامل الثبات لجميع المحاور	0.79

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS)

ب. **المقابلات الشخصية:** استطاع الباحث من خلالها الاتصال المباشر بالقائمين على الواقع الميداني من خلال الحوار والمناقشة مع المبحوثين حول متغيرات البحث

ثامناً : أساليب تحليل البيانات

تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS في أحتساب الاتي :

١. النسبة المئوية و الوسط الحسابي.

٢. الانحراف المعياري.

٣. الاهمية النسبية أو الوزن النسبي.

٤. معامل الاختلاف : يستعمل لمقارنة درجات تشتت مجموعتين أو أكثر من القيم عن وسطها الحسابي

٥. معامل الارتباط البسيط و المتعدد : لقياس وتحديد قوة وطبيعة العلاقة بين متغيرات.

٦. معامل التحديد : يوضح مقدار التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد التي من الممكن تفسيرها عن طريق المتغير المستقل.

٧. الانحدار الخطي البسيط و المتعدد ، اختبار (T) واختبار (F).

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للبحث

أولاً : مفهوم رأس المال الفكري ونشأته

قد أتسع نطاق هذا المفهوم ليشمل الامكانات المادية و المالية و المعنوية و الثقافية و الذهنية جميعها المتاحة للمنظمة. و لا يشكل كل العاملين في المنظمة رأس المال الفكري، و أنما يطلق هذا المصطلح على قيمة معرفة و مهارات العاملين بالنسبة لتكوين ثروات المنظمة، فالباحث الكيميائي الذي يخترع دواء مهم او مدير المصنع الذي يقلل من وقت الدورة الانتاجية بمصنعه هؤلاء امثلة عن رأس المال الفكري (عبيد، 2000 : 10).

اذ أن كل المنظمات تحتاج إلى رأس المال الفكري من أجل إدارة عملياتها، وتعددت التعاريف التي أعطيت لمفهوم رأس المال الفكري ، كما تعددت مسمياته و مصطلحاته فمنها : الموجودات غير الملموسة ، رأس المال غير الملموس ، رأس مال المعرفة ، رأس المال الفكري الاستراتيجي ، و رأس المال الرقمي ، ولكن أكثر المصطلحات استعمالا و شيوعا هو رأس المال الفكري . اذ يعيش العالم فترة غير مسبوقة من التغيير والتطوير المستمر، وقد أدى الانحسار التدريجي لعصر الثورة الصناعية والانطلاق نحو الاقتصاد القائم على المعرفة إلى ظهور منظمات الأعمال المبنية على المعرفة والمعلومات، والتي تعتمد في المقام الأول على الخبراء والمتخصصين والمبدعين وذوي القدرات المعرفية المتميزة (عبده، 2006 : 64).

ووصف (Ross : 2001) رأس المال الفكري أنه المظلة التي تنطوي تحتها إدارة المعرفة بكونها المحرك والطاقة الدافعة لها، ويشير راس المال الفكري إلى حيازة المعرفة وتطبيق الخبرات والمهارات والأدوات داخل المنظمة لتحقيق استراتيجياتها (Ross : 2001,23). و قد عرفة (Tumwine, Noxin،2017) رأس المال الفكري مجموعة الموجودات المعرفية التي تستخدمها المنظمة في اعمالها لخلق القيمة و تحسين وضعها التنافسي بين الشركات خلال ما يضاف من قيمة لاصحاب المصلحة المحددين.

ثانياً : مكونات رأس المال الفكري

تختلف وجهات النظر الإدارية والمحاسبية من حيث مكوناته وأنواعه. وهذا الإختلاف يعود إلى مؤهلاتهم العلمية سواء أكانت اقتصادية أم محاسبية أم إدارية، وكل فرد ينظر إلى جانب المعرفة الذي يدخل في دائرة اهتماماته، وفيما يلي أهم مكونات رأس المال الفكري المتفق عليه (Florinda et al.,2019 : 3).

١. **رأس المال الهيكلي:** يصنع رأس المال الهيكلي المعرفة الحقيقية التي يتم الاحتفاظ بها في هياكل وأنظمة وإجراءات المنظمة ، حيث يمثل جميع القيم التي تبقى في المنظمة عندما تغلق الأضواء فيها في آخر يوم عمل.
٢. **رأس المال البشري:** يتمثل رأس المال البشري في المعرفة الضمنية و الخبرات والمهارات التي يتمتع بها الموظفين ، وهو يمثل مورد دخل للمنظمة ولكنه ليس ملكا لها (Szelągowski, 2019 : 208).
٣. **رأس المال الزبائني:** ويتمثل رأس المال الزبائني في قيمة علاقة المنظمة مع الزبون، إذ هو القيمة التي ينتجها مستوى رضا الزبائن و ولائهم، والموردين والجهات الخارجية الأخرى، وما استطاعت المنظمة من بنائه من علاقات متميزة مع هذه الأطراف (الملكاوي، ٢٠٠٧ : ٢٧) إن هذه العلاقات التي تبنى بين المنظمة وعناصر بيئتها الخارجية تكون ذو أهمية كبيرة وقيمة (Jean, 2003 :13).

كما و صنف Stewart رأس المال الفكري في ثلاثة مكونات (Stewart, 2010: 32).

١. **رأس المال البشري:** وهو يحظى بأهمية كونه المصدر الأساسي للابتكار والتجديد في المنظمة، وذلك لما يتمتع به الأفراد من المقدرة العقلية والمهارات والخبرات والمعنويات اللازمة، لإيجاد الحلول العملية.

٢. **رأس المال الهيكلي** : و يتضمن القدرات التنظيمية للمنظمة، التي تلبي طلبات المستفيدين من خلال نقل المعرفة وتعزيزها في الموجودات الفكرية الهيكلية كنظم المعلومات، وحقوق النشر والتأليف، وسمعة المنظمة، وبراءات الاختراع، ومقاييس الجودة المراعية لحاجات المستفيدين.

٣. **رأس المال الزبائني** : ويشمل رضا الزبون، ولاء الزبون، الاحتفاظ بالزبون تمكين الزبون ومشاركة الزبون.

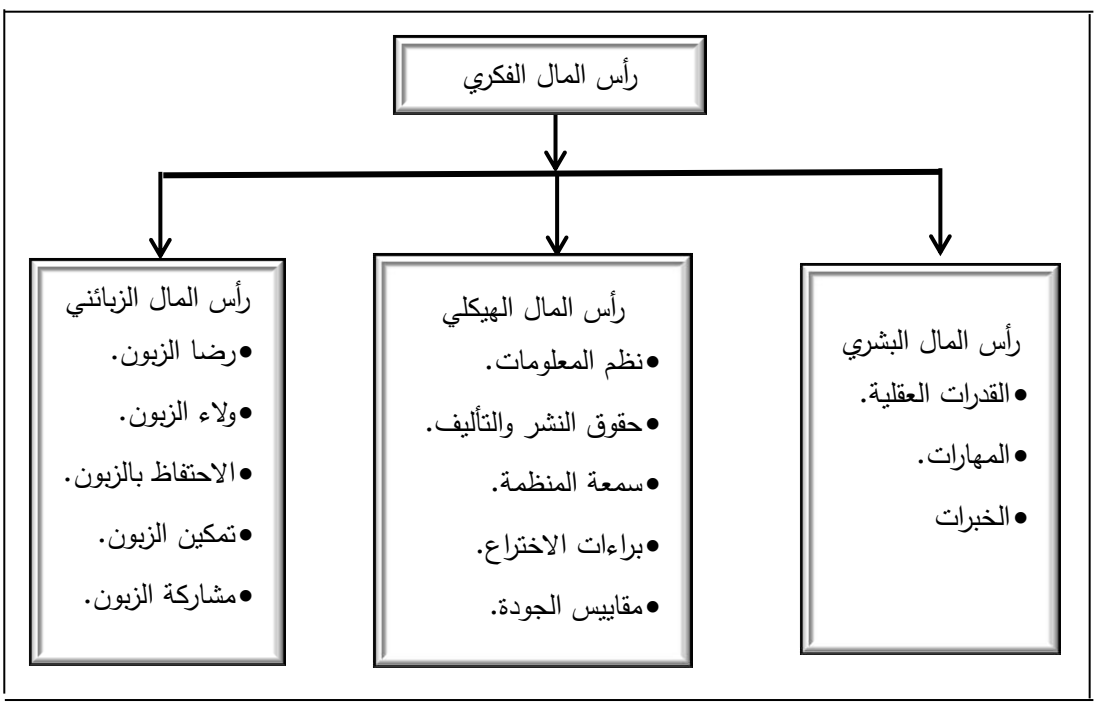

شكل (١) تصنيف رأس المال الفكري لدىStewart

Thomas A. Stewart, (2010). Intellectual capital: the new wealth of Organizations. New York, Doubleday / crown business.

ثالثاً : خصائص رأس المال الفكري

ذكر (الشربيني،2011 : 23) مجموعة خصائص رأس المال الفكري على النحو التالي:

١. **الخصائص التنظيمية:**

وترتبط ببيئة المنظمة التي تتضمن:-

- تواجد رأس المال الفكري في جميع المستويات الإستراتيجية الإدارية.
- المرونة في نوعية الهياكل والتي تساعد على التجديد المستمر من خلال الأفراد.
- البعد عن المركزية الإدارية بشكل كبير.

٢. **الخصائص المهنية:**

وترتبط بممارسة العناصر البشرية داخل التنظيم وتتضمن (السعيد، 2008 :22) :-

- امتلاك العديد من المهارات المهنية النادرة والخبرات المتراكمة بحيث من الصعب استبدالهم.
- التمتع بدرجة تعلم تنظيمي عالية .

٣. **خاصية الابداع:** إذ ان رأس المال الفكري يتبنى فكرة او سلوك جديد لصناعة المنظمة او لغرض الوصول لحصة سوقية معينة ضمن بيئتها إذ ان مصادر الابداع تتنوع داخل المنظمة و ان هناك الابداع التكنولوجي وخلاصات براءات الاختراع والمصادر (Areiqat, 2019: 7).

٤. **الخصائص السلوكية والشخصية:** وترتبط بالعنصر البشري و بنائه الذاتي ، و تتضمن:

أ. يميل رأس المال الفكري الى تحمل المخاطرة في بدء العمل بدرجة كبيرة ، والإقدام على الأعمال والأنشطة المجهولة التي تتسم بعدم التأكد.

ب. الاستفادة من خبرات الأخرين ومبادرتهم بتقديم الأفكار البناءة (الانفتاح على الخبرة).

رابعاً : أليات بناء رأس المال الفكري في المنظمات

لايمكن أن تحقق المنظمات النتائج المرغوبة مالم تمتلك أساليب تنمية وبناء رأس مالها الفكري ، وبالشكل الذي يسهم في إضافة قيمة للمنظمة وميزة تنافسية مستدامة، وقد قدم (Linda & Jennifer , 2009 : 2) نموذج فعال لبناء رأس المال الفكري والذي يتطلب من المنظمة القيام بالخطوات التالية :

١. وضع معايير اداء عالية الجودة للجميع مع الاستمرار بتطويرها و اضافة التحديثات عليها من خلال القيام بعملية تحليل الموقف الحالي للمنظمة مقابل الموقف الذي تطمح اليه.
٢. القيام بتطوير العاملين من خلال تكليفهم بمهمات ذات مستوى عالي من المسؤولية كي تجعلهم في تحدي مستمر مع بيئة العمل، و باتباع اسلوب التعاقب او التدوير الوظيفي (Job Rotation) مع ضرورة الحرص على ان يبقى الجميع في حالة تعلم مستمر.
٣. تعديل كل واجهة من واجهات المحيط بالعمل مثل ثقافة المنظمة و هيكلها التنظيمي و سياستها لتسهيل عملية البناء و التطوير.
٤. تزويد كل مستوى من مستويات المنظمة بموهبة جديدة وتوظيف أفراد مناسبين لحل المشاكل التنظيمية و ليكونوا احتياطا يعزز المناوبة الادارية ومثال يحتذى به.
٥. جعل العاميلن في المنظمة ككل يشاركون في عملية التغيير و توفير الفرصة لهم لكي يتفوقوا بجعلهم شركاء مهمين الى الحد الذي يسمح بتشكيل شراكة معهم.

خامساً : إدارة رأس المال الفكري

أن الغرض الأساسي في تقوية القدرات العقلية التي تولد قيمة مضافة للمنظمات هو وجود إدارة فاعلة للموجودات الفكرية واستثمارها، وإثارة المعرفة غير الظاهرة والساكنة والموجودة داخل العقول لتحفيزها، والاستفادة منها ونشرها وهنالك عدة مبادئ أساسية لأدارة لرأس المال الفكري تتضمن الاتي : (Stewart, 2010 : 163).

١. توفير الموارد الضرورية التي تساهم في أنشاء شبكة المعلومات الداخلية، بالإضافة الى تعزيز فرق العمل، وأي شكل اخر من اشكال التعلم، وأن سر نجاح الإدارة يكمن في المحافظة على رأس المال الفكري واستثماره، ويتم ذلك من خلال الإتاحة بروح المبادرة الابتكارية لفرق العمل بالممارسة الادارية الناجحة.
٢. توظيف الاعمال والأفكار الخاصة برأس المال الفكري لصالح المنظمة لأنشاء علاقات ودية مع زبائنها، ومجهزيها، ومستخدميها على المدى الطويل.
٣. اتمام هيكلة رأس المال الفكري عبر خزنها داخل نظام ذو كفاءة عالية لسهولة استخدامها عند الحاجة.
٤. توجيه المعلومات الى الموقع الذي يكون بحاجة اليها، لكن عند الضرورة فقط، لان زيادتها قد تؤدي الى عدم التمييز فيما بينها من حيث الاهمية.

لذا تعد إدارة رأس المال الفكري من النواحي المهمة لنجاح منظمات الاعمال، وتحقيق مستوى عالي من الاداء على المدى البعيد لذلك يقدم كل من (العنزي ونعمة، 2001) عدة خطوات ترشد منظمات الاعمال الى معرفة وكيفية إدارة رأس المال الفكري : (العنزي ونعمة،2001:7-8).

١. تأتي المعرفة من خلال العمل وتعليم الآخرين حول كيفية القيام به: أي بمعنى "إذا قمت بعمل سوف تعرفه"، فمن وسائل المعرفة هو محاولة التعلم والقيام بعدة أشياء وتجربتها.
٢. معرفة السبب قبل الاسلوب : أن سبب فشل العديد من المنظمات التي سارت على خطى المنظمات الناجحة في التعلم من تجاربها الناجحة هو أنها ارادت أن تتعلم كيفية استخدام السلوكيات والتطبيقات والأساليب بدلاً من معرفتها سبب اتباع هذه الفلسفة، أذ أن المسألة تكمن في الفهم قبل الشروع بالتنفيذ.
٣. الخوف يؤدي احياناً الى احداث فجوة بين العمل والمعرفة، ابعاد الخوف قدر الامكان.

٤. لا وجود للعمل من دون أخطاء: ما هو رد فعل المنظمة؟ عند ترسيخ فلسفة العمل، من الضروري أن يكون أحد العناصر المهمة هو ما سيحدث اثناء وقوع الخطأ وبعده، ومن الواضح أن التحركات وأن كانت على وفق خطط جيدة، لابد من تعرضها لمخاطر الفشل، فكيف ستكون استجابة المنظمة؟ وهل ستوفر حلولاً مرنة؟ أم أنها ستعامل الخطأ بشدة الامر الذي يدفع رأسمالها الفكري للاشتراك في تحليل واجتماعات ومناقشات ولكن من دون تنفيذ أي شيء خشية الوقوع بالفشل.

٥. ما عمل القادة؟ وكيف يمضون وقتهم؟ وكيف يخصصون الموارد ويعالجون القضايا؟: أن الاختلاف بين المنظمات الناجحة وبعض المنظمات التي تلاقي صعوبة كبيرة في عملية تحويل المعرفة الى تنفيذ، وهذا ليس بسبب جذب هذه المنظمات لأفراد يمتلكون قدرات ومهارات خلاقة فحسب، بل التدخلات الايجابية من قبل القادة هي التي تصنع الفارق.

سادسا : قياس رأس المال الفكري و أهميته

لقد اصبح رأس المال الفكري متغيراً ذا اهمية وتأثيراً كبيراً على المنظمات بالنجاح أو الفشل، لذلك اصبحت المنظمات الناجحة تركز على قياس رأس المال الفكري من خلال البحث عن افضل المقاييس التي من الممكن ان تكون قادرة على القياس الدقيق لرأس المال الفكري، وهذا ما أشار اليه (Roos et al., 2002: 38).

ويلخص (Karzell, 2011 : 21) ضرورة قياس رأس المال الفكري بالآتي:

١. يوفر اساسا لتقييم المنظمة من خلال التركيز على الموجودات الفكرية، اذ يرى أن رأس المال الفكري يعد الأساس في تحديد قيمة منظمات الاعمال واداء الاقتصاد الوطني.

٢. يحفز الادارة و يحثها على ما هو مهم عبر التركيز على النشاط او الفعل ، لأن التركيز الان هو ليس على وجود او عدم وجود ارصدة المعرفة ، ولكن على وجود طرائق لقياسها و تقييمها.

٣. يستخدم كأساس لتبرير الاستثمار في أنشطة ادارة المعرفة بواسطة التركيز على المنفعة او العائد إذ يعتبر رأس المال الفكري بمثابة الامكانية الوطنية المخفية للتطور المستقبلي.

هنا لابد من تتبع نمو خبرة ومهارة ومعرفة العاملين وقياسه ، والذي يعد كأحد أساليب قياس رأس المال الفكري للمنظمة، فقد أشار (stewart) إلى مجموعة من المؤشرات التي بالإمكان استخدامها لقياس رأس المال الفكري التي قاست الابعاد الثلاثة لرأس المال الفكري (stewart,2010 : 245) :

١. نسبة رأس المال الفكري إلى أجمالي العاملين.
٢. معدل تولي الموجودات الفكرية لمناصب قيادية.
٣. متوسط عدد سنين الخبرة العملية للعاملين.
٤. معدل دوران رأس المال الفكري.
٥. نسبة نفقات التدريب.
٦. نسبة نفقات تحفيز و تشجيع العاملين.
٧. نسبة الابتكار و التجديد للعاملين.
٨. نسبة أستثمار براءات الاختراع.
٩. نسبة نفقات البحث و التطوير.
١٠. نسبة نفقات حماية العلامة التجارية.
١١. نسبة نفقات الاستثمار في تكنلوجيا المعلومات.
١٢.نسبة نفقات الاعلان.
١٣.نسبة نفقات السلع و الخدمات المجانية.

يمكن قياس القيمة الفكرية للمكونات الاساسية لرأس المال الفكري (رأس المال البشري، الهيكلي، الزبائني) من خلال ثلاثة طرق و التي تضم القياس المالي كالاتي (stewart,2010 : 245):

١- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية Market value to Book Value :

تم اقتراح مدخل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية من قبل (Stewart, 1997) والذي يستند في قياس رأس المال الفكري إلى الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لاسهم الوحدة الاقتصاية، ويفترض هذا النموذج أن القيمة السوقية تعكس القيمة الحقيقية لها، أما القيمة الدفترية فهي قيمة تاريخية يمكن الحصول عليها من السجلات المحاسبية، فالفرق بين القيمتين يمثل قيمة الموجودات الفكرية ويمكن الحصول على القيمة السوقية من خلال ضرب عدد الاسهم للوحدة في سعر السهم السائد في السوق، ومن خلال المعادلة الاتية يتم استخراج قيمة رأس المال الفكري (عبد الدايم 2019 : 54).

1 . . . . **نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية** = $\frac{\text{سعر السهم في سوق}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$

٢- معدل العائد على إجمالي الموجودات Rate of return on assets :

بموجب هذه الطريقة يتم احتساب الأرباح الصافية المتحققة قبل الضرائب في المنظمة وقسمتها على إجمالي الموجودات. ولذلك فان هذه النسبة تقيس إنتاجية أو ربحية الاستثمارات المختلفة. وتشير النسبة المنخفضة إلى ضعف إنتاجية أستثمارات المنظمة الناجمة من عدم وجود مقدرة عقلية متمكنة من توجيه استثمارات المنظمة بالاتجاه الصحيح أما أذا كانت النسبة مرتفعة فأنها تدل على وجود رأس المال الفكري، وبالتالي كفاءة سياسات المنظمة الاستثمارية والتشغيلية (Jolanta، 2008 4).

2 . . . . معدل العائد على أجمالي الموجودات = $\frac{\text{صافي الارباح المتحققة}}{\text{أجمالي الموجودات}}$

٣- العائد على القيمة المضافة Return on value added :

وتعد من أدق الطرق القياس رأس المال الفكري ، فهي تستند إلى قياس قيمة (IC) بتشخيص المكونات المختلفة له. أن هذه الطريقة تركز في مكونات موجودات السوق مثل رضا الزبون وولائه ، والموجودات المعنوية مثل براءات الاختراع ، والموجودات التقنية مثل المعرفة ، والموجودات البشرية مثل التعلم والتدريب ، والموجودات الهيكلية

مثل نظم المعلومات ، وعندما تقاس هذه المكونات من خلال توجيه الأسئلة إلى المنظمة المراد قياس رأسمالها الفكري، يكون بالإمكان التعرف على تقييم واضح لموجوداتها الفكرية (عبيد، 2000 :47).

3 . . . . **العائد على القيمة المضافة** = $\frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة}}{\text{اجمالي القيمة المضافة}}$

سابعاً : مفهوم الربحية

لمعرفة مفهوم الربحية يجب التمييز بين مفهوم الربح (Profit) والربحية (Profitability) إذ يستخدم مصطلح الربح والربحية بشكل متبادل و في المعنى الحقيقي هناك فرق بين المفهومين، فالربح مفهوم مطلق، في حين الربحية مفهوم نسبي، مع انهما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ومتداخلاً فيما بينهما في مجال النشاطات التجارية (Trivedi ,2010:237). وللربح عدة مفاهيم منها الربح الاقتصادي، والمحاسبي، المالي والربح التشغيلي.

كما ان كلمة الربحية Profitability تتألف من جزئين، الجزء الاول الربح Profit، إذ عرفها (Trivedi, 2010) على انها " الدخل الكلي المتحقق من خلال نشاطات الاعمال في مدة زمنية معينة (Trivedi ,2010:237). اما الجزء الثاني من الكلمة وهي القدرة Ability، و هي تشير الى قوة المنظمة للحصول على الارباح، و تشير ايضا على قوة ادائها التشغيلي والمالي . وعلى هذا الاساس تعرف مجتمعة على انها " قدرة اداة معينة على تحقيق العائد من استخدامها (Barad, 2010 : 102).

ونجد أن الربحية تأتي في مرحلة لاحقة بعد تحقيق قدر كبير من السيولة والضمان، وتعد الربحية أمر ضروري لتدعيم مركز المنظمة التنافسي في السوق (قزعاط ،2009 : 30).

كما و يمكن تحديد خصائصها بالاتي (الخفاجي، 2015: 31) :

١. الربحية مفهوم مالي و إقتصادي يكشف عن النشاط الذي تقوم به منظمات الاعمال، فهل هي رابحة أم خاسرة وما مدى هذا الربح ؟

٢. تعكس الربحية كفاءة الادارة، فإذا كانت الربحية مرتفعة فإن الإدارة ناجحة ، وحققت أهدافها، وإذا كانت الربحية متدنية يعني أن الإدارة غير كفوءة ومقصرة في تنظيم أنشطتها الإقتصادية.

٣. الربحية تعكس أستثمار إدارة المنظمة للإمكانيات المتاحة، وهي توظيف لكل ما يتوفر لديها من سيولة.

ثامناً : أهمية مؤشر الربحية

يمكن تلخيص أهمية مؤشر قياس الربحية على وفق الاتي :

١. مقدار الربح المتحقق هو مقياس لكفاية الاعمال، وكلما زادت الارباح ارتفعت الكفاءة، لذلك فبالإمكان قياس وتحليل أرباح منظمات الاعمال بدراسة ربحية استثماراتها المتحققة (Barad,2010:108) .

٢. كل منظمات أعمال لا بد أن تحقق ربحاً، تعطي عائدا للمساهمين لتظل استثماراتهم قائمة، مما يتيح لها الاستمرار في أداء وظائفها التي أنشأت من أجلها (المتحدة ، 2008 : 69).

٣. الربحية تعطي إجابات نهائية عن كفاءة، الأداء التشغيلي لإدارة المنظمة، لأن الربحية هي انعكاس وحصيلة للكثير من القرارات والسياسات التشغيلية للإدارة.

٤. الربحية ضرورية للمنظمات كافة، لتحقيق نموها وبقاءها واستمرارها، وهي من الأمور الأساسية التي يتطلع اليها المستثمرون ومؤشر هام للدائنين، وأداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة (حداد، 2009 : 22).

٥. تعد الربحية في المنظمات من الأهداف الأساسية التي تسعى الى تحقيقها، لأسباب متعددة منها زيادة قدرتها التنافسية، وجذب مستثمرين، فضلا عن تعزيز ثقة الزبائن بالمنظمة (البياتي، 2018 : 73).

تاسعاً : أنواع الربحية

يمكن تصنيف الربحية الى عدة أنواع و كما يلي (حسن، 2014: 42) :

١- الربحية المحاسبية Accounting profitability:

هي ايراد يحصل عليه صاحب المشروع بعد سداد كافة نفقات الانتاج ، أي بعد الوفاء بأثمان عناصر الانتاج المشاركة في العملية الانتاجية، بالإضافة الى الالتزامات الأخرى من ضرائب وتأمينات وغيرها من النفقات الضمنية ، فمن وجهة النظر المحاسبية فإن الكلفة الكلية هي الكلف الظاهرة فقط ، والتي تشمل وجوه الإنفاق جميعها، على العناصر الانتاجية المدفوعة فعلياً، والمدونة في الدفاتر المحاسبية (حسن، 2014: 42).

٢-الربحية الاقتصادية Economic profitability:

يعود سبب نشوء الربحية الاقتصادية الى استعمال المنظمة لعواملها الإنتاجية وهي تمثل الموجودات بمجموعها لذا من الضروري معرفة وقياس الربحية الاقتصادية الناشئة عن استثمارات المنظمة، ايضا يمكن تعريف الربح من الناحية الاقتصادية بأنه عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن كلفها مضاف إليها كلف الفرص البديلة، ويعبر عنه بزيادة الإيرادات الكلية على الكلف الكلية (نبيلة، 2016 : 3).

٣-الربحية الاجتماعية Social profitability: لابد من العمل ايضاً لتحقيق عدد كبير من الاهداف الاجتماعية المتمثلة بتوفير افضل نوعية للخدمات وفرص العمل وتلبية حاجات المجتمع والمحافظة على الموارد. كما ان الاهداف الاجتماعية يمكن ان تكون مربحة وبكلفة قليلة (Barad, 2020 : 111).

عاشراً : العوامل المؤثرة على الربحية

إذ تواجه المنظمات في سبيل تحقيق الهدف المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي تتفاوت في درجة تأثيرها في الربحية ، سواء أكانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة ، أم داخلية تتعلق بالمنظمة، لذا يصنفها Guru et al, (2002) الى صنفين رئيسين هما : التي تحت سيطرة الادارة (عوامل داخلية)، وتلك التي خارج السيطرة عليها (عوامل خارجية) ، ان التأثيرات التي تسببها الادارة على

الربحية من الممكن تحليلها من خلال توضيح الميزانية العمومية وحسابات الارباح والخسائر في تلك المؤسسات ، اذ من خلال فقرات الميزانية يتوضح سياسة المنظمات و القرارات المرتبطة بمصادر واستخدام الاموال (Guru et al, 2002 :3).

أحد عشر : مؤشرات قياس الربحية

تقيس هذه المؤشرات والنسب الاداء الكلي للمنظمة، بينما تقيس باقي المؤشرات او النسب الاخرى (السيولة، النشاط، السوق). وان مؤشرات الربحية توحد الاثر الاغلب في قرارات الادارة فهي تفحص قدرة المنظمة على توليد الارباح من المبيعات والموجودات وحق الملكية، وان الارباح هي مقياس لفاعلية سياسات المنظمة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية والقرارات المتخذة المتعلقة بهذه القرارات (العامري، 87:2013).

ومقاييس الربحية مهمة لمديري ومالكي ومستثمري منظمات الاعمال، لانها تشير إلى كفاءة الاداء بشكل عام. وندرج في ادناه مؤشرات قياس الربحية: Ali, et al., (2018: 58).

١. **العائد على حق الملكية (Return on Equity (ROE:** يقيس العائد المتحقق على استثمارات المساهمين في حق الملكية (Geitman, 2006 : 69)، ويمكن حساب هذا المؤشر من قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على حق الملكية وكلما يرتفع هذا العائد في المنظمة فانه يشير الى كفاءة المنظمة في تحقيق صافي ربح و عوائد مالية اكبر للمساهمين و تحتسب كالاتي (Lashor, 2008 : 90) :

1. . . . معدل العائد على حق الملكية = $\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}}$

٢. **معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment (ROI :**

وتحسب هذه النسبة من تقسيم صافي الدخل بعد الضرائب على الموجودات الكلية ، وكلما ارتفعت هذه النسبة فإنها تشير إلى كفاءة المنظمة في تحقيق صافي أرباح من خلال استثمار الموجودات الثابتة و المتداولة، و يمكن أحتسابه كالاتي

Weaver & Weston, 2008 : 214

2. . . . العائد على الاستثمار = $\frac{\text{الارباح قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{مجموع الموجودات}}$

٣-هامش صافي الدخل Net income margin

يعبّر هامش صافي الدخل عن الربح الحقيقي للشركة، ويشمل الإيرادات المتبقية بعد طرح جميع النفقات بما في ذلك أسعار البضائع، والنفقات التشغيلية، والضرائب، والفوائد، و يحسب هامش الربح و الذي يدعى أيضا بهامش الربح على المبيعات من خلال قسمة صافي الربح المتاح لحملة الاسهم على المبيعات (نعمة & الشمري، 2014 : 149):

3. . . . هامش صافي الدخل = $\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{المبيعات}}$

٤- **معدل دوران الموجودات Rate of Assets Turnover** : تعكس نتيجة هذا المؤشر مقدرة المنظمة على استعمال الموجودات لأقصى حد ممكن له ، بهدف تحقيق أعلى الايرادات، ومن أبرز عيوب هذا المؤشر أنه لا يعطي صورة معبرة لمعدلات الدوران بالنسبة للمنظمات التي تقادمت موجوداتها واستهلكت مع الزمن ، إذ تظهر معدلات دوران مرتفعة على الرغم من احتمالات أداء غير مناسبة و يحسب هذا المؤشر على وفق الاتي (الكروي، 2015 : 110).

4. . . . معدل دوران الموجودات = $\frac{\text{أجمالي الايرادات}}{\text{أجمالي الموجودات}}$

أثنا عشر : العلاقة بين نسبة الرفع المالي ومستوى الربحية: نسبة الرفع المالي هي المتاجرة بالملكية، و يكون مصدرها بسبب وجود أموال الملكية ورغبة الدائنون في اقراض المنظمة فأموال الملكية تعد عنصر ضمان أو أمان للدائنين، وهي بذلك نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات أو الديون الكلية للمنظمة (موسى، 2012: 164) . ويعرف الرفع المالي كذلك بأنه الاستعمال للتمويل المقترض في الهيكل المالي، و بما يؤدي الى تعظيم العائد على حق الملكية (العامري، 2010: 169) .

اي ان هذه النسبة تقيس مدى اعتماد المنظمة على مصادر التمويل المقترض سواء كان طويل او قصير الأجل في تمويل الموجودات . والتي ويمكن قياسها من خلال المعادلة في أدناه

٥. . . . الرافعة المالية (نسبة المديونية) = $\frac{\text{مجموع المطلوبات}}{\text{مجموع الموجودات}}$

المبحث الثالث : عرض نتائج التحليل الاحصائي

أولاً : تحليل خصائص عينة الدراسة

١. خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس: الجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة وفقا لمعيار الجنس.

الجدول(2)

العدد والنسبة المئوية لعينة الاستبيان المدروسة وفق الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية (%)
ذكر	84	%56.00
انثى	66	%44.00
المجموع	150	100%

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

2.خصائص عينة الدراسة من حيث العمر: الجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة وفقا لمعيار العمر.

الجدول(٣)

العدد والنسبة المئوية لعينة الاستبيان المدروسة وفق العمر

العمر (سنة)	العدد	النسبة المئوية (%)
20-29.5	78	52.00
30-39.5	58	38.67
40-40.5	12	8.00
50-60	2	1.33
المجموع	150	100%

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

إذ يتضح من الجدول أعلاه أن الشركة المبحوثة تستهدف الطاقات الشبابية و الموارد البشرية الخلاقة و في نفس الوقت لما يلعباه من دور أساسي في نجاح عمل الشركة.

3. خصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي: –

الجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة وفقا لمعيار العمر.

الجدول (٤) العدد والنسبة المئوية لعينة الاستبيان المدروسة وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية (%)
ماجستير	30	20.00
دبلوم	2	1.33
بكالوريوس	118	78.67
المجموع	150	100%

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

4 خصائص عينة الدراسة من حيث المسمى الوظيفي:– الجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة وفقا لمعيار التخصص.

الجدول (٥)

العدد والنسبة المئوية لعينة الاستبيان المدروسة وفق التخصص العلمي

التخصص	العدد	النسبة المئوية (%)
ادارة واقتصاد	52	34.67
هندسة	58	38.67
تربية ولغات	12	8.00
علوم	26	17.33
اعلام	2	1.33
المجموع	150	100%

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

خصائص عينة الدراسة من حيث سنوات الخدمة:– الجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة.

الجدول (6)

العدد والنسبة المئوية لعينة الاستبيان المدروسة وفق سنوات الخدمة

عدد سنوات الخدمة	العدد	النسبة المئوية (%)
اقل من 3	70	46.67
4-اقل من 7	42	28.00
8-اقل من 11	20	13.33
12-اقل من 15	13	8.67
15 سنة فأكثر	5	3.33
المجموع	150	100%

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ثانياً : وصف أجابات العينة للمتغيرات المبحوثة

١. وصف أجابات رأس المال الفكري : للتعرف على أجابات رأس المال الفكري بمكوناته الثلاثة في ضوء استجابة العينة، سوف يتم الاعتماد على التوزيعات التكرارية لإجابات عينة البحث و النسب المئوية لها وصولا إلى الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لتلك الإجابات. و لأن هذا البحث اعتمد على مقياس (Likert) الخماسي في إجابات عينة البحث للأستبانة ، فسيكون مستوى كل متغير محصورا بين(٥–١) بأربعة مستويات و يشتمل مستويين في حالة الزيادة عن الوسط الفرضي البالغ (٢.٦١–٣.٤٠) فيكون جيد إذا ما تراوح بين (٣.٤–٤.٢٠) وجيد جدا إذا زاد عن (٤.٢١–٥) كذلك يتضمن مستويين إذا انخفض عن الوسط الفرضي (٢.٦١–٣.٤٠) فيكون ضعيف إذا تراوح بين (١.٨١–٢.٦٠) وضعيف جدا إذا كان (١–١.٨٠).

أ. رأس المال البشري:

إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي العام لهذا المحور (٣.٥٣) و هي أكبر من قيمة الوسط الفرضي و البالغ (٣)وهذا يعني بأن أجابات العينة في هذا المحور متجهة

نحوا الاتفق و الاتفق تماما و بأنحراف معياري (١.٢) و يحتوي هذا المحور على فقرات عدة و تم تلخيصها بالفقرة الاولى و الاخيرة و كما يلي :

١. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تقوم الشركة بالعمل على التدريب والتطوير المستمر للموظفين) هي (٢.٨٤)، أي أن أتجاهات أجابات العينة كانت متجه نحو عدم الاتفاق تماما وبنسبة (١٨%) و عدم الاتفاق بنسبة (٣١%) في الاغلب وبدرجة متوسطة.

٢. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (لا يتم تحديد الحوافز في الشركة وفقا لمستوى العاملين) هي (٣.١٧)، أي أن أتجاهات أجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق تماما و بنسبة (٧%) و الاتفاق بنسبة (٣٣%) و بدرجة متوسطة، كما و قد بلغ الحد الاعلى للانحراف المعياري في هذا المحور (١.٨٣) و الحد الادنى (٠.٧) مما يدل على الفارق البسيط في تشتت الاجابات.

ب. رأس المال الهيكلي:

إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي العام لهذا المحور (٣.٨٣) و هي أكبر من قيمة الوسط الفرضي و البالغ (٣) و هذا يعني بأن أجابات العينة في هذا المحور متجهة نحو الاتفق و الاتفق تماما و بأنحراف معياري (١.٠٢) و يحتوي هذا المحور على فقرات عدة و تم تلخيصها بالفقرة الاولى و الاخيرة و كما يلي:

١. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تخصص الشركة ميزانية كافية لدعم انظمة البحث والتطوير) هي (٣.٧٣) و هي أعلى من قيمة الوسط الفرضي، أي أن أتجاهـات أجابـات العينـة كانت متجـه نحو الاتفاق تماما وبنسبة (١٩%) و الاتفاق بنسبة (٤٥%) و بدرجة جيدة

٢. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تعمل الشركة على الحصول على مختلف الاجهزة والبرامج المتقدمة) هي (٤.٠١) وهي أعلى من قيمة الوسط الفرضي، أي أن أتجاهات أجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق تماما و بنسبة (٣٩%) و

الاتفاق بنسبة (٣٧%) و بدرجة جيدة، كما و قد بلغ الحد الاعلى للانحراف المعياري في هذا المحور (١.٢٤) و الحد الادنى (٠.٧٤) مما يدل على الفارق البسيط في تشتت الاجابات بين فقرات هذا المحور.

ج. رأس المال الزبائني: إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي العام لهذا المحور (٣.٨٨) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي و البالغ (٣) و هذا يعني بأن أجابات العينة في هذا المحور متجهة نحوا الاتفق و الاتفق تماما و بأنحراف معياري (١.٠٥) ويحتوي هذا المحور على فقرات عدة و تم تلخيصها بالفقرة الاولى و الاخيرة و كما يلي:

١. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تمتلك الشركة قنوات اتصال مع شركائها) هي (٣.٦٥) و هي أعلى من قيمة الوسط الفرضي، أي أن أتجاهات أجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق تماما (١٥%) والاتفاق (٤٤%) و بدرجة جيدة.

٢. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تقوم الشركة بتبسيط الاجراءات التي من شانها تسهيل تقديم الخدمة للعملاء) هي (٣.٨١) و هي أعلى من قيمة الوسط الفرضي، أي أن أتجاهات أجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق تماما و بنسبة (٣٠%) و الاتفاق بنسبة (٤٣%) و بدرجة جيد، و بعد أخذ المتوسط الحسابي للمكونات الثلاثة لرأس المال الفكري و البالغة (٣.٧٥) و بمستوى جيد، كما و قد بلغ الحد الاعلى للانحراف المعياري في هذا المحور (١.٢٩) و الحد الادنى (٠.٨) مما يدل على الفارق البسيط في تشتت الاجابات بين فقرات المحور.

د– الربحية: إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي العام لهذا المحور (٣.٧٧) و هي أكبر من قيمة الوسط الفرضي و البالغ (٣) و هذا يعني بأن أجابات العينة في هذا المحور متجهة نحوا الاتفق و الاتفق تماما و بأنحراف معياري (٠.٩٧) و يحتوي هذا المحور على فقرات عدة و تم تلخيصها بالفقرة الاولى و الاخيرة و كما يلي:

١. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تعمل الربحية على توفير السيولة للشركة بما لا يؤدي الى تعثرها) هي (٣.٩٦) و هي أعلى من قيمة الوسط الفرضي، أي أن

أتجاهات أجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق تماما وبنسبة (٢٣%) والاتفاق بنسبة (٥٨%) و بدرجة جيدة.

٢ . بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تُعتبر الارباح عامل أساسي لاستمرار الشركة بنشاطها وتقديم الخدمات الجديدة) هي (٣.٩٢) و هي أعلى من قيمة الوسط الفرضي، أي أن أتجاهات أجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق تماما و بنسبة (٣١%) و الاتفاق بنسبة (٤٥%) و بدرجة جيدة، كما وقد بلغ الحد الاعلى للانحراف المعياري في هذا المحور (١.١٦) والحد الادنى (٠.٦) مما يدل على الفارق البسيط في تشتت الاجابات بين فقرات هذا المحور، كما تدرجت مراتب المحاور وفق معامل الاختلاف على النحو الاتي :

جدول(٧)

ترتيب المحاور وفق معامل الاختلاف

ت	البعد	وسط حسابي	أنحراف معياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	رأس المال البشري	3.533	1.17	0.331	الرابع
2	رأس المال هيكلي	3.83	1.03	0.269	الثاني
3	رأس المال الزبائني	3.88	1.05	0.271	الثالث
4	الربحية	3.77	0.97	0.257	الاول

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

لغرض ترتيب أهمية الأبعاد ، جرى استعمال معامل الاختلاف بالاعتماد على الوسط الحسابي و الانحراف المعياري و الجدول (١١) يوضح ان بعد الربحية كان الأقل تشتتا من حيث إجابات العينة في الشركة المبحوثة إذ جاءت بالمركز الأول بين المحاور الاربعة، إما من ناحية الأكثر تشتتا واختلافا في أجابات العينة فقد كان رأس المال البشري الأكثر تشتتا من خلال اجابات العينة حيث كانا الأكثر اختلافا في اجابات العينة مقارنة مع الأبعاد الأخرى.

ثالثاً : أختبار فرضيات العلاقة و الاثر بين متغيرات البحث

١. **الفرضية الرئيسية الاولى** : تنص الفرضية على (توجد علاقة معنوي ذو دلالة احصائية لرأس المال الفكري في الربحية للشركة المبحوثة) إذ ينبثق منها الفرضيات الفرعية الاتية

أ. الفرضية الفرعية الاولى : توجد علاقة معنوية ذو دلالة احصائية لراس المال البشري في الربحية للشركة المبحوثة.

الفرضية العدمية (H_O) لا توجد علاقة معنوية ذو دلالة احصائية لراس المال البشري في الربحية للشركة المبحوثة.

الفرضية البديلة (H_1) توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية لراس المال البشري في الربحية للشركة المبحوثة

جدول (٨)

نتائج تحليل الانحدار البسيط بين رأس المال البشري والربحية

Sig	F	Adj R Squae	R Squaer	R
0.000	255.7	0.631	0.633	0.795
Sig	T	Beta	الخطا المعياري	B
0.000	15.990	0.795	0.061	0.970

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول اعلاه أن نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يحدد مدى تفسير متغير مستقل واحد (راس المال البشري) للتغير الحاصل في المتغير التابع (ربحية الشركة المبحوثة)، إذ تبين أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (٢٥٥.٧) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) اقل من (٠.٠٥) اما قيمة (F) الجدولية بلغت (٣.٩٠) عند درجة حرية (١.١٤٨) بمستوى دلالة (٠.٠٥)، أما قيمة معامل التحديد (R^2)، بلغت قيمتها (٠.٦٣٣)، وهذه النتيجة تدل أن (راس المال البشري) تفسر ما نسبته (٦٣.٣ %) من الاختلاف الحاصل في (الربحية)، وأن (٣٦.٧%) هو تباين مفسر من عوامل لم تدخل أنموذج الانحدار، وعليه فإن هذه النتائج توفر دعماً كافياً لرفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وبمتابعة النتائج في جدول اعلاه نلاحظ أن قيمة

(B) بلغت (٠.٩٧٠) وهي ذات دلالة احصائية بالاعتماد على قيمة (T) المعنوية البالغة (١٥.٩٩) وهذا يعني أن كلما تحسن راس المال البشري بمقدار وحدة واحدة تحسنت ربحية منظمات الاعمال بمقدار (٠.٩٧٠) اما قيمة الحد الثابت بلغت (0.346) يمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي:

$$y = 0.346 + 0.970X1$$

Y : يمثل ربحية الشركة المبحوثة / X1:يمثل راس المال البشري.

ب . الفرضية الفرعية الثانية: وتنص (توجد علاقة ذو دلالة احصائية لراس المال الهيكلي في الربحية للشركة المبحوثة)

فرضية العدم (H_O) لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية لراس المال الهيكلي في الربحية للشركة المبحوثة).

الفرضية البديلة (H_1) توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية لراس المال الهيكلي في الربحية للشركة المبحوثة).

الجدول الاتي يوضح نتائج تحليل الانحدار البسيط بين رأس المال الهيكلي والربحية :

جدول (٩)

نتائج تحليل الانحدار البسيط بين رأس المال الهيكلي والربحية

Sig	F	Adj R Squaer	R Squaer	R
0.000	294.543	0.663	0.666	0.816
Sig	T	Beta	الخطا المعياري	B
0.000	17.162	0.816	0.050	0.857

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول اعلاه أن نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يحدد مدى تفسير متغير مستقل واحد (راس المال الهيكلي) للتغير الحاصل في المتغير التابع (ربحية منظمات الاعمال)، إذ تبين أن القيمة (F) المحسوبة بلغت (٢٩٤.٥٤٣) بمستوى معنوي (٠.٠٠٠) اقل من (٠.٠٥) اما قيمة (F) الجدولية بلغت (٣.٩٠) عند درجة حرية (١,١٤٨) بمستوى دلالة (٠.٠٥). أما قيمة معامل التحديد (R^2)،

بلغت قيمتها (٠.٦٦٦)، وهذه النتيجة تدل أن (راس المال الهيكلي) تفسر ما نسبته (٦٦.٦%) من الاختلاف الحاصل في (الربحية)، وأن (٣٣.٤%) هو تباين مفسر من عوامل لم تدخل أنموذج الانحدار. وعليه فإن هذه النتائج توفر دعماً كافياً لرفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وبمتابعة النتائج في الجدول اعلاه نلاحظ أن قيمة (B) بلغت (٠.٨٥٧) وهي ذات دلالة احصائية بالاعتماد على قيمة (T) المعنوية البالغة (١٧.١٦٢) وهذا يعني أن هناك علاقة ايجابية كلما تحسن راس المال الهيكلي بمقدار وحدة واحدة تحسنت ربحية منظمات الاعمال بمقدار (٠.٨٥٧) اما قيمة الحد الثابت بلغت (٠.٤٣٨) ويمكن كتابة معادلة الانحدار بشكل الاتي :

$$y = 0.438 + 0.857X1$$

Y : الربحية للشركة المبحوثة / X1 : راس المال الهيكلي

ج . الفرضية الفرعية الثالثة: وتنص (توجد علاقة ذو دلالة احصائية لراس المال الزبائني في ربحية الشركة المبحوثة).

الفرضية العدمية (H_O) لا توجد علاقة معنوي ذو دلالة احصائية لراس المال الزبائني في الربحية للشركة المبحوثة.

الفرضية البديلة (H_1) توجد علاقة معنوي ذو دلالة احصائية لراس المال الزبائني في الربحية للشركة المبحوثة .

الجدول الاتي يوضح نتائج تحليل الانحدار البسيط بين رأس المال الزبائني والربحية :

جدول (١٠)

نتائج تحليل الانحدار البسيط بين رأس المال الزبائني والربحية

Sig	F	Adj R Squaer	R Squaer	R
0.000	454.374	0.753	0.754	0.869
Sig	T	Beta	الخطا المعياري	B
0.000	21.316	0.866	0.041	0.866

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول اعلاه أن نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يحدد مدى تفسير متغير مستقل واحد (راس المال الزبائني) للتغير الحاصل في المتغير التابع

(ربحية)، إذ تبين أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (٤٥٤.٣٧٤) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) اقل من (٠.٠٥) اما قيمة (F) الجدولية بلغت (٣.٩٠) عند درجة حرية (١,١٤٨) بمستوى دلالة (٠.٠٥)، أما قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت قيمتها (٠.٧٥٤)، وهذه النتيجة تدل أن (راس المال الزبائني) تفسر ما نسبته (٧٥.٤%) من الاختلاف الحاصل في (الربحية)، وأن (٢٤.٦%) هو تباين مفسر من عوامل لم تدخل أنموذج الانحدار. وعليه فإن هذه النتائج توفر دعماً كافياً لرفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وبمتابعة النتائج في الجدول اعلاه نلاحظ أن قيمة (B) بلغت (٠.٨٦٦) وهي ذات دلالة احصائية بالاعتماد على قيمة (T) المعنوية البالغة (٢١.٣١٦) وهذا يعني أن هناك علاقة ايجابي كلما زاد راس المال الهيكلي بمقدار وحدة واحدة ستزداد ربحية الشركة المبحوثة بمقدار (٠.٨٦٦) اما قيمة الحد الثابت بلغت (٠.٤١٠) ويمكن كتابة معادلة الانحدار بشكل الاتي:

$$y = 0.410 + 0.866X1$$

Y : الربحية للشركة المبحوثة / X1: راس المال الزبائني.

اما نموذج الانحدار المتعدد لأبعاد راس المال الفكري في ربحية الشركة المبحوثة كانت نتائجه موضحة كما يلي:

جدول (١)

نتائج تحليل الانحدار البسيط بين مكونات رأس المال الفكري والربحية

Sig	F	Adj R Squaer	R Squaer	R
0.000	175.719	0.779	0.783	0.885

جدول (١٢)

نتائج تحليل رأس المال الفكري مع معادلة الأنحدار

Sig	T	Beta	الخطا المعياري	B	ابعاد راس المال الفكري
0.000	3.998	0.281	0.086	0.342	راس المال البشري

راس المال الهيكلي	0.005	0.104	0.005	0.046	0.963
راس مال الزبائني	0.638	0.092	0.640	6.982	0.000

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول اعلاه أن نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يحدد مدى تفسيرمجموعة من المتغيرات المستقلة (ابعاد راس المال الفكري) للتغير الحاصل في المتغير التابع (تحقق الربحية للشركة المبحوثة)، إذ تبين أن القيمة (F) المحسوبة بلغت (١٧٥.٧١٩) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) اقل من(٠.٠٥) اما قيمة (F) الجدولية بلغت (٢.٦٦٥) عند درجة حرية (٣,١٤٦) بمستوى دلالة (٠.٠٥). أما قيمة معامل التحديد (R^2) ، بلغت قيمتها (٠.٧٨٣)، وهذه النتيجة تدل أن (ابعاد او محاور راس المال الفكري) تفسر ما نسبته (٧٨.٣%) من الاختلاف الحاصل في (الربحية)، وأن (٢١.٧%) هو تباين مفسر من عوامل لم تدخل أنموذج الانحدار. وعليه فإن هذه النتائج توفر دعماً كافياً لرفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها توجد علاقة معنوي ذو دلالة أحصائية لراس المال الفكري في تحقيق الربحية للشركة المبحوثة.

وبمتابعة الناتئج في جدوال اعلاه نلاحظ أن قيمة B بلغت لمحور راس المال البشري ومحور راس المال الزبائني (٠.٣٤٢) و(٠.٦٣٨) على التوالي وهي ذات دلالة احصائية بالاعتماد على قيمة (T) المعنوية البالغة (٣.٩٩٨) و (٦.٩٨٢) على التوالي وهذا يعني أن هناك علاقة ايجابية كلما تحسن راس المال االبشري والزبائني تحسنت ربحية منظمات الاعمال بمقدار وحدة واحدة . اما محور راس المال الهيكلي بلغت قيمة B (٠.٠٠٥) صغيرة جدا وكانت قيمة (T) الخاصة بها (٠.٠٤٦) وهي غير معنوية اي لايوجد لها اثر في النموذج اما قيمة الحد الثابت بلغت (٠.٠٦٧) ويمكن كتابة معادلة الانحدار بشكل الاتي :

$$y = 0.067 + 0.342X1 + 0.638X3$$

Y : ربحية الشركة المبحوثة / X1: راس المال البشري / X3: محور راس المال الزبائني.

٢. الفرضية الرئيسية الثانية

تنص الفرضية الرئيسية الثانية على (توجد علاقة ارتباط طرية معنوية ذو دلالة احصائية بين رأس المال الفكري و تحقق الربحية للشركة المبحوثة) إذ ينبثق منها الفرضيات الفرعية الاتية:

أ. الفرضية الفرعية الاولى توجدعلاقة ارتباط طردية معنوية ذات دلالة احصائية بين رأس المال البشري و تحقق الربحية للشركة المبحوثة)

ب. الفرضية الفرعية الثانية توجدعلاقة ارتباط طردية معنوية ذات دلالة احصائية بين رأس المال الهيكلي و تحقق الربحية للشركة المبحوثة)

ج. الفرضية الفرعية الثاية توجدعلاقة ارتباط طرية معنوية ذات دلالة احصائية لرأس المال الزبائني في ربحية منظمات الاعمال)

الفرضية العدمية (HO) لا توجدعلاقة ارتباط طردية معنوية ذات دلالة احصائية

الفرضية البديلة (H ١) توجدعلاقة ارتباط طردية معنوية ذات دلالة احصائية

والجدول الاتي يمثل نتائج اختبار الفرضيات الفرعية والرئيسية وكما يلي.

جدول (١٣)

نتائج تحليل الارتباط بين مكونات رأس المال الفكري والربحية

المتغيرات	قيمة معامل الارتباط	Sig
راس المال البشري	0.795**	0.000
راس المال الهيكلي	0.815**	0.000
راس المال الزبائني	0.868**	0.000
راس المال الفكري	0.874**	0.000

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن قيمة معامل ارتباط بيرسون لأستثمار رأس المال البشري مع الربحية للشركة المبحوثة بلغت (٠٧٩٥) وهي علاقة طردية موجبة وكذلك هي معنوية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١) وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي تتحقق الفرضية الفرعية الاولى. وبالاستمرار

في نفس الجدول نلاحظ أن قيمة معامل ارتباط بيرسون لأستثمار رأس المال الهيكلي مع الربحية للشركة المبحوثة بلغت (٠.٨١٥) وهي علاقة طردية موجبة وكذلك هي معنوية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١) وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي تتحقق الفرضية الفرعية الثانية، وكذلك في نفس الجدول نلاحظ أن قيمة معامل ارتباط بيرسون لأستثمار رأس المال الزبائني مع الشركة المبحوثة بلغت (٠.٨٦٨) وهي علاقة طردية موجبة وكذلك هي معنوية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوي (٠.٠١) وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي تتحقق الفرضية الفرعية الثالثة، كذلك ايضا نلاحظ تحقق الفرضية الرئيسية حيث أن معامل ارتباط بيرسون لأستثمار رأس المال الفكري مع الربحية بشكل عام بلغت (٠.٨٧٤) ومستوى معنوي اقل من (٠.٠١) وهي علاقة طردية موجبة ومعنوية ذات دلالة احصائية وهذا يعني وجود علاقة قوية بين الاستثمار في رأس المال الفكري وابعاده مع ربحية الشركة المبحوثة .

المبحث الرابع : الاستنتاجات و التوصيات

أولاً : الاستنتاجات

١- كانت نسبة الذكور والإناث لعينة الدراسة ، متقاربة إلى حد ما ، وتركزت أعمار الموجودات الفكرية بشكل أساس ضمن فئة العشرينات و الثلاثينات مما يعني أن الشركة مهتمة بالطاقات البشرية الشابة و التي تكون خلاقة و مصدر الالهام ، وأن معظم هذه الطاقات قضى مدة طويلة في الشركة عينة البحث وهذا يعني أن رأس المال الفكري غير محدد نوع الجنس .

٢- انخفاض عدد حملة الشهادات العليا في الشركات عينة البحث، إذ بلغت نسبة الموظفين من حملة الشهادات العليا (٣٠) فرد من أجمالي العينة التي شاركت في تقييم الاستبانة ، و أثنان يحملون شهادة الدبلوم العالي ، وهذا يعني أن الشركات عينة البحث لم تضع امتيازات تستقطب من خلالها حملة الشهادات العليا ليوظفوا قدراتهم في خدمتها و أنما أعتمدت على الموظفين أصحاب الخبرة العملية.

٣- كان أثر رأس المال الفكري في الربحية قويا على العموم ، وبذلك يكون هناك مسوغ منطقي لقبول الفرضية الرئيسة الأولى والثانية ، التي أشارت إلى وجود أثر وعلاقة أرتباط ذات دلالة معنوية بينهما ، فإجمالي ابعاد رأس المال الفكري أظهر علاقة معنوية قوية ، وكذلك بالنسبة لابعاد رأس البشري ، ورأس المال الهيكلي ، وراس المال الزبائني.

٤- كان أثر رأس المال البشري في الربحية قويا على العموم ، وبذلك يكون هناك مسوغ منطقي لقبول الفرضية الفرعية الاولى التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة أحصائية بينهما . فإجمالي أبعاد رأس المال البشري أظهرت علاقة معنوية قوية.

٥- كان أثر رأس المال الهيكلي في الربحية قويا على العموم ، وبذلك يكون هناك مسوغ منطقي لقبول الفرضية الفرعية الثانية التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة أحصائية بينهما . فإجمالي أبعاد رأس المال الهيكلي أظهر علاقة معنوية قوية.

٦- كان أثر رأس المال الزبائني في الربحية قويا على العموم ، وبذلك يكون هناك مسوغ منطقي لقبول الفرضية الفرعية الثالثة التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة أحصائية بينهما . فإجمالي أبعاد رأس المال الزبائني أظهر علاقة معنوية قوية.

ثانياً : التوصيات

١- يوصي البحث بأهمية ادراك منظمات الاعمال بأهمية رأس المال الفكري و العمل على تطويره و المحافظة عليه لتحقيق مستوى عالي من الارباح .

٢- زيادة الاهتمام برأس المال البشري و الاستثمار فيه لانه الركيزة الاساسية لتحسين أدا المؤسسات.

٣- يوصي البحث بأهمية أعطاء قيمة كبيرة لرأس المال البشري من خلال التدريب و التعليم المستمر.

٤- حث الشركة عينة البحث على تبني سياسات استثمارية موسعة من اجل خلق عوائد على موجوداتها لتحقيق صافي ارباح بعد الضريبة مما يعطي قوة وقيمة

اكبر للشركة إذ أن من أهم السياسات الاستثمارية هو الاستثمار في الموارد البشرية والاستماع للافكار الخلاقة لديهم.

٥- يوصي البحث بأهمية التركيز على عملية صناعة رأس المال الفكري داخل الشركة عينة البحث من خلال أعطاء الفرصة أمام الافراد من أجل إفساح المجال لهم لأبداء أرائهم و مقترحاتهم حول تطوير و تحسين إجراءات العمل و خلق بيئة إبداعية.

٦- تبني مستوى عالي في تدريب وتأهيل الموظفين في الشركة كأنشاء دورات تدريبية على نطاق واسع لجميع المستويات الادارية المختلفة بهدف رفع الاداء وغرس مشاعر الثقة بالنفس والاعتمادية بين الموظفين.

٧- حث الشركة على زيادة مستوى الاجور و المرتبات للموظفين، إذ أن منح الموظف مرتباً جيداً له تأثير أيجابي على الصحة النفسية و العقلية بتأثير مشابه لتأثير الادوية المضادة للأكتئاب أو يفوقها و بالتالي سيتم الاستفادة من الحالية الايجابية للموظف في تعظيم أنتاجيته و أعطاء أفضل ما لديه من قدرات و خبرات.

المصادر :

أولاً : الرسائل و الاطاريح

١- أبو شامة، فادية وليد. (2015)، "دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة تطبيقية في مستشفيات جنوب الضفة الغربية"، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، قسم أدارة الامال.

٢- البياتي، نجوم عبد الحسين حسن. (2018)، الإنتاجية المنخفضة وأثرها في ربحية شركات التأمين، "بحث تطبيقي في شركة التأمين العراقية العامة" ، دبلوم عالي، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.

٣- حسن ، ابراهيم عامر (2014) "تسعير الخدمات المصرفية وأثره في الربحية بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية الخاصة" ، رسالة دبلوم عالي ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد.

٤- الخفاجي، مكارم فالح غني (2015) " الأستثمارات المالية وأثرها على الربحية بحث تطبيقي في شركة إعادة التأمين العراقية العامة" جامعة الدول العربية الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.

٥- الزبيدي، لمى قيس، (2017)، الانماط القيادية ودورها في رأس المال الفكري بحث ميداني في وزارة الخارجية – العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد.

٦- سلمان، أحمد، (2009) " نموذج مقترح للعلاقة بين إدارة المعرفة و رأس المال الفكري في قطاع المستشفيات " رسالة دكتوراه ،كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة عين شمس، مصر.

٧- عبد الدايم ، ساجد خالد محمد ديب ، (2019)" واقع رأس المال الفكري وأثره على الأداء المالي في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين " رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية بغزة .

٨- عبده، هاني محمد، (2006) " إدارة رأس المال الفكري كمدخل لتنمية القدرات التنافسية لمنظمات الأعمال- دراسة ميدانية " اطروحة دكتوراه، كلية إدارة الأعمال، جامعة قناة السويس،مصر.

٩- عبيد، نغم حسين نعمة ، (2000)" أثر أستثمار رأس المال الفكري في الاداء التنظيمي دراسة ميدانية في عينة من شركات القطاع الخاص الصناعي " رسالة ماجستير ، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد.

١٠- قزعاط، أسيل جميل (2009) تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين واستثماراته في فلسطين دراسة تطبيقة على شركات التأمين في سوق

فلسطين للأوراق المالية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، في غزة فلسطين.

١١- الكروي، بلال نوري سعيد، (2015) " نمط إدارة المخاطرة والسيولة والربحية وانعكاسها على قيمة المصرف دراسة لعينة من المصارف الاجنبية وامكانية تطبيقها في المصارف العراقية " ، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد.

١٢- المالكي ، ساهي عبعوب عرمش، (2007) جودة الخدمة الصحية على وفق فلسفة إدارة الجودة الشاملة ، دراسة تطبيقية في عينة من مستشفيات دائرة صحة بغداد / الرصافة ، دبلوم عالي ، كلية إدارة والاقتصاد / جامعة بغداد .

١٣- نبيلة، رقاقدة (2016) " دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية" رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

١٤- النعيمي، زهراء أحمد محمد توفيق،(2005)، تقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية في العراق للفترة (1999-2000) ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ثانياً : المجلات و الدوريات

١- العنزي، سعد علي محمود ونعمة، نغم حسين، "إثر راس المال الفكري في أداء المنظمة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (8)، العدد (25)،2001.

ثالثاً : الكتب

١- أبراهيم الخلوف الملكاوي، أدارة المعرفة، موؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الاردن، ط1:2007.

٢- أكرم أحمد الطويل، بشار عز الدين السماك، بلال توفيق يونس. (2016). رأس المال الفكري وثقافة الإيصاء، عمان، الأردن: دار جديد للنشر والتوزيع.

حداد، فايز سليم (2009) الإدارة المالية ، الطبعة الثانية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الاردن.

٣- حسن، حسين عجلان، (2008)، إستراتيجية الإدارة المعرفية في المنظمات، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن.

٤- حمود ، خضير كاظم، (2002) إدارة الجودة الشاملة ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والطباعة ، عمان ، الأردن .

٥- عادل حرشوف المفرجي، وصالح أحمد علي، رأس المال الفكري: طرق قياس وأساليب المحافظة عليه،المؤسسة العربية للتنمية الإدارية،ط 1،2007 .

٦- العامري، محمد علي أبراهيم، (2013)الادارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان الاردن.

٧- العامري، محمد علي ابراهيم، الادارة المالية المتقدمة، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

٨- العلي،اسعد حميد،(2013) ادارة المصارف التجارية مدخل ادارة المخاطر،الطبعة الاولى،الذكرة للنشر والتوزيع، بغداد.

٩- عمر أحمد، أدارة المعرفة الطريق الى التميز و الريادة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2013.

١٠- المتحدة، خبراء الشركة العربية (2008) الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة ،الطبعة الثانية ، الشركة العربية للتسويق والتوزيع ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

١١- محمود نائف محمود ، اقتصاد المعرفي،الاتحاديون للنشر و التوزيع،ط 1،عمان.

١٢- موسى، شقيري نوري، واخرون محمود ابراهيم نوري،وسيم محمد حداد وسوزان سمير ذيب، ادارة المخاطر، دار المسيرة، عمان الاردن، 2012.

١٣- نعمة، نغم حسين & الشمري، صادق راشد، (2014)، " أساسيات الادارة المالية مداخل و تطبيقات "، مطبعة الكتاب، العراق، بغداد.

١٤- هاني محمد السعيد ، رأس المال الفكري، دار السحاب ، القاهرة، 2008 ،ص22.

المصادر الاجنبية

A. **Thesis**:

1. Barad, M.M. (2010). A Study of Liquidity Management of Indian Steel Industry. Unpublished M.A Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian.
2. Trived,SM (2010)An analysis of financial performance state Road Transport comporation in Gujarat Unpublished Dissertation , Sasurashtra University,Rajkot,Indian.
3. Abdolmohammadi, M.J., & Green lay, "Accounting Methods for Measuring Intellectual Capital," Education & learing Technologies Croups", 1-2, 1999.

Periodicals & journals:

1. Ahmad Youssef Areiqat, (2019). "Intellectual Capital in light of Creativity and Competitiveness: Overview of Organizations Intangible Assets," The Journal of Social Sciences Research, Academic Research Publishing Group, vol. 5, pages 1135-1143, 07-2019.
2. Andrade, P., & Sotomayor, A. M. (2011). Human capital accounting– measurement models. International Journal of Economics and Management Sciences, 1(3), 78-89.
3. Basuki, Mutiara Sianipar, 2012," Intellectual Capital and its Impact on Financial Profitability and Investors' Capital Gain on Shares", Journal of Economics, Business, and Accountancy Ventura, 15(1): 101 – 116.

4. Favmani, Samaneh & saeidi, Rarviz, (2015), Examine the Relationship between intellectual capital and Gvative stuff, dula orientcelis (lssn: 0 212-5730) vol.1.
5. Guru, Balachandher K.; Staunton, J. & Shanmugam, B.(2002). Determinants of Commercial Bank Profitability in Malaysia. Journal of Money, Credit and Banking, pp.1-22. http://shdl.mmu.edu.my/355/.
6. Hiras, P. and Indri, H. (2012). The Role of Corporate Intellectual Capital. American International Journal of Contemporary Research, 2 (9).
7. Linda, B., & Jennifer, G., (2009), Transforming Human Resources Around The World, Management Review, Vol.87, No.7: 1-8
8. Noxin Kamukama, et al (2017) Tumwine Sulait, Intellectual capital and competitive advantage in Uganda's microfinance industry, Uganda, African Journal of Economic and Management Studies.
9. Quinn, J, B, "Managing Professional Intellect: Making the most of the best", Harvard Business Review, 01 Mar 1996, 74(2):71-80.
10. Roos, G .Guthrie's, J.steane, p., fleteher, A, and pikes., (2002); Mapping a transparent enterprise; on Australian third sector organization and understanding diverse stake holders perce options of in tangibles the transparent enterprise, the value of in tangibles; in Madrid, spain in November 25-26-2002.
11. Roos, G., Bainbridge, A. & Jacobsen, K. (2001). Intellectual Capital analysis as a strategic tool. Strategy and Leadership, Vol. (29), No. (4).
12. Tulsian, Monica (2014) "Profitability Analysis (A comparative study of SAIL & TATA Steel)" , Journal of Economics and Finance ,Volume 3, Issue 2.

Books:

1. Florinda Matos, et al., (2019). Intellectual Capital Management as a Driver of Sustainability, Springer International Publishing 1st Edition.
2. Horne, James C. Van & Wachowicz, John M., Fundamentals of Financial Management, 13th ed, Edinburgh Gate: Pearson Education Limited, 2009.
3. Jolanta, J. (2008). Intellectual Capital Measurement Method. Institute of Organization and Management in industry, Boland: University of Warsaw.
4. Kaplan, R., & Saccuzzo, D., (1993). Psychological Testing: Principles Application and Lessons, 3rdED, Cote Book, California.
5. Lashor, William R, Financial Management Apractical Approach, 5th Ed, Thomson SouthWestern, 2008.
6. Marek Szelągowski, (2019) Dynamic Business Process Management in the Knowledge Economy: Creating Value from Intellectual Capital, Springer International Publishing, 1st Edition.
7. Marius Karzell, (2011). Measuring and Evaluating Intellectual Capital: Benefitting from the perception of hidden assets, Published by GRIN Verlag.
8. Slack champers and Johnston, operations management 3rd ed., prentice Hall, New York, 2001.
9. Thomas A. Stewart, (2010). Intellectual capital: the new wealth of organizations. New York, Doubleday / crown business.

اجـراءات الرقابــة الداخليـــة لتدقيــق فاعليـــة البيانـــات الذكيـــة
بحث تطبيقي في المصارف الحكومية العراقية

Internal Control Procedures for Checking the Effectiveness of Smart Data
An Applied Research in Iraqi Government Banks

م. د. نجـلاء سـادة حسـون

جامعـة النهريـن / كليـة أقتصاديـات الأعمـال

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/١١/٣ **تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/١٢/٦**

المستخلص

هدف البحث تسليط الضوء على البيانات الذكية والية تكييفها مع التطورات التكنولوجية المتسارعة في ظل وجود تحديات تواجه المصارف الحكومية، تتمثل مشكلة البحث بصعوبة الحصول على البيانات الذكية واستخلاص المعلومات وتبادلها، واتساع نطاق الرقابة الداخلية وتعقد اجراءاتها الرقابية في ظل استخدام البيانات الذكية، وقد قامت الباحثة باختبار فروض البحث في البحث التطبيقي التي أجريت على عينة من المدققين الداخليين العاملين في المصارف العراقية الحكومية والتي تم تحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) بهدف اختبار صحة فروض البحث. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث غياب التشريعات الحكومية لارساء حكومة الكترونية باستخدام اطار البيانات الذكية، وجود تحديات عديده تواجه

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الرابع / كانون الأول ٢٠٢١
الصفحات ٤٣ - ١٠٢

الرقابة الداخلية في ظل وجود البيانات الذكية منها خصوصية أمن وسلامة البيانات ومستخدميها، وقد أوصت الباحثة بضرورة اهتمام الجهات الحكومية كافة بسن اطر قانونية وتوفير التمويل اللازم بما يسمح ببناء نموذج وطني لتحسين الخدمات العامة مستلهم من التجارب العالمية، ضرورة تعزيز الثقة والأمن والخصوصية من خلال وضع تدابير امنية مشددة و واضحة ضد التهديدات المحتملة عند تقديم خدمات البيانات الذكية للجمهور .

الكلمات الافتتاحية : البيانات الذكية، الرقابة الداخلية، التدقيق الالكتروني، اطار عمل البيانات الذكية.

Abstract

The aim of the research is to shed light on smart data and the mechanism of adapting it to rapid technological developments in light of the challenges facing government banks. The research problem is the difficulty of obtaining smart data, extracting and exchanging information, the expansion of the scope of internal control and the complexity of its control procedures in light of the use of smart data. The researcher tested the research hypotheses in the applied research that was conducted on a sample of internal auditors working in Iraqi governmental banks, which were analyzed using the Statistical Analysis Program (SPSS) in order to test the validity of the research hypotheses. Among the most important findings of the research is the absence of government legislation to establish an e-government using the smart data framework. There are many challenges facing internal control in light of the presence of smart data, including the privacy of the security and safety of data and its users. The researcher recommended the need for all government agencies to pay attention to legal frameworks and provide the necessary funding to allow building a national model to improve public services inspired by global experiences, the need to enhance trust, security and privacy By setting strict and clear security measures against potential threats when providing smart data services to the public.

Keywords: Smart data, internal control, electronic auditing, smart data framework

مقدمة

أدت الثورة التكنولوجية في العقود القليلة الماضية الى ظهور البيانات الذكية والتي اتاحت العديد من الفرص للتشكيلات الحكومية من خلال ايجادها لحلول للمشكلات الحالية والمستقبلية، فالتكنولوجيا الحديثة تسببت بأنشاء قدر هائل من البيانات، التي جعلت تحليل البيانات الذكية موضوعاً مهما في مجتمعات الأعمال، اذ أصبح بامكان التشكيلات الحكومية أن تقوم بجمع الكميات الهائلة من البيانات المتأتية من مصادر مختلفة (بيانات فترة ماضية، معلومات مصادر خارجية كوسائل الاعلام والتسجيلات الدقيقة سواء الفيديوية أو الراديوية) والتي بطبيعتها (غير مهيكلة وغير منظمة ومكررة) لتتمكن من تحليلها و التوصل الى استنتاجات من تلك المصادر. وقد أدى ظهور البيانات الذكية لتوفير المعلومات في الوقت الحقيقي واجراء تحليلات تنبؤية لكميات كبيرة من البيانات التي يمكن من خلالها التنبؤ بالمستقبل، ويعد نظام الرقابة الداخلية بمثابة استراتيجيات يتم وضعها من قبل الوحدات الحكومية للتأكد من سلامة المعلومات المالية والمحاسبية، ومن ثم تلبية الاهداف التشغيلية والانتاجية والتنموية، حيث تعمل أنظمة الرقابة الداخلية على تحقيق أهداف الوحدة من خلال توفير تأكيدات معقولة. وأصبح التحكم في سرية المعلومات يرتبط ارتباط وثيق بالرقابة الداخلية، ولذلك عملت تقنيات البيانات الذكية على الحفاظ على أمان وسرية هذه البيانات، ولا يمكن للوحدات أن تضمن فعالية الرقابة الداخلية وسلامة البيانات المالية الخاصة بها دون مستوى ملائم من الخصوصية والأمان المتعلق باستخدام البيانات، هناك عدة أسباب تحول دون عمل البيانات الذكية بشكل فعال، منها ما هو متعلق بدرجة تناسق البيانات وتكاملها، الى جانب تحديدها وتجميعها وسريتها، و أصبحت الوحدات تواجه طفرة كبيرة في البيانات حيث انها من مصادر مختلفة وبأشكال متعددة، وتتغير بشكل سريع ومن ثم صعوبة تحليلها، إلا أن البيانات الذكية استطاعت الوصول الى كميات كبيرة من البيانات وتحليلها، ولكن ظلت هناك مشاكل مرتبطة بهذه البيانات، منها التأكد من مدى صدق هذه البيانات، وخاصة الكميات

الكبيرة منها قد نشأت خارج الوحدة، فبدون هذا الضمان الأمني لن تكون البيانات مصدر ثقة، ولتحقيق اهداف البحث سنتطرق له من خلال المباحث الاتية :

المبحث الاول : منهجية البحث .

المبحث الثاني : مدخل نظري في البيانات الذكية.

المبحث الثالث : الاطار المفاهيمي للرقابة الداخلية الالكترونية .

المبحث الرابع : التدقيق الالكتروني داخل اطار عمل البيانات الذكية.

المبحث الخامس : تحليل الاستبانة.

المبحث السادس : الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول : منهجية البحث

١-١ **مشكلة البحث** : تتمثل مشكلة البحث بالآتي :

١- تواجه الوحدات الحكومية تحديات كبيرة بسبب عدم توفر متطلبات البيانات الذكية، واليات استخلاص المعلومات منها وتبادلها بطريقة امنة وموثوقة مما يؤثر سلباً بطريقة تقديم الخدمات والاستفادة منها.

٢- اتساع نطاق الرقابة الداخلية وتعقد اجراءاتها في ظل استخدام الوحدات الحكومية للبيانات الذكية يؤدي الى زيادة مسؤولية المدقق الداخلي فيها من خلال تحديد :

أ. أمكانية استخدام الوحدات الحكومية للبيانات الذكية ودورها في عملية اتخاذ القرارات ؟

ب. إمكانية مواكبة المدققون الداخليون في الوحدات الحكومية لمتطلبات تحقيق فاعلية البيانات الذكية ؟

١-٢ **أهمية البحث** : ازدادت مهام نظام الرقابة الداخلية اذ أصبح على المدقق الداخلي يقيم أمور جديدة لم تكن موجودة سابقاً، كتقييم موثوقية الشبكات، وعمليات الحاسب، واليات تخزين البيانات، ومدى امكانية الاعتماد على هذه المعلومات في اتخاذ القرار. يكتسب البحث أهميته من الناحية العلمية والعملية كما يلي:

- **الأهمية العلمية** يتسم البحث بندرة موضوعً الدراسات الأكاديمية في حدود علم الباحثة حيث لا توجد دراسة او بحث باللغة العربية تناولت البيانات الذكية وقت إعداد البحث.

- **الأهمية العملية** تشهد البيئة العراقية العديد من التطورات التكنولوجية الكبيرة والمعقدة، حيث لم تعد بيئة الأعمال في العراق بمعزل عن بيئة الأعمال العالمية، والتي استدعت ضرورة التكيف والعمل على تحسين ممارسات الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية من خلال إجراء البحث .

١-٣ فرضيات البحث : يتناول البحث الفرضيات التالية :

١. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة البحث حول وجود تحديات متعددة تواجه المدققين الداخليين في الوحدات الحكومية عند تفعيل البيانات الذكية تتمثل بعدم امكانية الحصول على البيانات وتبادلها .

٢. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة البحث حول عدم مواكبة المدققين الداخليين في الوحدات الحكومية لمتطلبات البيانات الذكية .

٣. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة البحث حول انخفاض جودة عملية الرقابة الداخلية عند استخدام اطار بالبيانات الذكية مما يؤثر سلباً على متخذي القرارات .

١-٤ أهداف البحث : يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الآتية:

١. تحديد متطلبات نظام رقابة داخلي فعال يواكب متطلبات اطار البيانات الذكية.

٢. تحليل أثر دور الرقابة الداخلية في عمليات اتخاذ القرار وتحقيق فاعلية البيانات الذكية .

١-٥ حدود البحث : حدود البحث المكانية تتمثل بعينة من العاملين في مجال الرقابة الداخلية وتقنيات البرامج في المصارف الحكومية العراقية، اما الحدود الزمانية فتتمثل بالمدة ٢٠٢١.

١-٦ **اساليب جمع البيانات** : الرسائل الجامعية والكتب والدوريات العربية والأجنبية المنشورة على الشبكة المعلومات الدولية، مع آراء الخبراء والمختصين بموضوع البحث من اكاديميين ومهنيين .

١-٧ **أسلوب العلمي** : تم اعتماد المنهج الإستقرائي في تناول مشكلات البحث وإثبات فرضياته لتحقيق أهداف البحث، كما سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي.

١-٨ **متغيرات البحث** تمثل إجراءات الرقابة الداخلية المتغير المستقل، و فاعلية البيانات الذكية المتغير تمثل التابع.

المبحث الثاني : مدخل نظري في البيانات الذكية

اشارت مؤسسة الابحاث والدراسات العالمية (الجارتنر Gartner) الى وجود اربعة قوى تقنية جبارة تتمثل في تطبيقات التواصل الاجتماعي والهواتف النقالة والتطبيقات السحابية وكمية المعلومات الهائلة. من المفروض أن تعمل على تطوير عجلة الابتكار في القطاع الحكومي للانتقال إلى الحكومة الذكية للتحقيق التواصل الفعال مع المجتمعات. لقد أصبح مصطلح الذكاء يرافق العديد من نواحي حياتنا التي نعيشها، وأصبحت الانظمة الذكية سمة العصر وأبرز نتاجاته، فهي موجودة في معظم المرافق والانظمة التي نستخدمها، ولِما أحدثته هذه الانظمة من تغيرات كبيرة في مجالات المجتمع كافة وفي طريقة تفكير أفراده، يمكن أن نطلق على العصر الذي نعيشه بالعصر الذكي. وقد عرف الذكاء "بأنه القدرة على استخدام المعلومات وتحويلها إلى المعرفة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" (Karadag ,2013:27). ويتميز الذكاء البشرى بخصائص رئيسية مثل الادراك والتواصل والتعلم والذاكرة والتخطيط . في حين عرف الذكاء الاصطناعي " بأنه دراسة مكونات الذكاء التي تعرف بيئتها وتساعد باتخاذ القرارات السليمة". من ناحية أخرى، الذكاء الجماعي "هو تعاون فكري داخل المجتمع من اجل خلق، ابتكار، تبادل المعرفة والتعلم والاختراع". ومزيج الذكاء البشري والاصطناعي والجماعي يكون بيئات

ذكية تعمل معا وتتخذ إجراءات سريعة أو قرارات فعالة، كما يحدث فى العمليات الرقابية. فإن العمليات المتعلقة بـ "الذكاء الرقابي" يمكن القول انها " جمع المعلومات وتقييم البيانات والرصد المباشر والتقديرات المستقبلية والتعلم والذكاء التجميعي والتعاون لحل المشكلات" (حامد، واخرون، ٢٠١٦ : ١٠-١١).

٢-١ تعريف البيانات الذكية

تعرف بأنها " بيانات يمكن استخدامها بكفاءة وفاعلية من قبل الجهات الحكومية والتي تمكنها من استخدام البيانات المفتوحة لتعزيز اليات المشاركة والابتكار المؤسسي" (اطار عمل البيانات الذكية، الجزء الاول، ٢٠١٩ : ٤)، وعرفت ايضا بأنها "بيانات مشتركة أو بيانات مفتوحة" (استراتيجية البيانات الذكية، ٢٠٢١: ١٦)، وتعرف ايضاً "هي بيانات مطابقة لمتطلبات تصنيفها، وتبادلها، وتعزيز جودتها والتي يمكن استخدامها بكفاءة وفاعلية من قبل الجهات الحكومية لتعزيز آليات المشاركة والابتكار المؤسسي

https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/digital-uae/data/data-operability"

في حين عرف المشرع العراقي المستندات الالكترونية بأنها " محررات ووثائق تنشأ أو تدمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل كلياً أو جزئياً بوسائل الكترونية بما في ذلك تبادل البيانات الكترونياً او البريد الالكتروني او البرق او التلكس او النسخ البرقي ويحمل توقيعاً الكترونياً"، و أشارت المادة (١٣) من القانون الى حجية تلك المستندات وطرق اثباتها، اذ نصت اولا: تكون للمستندات الالكترونية والكتابة الالكترونية والعقود الالكترونية ذات الحجية القانونية لمثيلتها الورقية اذا توافرت فيها الشروط التالية: (أ-ان تكون المعلومات الواردة فيها قابلة للحفظ والتخزين بحيث يمكن استرجاعها في أي وقت، ب-امكانية الاحتفاظ بها بالشكل الذي تم انشاؤها او ارسالها او تسلمها باي شكل يسهل به اثبات دقة المعلومات التي ورد فيها عند انشائها او ارسالها او تسلمها بما لايقبل التعديل بالاضافة او الحذف، جـ .

ان تكون المعلومات الواردة فيها دالة على من ينشئها او يتسلمها وتاريخ ووقت ارسالها وتسلمها) (قانون ٧٨، ٢٠١٢).

٢-٢ مبادئ البيانات الذكية

تشمل المبادئ (ادارة وتأكيد واستخدام) والتي يتعين على كل جهة اعتمادها في أنظمة الحوكمة واجراءات الاعمال الخاصة بها المحاور التالية (اطار عمل البيانات الذكية، الجزء الاول، ٢٠١٩ : ٩-١٢):

الأول: أعتبار البيانات من الأصول لتفعيل مبدا الحكومة الموجهة نحو الخدمات، ودعم ممارسات اتخاذ القرارات بالاستناد الى الادلة، وبغرض تعزيز الشفافية واشراك المواطنين، وجب على الجهات ادارة بياناتها باعتبارها اصول، وان تقوم الجهات بدور الامين على تلك البيانات بالنيابة.

الثاني: مشاركة البيانات وإعادة استخدامها بهدف تحسين جودة الخدمات الحكومية، وجب على الجهات المختلفة التعاون بشكل وثيق وبكفاءة لرفع مستوى مشاركة البيانات واعادة استخدامها.

الثالث: تكرار البيانات لتحسين الخدمات الحكومية المقدمة للمتعاملين، يتوجب على الجهات التعاون بهدف استبعاد حالات التعارض والتكرار في بياناتها، باستخدام مفهوم المصدر الموحد للبيانات.

الرابع: نشر البيانات المفتوحة بغرض إتاحة البيانات بشكل واسع لكافة المستخدمين، يتوجب على الجهات العمل على اعتبار جميع البيانات غير الشخصية قابلة للنشر بصيغة بيانات مفتوحة كلما أمكن ذلك.

الخامس: الخصوصية والسرية وحقوق الملكية الفكرية لضمان تحقيق أهداف تبادل البيانات مع وجوب احترام حقوق الأفراد والمؤسسات، يتوجب على الجهات حماية خصوصية الأفراد وسرية المؤسسات والحقوق القانونية لاصحاب الملكية الفكرية في كافة الأوقات.

السادس: المعايير القياسية لمواصفات البيانات بغرض تعزيز فرص أتمتة الخدمات الحكومية من خلال مشاركة البيانات وإعادة استخدامها، ينبغي على الجهات استخدام المعايير المفتوحة وذلك لتسهيل إجراءات الاطلاع على بياناتها من قبل الاخرين، وضمان التوافقية والاستفادة من تلك البيانات. وهذا ينطبق على كافة البيانات وليست فقط البيانات المفتوحة حيث أن الطريقة الأكثر فاعلية لمشاركة البيانات المصنفة كونها "خصوصية" و"حساسة" بين الجهات المختلفة من خلال جعلها قابلة للنشر وفقًا للمعايير القياسية المفتوحة.

السابع: جودة البيانات بغرض تمكين الجهات من تقديم خدماتها للمتعاملين بكفاءة وفاعلية، ولتحسين دقة القرارات التي يتم اتخاذها بناء على الأدلة، وتعزيز الثقة في كليهما، يجب على الجهات العمل على ادارة وتحسين جودة البيانات بشكل مستمر.

الثامن: تحديد التوجهات من خلال البيانات لتحسين فاعلية الخدمات والسياسات الخاصة بالجهات وربطها بالإجراءات الخاصة باتخاذ وتنفيذ القرارات لديها يجب على الجهات الحكومية العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من الرؤى المستخلصة من البيانات، وذلك من خلال تيسير إجراءات جمع وتحليل واستخدام البيانات الأنية (في الوقت الفعلي) وشبه الأنية (قرب الوقت الفعلي)، ويشمل ذلك بيانات تلك الجهات والبيانات التي يتم جمعها من قبل الجهات الأخرى.

التاسع: الحوكمة المشتركة لتعزيز آليات التعاون بين الجهات ولزيادة الكفاءة، يتوجب على الجهات المساهمة تقديم الخدمات المشتركة على مستوى الدولة بالعمل من خلال الحوكمة المشتركة فيما يتعلق بإدارة البيانات الذكية.

العاشر: التحسين المستمر لغرض ضمان تطبيق مبادئ البيانات الذكية ولدعم توحيد الإجراءات بين مختلف الجهات، يتوجب على الجهات إعتماد آليات التحسين المستمر وإدارة التغيير، على أن يتم تركز الكامل لتلك الآليات لخلق ثقافة إتاحة البيانات ومشاركتها، وهذا يعني أنه يجب على الجهات القيام بما يلزم نحو إدارة إجراءات التغيير بفاعلية، والسعي الى الانتقال من حالة حجب البيانات وتقليص حدود مشاركتها إلى حالة يتم فيها اتاحة

المشاركة بالبيانات وادارتها بشكل أوسع بما يحقق الفائدة لجميع المستخدمين وأن تتحمل الإدارات العليا في كل جهة المسؤولية عن إدارة التغيير .

٢-٣ تشكيل فريق رئيسي لادارة البيانات الذكية

تقع على الجهة الحكومية مسؤولية تحديد أفضل الأساليب التي تؤدي الى تطبيق وتفعيل معايير اطار عمل البيانات الذكية ضمن نطاقها، ويشمل تحديد أدوار حوكمة البيانات، تختلف المنهجية المتبعة للتوظيف وتوفير الموارد البشرية المختصة من جهة إلى أخرى، بالاعتماد على المستويات الحالية لنضج إدارة البيانات، وحجم عمليات، ومدى أهمية البيانات بالمقارنة مع الخدمات والمسؤوليات التي تضطلع بها الجهة، تقوم كل جهة باستحداث الأدوار التالية على (أقل تقدير) أو ما يعادلها (دليل ارشادي لتطبيق معايير البيانات الذكية، الجزء الثاني، ٢٠١٩ : ٦):

- **مدير البيانات** يتم اختيار احد كبار الموظفين ليصبح المدير ممن يحظون بصلاحيات لقيادة برنامج إدارة بيانات الجهة وإذ تناط به مسؤوليات قيادة وتطوير ونشر إجراءات ادارة البيانات ونشر وتبادل البيانات بشكل فاعل وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية. يكون المدير أحد أعضاء مجلس إدارة الجهة؛ أو أحد كبار المسؤولين ممن يتمتعون بالقدرة على التواصل مع المستويات العليا ضمن الجهة الامر الذي يسهل عملية اتخاذ الاجراءات المناسبة في حالة وجود مخاطر عالية ومسائل مؤثرة بغرض ايجاد الحلول، بالنسبة للجهات الأصغر ادارياً فبالامكان تأدية مسؤولياته من خلال منح صلاحيات اضافية لأحد المسؤولين الحاليين دون الحاجة لتعيين موظفين.
- **مسؤول ادارة البيانات** شخص ينوب عن مدير البيانات يعمل تحت مسؤوليته المباشرة ويتحمل مسؤولية إدارة كافة الإجراءات التنفيذية وينسق جهود الادارة للوصول الى التغيير اللازم، والأنشطة والتعاون اللازميين لضمان الامتثال وتطبيق معايير الاطار . لذا يعتبر هذا الدور أساسي، لذا يستلزم تفرّغ موظف مسؤول بالكامل لأداء مسؤولياته لضمان تطبيق معايير البيانات الذكية.

- **توفير عدد مناسب من أمناء البيانات واخصائيي البيانات** تناط بأمناء وأخصائيي البيانات أدوار المسؤولين التنفيذين عن مصادر البيانات ضمن الوحدات والأقسام التنفيذية في الجهة والجوانب التقنية لمجموعات البيانات الرئيسية. تتطلب الادوار هذه فهم محتويات البيانات وقيمتها بالنسبة للأعمال المؤداة والية جمعها، ومستويات دقتها وجودتها. وقد تناط الأدوار هذه بمسؤولين حاليين عن البيانات أو العاملين في وحدات تقنية المعلومات من خلال اسناد مسؤوليات إضافية .

٢-٤ مقومات البيانات الذكية

ان مقومات نجاح التحول إلى المجتمع الذكي يتطلب دعم حكومي ومحلية، رؤية استراتيجية واضحة، الاهتمام بالمراكز البحثية والجامعات لتشجيع الابتكار عن مفهوم البيانات الذكية، توعية وتثقيف المواطنين بأهمية المشروع واقامة محاضرات عامة في مجالات التطبيق الرئيسة للبيانات الذكية (حسن، ٢٠١٩: ١٢) .

ترتكز البيانات الذكية على عدد من المقومات الأساسية (بتصرف https://cc.uobaghdad.edu.iq/?p=١٥٦٦١) **وهي:**

١) **بيئة بيانات ذكية** تتكون من بنية تحتية بتقنية ذكية تشتمل على بنية شبكية سلكية ولا سلكية متطورة وأجهزة وحواسيب، وكاميرات وأجهزة تخزين واستشعار ،وسبورات ذكية، إضافة الى شاشات عرض وأنظمة المراقبة و الاتصال.

٢) **بنية تحتية برمجية ذكية** تشمل انظمة إدارة،أمان وحماية، تعلم،مراقبة وإدارة مؤسسات وتحكم، أنظمة شبكات اجتماعية، مكتبة الكترونية ذكية و موقع إلكتروني تفاعلي، إضافة الى صفحات مواقع التواصل .

٣) **ملاكات بشرية ذكية كفؤة ومدرّبة .**

٤) **بيئات ذكية** تتضمن مجموعة برمجيات وانظمة تعليمية تفاعلية ذكية، مواد وعناصر تعليمية، كتبا إلكترونية ذكية.

٥) **خطط واستراتيجيات وأهداف واضحة.**

٢-٥ هيكلية إطار عمل البيانات الذكية

يمثل اطار العمل اساسا مشترك لكل جهة حكومية لوضع منهجيتها الخاصة بادارة البيانات، بطرق تتيح لها أقصى قدر من المرونة في تلبية متطلبات اعمالها الخاصة وتوفر أيضا الية مشتركة لتصنيف خصوصية البيانات وتبادلها وتعزيز جودتها. والتسلسل النموذجي للإجراءات التي يمكن أن تتبعها الجهات الحكومية لتنفيذ إطار عمل البيانات الذكية بشكل تدريجي وعلى مراحل:

١. تحديد **ادوار واجراءات حوكمة بيانات** الجهات الحكومية.

٢. إعداد **خارطة طريق** تتضمن مجموعة اجراءات رئيسية خاصة بادارة البيانات التي يتوجب تنفيذها من قبل الجهات الحكومية.

٣. تعريف مجموعات البيانات الرئيسية المتوافرة في حوزة الجهات الحكومية وتسجيلها ضمن **سجل حصر مجموعة البيانات.**

٤. **تحديد** مجموعات البيانات **التي يتوجب إجراء اللازم لتحقيق** امتثالها لمعايير البيانات الذكية الأساسية قبل المجموعات الأخرى ذات المستويات الأدنى من حيث الأولوية.

٥. **تنفيذ إجراءات الامتثال لمعايير البيانات** من خلال سلسلة من "الحزم الإجرائية" التي يتم من خلالها تحقيق امتثال مجموعات البيانات للمعايير على مراحل وفقاً لتسلسل وخلال فترات زمنية محدّدة (دليل ارشادي لتطبيق معايير البيانات الذكية، الجزء الثاني، ٢٠١٩ : ٢) .

ان الغرض من إلاطار وضع معايير مشتركة بافضل ممارسات لتنفيذ رؤية الحكومة الذكية القائمة على البيانات الذكية، وعليه فإن إطار عمل البيانات الذكية يسعى لتحقيق مجموعة اهداف وهي (اطار عمل البيانات الذكية، الجزء الاول، ٢٠١٩ : ٣)

١. تحسين جودة البيانات لتحقيق نفع المواطنين والجهات الحكومية .

٢. ضمان مشاركة فعالة للبيانات بين الجهات الحكومية.

٣. إيجاد قواعد مشتركة لتصنيف البيانات بالاعتماد على معايير مشاركة البيانات وسريتها وأثر مشاركتها حسب ما الحاجة.

٤. ايجاد قواعد عمل مشتركة لاستخدام البيانات الحكومية واعادة استخدام وتبادل البيانات.

٥. رفع كفاءة تقديم الخدمات الحكومية.

٦. تعزيز مشاركة البيانات المفتوحة كمفهوم مع الجمهور.

٢-٦ التحديات والافاق المستقبلية أمام تحقيق مجتمع البيانات الذكية

ان مجتمع البيانات الذكية يحده العديد من التحديات والافاق وهي (الاتحاد الدولي للاتصالات ،٢٠١٧: ٤٥-٥٠) :

١) **السياسة العامة واللوائح التنظيمية الخاصة بتكنولوجيا البيانات الذكية** يتعين على واضعي السياسات والجهات المنظمة أن تراعي أهمية تصميم سياسات واطر تنظيمية مرنة قائمة على الحوافز وموجهة نحو السوق فيما يتعلق بتوزيع وتخصيص الطيف لخدمات النطاق العريض المتنقلة، مع مراعاة دور الاتصالات الساتلية لتيسير المجتمع الذكي المهم، وذلك لخلق جو يتمتع بالثقة وتأمين الظروف المؤاتية اللازمة لازدهار أسواق الخدمات والتطبيقات المتنقلة، وإدراكاً لما تنطوي عليه الخدمات والتطبيقات المتنقلة من إمكانات للنهوض بالشفافية والمساءلة وكفاءة الخدمات العامة، تستطيع الحكومة الاستفادة من معرفة أصحاب المصلحة وخبراتهم من أجل رسم استراتيجيات شاملة من شأنها أن تسمح للمستخدمين باستخدام الخدمات والتطبيقات المتنقلة. وتُعتبر حماية وأمن البيانات أساسيين لأي سياسات ومواقف تنظيمية من شأنها التمكين من تنمية مجتمع البيانات الذكية.

٢) **الميزانيات** لا توجد في كثير من البلدان ميزانيات محددة للعديد من مشاريع مجتمع البيانات الذكية .وبدلاً من ذلك يتعين على المخططين تحديد التمويل الحكومي الذي خصص لأغراض يمكن أن يكون لحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيها قيمة إضافية، ومن شأن ذلك أن يمكّن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أن تكون جزءاً أساسياً من عملية الاستجابة للتحديات التي واجهها المجتمع بالفعل بدلاً من أن تكون مجرد مشروع إضافي.

٣) **رأس المال البشري** هو عامل حاسم الأهمية لتحقيق مجتمع البيانات الذكية. ان تشغيل إنترنت الأشياء يحتاج إلى مهارات محددة تتسم بقدر كبير من التخصص بحيث يتعذر توافرها. ويشكل الافتقار إلى رأس المال البشري اللازم لنشر إنترنت الأشياء مشكلة في البلدان النامية. فعدم كفاية المهارات ينطوي ضمناً على أنه لا يمكن تعظيم الفائدة المستمدة من خدمات معينة لإنترنت الأشياء، من قبيل استخراج البيانات وتحليلها، مما يحد من الفوائد التي تعود على المجتمع، فضلاً عن الحؤول دون توليد عوامل خارجية.

٤) **الاستدامة** ويشكل ضمان الاستدامة تحدي في سياق تحقيق مجتمع البيانات الذكية من خلال مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويؤدي الافتقار إلى مراعاة الاستدامة بمراحل التخطيط والتصميم إلى فشل مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لذلك يتعين على واضعي السياسات مراعاة مسائل الاستدامة لدى التنفيذ وتتضمن الاعتبارات اللازمة لضمان استدامة المشاريع تطوير القدرات البشرية المحلية، وملاءمة التكنولوجيا المعتمدة، وتأثير العبء المالي على المواطنين، والاحتياجات المتنوعة للفئات الاجتماعية.

٥) **التقييس** يعتبر أحد أهم عوامل تحقيق مجتمع البيانات الذكية، مع التركيز بشكل أولي على تطبيقات إنترنت الأشياء في المدن والمجتمعات الذكية .

٢-٧ دور الحكومة الذكية في تفعيل البيانات الذكية

لايجاد مجتمع معرفي تتصف فيه الخدمة الذكية بالآمان والفاعلية، والتلائم مع غالبية فئات الشعب، وجب إيجاد الية تنفيذ وتطوير ونشر للسياسات والقوانين وسبل تسمح بتفعيل البيانات والمعلومات لانجاز الخدمات المطلوبة بأقل كلفة وأبسط إجراء وبوقت مناسب،ومن ايجابيات الحكومة الذكية وهي

(https://www.magltk.com/smart-government) :

✓ **زيادة مشاركة المواطنين** تتم من خلال الربط بين المواطنين الذين يقطنون مناطق بعيدة عن بلادهم، بحيث يتمكن المواطن من استقبال وارسال معلوماته وبياناته بسهولة كبيرة، والذي ينتج عن زيادة التقدم العلمي وشبكات الاتصالات والشبكة العنكبوتية الامر الذي يدعو للمزيد من المشاركة، إذا ما كانت الأجهزة

والأدوات التي تستخدمها الحكومة الذكية تحاكي الأجهزة المستخدمة في الحياة اليومية. مما يزيد التفاعل وتوفير الفرص التي من شأنها أن تدعم سهولة تبادل المعلومات (بغض النظر) عن المخاوف والأفكار والبعد الجغرافي.

✓ **زيادة الشفافية والابتعاد عن البيروقراطية** عند البدء بتطبيق الحكومة الذكية وتحميل السياسة التشريعية على الشبكة العنكبوتية (Internet) يؤمن يسر تقييم ومناقشة القرار الحكومي المتخذ، الامر الذي يرفع من مستوى الشفافية بين كا من المواطن والحكومة، ويتيح الفرص لجميع المواطنين من الوصول إلى المعلومات بكل حرية. مما يمنع الفساد من الانتشار، لأن المواطن يستطيع أن يحصل على الخدمة التي يرغبها من الحكومة دون الرجوع للموظف الذي قد يكون ضعيف النفس.

✓ **توفير المال و الراحة** إن دفع تكاليف وفواتير الكهرباء والماء وكل ما يتوجب على المواطنين دفعه مقابل الخدمات المقدمة من قبل الحكومة من خلال الأجهزة الذكية أكثر سهولة وراحة، بحيث لا يحتاج الانتقال والوقوف بطوابير انتظار الدفع.

المبحث الثالث : الاطار المفاهيمي للرقابة الداخلية الالكترونية

ان كلمة رقابة تحمل في طياتها مفاهيم متعددة كالسيطرة والمتابعة و التحكم، تتمثل وظيفتها الأساسية بالمراقبة على مستوى الفرد، القسم، الوحدة، ولابد الاشارة الى ان مفهوم الرقابة الحديث اصبح اكثر توسع ليشمل مفاهيم أخرى إضافة للمفاهيم التقليدية، منها تقييم المخاطر الداخلية والخارجية التي تحيط بعمل الوحدات وتوصيلها في الوقت المناسب الى الجهات العليا من اجل اتخاذ القرارات المناسبة (عنيزة، خنجر، ٢٠٢٠: ٦).

٣-١ مفهوم وتعريف الرقابة الداخلية الالكترونية

عرفت الرقابة الداخلية وفق معيار التدقيق الدولي (٣١٥) بأنها "عملية يصممها ويطبقها ويصونها المكلفون بالإدارة والحوكمة وغيرهم من العاملين، لتوفير تأكيد معقول عن تحقيق اهداف الوحدة فيما يتعلق بإمكانية الاعتماد على البيانات المالية وفعالية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية المطبقة" (معايير

التدقيق الدولي، ٢٠١٧ : ٣)، وقد اوضحت لجنة المراجعة المنبثقة من معهد المحاسبيين القانونيين الامريكي (AICPA) الرقابة الداخلية بانها "خطة تنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل ومقاييس تستخدم داخل الوحدة بغرض حماية الاصول والممتلكات وضمان دقة البيانات المالية، بالاضافة الى رفع وتحفيز الكفأة الانتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الادارية والموضوعية" (Kabuye,2020:6) . في حين عرفت الرقابة الالكترونية " هي عملية جمع وتقييم لتحديد ما إذا كان استخدام الكمبيوتر يساهم في حماية أصول الوحدة، ويؤيد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفعالية، ويستخدم مواردها بكفاءة فى ظل بيئة المعالجة الالكترونية للبيانات والتي أصبحت تعتمدها أغلب الوحدات فان الرقابة الالكترونية أصبحت حتمية".

٣-٢ مكونات نظام الرقابة الداخلية

١. **نظام المحاسبة** يقصد به الاجراءات والتسجيلات التي من خلالها يتم توثيق المعاملات التجارية، تصنيفها وتلخيصها، واعداد البيانات والتحليل لعرض المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب.

٢. **اجراءات الرقابة** السياسات والاجراءات الاضافية المعتمدة لضمان تحقيق الهدف المحدد لمنظمات الاعمال هي اجراءات الرقابة تتألف من (تفويض السلطة الصحيح ، الفصل في المسؤولية، اعداد الوثائق واستخداها ، واعتماد اجراءات أمنية مناسبة لحماية الممتلكات، والسيطرة المستقلة على تنفيذ الأنشطة). ومن جهة أخرى لا يمنع نظام الرقابة الداخلية التزوير والاحتيال فحسب، بل يحقق أهدافاً أخرى أيضا أهمها: (تنفيذ منظمة الاعمال سياساتها بالتوافق مع القوانين السائدة، ويقوم الموظفون بمسؤولياتهم الموكلة إليهم لزيادة الكفاءة في تنفيذ العمل، وتوفر البيانات المالية معلومات صحيحة وموثوقة مع الاحتفاظ بحسابات مناسبة) (Xu, 2019:3).

٣. **التحكم في البيئة** ينعكس موقف المديرين والمساهمين وحماستهم في العمل من خلال الرقابة البيئية.

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية مسؤولية عامة لجميع الموظفين والمسؤولين وإدارة المؤسسة لمتابعة نظام الرقابة الداخلية، وهناك أدوار محددة لجعل نظام الرقابة الداخلية فعالاً لثلاثة اطراف بحسب (LIN et al., 2018:11) هم :

– **الادارة** يعتمد انشاء وتطوير هيكل فعال للرقابة الداخلية بشكل أساسي على الادارة، من خلال القدوة والقيادة و توضيح الإدارة للسلوك الأخلاقي ونزاهة الشخصية في العمل.

– **المدققين** يقوم المدققون بتقييم فعالية هيكل الرقابة الداخلية لمؤسسات الاعمال وتحديد ما إذا كان يتم اتباع سياسات وأنشطة العمل بشكل صحيح، وتساعد شبكة الاتصالات في تنفيذ هيكل فعال للرقابة الداخلية، وجميع الموظفين يمثلون جزء من شبكة الاتصالات هذه.

– **مجموعة مشرفين** يعطي مجلس الادارة الذي يمتلك معرفة عملية سليمة توجيهات للإدارة حتى لا يتجاهل المديرون غير الشرفاء بعض اجراءات الرقابة، وهذا يمكن مجلس الادارة الفعال الذي يتمتع بامكانية الوصول إلى نظام التدقيق الداخلي اكتشاف هذا الاحتيال والتزوير

٣-٣ خصائص نظام الرقابة الداخلية

يتميز نظام الرقابة الداخلية بمجموعة خصائص اهمها (Al-Waeli et al., 2020:261; Bett et al., 2017:110; Ahmed et al., 2019:28; Kabuye et al., 2020:35):

– الملائمة، يجب على الوحدات استخدام نظام رقابي يتناسب مع طبيعة عملها وحجمها.

– مقارنة العائد بالتكلفة، تقوم الوحدات الهادفة للربح على اساس التكلفة والعائد، حيث يتم مقارنة التكاليف بالايرادات التي تحصل عليها الوحدة، فيجب مراعاة التكلفة عند استخدام النظام وذلك وفقاً لحجم ارباح الوحدة في الفترة المحاسبية.

– المرونة المقصود بها ان نظام الرقابة المستخدم والمتبع يتوافق مع احتياجات الوحدة ويمكن تعديله وتطويره اذا استدعت الضأرورة الى ذلك.

– الفعالية ويقصد بها ان يكون نظام الرقابة الداخلي جيد ومطور ولديه القدرة على اكتشاف الاخطاء والانحرافات قبل وقوعها ومعالجتها باسلوب علمي وبطريقة تجعله لا يظهر في المستقبل.

٣-٤ اهداف الرقابة الداخلية الالكترونية

تنص فقرة رقم (١٢) من معيار المحاسبة الدولي (IFAC) رقم (٤٠١) على " لاتتغير اهداف المراجعة المحددة للمراجع سواء تم تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية يدوياً او عن طريق استخدام الحاسب الالكتروني"(جمعة، ٢٠٠٢: ٢٧٨)، وعلية فان الهدف العام للرقابة الداخلية لم يتغير ، الا ان استخدام البيئة الالكترونية ببياناتها المختلفة (المهيكلة وغير المهيكلة) غير من طريقة معالجة وتخزين واسترجاع وايصال المعلومات وبالتالي أثرت على المحاسبة ونظم الرقابة الداخلية المستخدمة في الوحدات، (india،٢٠٢٠ :١٠-١٢)، وتتناسب الاهداف العامة للرقابة مع الاهداف الفرعية التالية (internal Audit,2003: 1-2) :

أ. **الثقة** اي ان الرقابة الداخلية تمنح الثقة المستمرة عن طبيعة معالجة العمليات، وبالتالي البيانات والمعلومات تكون صحيحة ودقيقة وامنة.

ب.الاجراءات اي ان تكون اجراءات المعالجة صحيحة وفعالة اثناء تشغيل النظام .

ج.الدقة اي ان اتاحة النظام لمعلومات مالية وغير مالية تتميز بالدقة.

د.الكفاءة والفاعلية يتم تقييم تكلفة الكفاءة والفعالية للنظام ، حتى وان كانت اجهزة النظام او البرامج تقدمان خدمة مرضية وتلبي حاجات المستفيدين. بضوء ما تقدم يجب التأكد من القيام بالاتي (Stephen،٢٠٠٣: ١٥):

١. فعالية الرقابة الداخلية للبيانات واجهزة الحاسب الالكتروني وشبكات توصيل الاجهزة من وصول غير مصرح به، بهدف النسخ او الترميز او التعديل.

٢. امتلاك البرامج وتطويرها يتم بموجب تفويض من الادارة.

٣. ان اي تعديل للبرامج يتم بموجب تفويض وموافقة من الادارة.

٤. ان معالجة العمليات المالية والملفات والتقارير واي سجلات الكترونية اخرى تتم بدقة وبشكل كامل .

٥. ان البيانات المصدرية التي بها اخطاء يتم تمييزها ثم معالجتها طبقاً لسياسات الادارة.

٦. ملفات نظام المعلومات الالكتروني يتميز بالدقة والاكتمال والسرية .

٣-٥ وظائف الرقابة الداخلية

تتحدد وظائف الرقابة الداخلية بناءا على الأهداف التي ستسعى الإدارة العليا لتحقيقها، ويوضح الجدول وظائف الرقابة الداخلية والأهداف المرتبطة بكل وظيفة :

جدول (١) وظائف الرقابة الداخلية واهدافها

الوظيفة	الاهداف المرتبطة بها
مشاركة الادارة الفعالة في وظيفة الرقابة.	خدمة وطمئنة الادارة عن حسن سير الاعمال.
المراجعة المستمرة والتطوير والتحديث لنظم الرقابة الداخلية تشمل : تقييم نظم الضبط الداخلي والحسابات. تقيم الخطط والاجراءات .	التأكد من سلامة نظامي الضبط الداخلي و المحاسي من حيث التصميم والتطبيق. التأكد من سلامة المعلومات و التقارير التي تنتجها الانظمة. اكتشاف نقاط الضعف او القصور في النظم والاجراءات المستخدمة. اعطاء توصيات وتقديم مقترحات لتعديل وتطوير النظم والاجراءات لزيادة كفاءتها وفاعليتها. خفض مخاطر حدوث تواطؤ بين المواطنين نتيجة للمراجعات المستمرة.
مراجعة السياسات والاجراءات والقوانين بغرض تحديد ما اذا كانت مناسبة وكافية ومطبقة	توحيد التفسيرات وفهم السياسات والقوانين والاجراءات من قبل الموظفين وتوحيد التطبيق لها للتخلص من مشكلة سوء الفهم سواء بحسن نية او بسوء نية.
مراجعة مدى تطبيق	التأكد من حماية اموال و اصول المؤسسة من التلاعب والاختلاس او

الوظيفة	الاهداف المرتبطة بها
الموظفين لنظم الرقابة الداخلية	من تحقيق الخسائر بها نتيجة الاهمال وعدم الكفأة او سوء الاستعمال.
القيام بمراجعة نظم المعلومات	التاكد من اكتمال ودرجة الامان المصاحبة لها.
التحقق من صحة البيانات والتقارير المحاسبية والاحصائية والتشغيلية وتحديد درجة الثقة فيها	مساعدة الادارة على اتخاذ قرارات سليمة وتحسين كفأة الاداء والانجاز من خلال تحسين نوعية المعلومات المنتجة.
تنسيق عمل الادارات المختلفة	مساعدة الادارة في الوصول الى الكفأة الانتاجية والادارية والمالية القصوى.
تدريب الموظفين الجدد او القدامى المنقولين الى وظائف جديدة	الاستفادة من المام المراقبيين الداخليين بالنظم والاجراءات الخاصة بجميع الوظائف.

المصدر (العفيفي ، ٢٠٠٧: ٢٦-٢٧)

٣-٦ المبادىء الأساسية لتعزيز وتحسين عملية الرقابة الداخلية

أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين لمجموعة المبادئ العاملة على تحسين النظام (الاتحاد الدولي للمحاسبين،٢٠١٢: ٩-١٠).

١. **دعم أهداف الوحدة** حيث يتم تطبيق نظام الرقابة الداخلية لمساعدة الوحدة في تحقيق أهدافها عن طريق ادارة المخاطر التي تواجهها، ويكون كل من نظام الرقابة الداخلية وادارة المخاطر جزءا من نظام الحوكمة.

٢. **تحديد الأدوار والمسؤوليات** تتوزع المسؤوليات عن الرقابة الداخلية بين مجموعات متنوعة، حيث تتحمل الهيئة الإدارية المسئولية الكاملة عن وضع إستراتيجية الرقابة الداخلية، كما يقع على الإدارة جزء من تلك المسئولية، وتشمل الادارة العاملين وجهات الرقابة الداخلية والخارجية، ويتم تنسيق العمل فيما بينهم.

٣. **تعزيز ثقافة التحفيز وترشيحها** يتعين على الهيئة التنظيمية والمستويات الادارية أن تعزز الثقافة التنظيمية التي تحفز أعضاء الوحدة على التصرف بما يتفق مع سياسة إدارة المخاطر.

٤. **ربط نظام الرقابة الداخلية بالأداء الفردي** تحقيق أهداف الوحدة ووجود أساليب فعالة للرقابة أمران مرتبطان ولا ينفصلان عن بعضهما بعضا، وكل فرد بالوحدة يكون مسئولا عن المهام الموكلة له، والتي ترتبط بأهداف الرقابة الداخلية.

٥. **ضمان توافر المهارات الكافية** تتسع تلك المهارات لتشمل الفهم الكافي لكيفية تأثير التغيرات في تحقيق أهداف الوحدة، وطرق التعامل مع المخاطر، ومعرفة مبادئ فصل الواجبات وتحديد الاختصاصات.

٣-٧ الاطار المتكامل للرقابة الداخلية

أصدرت لجنة COSO النسخة المحدثة من الإطار المتكامل للرقابة الداخلية وبموجبه يتألف هذا الاطار من خمسة عناصر رئيسة تجعل الرقابة الداخلية أكثر فعالية وهي (Coso,2013,P.5) :

١. **بيئة الرقابة** التي تضم الهيكل التنظيمي للوحدة واستقطاب أفضل الكفاءات وصرف الحوافز بالكفاءة، مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، فلسفة الإدارة ونمطها التشغيلي، الهيكل التنظيمي، منح السلطات وتحديد المسؤوليات، إجراءات شؤون العاملين وممارساته.

٢. **تقييم المخاطر** حيث يعد تقييم المخاطر أساسا لتحديد أسلوب إدارة المخاطر، فعملية تقييم المخاطر عملية ديناميكية متكررة يتم من خلالها تحديد المخاطر المرتبطة بتحقيق الأهداف، وتتطلب المخاطر دراسة أثر التغييرات المحتملة في البيئة الخارجية وداخل المؤسسة نفسها.

كما حدد الإطار أربعة مبادئ لتقييم المخاطر، وهي كما يلي: (تحديد المنظمة للأهداف بوضوح بما يمكن من تحديد المخاطر المتعلقة بالأهداف وتقييمها، تحديد المنظمة للمخاطر المحتملة وتعريفها له، الأخذ في الاعتبار تقييم مخاطر الغش

والاحتيال، تحديد المنظمة وتحليلها وتقيي مها للتغييرات في البيئة الخارجية والداخلية، التي يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على نظام الرقابة الداخلية مما يجعله غير فعال).

٣. **أنشطة الرقابة** هي أنشطة تدار على كافة المستويات وعلى مراحل مختلفة لتنفيذ توجيهات الإدارة للحد من المخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف، كما تتنوع هذه الأنشطة بين ما هو يدوي وما هو مؤتمت ليناسب بيئة تكنولوجيا المعلومات.

٤. **المعلومات والاتصالات** تعد المعلومة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للوحدة وذلك للقيام بمهام الرقابة الداخلية وتحقيق أهدافها، وتسهم الاتصالات في تلقي رسائل واضحة من الإدارة للقيام بمسئوليات الرقابة الداخلية على درجة عالية من الاتقان.

٥. **المتابعة** يستعان بعمليات التقييم للتأكد من أن المكونات الخمسة للرقابة الداخلية تعمل بشكل فعال، وتتم عمليات التقييم بشكل مستمر، ويتم العمل من خلال الضوابط الرقابية اللازمة لتفعيل المبادئ الخاصة بكل عنصر على حده، ثم يتم مقارنة النتائج بالمعايير التي وضعتها الإدارة، ويتم إبلاغ الإدارة بأوجه القصور. ولقد أصدرت لجنة رعاية المنظمات COSO إطارا للرقابة الداخلية عام 2017 مكملاً للإطار الصادر عام 2013 حيث أصبح بموجب هذا الإصدار عنصر بيئة الرقابة ينقسم قسمين (بيئة الرقابة و وضع الأهداف) وعنصر تقييم المخاطر ينقسم الى ثلاثة اقسام (تحديد الأحداث المؤثرة، تقييم المخاطر، معالجة المخاطر)، وأكدت اللجنة على أن الإطار المتكامل للرقابة الداخلية ما زال قابلا– للتطبيق وملائما لتصميم نظم الرقابة الداخلية وتنفيذه وتقييمه. ويتبين أهمية الإصدار الجديد 2017 في أنه وضع مجموعة من المبادئ المتعلقة بمستويات إدارة المخاطر التنظيمية وأعطاها القدر الكافي من الاهتمام عند وضع الإستراتيجية العامة للوحدة أو المؤسسة في ظل التغيرات التكنولوجية الحديثة والزيادة السريعة في حجم البيانات وتعدد أنواعها ومصادرها (COSO, 2017: 18).

المبحث الرابع : التدقيق الالكتروني داخل اطار عمل البيانات الذكية

ان نطاق وهدف عملية التدقيق والرقابة لا يتغير في بيئة تكنولوجيا المعلومات، لكن استعمال هذه البيئة بانظمتها الذكية سيؤثر على نظام الرقابة الداخلية من خلال اتساع الاجراءات التي يتبعها المدقق للحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي، ولتقدير المخاطر (الملازمة و الرقابية)، ولانجاز اختبارات الرقابة والاختبارات الجوهرية المناسبة لتحقيق اهداف عملية التدقيق (عنيزة، خنجر،٢٠٢٠: ٦). وان دوائر الرقابة والتدقيق العمل ملزمة بإدارة الخدمات وتقديمها، وأصبح من الشائع الآن استخدام عبارات من قبيل "الحكومة الإلكترونية" وعلى نحو متزايد "الحكومة المتنقلة" للدلالة على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين كفاءة وفعالية إدارة القطاع العام وخدماته والعمل في الوقت ذاته على زيادة الشفافية وتوفير مزيد من الفرص لمشاركة المواطنين في عملية الإدارة السديدة الديمقراطية (Pavlichev and G. Garson،٢٠٠٤)، وبإمكان تكنولوجيات الحكومة الإلكترونية أن تعزز نظم إدارة العمل ومؤسسات الرقابة والتدقيق بأساليب متعددة وتستطيع شبكة الإنترنت على وجه الخصوص أن تقرّب صانعي السياسات من الجمهور، وبذلك تسهم في إذكاء الوعي وسرعة تعميم المعلومات وتيسير عملية صنع السياسة على نحو يتسم بمزيد من الشفافية والتشاور، وبامكان البرامجيات المتخصصة تحسين جمع وتحليل بيانات سوق العمل وتفتيشه، وتعزيز الأساس الموضوعي لوضع السياسات والبرمجة والتقييم (مؤتمر العمل الدولي،٢٠١١: ٤٥).

٤-١ تعريف التدقيق الداخلي الالكتروني

عرف" بأنه عملية تطبيق أنظمة التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات أي الانتقال من التشغيل اليدوي إلى التشغيل الالكتروني من أجل المساهمة في إنجاز عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية وبأسرع وقت ممكن وتحقيق أهدافها (صفية، محمد،٢٠٢٠: ٦)، وكما عرف " بأنه برنامج تدقيق يستخدم المواصفات التي يوفرها المدقق لإنشاء برنامج يقوم بوظائف التدقيق" (Romney & Steinhart . 2018:362) ، وان

هذه البرامج يستخدمها المدقق كجزء من إجراءات التدقيق لمعالجة البيانات ذات الأهمية الرقابية الواردة في أنظمة معلومات الوحدة، وقد تكون بيانات المعاملات التي يرغب المدقق باختبارها (IFAC,2014) . كما تضمنت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين جملة من التعريفات للمصطلحات الجديدة المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة وهي : https://www.linkedin.com/pulse

✓ **تقنيات التدقيق القائمة على التكنولوجيا** أي آداة يتم من خلالها التدقيق تعتبر من أدوات التدقيق الآلي، مثل برمجيات التدقيق العامة و التي تنتج اختبارات البيانات وبرامج التدقيق المأحوسب ووسائل التدقيق المتخصصة وتقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب.

✓ **ضوابط تكنولوجيا المعلومات** الضوابط التي تدعّم إدارة الأعمال والحوكمة فضلاً عن توفير الضوابط العامة والتقنية في مستوى البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات مثل التطبيقات، والمعلومات، والبنية الأساسية، والأفراد.

✓ **حوكمة تكنولوجيا المعلومات** دائرة او قسم او فريق مستشارين أو غيرهم يقدمون تطمينات وخدمات استشارية موضوعية ومستقلة بهدف أضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها. يساعد هذا النشاط الوحدة على تحقيق أهدافها باعتماد مقاربة نظامية ومنهجية لتقييم وتحسين فعالية مسار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وحوكمة المؤسسة.

كما تضمنت المعايير جملة توصيات وجوبية للمدققين الداخليين فيما يتعلق باستعمال البرمجيات الالكترونية في مهامهم وهي:

✓ يجب أن يكون لديهم معرفة وافية وكافية بأهم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية المتعلقة بها، و معرفة تقنيات التدقيق المعتمدة على التكنولوجيا المتوفرة من أجل انجاز اعمالهم. ولكن ليس من المتوقع أن يكون لدى جميع

المدققين الداخليين نفس الخبرة التي يتمتع بها المدقق الداخلي الذي تكون مسؤوليته الأساسية تدقيق نظام المعلومات (**معيار ١٢١٠ ت. ٣**) .

✓ بذل العناية المهنية اللازمة يجب أن يأخذ المدققون الداخليون استخدام التدقيق المعتمد على التكنولوجيا وغيرها من تقنيات تحليل البيانات (**معيار ١٢٢٠ ت. ٢**).

✓ يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم ما اذا كانت حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الوحدة تساند وتدعم استراتيجيات واهداف الوحدة (**معيار ٢١١٠ ت. ٢**).

٤-٢ مستويات الرقابة في بيئة تكنولوجيا المعلومات

حددت مستويات الرقابة على التطبيقات في بيئة تكنولوجيا المعلومات إلى ثلاثة مستويات وهي الرقابة الوقائية والرقابة الرصدية (التشخيصية) والرقابة التصحيحية (Hall, 2013,109-112)

١. **الرقابة الوقائية** تمثل خط الدفاع الأول في هيكل الرقابة و تساعد في الحد من الآثار السلبية للتقنيات التي تم تصميمها والهدف منها تخفيض تكرار حدوث الأحداث غير المرغوب فيها، وتتمثل قوة هذه الرقابة بالالتزام بالإجراءات المنصوص عليها أو المطلوبة ومن ثم الابتعاد عن الأحداث الشاذة (غير المرغوب بها)، وينبغي الأخذ بالحسبان عند تصميم إجراءات الرقابة الوقاية من الأخطاء والاحتيال أكثر فاعلية من أذ التكلفة من اكتشاف وتصحيح المشكلات بعد وقوعها وفي هذا المستوى يمكن الحد من الغالبية العظمى من الأحداث غير المرغوب فيها.

٢. **الرقابة الرصدية (الكاشفة)** تعد خط الدفاع الثاني بعد الرقابة الوقائية وهي عبارة عن اجهزة وتقنيات واجراءات تهدف إلى تحديد وكشف الأحداث غير المرغوب بها التي تخترق الرقابة الوقائية، تقوم هذه الرقابة بكشف أنواع محددة من الأخطاء وذلك من خلال المقارنة بين الأحداث الفعلية مع المعايير المحددة مقدما، وعند اكتشاف أي اختلاف يتم أطلاق صوت الإنذار لجذب الانتباه إلى هذه المشكلة.

٣. **الرقابة التصحيحية** تمثل الإجراءات المتخذة لوقف آثار الأخطاء التي تم رصدها ومن الأهمية التمييز بين الرقابة الرصدية والرقابة التصحيحية إذ تقوم الرقابة الرصدية

بتحديد الأحداث غير المرغوب فيها ولفت الانتباه لها، أما الرقابة التصحيحية فتقوم بمعالجة المشكلات ولكل الأخطاء التي تم رصدها .

٤-٣ التهديدات و المخاطر التي تواجه أنظمة المعلومات المحوسبة

أن مكونات الأنظمة الحاسوبية يمكن أن تكون معرضة للأخطار المتعمدة أو الطارئة دون استثناء و تتخذ الأخطار أشكالا متعددة يمكن اجمالها بما يأتي:

أ. استرجاع المعلومات من وسائط تخزين الحاسوب .

ب.تغيير المعلومات أو تبديلها .

ج.فقدان المصدر أو تغيير جوهري عليه .

د. الاسترداد : ويقصد به الوصول الى أي مصدر من المصادر واستخدامه لأغراض الاسترجاع أو الشطب أو التغيير .

هـ.الفيروسات : الفيروس في الحاسوب هو برنامج أو مجموعة من التعليمات تكتب من قبل العابثين وعند التقائه في ذاكرة الحاسوب الرئيسة مع برنامج معين يؤثر على الوظيفة الاصلية للبرنامج والبرامج الاخرى المخزنة في الحاسوب مما يودي الى تعطيل تلك البرامج .

كما تواجه أنظمة المعلومات المحوسبة العديد من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف تلك الأنظمة وذلك لاستخدامها تكنولوجيا المعلومات أذ انها تزامنت مع التطور الكبير والسريع في استعمال تلك التكنولوجيا. ويمكن تصنيف المخاطر التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية الى أربعة أصناف رئيسة كما يراها :

١. **مخاطر المدخلات** هي المخاطر التي تتعلق بأول مرحلة من مراحل النظام وهي مرحلة ادخال البيانات الى النظام الآلي وتتمثل في تلك المخاطر في البنود الآتية (الإدخال غير المتعمد (غير المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين، الإدخال المتعمد (المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين، تدمير البيانات غير المتعمد بواسطة الموظفين ،التدمير المتعمد (المقصود) للبيانات بواسطة الموظفين.

٢. **مخاطر تشغيل البيانات** هي مخاطر تتعلق بالمرحلة الثانية من مراحل النظام وهي مرحلة تشغيل ومعالجة البيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية (الوصول غير الشرعي (غير المرخص به) للبيانات والنظام بواسطة الموظفين، الوصول غير الشرعي للبيانات والنظام بواسطة أشخاص من خارج الوحدة، أشتراك العديد من الموظفين باستخدام نفس كلمة السر، أدخال فيروسات الكمبيوتر للنظام المحاسبي والتأثير على عملية تشغيل بيانات النظام، عدم وصول البيانات من أجهزة الخوادم الى أجهزة المستخدمين).

٣. **المخاطر البيئية** هي مخاطر تحدث بسبب عوامل بيئية مثل :الزلازل والعواصف والفيضانات والأعاصير وأعطال التيار الكهربائي اوالحرائق وسواء كانت كوارث طبيعية أو غير طبيعية فأنها ربما تؤثر على عمل النظام المحاسبي وقد تؤدي الى تعطل عمل التجهيزات وتوقفها لفترات طويلة مما يؤثر على امن وسلامة أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية (الذيبة وآخرون ، ٢٠١١ :٦٥-٦٧). فضلا عن ما جاء في أعلاه ترى الباحثة ان المخاطر التي تواجه بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة في الغالب تكون نتيجة ضعف نظام الرقابة الداخلية لهذه البيئة يمكن أجمالها بالاتي (مخاطر على مستوى تطبيقات نظام المعلومات المحوسب، مخاطر على مستوى عمليات نظام معلومات محوسب، الفصل غير موجود بين المهام والمسؤوليات، عدم توافق تطبيقات المعلومات المحوسبة، اصابة التطبيقات بالفيروسات الإلكترونية، المعالجة المتأخرة للبيانات، سوء أداء الإرسال البيانات، إدخال غير مناسب أو بيانات خاطئة، انخفاض مستوى أمن التطبيقات، مضاعفة البيانات المتداولة، المعالجة غير المكتملة للبيانات، دعم وصيانة التطبيقات غير صحيحة، عدم كفاية تدريب المستخدمين، تحليل وتصميم خاطئ للتطبيقات، الوصول غير المصرح به إلى بيانات النظام) .

٤. **مخاطر مخرجات الحاسب** تتعلق بمخاطر مرحلة مخرجات عمليات المعالجة للبيانات وما يصدر عنها من قوائم للحسابات أو تقارير وأشرطة ملفات ممغنطة

وكيفية استلام المخرجات و تتمثل المخاطر بالبنود التالية (طمس أو تدمير بنود معينة من المخرجات، سرقة البيانات/ المعلومات،خلق مخرجات زائفة/ غير صحيحة، عمل نسخ غير مصرح (مرخص) بها من المخرجات، الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الورق، طبع وتوزيع المعلومات بواسطة أشخاص من غير المصرح لهم بذلك، المطبوعات والمعلومات الموزعة يتم توجيهها خطأ الى أشخاص غير مخولين باستلام نسخة منها، تسليم المستندات الحساسة الى اشخاص لا تتوفر فيهم الناحية الأمنية بغرض تمزيقها أو التخلص منها).

٤-٤ اهمية و اهداف التدقيق الداخلي الالكتروني

تبرز أهمية عملية التدقيق الداخلي الالكتروني من خلال الآتي:

١. التطور المستمر في مهام التدقيق واجراءاته نتيجة التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية، توفير الوقت اللازم لعملية التدقيق، تحسين عملية اتخاذ القرار وممارسة الحكم الشخصي، تحسين جودة عملية التدقيق بشكل عام، تمكين المدقق من استخدام أساليب أفضل لجمع الأدلة والقرائن وزيادة احتمالية اكتشاف الأخطاء والغش، معالجة المشكلات المتعلقة بفقدان الدليل المستندي وعدم توافر مسار للتدقيق، تزويد المدقق بنسخ لكل البرامج المتعلقة بالتطبيقات المحاسبية الهامة والتعديلات عليها، تسهيل عملية تدقيق اعمال المدققين من قبل الشركاء او المديرين (مطارنة ، ٢٠١١ : ١٥) و(زقوت، ٢٠١٦: ٧٤) .

٢. مجموعة من المنافع التي يوفرها التدقيق الالكتروني وكالآتي (يمكن إنشاء أوراق العمل بواسطة الكمبيوتر بشكل عام وأكثر وضوحاً واتساقاً، ويمكن تخزينها والوصول اليها ومراجعتها بسهولة، يمكن توفير الوقت من خلال القضاء على الخطوات اليدوية، يمكن تنفيذ الإجراءات التحليلية بشكل أكثر كفاءة، ويمكن توسيع نطاقها، معلومات الوحدة مثل الميزانيات المخططة والميزانيات الفعلية يمكن إنشاءها وتحليلها بسهولة أكبر، يمكن تخزين وتعديل مراسلات عملية التدقيق المعيارية مثل الاستبيانات

و اوراق التدقيق وخطابات التمثيل وتنسيقات التقارير بسهولة، يمكن تحسين إنتاجية عملية التدقيق عن طريق تقليل الوقت الذي يقضيه المدقق في العمليات الكتابية) (Bodnar & Hopwood,2013 : 485) .

ان **أهداف التدقيق الداخلي الالكتروني** لا تتغير في حالة تدقيق البيانات يدوياً أو باستخدام الحاسوب، إلا أن المفاهيم الاساسية للتدقيق سواء فيما يتعلق بمعايير التدقيق المتعارف عليها أو قواعد السلوك المهني أو المسؤولية القانونية للمدقق، لا تختلف بنوعية تشغيل البيانات، وإنما يمكن الاختلاف في طرق وإجراءات التدقيق المستخدمة إذ يستطيع المدقق استعمال الاجراءات التقليدية للتدقيق أو طرق التدقيق بواسطة الحاسوب، أو استعمال الطريقتين معا، لغرض الحصول على الادلة الكافية لعملية التدقيق، إن الغرض من التدقيق الالكتروني هو تدقيق وتقييم الرقابة الداخلية التي تحمي النظام لذا على المدقق عند إجراء التدقيق أن يتحقق من استيفاء الشروط التالية (غباين، ٢٠١٢: ٢٢):

- وجود تدابير احتياطية لحماية جهاز الحاسوب، البرامج، الاتصالات، البيانات من الوصول غير المفوض والتعديل أو التخريب.
- إعداد البرامج وشرائها بموجب تفويض من قبل الادارة.
- إجراء تعديلات على البرنامج بموافقة الادارة.
- التحقق من معالجة المعاملات، الملفات والتقارير من سجلات الحاسب بأنها دقيقة وكاملة دون أي نقص.
- التعامل مع البيانات الاصلية وفقا لسياسات الادارة المعتمدة.
- التحقق بأن ملفات بيانات الحاسب الالكتروني دقيقة، كاملة وموثوقة.

٤-٥ خصائص التدقيق الداخلي الالكتروني

تتجلى خصائص للتدقيق الالكتروني التي تميزه عن التدقيق التقليدي بالآتي (خديجة، ٢٠١٧: ٤٢):

١- **الكفاءة والفاعلية** ان عملية التدقيق الالكتروني تقدم خدمات مرضية وتلبي حاجات المستفيدين، و كفاءة عملية التدقيق وفاعليتها تعرف من حيث قدرة التدقيق الالكتروني على تحقيق اهداف التدقيق وإنجاز مهماتها والقيام بمسؤولياتها وبمصداقية وثقة ودقة وباقل وقت وجهد وتكلفة وبما ينسجم مع القوانين والأنظمة والتعليمات المالية المعتمدة والمعايير الدولية.

٢- **الضمان والموثوقية** ان التدقيق في بيئة تقنية المعلومات يوفر ضمانات بأن الضوابط الداخلية كافية وموثوق بها وتعمل بطريقة كفء وفعالة.

٣- **الصحة والدقة** ان استعمال التقنية الحديثة توفر في الوقت المناسب معلومات صحيحة تتميز بالدقة والمصداقية من اجل صنع واتخاذ القرارات السليمة والفعالية.

٤- **الجودة** ان استخدام تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ مهام واعمال التدقيق يقدم فوائد تتعلق بإنجاز الاعمال المقررة بسرعة وبدقة وبأقل تكلفة ممكنة، مما ينعكس بالنتيجة على تحسين جودة عمليات وخدمات التدقيق، إذ أن من بين العوامل المؤثرة في جودة التدقيق (الوقت، والجهد المبذول).

٤-٦ مداخل تنفيذ عملية التدقيق الداخلي الالكتروني

١- **مدخل البيانات الاختبارية** يقوم المدقق بمعالجة بيانات الاختبار الخاصة بالوحدة بإستخدام نظام الحاسوب الخاص بالوحدة والبرنامج المطبق لتحديد ما إذا كانت عناصر الرقابة التلقائية تعالج بيانات الاختبار بشكل صحيح، ويصمم المدقق بيانات الاختبار لتشتمل على المعاملات التي يجب على نظام الوحدة قبولها أو رفضها، وبعد معالجة بيانات الاختبار على نظام الوحدة يقارن المدقق النتائج الفعلية مع النتائج المتوقعة لتقييم فعالية عناصر الرقابة التلقائية للبرنامج المطبق، وعند استخدام منهج البيانات الاختبارية على المدقق الأخذ بالاعتبار الآتي :

أ- يجب ان تتضمن البيانات الاختبارية الحالات المناسبة كافة التي يرغب المدقق في اختبارها، ويجب ان تكون بيانات واقعية من المحتمل ان تكون جزءاً من المعالجات العادية للوحدة بما في ذلك العمليات الصحيحة وغير الصحيحة.

ب- يجب ان تكون البرامج التي تم اختبارها بواسطة البيانات الاختبارية هي نفس البرامج التي تستخدمها الوحدة على مدار العام، وتعتبر احدى الطرائق في تشغيل بيانات الاختبار على أساس مفاجئ خلال السنة بشكل عشوائي.

ج- يجب حذف بيانات الاختبار من سجلات الوحدة، إذا قام المدقق بمعالجة بيانات الاختبار أثناء معالجة الوحدة لمعاملاتها الخاصة، وذلك لمنع تأثير بيانات الاختبار على الملفات الرئيسة للوحدة.

٢- **مدخل المحاكاة المتوازية** وفق هذا الأسلوب يستخدم المدقق برنامج يتحكم فيه للقيام بنفس العمليات التي يقوم بها برنامج الوحدة، وبإستخدام نفس ملفات البيانات، وان الغرض من ذلك هو تحديد فعالية الرقابة الآلية والحصول على أدلة حول أرصدة الحسابات الالكترونية، إذ يقارن المدقق النتائج من برنامجه بالمخرجات من برنامج الوحدة لتحديد فعالية برنامج الوحدة وتحديد ما إذا كان رصيدها صحيح، وتوجد برامج مصممة خصيصاً لإغراض التدقيق أو يستخدم المدقق برنامج جداول البيانات الذي يتم تطويره من قبل المدقق لتنفيذ هذه الاختبارات. ويشار إلى تكامل عمل أسلوب المحاكاة المتوازية مع أسلوب البيانات الاختبارية بإعتبارهما اسلوبين متممين لبعضهما البعض وذلك بالتشابه مع اجراء اختبارات الرقابة والاختبارات الأساس للعمليات والأرصدة من قبل المدقق وفق طريقة التدقيق التقليدية، إذ يعمل أسلوب البيانات الاختبارية على تقييم مدى كفاءة وفاعلية النظام الالكتروني المطبق الوحدة على معالجة أنواع مختلفة من المعلومات، اما منهج المحاكاة المتوازية يعمل على اختبار مدى دقة وموثوقية مخرجات النظام الالكتروني المطبق من قبل الوحدة.

٣- **مدخل أنموذج التدقيق الضمني** يستخدم المدقق هذا المنهج من خلال إدراج أنموذج التدقيق في نظام الوحدة لتحديد أنواع معينة من المعاملات (Arens et al. , 2017: 387-390).

٤-٧ العوامل المؤثرة في تطبيق التدقيق الداخلي الالكتروني

١- **الفاعليـة والكفـاءة** قد يتم تحسين فاعلية وكفاءة إجراءات التدقيق الالكتروني للحصول على أدلة الإثبات في التدقيق وتقييمها، وكثيراً ما تعد أساليب التدقيق بمساعدة الحاسوب وسائل فعالة لإختبار عدد كبير من المعاملات أو أنظمة الرقابة من خلال (تحليل وإنتقاء عينات من مقدار كبير من المعاملات، تطبيق الإجراءات التحليلية، وأداء إجراءات التدقيق).

٢- **توفر أساليب التدقيق بمساعدة الحاسوب والتسهيلات والبيانات المناسبة** على المدقق أن ينظر في توفير أساليب التدقيق الالكتروني وأنظمة المعلومات والبيانات الضرورية القائمة على الحاسوب.

٣- **معرفة وإطلاع وخبرة فريق التدقيق بتكنولوجيا المعلومات** يجب ان يكون لدى فريق التدقيق المعرفة الكافية لتخطيط وتنفيذ وإستخدام النتائج المعينة لأساليب التدقيق عن طريق الحاسوب المعتمدة، ويعتمد مستوى المعرفة المطلوب على تعقيد وطبيعة أساليب التدقيق عن طريق الحاسوب، وعلى نظام معلومات الوحدة.

٤- **في بعض الأحيان لا تكون الإختبارات اليدوية عملية لأنها تعتمد على معالجة معقدة** مثال ذلك (التحليل الإحصائي المتقدم)، أو لاعتمادها على كمية بيانات قد تتجاوز آية إجراءات يدوية، فضلاً عن ذلك تقوم العديد من أنظمة المعلومات الالكترونية بأداء مهام لا يتوافر لها مخرجات مطبوعة كدليل (جمعة، ٢٠١٣: ٣٥٢).

٤-٨ مسار التدقيق في بيئة البيانات الذكية و الطرائق المستخدمة لحمايتها

مسار التدقيق هو عملية تتبع البيانات والعمليات من مصدرها الى نتائجها أو العكس بمعنى البدء من النتائج النهائية للعملية والانتهاء بمصدرها (الذيبة وآخرون ،٢٠١١ : ٥٠) يعد مسار التدقيق من أدوات الرقابة الوقائية في بيئة المعلومات، أذ ينبغي على المدقق الإلمام بخطوات العمليات في مراحل معالجة البيانات المختلفة سواء كان نظام المعلومات المحاسبية يدوي أو إلكتروني، بشكل يمكنه من اكتشاف الخطأ والتلاعب المحتمل حدوثه أثناء القيام بالمعالجات المختلفة، وبدون مسار تدقيق جيد يصعب

حتما على المدقق القيام بعمله، أن عدم وجود مسار التدقيق الواضح يؤدي الى حصول ثغرات في العمل التدقيقي. تختلف درجة تأثير الحاسوب على مسار التدقيق باختلاف درجة أتمتة النظام المحاسبي المستعمل، كذلك الحال فيما يخص استعمال الأنظمة الحديثة مثل أنظمة قواعد البيانات أو التشغيل الفوري أو الشبكات فان مسار التدقيق يعتمد على الرقابات الموجودة في نظام الرقابة الداخلية، أن تصميم مسار جيد للتدقيق خاصة في ظل أنظمة المعلومات المحوسبة، يعد من المقومات الاساسية لعملية التدقيق، فالتصميم الجيد لمسار التدقيق يتطلب معرفة كاملة بطبيعته، كيفية استخدامه، الوظائف المطلوبة لإعداده وتدعيمه. والإجراءات التصحيحية المطلوبة لمعالجة الاخطاء .

اما طرق حماية البيانات الذكية (الذيبة وآخرون ، ٢٠١١ :٦٨) ، (جمعة واخرون ،٢٠١٣ :٣٤٨) هي :

١. **الوقاية من حدوث المخاطر** ويقصد به العمل على منع حدوث الاخطار على اعتبار ان الوقاية خير من العلاج فمثلا تمنع وسائل الرقابة المصممة تصميما جيدا حدوث الاخطاء وتساعد في سرعة اكتشاف المحاولات التي تهدف الى مهاجمة أنظمة المعلومات المحوسبة أو اختراقها.

٢. **الاكتشاف** ويقصد به الاكتشاف لنقاط الضعف والقصور والمشكلات التي يمكن ان تتسبب في حدوث أعطال عند تنفيذ أنظمة المعلومات المحوسبة وذلك بهدف اتخاذ اجراءات الوقاية اللازمة لمنع حدوث هذه المخاطر ويمكن استخدام برمجيات خاصة بتشخيص المشكلات للمساعدة في عمليات الاكتشاف .

٣. **التقليل** ويقصد بها تقليل الخسائر الى أقصى حد ممكن من حدوث الأعطال التي تتمثل في عمل أنظمة المعلومات المحاسبية أو في عملية استئناف عملها من جديد وما يصاحب ذلك من أعباء مادية كبيرة ويمكن تحقيق ذلك بتشغيل أنظمة بديلة ويتم استخدامها مؤقتا ريثما يتم تصحيح الاعطال واسترداد النظام .

٤. **الاسترداد** وضع خطة لاسترداد النظام في حال حدوث الاخطار المختلفة بهدف اعادة تشغيله في اسرع وقت ممكن.

٥. **الإصلاح** ويعني ذلك اصلاح النظام واعادة تشغيله وتحسين اجراءات الحماية لمنع تكرار حدوث ذلك مستقبلا .

٤-٩ الرقابة الداخلية في بيئة البيانات الذكية

مما لا شك فيه أن التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات زادت من تحديات المدقق الداخلي والذي أوجب عليه استيعابها في طريقة تفكيره والمتغيرات الجديدة المحيطة به ومن ثم إجراءاته الواجب اتخاذها للوصول الى الموثوقية بأن الأعمال قد أنجزت وحققت الأهداف المرسومة لها بصورة سليمة وعادلة .

اولاً- هيكل الرقابة الداخلية في بيئة البيانات الذكية يتكون هيكل الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات من شقين رئيسيين هما (الياور،٢٠١٤: ٧٩):

أ. الرقابة الإجرائية وتشمل (خطة التنظيم، أساليب وإجراءات الكفاءة التشغيلية، الالتزام بالسياسات و الإجراءات الإدارية).

ب.الرقابة المحاسبية وتشمل (خطة التنظيم، دقة وإمكانية الاعتماد على الطرائق وإجراءات البيانات المحاسبية).

ج-الخصائص الأساسية وتشمل (كفاءة العاملين، الفصل بين المهام، تنفيذ العمليات كما تم اعتمادها، تسجيل الصحيح للعمليات، مراقبة حيازة الموجود، المقارنة الدورية بين المورد وسجل الموجود).

د-الرقابة على التشغيل الآلي للبيانات ويشمل (الرقابة العامة، الرقابة على التطبيقات).

ثانياً- أساليب الرقابة الداخلية الملائمة لبيئة البيانات الذكية يتم تصنيف اساليب الرقابة في ظل تكنولوجيا المعلومات للمساعدة في فهم الغرض من هذه الرقابة ومدى انسجامها مع النظام العام للرقابة الداخلية، وبفهم هذه التصنيفات يكون محلل الرقابة والمدقق أكثر قدرة على القيام بوظيفته.

ثالثاً- أساليب الرقابة على التطبيقات هي اساليب تستخدم في أنظمة المعلومات الإلكترونية، وتختص أساليب الرقابة على التطبيقات بواسطة وظائف خاصة يقوم باجرائها قسم معالجة البيانات الكترونيا والتي تهدف الى توفير درجة تأكد معقولة من سلامة عمليات تسجيل والمعالجة للبيانات واعداد التقارير (لطفي، ٢٠١٠: ٢٥).

٤-١٠ خطوات تقييم مخاطر بيئة اطار البيانات الذكية

هناك خطوات متسلسلة عند تحديد تقييم مخاطر البيانات الذكية المعلومات وهي (بتصرف Randy،٢٠٠٢: ١) :

١- **تحديد أصول المعلومات** يعنى بها تحديد الأصول المهمة لكل وحدة و تشمل (الحاسوب، البرامج، الأنظمة، الخدمات المتعلقة بها، التكنولوجيا المتعلقة بها).

٢- **تجميع ووضع أولويات الأصول** بعد إكمال الخطوة الأولى، تبدأ الخطوة الثانية وهي ترتيب الاصول حسب اهميتها.

٣- **تحديد المخاطر** وهنا تحدد المخاطر لكل دائرة سواء كانت مشاكل او تهديدات محددة وغير محددة والمخاطر يجب أن تكون ملموسة ومحددة الى نوع أو اكثر من الاصول.

٤-**وضع سلم لاولويات المخاطر حسب اهميتها** تعطي الوحدات فكرة عن اماكن الاحداث التي تحتاج الى تخطيط، ووضع خطوات متسلسلة لما يجعل عملية ادارتها أكثر سهولة، بحيث يتم وضع المخاطر الحساسة في أعلى سلم الأولويات.

٥- **وضع قائمة تحتوي على المخاطر** وهنا يقوم أعضاء الفريق المكلف بتحديد المخاطر مع بيان التوضيحات والتفاصيل المؤيدة لذلك، وذلك بالاعتماد على المعرفة التي يمتلكونها حول تلك المخاطر.

٦- **الرجوع إلى المخاطر حسب الأصول الحساسة (المعلومات الحساسة)** بموجب هذه الخطوة يقوم فريق عمل بوضع قائمة بالاصول الحساسة (الأكثر تعرض للمخاطر) مرتبة حسب اولويتها في جزء منفصل من تقرير تقييم المخاطر. وهذا يساعد الدوائر على اقتراح الحلول المناسبة لتلك المخاطر وتنفيذ خطط لحماية الأصول.

٧- **عمل التوصيات المناسبة لإيجاد حلول لتلك المخاطر.**

المبحث الخامس : التحليل العلمي للاستبانة

بعد التطرق للاطار النظري للرقابة الداخلية لتدقيق فاعلية البيانات الذكية، وان قيمة البحث تتحقق من ارتباطه بالواقع العملي، واستكمالاً للفائدة المتوخاة من البحث سنستطلع اراء عينة البحث من خلال دراسة معتمدة على تصميم قائمة استقصاء لاختبار مدى صحة فروض البحث وكما يلي :

١- **الهدف من البحث** التحقق من صحة الفروض الاحصائية التي تم التوصل اليها من خلال التحليل النظري للحصول على ادلة ميدانية عن التحديات التي تواجة الرقابة الداخلية في ظل فاعلية البيانات الذكية.

٢- **اسلوب البحث** اعتمدت الباحثة في اجراء البحث على اعداد استبانة من خلال تضمين الاستبانة لفروض البحث ملحق رقم (١)، حيث احتوت على الاستبانة على مجموعة اسئلة التي تؤدي الاجابة عليها الى توفير البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث.

٣- **عرض نتائج الاستبانة وتحليلها** تطرق الجانب العملي لوصف منهج ومجتمع وعينة البحث وادوات القياس المستخدمة بالاضافة الى بيان الأساليب الإحصائية التي تم وفقها تحليل البيانات واختبار الفرضيات و على النحو التالي :

٣-١ **مجتمع البحث** يتكون مجتمع البحث من مجموعة مدققين داخليين يعملون في المصارف الحكومية العراقية لتمثيل المجتمع افضل تمثيل.

٣-٢ **عينة البحث** تم اختيار مفردات عينة البحث من العاملين في تشكيلات الرقابة الداخلية للمصارف الحكومية العراقية اذ تألفت العينة من (١٠٠) فئة من فئات الرقابة الداخلية، وتم استعادة (٩٥) استبانة بنسبة استعادة بلغت (٩٥%) وكما موضح في الجدول ادناه :

جدول (٢) الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيان	العدد	النسبة%	البيان	العدد	النسبة%
الاستبيانات الموزعة	١٠٠	١٠٠	الاستبيانات التي لم تعاد	٥	٥
الاستبيانات التي اعيدت	٩٥	٩٥	الاستبيانات الصالحة للتحليل	٩٥	٩٥

المصدر: من اعداد الباحثة

٤- وصف **اداة البحث** اعتمد البحث استبانة لتكون أداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع البحث ولتحقيق الغرض السابق للاستبانة قامت الباحثة بتصميمه بطريقة تهدف إلى قياس رأي افراد العينة المبحوثة حول موضوع البحث، تتألف الاستبانة من قسمين، **القسم الأول** ويشتمل على البيانات الخاصة بافراد عينة البحث وهى البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة البحث وهى: (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة، العناوبين الوظيفية، اسم المصرف المنتسب له). اما **القسم الثاني** فيشمل بيانات البحث الأساسية المتكونة من ثلاثة محاور بعدد (٢٤) عبارة من خلالها يتم التعرف على متغيرات البحث.

٥- **مقياس البحث** تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات حسب مقياس ليكرت الخماسى (Likart Scale) الى تدرج خماسي، يتم من خلاله توزيع اوزان الاجابات لافراد العينة والتي تتوزع من اعلى وزن له (اعطيت له) (٥) (خمس درجات) والذى يتمثل فى حقل الاجابة بـ(أوافق بشدة) الى أدنى وزن له والذى (اعطى له) (١) (درجة واحدة) وتمثل فى حقل الاجابة (لا أوافق بشدة) وبينهما اوزان ثلاثة. وقد كان الغرض من ذلك اتاحة المجال أمام افراد العينة لاختيار الاجابه الدقيقة (حسب تقديرهم).

جدول (٣) درجات مقياس الموافقة (ليكرات الخماسي)

درجة الموافقة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة
الوزن النسبي	١	٢	٣	٤	٥

النسبة %	اقل من ٢٠%	٢٠ الى اقل من ٥٠%	٥٠ الى اقل من ٧٠%	٧٠ الى اقل من ٨٠%	من ٨٠% فأكثر
الدلالة الاحصائية	درجة موافقة منخفضة جدا	درجة موافقة منخفضة	درجة موافقة متوسطة	درجة موافقة مرتفعة	درجة موافقة مرتفعة جدا

المصدر: من اعداد الباحثة

فيصبح الوسط الفرضي للبحث الدرجة الكلية للمقياس (هي مجموع الدرجات المفردة على العبارات) = (١+٢+٣+٤+٥)/ ٥ = ٣ والذي يمثل الوسط الفرضي للبحث، اذن اذا زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي الـ(٣) دل ذلك على موافقة افراد العينة على العبارة.

٦- تحليل البيانات الشخصية لعينة البحث

ادناه بيانات افراد عينة البحث الشخصية وتم إيجاد النسب المئوية للبيانات لكل من:

أ- **المؤهل العلمي** اظهرت نتائج الاستبانة بأن اغلبية افراد العينة من حملة شهادة الدكتوراه اذ بلغت نسبتهم (٥٣%)، وبلغت نسبة حملة شهادة الماجستير (١٦)، والحاصلين على شهادة الدبلوم العالي نسبة (٢٢%)، والحاصلين على شهادة البكالوريوس بنسبة (٩%)، مما يدل ان افراد العينة من حملة الشهادات العليا يمثلون (٩١%) من مجموع افراد المجتمع مما يدعم مفردات ونتائج البحث وكما مبين في الجدول (٤).

ب- **التخصص العلمي** يتضح أن أغلب افراد العينة تخصصاتهم رقابية ومحاسبية فبلغ عددهم (٦٧) أي بنسبة (٦٩%)، وتخصص علوم الحاسبات والبرمجة (٣٠) بنسبة (٣١%)، وهذا مؤشر على ان اغلب مفردات العينة لديهم خبرات متراكمة في مجال البحث مما يدل على التخصصية الامر الذي يساعد على فهم اسئلة الاستبانة وبالتالي تكون البيانات المثبتة ذات قيمة وكما مبين في الجدول (٥).

جدول (٤) توزيع المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	نسبة مئوية %
دكتوراه	٥٠	٥٣

جدول (٥) توزيع التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	نسبة مئوية %
رقابة وتدقيق	٣٠	٣١

ماجستير	١٥	١٦
دبلوم عالي	٢١	٢٢
بكالوريوس	٩	٩
المجموع	**٩٥**	**%١٠٠**

محاسبة	٣٧	٣٨
علوم حاسبات	١٣	١٤
علوم برمجة	١٥	١٧
المجموع	**٩٥**	**%١٠٠**

المصدر: من اعداد الباحثة

جـ- عدد سنوات العمل في الرقابة الداخلية (الخبرة) اظهرت نتائج الاستبانة للعاملين في وحدات الرقابة الداخلية أن نسبة الذين لديهم خدمة من (٢٠-٢٥سنة) قد مثلوا اغلبية مجتمع البحث اذ بلغت نسبتهم (٥٣%)، ثم يليهم الذين لديهم خدمة من (١٥-١٩) سنة بنسبة (١٦%) ، ثم الذين لديهم خدمة من (١١-١٤) سنة بنسبة (١٠%)، بينما الذين سنوات خدمتهم اقل من (١٠) سنوات بنسبة (٢١%)، النسب تظهر ان اغلب مفردات العينة لهم خبرة مما يوكد صدق النتائج التي تم التوصل اليها وكما مبين في الجدول (٦).

د- العنوان الوظيفي اظهرت نتائج الاستبانة أن عناويين العينة تتطابق بنسبة (١٠٠%) مع متطلبات البحث لذا مفردات العينة تمنحنا معلومات وافية عن اهداف البحث وكما مبين في الجدول (٧).

هـ- القطاع المصرفي الحكومي اظهرت نتائج الاستبانة أن نسبة الذين العاملين في مصرف الرافدين بلغت (٤٧%)، ثم يليه العاملين في مصرف الرشيد بنسبة (٣٥%)، ومصرف النهرين (١٨%) تظهر النسب ان مفردات العينة من الجهات المختصة بموضوع البحث بسبب طبيعة العمل المتلائمة مع البحث مما يوكد صدق و شفافية النتائج التي تم التوصل اليها وكما مبين في الجدول (٨)

جدول (٦) توزيع عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	نسبة مئوية %
من ٢٠– ٢٥	٥٠	٥٣
من ١٥– ١٩	١٥	١٦
من ١١–١٤	١٠	١٠
اقل من (١٠)	٢٠	٢١
المجموع	٩٥	%١٠٠

جدول (٧) توزيع العنوان الوظيفي

العنوان الوظيفي	التكرار	نسبة مئوية %
رقابي	٣٠	٣٢
محاسبي	٣٧	٣٨
برمجي	١٣	١٤
حاسبات	١٥	٦
المجموع	٩٥	%١٠٠

جدول (٨) توزيع العاملين

اسم المصرف	التكرار	نسبة مئوية%
الرافدين	٤٥	٤٧
الرشيد	٣٣	٣٥
النهرين	١٧	١٨
–	–	–
المجموع	٩٥	%١٠٠

المصدر: من اعداد الباحثة

٧– **الأساليب الاحصائية المستخدمة في البحث** بعد تدقيق استمارات الاستبانة المعادة تم ترميز البيانات وادخال الاجابات عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS Version 22) لاجراء التحليل الاحصائي والحصول على النتائج بأستخدام الاساليب الاحصائية التالية:

٧–١ **الاساليب الاحصائية الاعتمادية** هي اساليب تهتم بتحديد مدى امكانية الاعتماد على نتائج بيانات الاستبانة بمعنى تحديد تجانس الاجابات وامكانية تعميم نتائجه على المجتمع من خلال اختبار معامل الثبات والصدق، وقد تم الاعتماد على معامل الفا كرونباخ (Cronbachs Alpha).

٧–٢ **الاساليب الاحصائية الوصفية** هي الاساليب التي تعنى باعطاء معلومات عن خصائص البيانات الداخلة في التحليل بهدف تحديد سمات وخصائص واتجاهات عينة البحث نحو فروض البحث وتتمثل في الوسط الحسابي، والانحراف المعياري.

٧-٣ اختبار كروسكال – ويلز Kruskal–Wallis Test اختبار يستخدم لتحديد ما اذا كانت هناك فروق او اختلاف معنوي (جوهري) بين متوسطات اجابات فئات مجتمع البحث على الاسئلة المتعلقة بمتغيرات البحث.

٨- اختبار الثبات والصدق الذاتي لاداة البحث

٨-١ الصدق الظاهري عرضت الاستبانة على مجموعة محكمين اكاديمين للتأكد من الصدق والثبات الظاهري لمحتويات الاستبان، وقامت الباحثة بالاسترشاد باراء وتوجيهات المحكمين .

٨-٢ الثبات الاحصائي تم اختبار مدى امكانية الاعتماد على البيانات التي حصلنا عليها، ومدى اتساق المقياس المستخدم وثباته في جمع البيانات بأستخدام الفا كرونباخ والذي يوضح مدى وجود ارتباط بين القياسات المعبرة عن اجابات افراد العينة، وتتراوح قيمة معامل الفا بين (صفر) و (واحد)، وكلما اقتربت من الـ(واحد) دلت على وجود ثبات مرتفع، وكلما اقتربت من الـ(صفر) دلت على عدم وجود ثبات، ويوضح الجدول ادناه معاملات الثبات لمقاييس البحث :

جدول (٩) معامل الثبات ومعامل الصدق لاسئلة الاستبانة

س	مضمون السؤال	عدد العبارات	معامل الثبات الفا	معامل الصدق الذاتي
١	وجود تحديات تواجه المدقق الداخلي عند تفعيل البيانات الذكية متمثلة بعدم امكانية الحصول على البيانات وتبادلها	٨	٠,٨٠٩	٠,٩٠٠
٢	عدم مواكبة المدققين الداخليين في الوحدات الحكومية لمتطلبات البيانات الذكية .	٨	٠,٧٦٨	٠,٨٧٧
٣	انخفاض جودة عملية الرقابة الداخلية عند استخدام اطار بالبيانات الذكية مما يؤثر سلباً على متخذي القرارات .	٨	٠,٨٣٤	٠,٩١٤

- **تم حساب معامل الصدق الذاتي باستخدام الجذر التربيعي لمعامل الثبات .**

يتضح من الجدول (٩) اعلاه ان قيم (معامل الثبات) بلغت اكثر من (٠,٦) والتي تعتبر مقبوله والتي تدل على وجود توافق بين متغيرات كل سؤال وبينها وبين متغيرات الاسئلة الاخرى. وقد تراوحت قيم معامل الثبات بين (٠,٧٦٨) و (٠,٨٣٤)، اما قيم معامل الصدق فتتراوح بين (٠,٨٧٧) و (٠,٩١٤) مما يؤيد ان ان المعاملات ذات دلالة جيدة لاغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

٩- عرض وتحليل نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

تم عرض وتحليل نتائج التحليل الاحصائي لبيانات البحث وذلك لاختبار مدى صحة الفروض وكما يلي :

اولاً- نتائج اختبار الفرضية رقم (١) عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة البحث حول وجود تحديات متعددة تواجه المدققين الداخليين في الوحدات الحكومية عند تفعيل البيانات الذكية تتمثل بعدم امكانية الحصول على البيانات وتبادلها .

استهدف السؤال الاول اختبار الفرضية الاولى، ويوضح الجدول (١٠) الاحصاءات الوصفية والاساليب الاحصائية الخاصة بالسؤال:

جدول (١٠) الاحصاءات الوصفية و الاساليب الاحصائية الخاصة بالسؤال الاول

اسئلة الاستبانة	نتائج الاحصاء الوصفي		نتائج اختبار Kruskal–Wallis		
	Mean	S.D	Chi–Square	درجات الحرية Df	مستوى الدلالة الاحصائيةSig
ضرورة امتلاك المدققين الداخليين لمعارف ومهارات تتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ؟	٤,٣٤	٠,٦٣٩	٢,٠٤	٢	٠.٣٦٣
وجوب توفر برامج تعريفية للمدققين الداخليين في مجال تحليل البيانات الذكية وكيفية الاستفادة منها بتقديم الخدمات الحكومية	٤.١٩	٠.٦١٣	٢.٣٣	٢	٠.٣٠٦
الزام مسؤولي تشكيلات الرقابة الداخلية بالبحث عن طرق و وسائل جديدة تمكنهم من الوصول الى جودة البيانات الالكترونية.	٤,١٨	٠,٧٠٨	٤.٧٨	٢	٠,٨٩
دعم وتهيئة فرق عمل الرقابة الداخلية لفهم وادراك القضايا المرتبطة بالبيانات الذكية وتحليلها بالتأهيل العلمي والعملي في مجال تكنولوجيا المعلومات وتقنيات تحليلها.	٤.٣٨	٠.٥٩٨	١.١٨	٢	٠.٥٠٦
التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات زادت من التحديات أمام المدقق الداخلي فعليه اتخاذ الاجراءات الواجب اعتمادها للوصول الى الموثوقية.	٤.٥٢	٠.٦١٦	٢.٦٣	٢	٠.١٧٦
يتم التحكم بالمخاطر وتحسين ادارة الوحدات الحكومية من خلال استخدام المزيد من الاجراءات التحليلية المالية وغير المالية.	٤.٠٦	٠.٧١٣	٠.٦٦	٢	٠.٧١٢
وجوب التزام مدققي الوحدات بالسرية وعدم افشاء المعلومات دون تصريح؟	٤.٣٩	٠.٦٤٣	١.٩٣	٢	٠.٣٨٦
لتحقيق حوكمة البيانات للجهات الحكومية يجب تحديد الأدوار والإجراءات	٤.٠٩	٠.٥٨٣	١.٨٧	٢	٠.٣٩٦
المؤشر العام	٤,٢٧	٠,٦٣٩			

المصدر: اعداد الباحثة على ضوء نتائج التحليل الاحصائي.

يتضح من الجدول السابق ان متوسط جميع العبارات اكبر من (٣)، وهذا يدل على اتفاق عينة البحث على وجود تحديات تواجه المدققين الداخليين في الوحدات الحكومية عند تفعيل البيانات الذكي تتمثل بعدم امكانية الحصول على البيانات وتبادلها، وبانحراف معياري لجميع العبارات (اقل من واحد)، وهذا يدل على انخفاض التشتت في استجابات عينة البحث للعبارات الاستبانة وبالتالي وجود اتساق وتقارب في اجابات مفردات العينة.

يتضح من الجدول (١٠) ان اتجاهات مفردات عينة المدققين الداخليين قد اظهرت اتجاهاً عاما نحو الموافقة على وجود تحديات تواجه المدققين في الوحدات الحكومية اتجاه تفعيل البيانات الذكية، وذلك بمتوسط حسابي قدره (٤,٢٧)، واكثر العبارات اهمية في الاجابة (على الترتيب) (التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات زادت من التحديات أمام المدقق الداخلي فعليه اتخاذ الاجراءات الواجب اعتمادها للوصول الى الموثوقية، وجوب التزام مدققي الوحدات بالسرية وعدم افشاء المعلومات دون تصريح) بمتوسطات حسابية (٤.٥٢) ، (٤.٣٩) (على الترتيب). في حين ان اقل العبارات التي حازت على موافقة مفردات عينة الرقابة الداخلية هي (لتحقيق حوكمة البيانات للجهات الحكومية يجب تحديد الأدوار والإجراءات) وبمتوسط حسابي (٤.٠٩). ويمكن تأكيد النتائج باستخدام نتائج اختبار Kruskal–Wallis حيث اتضح للباحثة في ضوء جدول (١٠) ان مستوى المعنوية او الدلالة الاحصائية بين اراء المستقصي منهم اكبر من (٠.٠٥) ليدل على عدم وجود اختلافات ذات دلالة احصائية (اتفاق) بين متوسط اراء عينة البحث (متوسط جميع العبارات) حول التحديات التي تواجه المدققين الداخليين عند تفعيل البيانات الذكية المتعلقة بعدم امكانية الحصول على البيانات وتبادلها، مما يدل على صحة الفرضية الاولى " لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة البحث حول وجود تحديات متعددة تواجه المدققين الداخليين في الوحدات الحكومية عند تفعيل البيانات الذكية تتمثل بعدم امكانية الحصول على البيانات وتبادلها".

ثانياً– نتائج اختبار الفرضية رقم (٢) لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة البحث حول عدم مواكبة المدققين الداخليين في الوحدات الحكومية لمتطلبات البيانات الذكية استهدف السؤال الثاني اختبار الفرضية الثانية، ويوضح الجدول (١١) الاحصاءات الوصفية والاساليب الاحصائية الخاصة بالسؤال:

جدول (١١) الاحصاءات الوصفية و الاساليب الاحصائية الخاصة بالسؤال الثاني

اسئلة الاستبانة	نتائج الاحصاء الوصفي		نتائج اختبار Kruskal–Wallis		
	Mean	S.D	Chi–Square	درجات الحرية Df	مستوى الدلالة الاحصائيةSig
التشريعات القانونية واللوائح التنظيمية الخاصة بالبيانات الذكية تمثل تحدي للمجتمع	٤,٣٥	٠,٦٩١	٠.٤٧٧	٢	٠.٧٩٣
تدعم الحكومة الذكية عمل الحكومة الكلاسيكية بتقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين والمشاركة الفعالة في صنع القرار	٤.٧٠	٠.٤٨٨	٣.٠١	٢	٠.٢٣٢
قلة الميزانيات المالية المستثمرة في تكنولوجيا المعلومات عموماً واطار البيانات الذكية خصوصاً.	٤,٤٠	٠,٧٠٤	٣.١٨	٢	٠,٢١٤
وجود مخاطر نتيجة انتهاك خصوصية وامن البيانات الذكية وامكانية التعامل معها بطرق غير شرعية.	٤.٤٥	٠.٥٥٠	٠.٠٢٢	٢	٠.٩٩٧
تبادل البيانات بين الجهات الحكومية بطريقة آمنة وموثوقة يمكن ان يغير طريقة تقديم الخدمات والاستفادة منها	٤.٣٠	٠.٦٧٤	٠,٥٤٣	٢	٠.٧٦٩
تواجه الوحدات الحكومية تحدي كبير متمثل بالتعاون في تبادل البيانات الذكية واستخلاص المعلومات منها	٤.٢٠	٠.٦٧٤	٠.٣٣٤	٢	٠.٨٥٣
إدخال تقنية المعلومات في الاعمال الحكومية هو هدف الدول التي تسعى للتقدم والرقي	٤.٢٧	٠.٥٦٨	٠,٤٤٨	٢	٠.٨٠٦
يجب على الجهات الحكومية حماية خصوصية الأفراد وسرية المؤسسات والحقوق القانونية .	٤.٢٣	٠.٦٥٣	٠,٤٤١	٢	٠.٨٠٩
المؤشر العام	٤,٣٦	٠,٦٣٢			

المصدر: اعداد الباحثة على ضوء نتائج التحليل الاحصائي.

يتضح من خلال الجدول السابق ان متوسط جميع العبارات اكبر من (٣)، وهذا يدل على اتفاق عينة البحث على عدم مواكبة المدققين الداخليين في الوحدات الحكومية لمتطلبات البيانات الذكية، وبانحراف معياري لجميع العبارات (اقل من واحد)، وهذا يدل على انخفاض التشتت في استجابات عينة البحث للعبارات الاستبانة وبالتالي وجود اتساق وتقارب في اجابات مفردات العينة.

يتضح من الجدول (١١) ان اتجاهات مفردات عينة المدققين الداخليين قد اظهرت اتجاهاً عاما نحو الموافقة على عدم مواكبة المدققين الداخليين في الوحدات الحكومية لمتطلبات البيانات الذكية ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (٤,٣٦)، واكثر العبارات اهمية في الاجابة (على الترتيب) (تدعم الحكومة الذكية عمل الحكومة الكلاسيكية بتقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين والمشاركة الفعالة في صنع القرار، وجود مخاطر نتيجة انتهاك خصوصية وامن البيانات الذكية وامكانية التعامل معها بطرق غير شرعية) بمتوسطات حسابية (٤.٧٠) ، (٤.٤٥) (على الترتيب). في حين ان اقل العبارات التي حازت على موافقة مفردات العينة هي (تواجه الوحدات الحكومية تحدي كبير متمثل بالتعاون في تبادل البيانات الذكية واستخلاص المعلومات منها) وبمتوسط حسابي (٤.٢٠). ويمكن تأكيد النتائج باستخدام نتائج اختبار Kruskal–Wallis حيث اتضح للباحثة في ضوء جدول (١١) ان مستوى المعنوية او الدلالة الاحصائية بين اراء المستقصي منهم اكبر من (٠.٠٥) الامر الذي يدل على عدم وجود اختلافات ذات دلالة احصائية (اتفاق) بين متوسط اراء عينة البحث (متوسط جميع العبارات) حول عدم مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات البيانات الذكية، مما يدل على صحة الفرضية الثانية " لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة البحث حول عدم مواكبة المدققين الداخليين في الوحدات الحكومية لمتطلبات البيانات الذكية".

ثالثاً– نتائج اختبار الفرضية رقم (٣) " لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة البحث حول انخفاض جودة عملية الرقابة الداخلية عند استخدام اطار بالبيانات الذكية مما يؤثر سلباً على متخذي القرارات" .

استهدف السؤال الثالث اختبار الفرضية الثالثة، يوضح جدول (١٢) الاحصاءات الوصفية والاساليب الاحصائية الخاصة بالسؤال:

جدول (١٢) الاحصاءات الوصفية و الاساليب الاحصائية الخاصة بالسؤال الثالث

اسئلة الاستبانة	نتائج الاحصاء الوصفي		نتائج اختبار Kruskal– Wallis		
	Mean	S.D	Chi– Square	درجات الحرية Df	مستوى الدلالة الاحصائية Sig
ضرورة اعتراف مديري تشكيلات الرقابة الداخلية بتزايد الطلب على تحليلات البيانات الذكية	٤,٥٠	٠,٥٩٥	٢,٩٠٧	٢	٠.٦٦٣
احد معوقات تطبيق اطار عمل البيانات الذكية هو عدم توفر الدعم البشري الكافي لتحقيق جودة الاعمال؟	٤.٣٥	٠.٦١٣	٠.٨٩٨	٢	٠.٣٢٦
يسهم الاطار بتخفيض الاسعار بمرور الوقت من خلال اجراء التحسينات المستمرة على كافة العمليات ؟	٤,٢٠	٠,٧٤٨	٠.٩٧٨	٢	٠,٧٨٩
على الجهة الحكومية تقع مسؤولية تحديد أفضل السبل التي تؤدي الى تطبيق وتفعيل المبادئ والمعايير إطار عمل البيانات الذكية	٤.٤٠	٠.٦٢٨	١.٢٥٧	٢	٠.١٤٦
قيام مديري الرقابة الداخلية بالبحث عن طرق جديدة تمكن المدققين الداخليين من الوصول الى جودة البيانات الذكية	٤.٣٢	٠.٦٥٦	٠.٥٠٧	٢	٠.١٤٦

يجب توفير قواعد عمل مشتركة لاستخدام البيانات الحكومية وإعادة استخدامها وتبادلها.	٤.١٧	٠.٧٠٣	٠.٦٩٦	٢	٠.٦١٢
يعد رأس المال التكنولوجي عامل حاسم الأهمية لتحقيق مجتمع البيانات الذكية	٤.١٢	٠.٦٨٣	٤.٣٩٣	٢	٠.٤٢٦
ضرورة وضع اطار تنظيمي مناسب لادارة البيانات الذكية	٤.٧٠	٠.٥٨٣	٤.٥٨٧	٢	٠.٣٤٨
المؤشر العام	٤,٣٥	٠,٦٥١			

المصدر: اعداد الباحثة على ضوء نتائج التحليل الاحصائي.

يتضح من خلال الجدول السابق ان متوسط جميع العبارات اكبر من (٣)، وهذا يدل على اتفاق افراد عينة البحث على انخفاض جودة عملية الرقابة الداخلية عند استخدام اطار بالبيانات الذكية مما يؤثر سلباً على متخذي القرارات، بانحراف معياري لجميع العبارات (اقل من واحد)، وهذا يدل على انخفاض التشتت في استجابات عينة البحث للعبارات الاستبانة وبالتالي وجود اتساق وتقارب في اجابات مفردات العينة. يتضح من الجدول (١٢) ان اتجاهات مفردات عينة المدققين الداخليين قد اظهرت اتجاهاً عاما نحو الموافقة بشكل كبير على انخفاض جودة عملية الرقابة الداخلية عند استخدام اطار البيانات الذكية الامر الذي يؤثر سلباً على متخذي القرارات، وذلك بمتوسط حسابي قدره (٤,٣٥)، واكثر العبارات اهمية في الاجابة (على الترتيب) (ضرورة وضع اطار تنظيمي مناسب لادارة البيانات الذكية، ضرورة اعتراف مديري تشكيلات الرقابة الداخلية بتزايد الطلب على تحليلات البيانات الذكية) بمتوسطات حسابية (٤.٧٠) ، (٤٥٠) (على الترتيب). في حين ان اقل العبارات التي حازت على موافقة مفردات عينة الرقابة الداخلية هي (يعد رأس المال التكنولوجي عامل حاسم الأهمية لتحقيق مجتمع البيانات الذكية) وبمتوسط حسابي (٤.١٢). ويمكن تأكيد النتائج باستخدام نتائج اختبار Kruskal–Wallis حيث اتضح للباحثة في ضوء جدول (١٢) ان مستوى المعنوية او الدلالة الاحصائية بين

اراء المستقصي منهم اكبر من (٠.٠٥) مما يدل على عدم وجود اختلافات ذات دلالة احصائية (اتفاق) بين متوسط اراء عينة البحث (متوسط جميع العبارات) حول التحديات التي تواجه المدققين الداخليين عند استخدام البيانات الذكية المؤثرة سلباً على متخذي القرار ، مما يدل على صحة الفرضية الثالثة " لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة البحث حول انخفاض جودة عملية الرقابة الداخلية عند استخدام اطار بالبيانات الذكية مما يؤثر سلباً على متخذي القرارات" .

المبحث السادس – الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث

١) وجود اتفاق بين اراء افراد عينة البحث بشأن وجود تحديات تواجه الرقابة الداخلية في ظل بيئة البيانات الذكية منها خصوصية أمن وسلامة البيانات ومستخدميها، ونقص معارف ومهارات المدققين الداخليين، و عدم مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات البيانات الذكية، وانخفاض جودة عملية الرقابة الداخلية عند استخدام اطار بالبيانات الذكية مما يؤثر سلباً على متخذي القرارات .

٢) ضرورة وضع عدد من الاجراءات والآليات التي يمكن من خلالها تطوير دور الرقابة الداخلية في ظل بيئة البيانات الذكية، منها عدم اعتراف مديري وحدات الرقابة الداخلية والمبرمجين بتزايد الطلب على تحليل البيانات الذكية في الوحدات الحكومية.

٣) عدم مواكبة معايير الرقابة الداخلية للتطورات الحاصلة في مجال البيانات الذكية.

٤) غياب التشريعات الحكومية لارساء حكومة الكترونية باستخدام اطار البيانات الذكية الخاص بتقديم الخدمات العامة للجمهور.

٥) افتقار المناهج الدراسية في الكليات والمعاهد العراقية (الدراسات الأولية او العليا) نحو التوجه إلى استعمال البرامج الإلكترونية في حقول المحاسبة والتدقيق والبرامجيات واقتصار الأمر على استعمال المناهج ذات الأسلوب التقليدي في تلقي المعارف في تلك الحقول.

التوصيات

١) ضرورة دعم تشكيلات الرقابة الداخلية في الوحدات كافة بتوفير التمويل اللازم والمتخصصين في تحليل البيانات الذكية لتطوير ادائهاوتحقيق ميزات تنافسية في ظل البيانات الذكية.

٢) ضرورة وضع عدد من الاجراءات والآليات التي يمكن من خلالها تطوير دور الرقابة الداخلية في ظل بيئة البيانات الذكية، منها ضرورة اعتراف مديري وحدات الرقابة الداخلية والمبرمجين بتزايد الطلب على تحليل البيانات الذكية في جميع الوحدات الحكومية.

٣) ضرورة إشراك المدققين في الدورات والندوات وورش العمل التي تُعنى بالمحاسبة والتدقيق وفق المعايير الدولية بالإضافة الى تكنولوجيا المعلومات لتعزيز معارفهم بالتحديثات المستمرة، وبما يضمن مهنية وسلامة رأيهم المهني بسلامة وعدالة البيانات المالية المعدة وفق تلك المعايير.

٤) إشراك الجامعات في إرساء اطار البيانات الذكية، من خلال توفير المتخصصين ممن يمتلكون التخصص والخبرة والمعرفة في مجال البيانات الذكية، وتشجيع الابتكار لتقديم خدمات جديدة بحلول متطورة في مجال الخدمة العامة .

٥) تساعد البيانات المستخلصة من تحليل البيانات الذكية المدققين الداخليين في اكتشاف الفساد والاحتيال، وتقديم نظرة ثاقبة بشأن المخاطر والسيطرة والأداء وتحسين الاتصال والتواصل مع أطراف الحوكمة، وتنفيذ اعمال الرقابة بسرعة ودقة وتحقيق جودة عملية التدقيق.

٦) تعزيز إدراك المدققين بأهمية إستخدام تحليل البيانات الذكية في مجال التدقيق ودوره في دعم الحكم المهني للمدقق وتحقيق الجودة.

٧) ضرورة استخدام اطار البيانات الذكية من أجل حماية المتعاملين عبر الشبكات والذي يعتبر خطوة أساسية في مجال تعزيز الثقة والخصوصية من خلال وضع تدابير

امنية مشددة و واضحة ضد التهديدات المحتملة عند تقديم خدمات البيانات الذكية للجمهور.

٨) ضرورة قيام معهد المراجعين الداخليين بتطوير المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية لاستيعاب التطورات في بيئة البيانات الذكية من خلال العمل على تطوير النظام المحاسبي الالكتروني المطبق في الوحدات وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

٩) ضرورة اهتمام الجهات الحكومية كافة ومن ضمنها المصارف بسن أطر قانونية لتتمكن من القضاء على إخفاقات الحكومة الكلاسيكية بما يسمح ببناء نموذج وطني لتحسين الخدمات العامة مستلهم من التجارب العالمية.

١٠) ضرورة قيام مراكز تقنيات المعلومات المتخصصة في العراق بإعداد برامج تدقيق للحكومة إلكترونية بما يتلاءم مع طبيعة اطار البيانات الذكية في الجهات الخاضعة للرقابة والتدقيق .ضرورة تطوير التعليم المحاسبي والتدقيقي بإتجاه إستعمال تكنولوجيا المعلومات لبناء مخرجات تعليمية كفوءة تحقق المزيد من التلاحم والتكامل بين التعليم المحاسبي والتدقيقي في المجال الالكتروني، من خلال حث طلاب مرحلة الدراسات العليا على التوجه نحو استعمال الوسائل الإلكترونية في مجال المحاسبة والتدقيق بالإضافة إلى الوسائل التقليدية المتعارف عليها من أجل تطوير قدراتهم ومهاراتهم.

١١) زيادة الوعي لدى المواطنين حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وفوائدها، و تنويع قنوات الحكومة الالكترونية للوصول إلى أكبر عدد ممكن من العملاء مثل منصات البيانات الذكية ومتجر التطبيقات الذكية.

المصادر

١. الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ،(٢٠١٤) ، "**بيان التدقيق (١٠٠٩)**".

٢. الاتحاد الدولي للمحاسبين، (٢٠١٢)، " دليل الممارسات الدولية الجيدة لتقويم وتحسين الرقابة الداخلية في المنشآت".

٣. إطار عمل البيانات الذكية في دولة الإمارات العربية المتحدة، (٢٠١٩)، "**مبادئ ومعايير البيانات الذكية**" ، الجزء الأول، هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية.

٤. تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، (٢٠١٧)، "**إقامة المجتمع الذكي :التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الاتصالات**".

٥. جمعة، أحمد حلمي ،خليل ،عطا،(٢٠٠٢)،"**معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات– التطورات الحالية**"، مجلة آفاق جديدة– كلية التجارة، جامعة المنوفية، السنة الرابعة عشر، العدد (١–٢) .

٦. جمعة،احمد حلمي،الزعبي،زياد احمد، (٢٠١٣) " **نظم المعلومات المحاسبية:مدخل تطبيقي معاصر**"،الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،الاردن.

٧. حامد، طاهر عبد السالم، رضوان، أحمد رشدى، يسرى، أحمد محمود، (٢٠١٦)، "**صياغة المفهوم العمرانى للمدن الذكية**"،كلية التخطيط العمراني والاقليمى – جامعة القاهرة.

٨. حسن، حاتم حمودي، (٢٠١٩)، "**المدن الذكية ودورها في حل مشكلات الخدمات المجتمعية في المدن –مدينة بغداد أنموذجا**"، مجلة مداد الاداب، الجامعة العراقية، كلية الاداب.

٩. دليل ارشادي، (٢٠١٩)، "**اطار عمل البيانات الذكية في دولة الإمارات العربية المتحدة للجهات الحكومية**" الجزء الثاني.

١٠. دليل، (٢٠١١)، "**ادارة العمل وتفتيش العمل**"، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، التقرير الخامس .

١١. الذيبة، زياد عبد الحليم واخرون، (٢٠١١)، " **نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق** "، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن .

١٢. زقوت، محمود ، (٢٠١٦)، "**مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق واثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة، دراسة ميدانية**

على شركات ومكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة"،ماجستير محاسبة، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

١٣. صفية، يخلف، محمد، طرشي، (٢٠٢٠)، "**دور التدقيق الالكتروني في تحسين جودة ممارسة مهنة التدقيق الداخلي وأثرها على تعظيم القيمة للاطراف المستفيدة من حوكمة الشركات**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد (٢)، ديسمبر.

١٤. العفيفي، عبير محمد فتحي (٢٠٠٧)، "**معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فعاليتها**"، بحث استكمال لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

١٥. عنيزة، حسين هادي،خنجر، مرتضى عبدالزهرة، (٢٠٢٠)، " **تأثير مكونات هيكل الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية– دراسة استطلاعية لعدد من الوحدات الحكومية العراقية**"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

١٦. غباين،عليا غالب عبد الله، (٢٠١٢)، " **أثر استخدام تقنيات التدقيق المتزامنة في تحسين جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية إدارة المال والاعمال، جامعة آل البيت، الاردن.

١٧. قانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ " **التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية**" .

١٨. مطارنة، غسان، (٢٠١١)، "**مدى التزام مدققي الحسابات الأردنيين بمعيار التدقيق الدولي (٣٠٠) في ظل التدقيق الالكتروني، دراسة ميدانية**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،المجلد (٣٣)، العدد (٢)، جامعة آل البيت– الأردن

١٩. معايير التدقيق الدولي رقم ٣١٥ ، (٢٠١٧)، "**تحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها** ".

٢٠. هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، (٢٠٢١)، "**استراتيجية البيانات الذكية**".

21. Arens , Alvin A & et . al , (2017) , 16th ed,” Auditing And Assurance services: An integrated Approach”, by Pearson Education, Inc., USA
22. Bodnar , Geoege & Hopwood , William , (2013), " Accounting Information Systems" 11th edition.
23. Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission (COSO)، 2017،Available at: https://www.coso.org/Pages/erm.aspx.Accessed
24. COSO (2013) ، Internal Control Integrated Framework (ICFR) ،COSO
25. Hall-James A.,(2013), 8th ed, " Introduction to Accounting information Systems", South Western ,USA.
26. https://cc.uobaghdad.edu.iq/?p=١٥٦٦١بتصرف
27. https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/digital-uae/data/data-operability
28. https://www.magltk.com/smart-government/
29. I.F.A. International Federation of Accounting Committee ، no.(401).
30. Kabuye, F., Kato, J., Akugizibwe, I., & Bugambiro, N. (2020). "Internal control systems, working capital management and financial performance of supermarkets. Cogent Business & Management,".
31. Karadag, T. (2013). An Evaluation of the Smart City Approach. A Master Thesis Submitted to the Graduate School of Natural and Applied Sciences, City Planning Department, Middle East Technical University. Turkey: Unpublished.
32. LIN, Z.G., ZHANG, C.Y., & DING, M.H.(2018) Market process, internal control deficiencies and restoration, and corporate social responsibility. Journal of Anhui Normal University (Hum. & Soc. Sci.), (2), 11.

33. Marchany Randy, “Seven-Step IT Risk Assessment”, IIA, Vol 5, March 1, 2002, www.Theiia.org.
34. Moscove Stephen, and others (٢٠٠٣)" Core Concepts Accounting information systems, ٨ Edition",Jone Wiley and sons. Inc.
35. Pavlichev and G.Garson (eds)"Digital government:Principles and best practices"(Hershey, Pennsylvania,Idea Group Publishing, 2004).
36. Romney, Marshall & Steinbart , Paul , (2018) "Accounting Information Systems" 14th edition .
37. the council of the institute of charted Accountants of india (٢٠٢٠), op. cit. www.Education. Tas.gov.au Audit\Manual\7 objectives.htm.
38. the manager (internal Audit) 13 march 2003,p1-2 hp:\\ www.Education. Tas.gov.au\ internal Audit\Manual\7 objectives.htm
39. Xu, W. (2019). Research on Internal Control Construction System of Electric Power Enterprise Based on Five Elements of Internal Control. In IOP Conference Series: Earth and Environmental Science (Vol. 252, No. 3). IOP Publishing.

ملحق رقم (١)

م/ **استمارة استبانة**

اولاً– المعلومات الشخصية:

أ– معلومات عامة عن افراد عينة البحث

المؤهل العلمي	دكتوراه أو مايعادلها ( )	ماجستير ( )
	دبلوم عالي ( )	بكالوريوس ( )
التخصص العلمي	محاسبة ( )	علوم حاسبات ( )
	علوم برمجة ( )	رقابة وتدقيق ( )
عدد سنوات الخبرة	اقل من ١٠ ( )	١١– ١٤ ( )
	١٥– ١٩( )	٢٠ –٢٥ ( )
العناوين الوظيفية	رقابي ( )	محاسبي ( )
	برمجي ( )	حاسبات ( )
اسم المصرف المنتسب له		

ب- اسئلة الاستبانة

ت	اسئلة الاستبانة	لااوافق بشدة	لااوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة
(١) – وجود تحديات متعددة تواجه المدققين الداخليين في الوحدات الحكومية عند تفعيل البيانات الذكية تتمثل بعدم امكانية الحصول على البيانات وتب						
١	ضرورة امتلاك المدققين الداخليين لمعارف ومهارات تتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ؟					
٢	وجوب توفر برامج تعريفية للمدققين الداخليين في مجال تحليل البيانات الذكية وكيفية الاستفادة منها بتقديم الخدمات الحكومية					
٣	الزام مسؤولي تشكيلات الرقابة الداخلية بالبحث عن طرق و وسائل جديدة تمكنهم من الوصول الى جودة البيانات الالكترونية.					
٤	دعم وتهيئة فرق عمل الرقابة الداخلية لفهم وادراك القضايا المرتبطة بالبيانات الذكية وتحليلها بالتأهيل العلمي والعملي في مجال تكنولوجيا المعلومات وتقنيات تحليلها.					

٥	التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات زادت من التحديات أمام المدقق الداخلي فعليه اتخاذ الاجراءات الواجب اعتمادها للوصول الى الموثوقية.					
٦	يتم التحكم بالمخاطر وتحسين ادارة الوحدات الحكومية من خلال استخدام المزيد من الاجراءات التحليلية المالية وغير المالية.					
٧	وجوب التزام مدققي الوحدات بالسرية وعدم افشاء المعلومات دون تصريح؟					
٨	لتحقيق حوكمة البيانات للجهات الحكومية يجب تحديد الأدوار والإجراءات					
(٢) – مواكبة المدققين الداخليين في الوحدات الحكومية لمتطلبات البيانات الذكية .						
١	التشريعات القانونية واللوائح التنظيمية الخاصة بالبيانات الذكية تمثل تحدي للمجتمع					
٢	تدعم الحكومة الذكية عمل الحكومة الكلاسيكية بتقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين والمشاركة الفعالة في صنع القرار					
٣	قلة الميزانيات المالية المستثمرة في تكنولوجيا المعلومات عموماً واطار البيانات الذكية خصوصاً.					
٤	وجود مخاطر نتيجة انتهاك خصوصية وامن البيانات الذكية وامكانية التعامل معها بطرق غير شرعية.					

٥	تبادل البيانات بين الجهات الحكومية بطريقة آمنة وموثوقة يمكن ان يغير طريقة تقديم الخدمات والاستفادة منها					
٦	تواجه الوحدات الحكومية تحدي كبير متمثل بالتعاون في تبادل البيانات الذكية واستخلاص المعلومات منها					
٧	إدخال تقنية المعلومات في الاعمال الحكومية هو هدف الدول التي تسعى للتقدم والرقي					
٨	يجب على الجهات الحكومية حماية خصوصية الأفراد وسرية المؤسسات والحقوق القانونية .					
(٣) – انخفاض جودة عملية الرقابة الداخلية عند استخدام اطار بالبيانات الذكية مما يؤثر سلباً على متخذي القرارات .						
١	ضرورة اعتراف مديري تشكيلات الرقابة الداخلية بتزايد الطلب على تحليلات البيانات الذكية					
٢	احد معوقات تطبيق اطار عمل البيانات الذكية هو عدم توفر الدعم البشري الكافي لتحقيق جودة الاعمال؟					
٣	يسهم الاطار بتخفيض الاسعار بمرور الوقت من خلال اجراء التحسينات المستمرة على كافة العمليات ؟					
٤	تقع على الجهة الحكومية مسؤولية تحديد أفضل السبل التي تؤدي الى تطبيق وتفعيل مبادئ					

	ومعايير إطار عمل البيانات الذكية					
٥	قيام مديري الرقابة الداخلية بالبحث عن طرق جديدة تمكن المدققين الداخليين من الوصول الى جودة البيانات الذكية					
٦	يجب توفير قواعد عمل مشتركة لاستخدام البيانات الحكومية وإعادة استخدامها وتبادلها.					
٧	يعد رأس المال التكنولوجي عامل حاسم الأهمية لتحقيق مجتمع البيانات الذكية					
٨	ضرورة وضع اطار تنظيمي مناسب لادارة البيانات الذكية					

اتجاهـات العلاقــة بيـن الـدين العــام والنمــو الاقتصــادي فــي العــراق

Trends in the Relationship Between Public Debt and Economic Growth in Iraq

ايــوب جعفــر حســن
الباحــث

أ.د حيدر حسين ال طعمة
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/١٠/١٥ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/١١/١٧

المستخلص

يتزايد التركيز على الاثار الاقتصادية للدين العام على النمو الاقتصادي كلما تزايد حجم الديون العامة في البلدان النامية نظرا لأعباء تسديد اقساط الدين والفوائد على الموازنة والاقتصاد. وفي العراق ترتبط اتجاهات الدين العام بشكل مباشر وغير مباشر بأسعار النفط الخام نظرا لانكشاف الموازنة على الايرادات النفطية بما يفوق ٩٠%. يحاول البحث مناقشة طبيعة الاثار التي يمكن ان يولدها الدين العام على النمو الاقتصادي في اطار النظرية والدراسات الاقتصادية مع بيان اثر الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي في معدلات النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) . وقد خلصت النتائج الى تباين اثار الدين العام الداخلي والخارجي على النمو الاقتصادي خلال الامد القصير والطويل .

الكلمات المفتاحية : الدين العام ، الدين الداخلي، الدين الخارجي، النمو الاقتصادي.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الرابع/ كانون الأول ٢٠٢١
الصفحات ١٠٣- ١٣٢

- بحث مستل من رسالة ماجستير.

Abstract

The focus on the economic effects of public debt on economic growth increases as the volume of public debt increases in developing countries due to the burdens of paying debt and interest payments on the budget and the economy. In Iraq, the trends of public debt are directly and indirectly related to crude oil prices due to the budget's exposure to oil revenues by more than 90%. The research attempts to discuss the nature of the effects that public debt can have on economic growth within the framework of economic theory and studies, with a statement of the impact of public debt, both internal and external, on economic growth rates in Iraq during the period (2004-2020). The results concluded that the effects of the internal and external public debt on economic growth during the short and long term varied.

Keywords: Public Debt, Internal Debt, External Debt, Economic Growth.

المقدمة

حظيت العلاقة بين معدلات الدين العام والنمو الاقتصادي بزخم نظري وتجريبي عريض منذ عقود نظرا لارتباط موضوع الدين العام باتساع الدور الحكومي في الاقتصاد ومخاطر الاخلال بالية السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية في مختلف بلدان العالم. ورغم امتداد الجدل منذ ظهور النظرية الكينزية، وما تضمنته من دعوات لتحفيز الطلب الكلي، ولو على حساب اتساع العجز المالي الحكومي والتمويل بالعجز، لتحقيق التوازن الاقتصادي، الا ان طبيعة العلاقة لا تزال موضع نقاش ودراسة، خصوصا بعد الازمات الاقتصادية والمالية التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ العام ٢٠٠٨ وما ترتب عليها من مديونية ومخاطر تراجع النمو الاقتصادي في العديد من بلدان العالم.

اهمية البحث

مع تكرار الازمات الاقتصادية العالمية واتساع استخدام الادوات المالية لتعويض نقص الطلب الكلي وسد الفجوات الانكماشية في العديد من بلدان العالم، تزايد الاهتمام بالآثار الاقتصادية للدين العام على النمو الاقتصادي، خصوصا مع تفاقم معدلات الدين العالمي لمعدلات خطيرة تهدد الاستقرار والنمو الاقتصادي في الامد المتوسط والطويل.

مشكلة البحث

وفقا لتقرير مؤسسة S&P 500 للتصنيف الائتماني، الصادر في شهر اب ٢٠٢١، بلغ معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي قرابة ٨١٪ وهو ما يتجاوز معدلات الامان وفقا لمعايير التعزيز المالي والتي ينبغي ان لا تتعدى النسب الآمنة بحدود ٦٠% . الامر الذي يزيد من مخاطر الاثار العكسية لتراكم الدين العام على النمو والاستقرار الاقتصادي في العراق.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مركزية مفادها ان اثار الدين العام على الاقتصاد والنمو تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية للبلد من جهة واختلاف المدة الزمنية من جهة اخرى.. مما يستلزم مراعاة اتجاه واعباء الدين العام عند رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية في العراق.

هدف البحث

يهدف البحث الى مناقشة الاثار المتنوعة للدين العام على النمو الاقتصادي في سياق النظريات والدراسات السابقة التي ركزت على طبيعة الاثار التي يتركها الاقتراض الحكومي على الاقتصاد بشكل مباشر وغير مباشر. بالإضافة الى تقدير العلاقة بين الدين العام الداخلي والخارجي مع الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

هيكلية البحث

لتحقيق هدف البحث تم تقسيمه الى ثلاث محاور تناول الاول التأثير الايجابي للدين العام في النمو الاقتصادي وابرز قنوات ذلك التأثير، في حين عرض المحور الثاني التأثير السلبي للدين العام في اطار الاقتصاد المغلق والمفتوح، اما المحور الاخير فقد كرس لتقدير العلاقة بين الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي مع النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي، وخرج البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول

التأثير الايجابي للدين العام في النمو الاقتصادي

من المنظور الكينزي يعد الاقتراض الحكومي لتمويل الانفاق العام شرط ضروري لحقن الاقتصاد بجرعات اضافية من الطلب تكفي لاستيعاب العرض وتحريك عجلة الاقتصاد من الكساد صوب الانتعاش نظرا لما يخلفه الانفاق العام من تأثير كبير ومباشر على معدلات الانتاج والتشغيل بفعل اثر المضاعف، دون التأثير على الاستثمار الخاص الذي قد ينتعش ايضا نتيجة التوسع الاقتصادي. وتوجد عدة قنوات للتأثير الايجابي للدين العام على النمو الاقتصادي:

اولاً: الدين العام أداة للتوازن الاقتصادي

أيدت العديد من النظريات اللجوء الى الدين العام باعتباره أحد أدوات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ولمواجهة التقلب الدوري في النشاط الاقتصادي وأيضا على اعتباره اداة للتنمية الاقتصادية. اذ يمكن للدين الحكومي تحقيق اثار ايجابية متعددة على معدل نمو الطلب الكلي والناتج الكلي اذا ما اتسم الجهاز الانتاجي بالمرونة.[١] فاستغلال حصيلة القرض العام في تمويل المشاريع الإنتاجية عبر النفقات الاستثمارية سوف يرفع الانتاج والتشغيل والعمالة مما يولد اثارا إيجابية وتعتمد هذه الأثار على معدل مرونة الجهاز الإنتاجي ومدى استجابته للزيادة في الانفاق القومي وتتوقف النتيجة النهائية على كفاءة أداء القطاع الحكومي مقارنة بكفاء اداء القطاع الخاص،

1 -Manmohan s. kumar and jaejoon Woo, public debt and growth, , IMF working paper, 2010, P5.

وبذلك قد لا يمثل الدين العام مشكلة تعيق النمو الاقتصادي بل عاملا مساعدا في تعزيز الجهود التنموية، وبصفة خاصة اذا تم استخدام الدين العام في تطوير مشروعات البنية التحتية الأساسية والتي تعد عاملا محفزا لتشجيع الاستثمارات الخاصة.[١]

ثانيا : عكس اتجاه الدورة الاقتصادية

تشير دراسات اخرى الى ان اثر الدين العام على النمو الاقتصادي مرهون بطبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد، ففي ظروف الكساد يكون تحفيز الطلب الكلي اداة ايجابية لاستغلال الطاقات العاطلة ورفع معدلات النمو الاقتصادي.[٢] وطالما يتعرض الاقتصاد القومي الى دورات اقتصادية بشكل متكرر، نتيجة الضغوط التضخمية او مراحل الانكماش والركود، يجب اتخاذ سياسات اقتصادية مناسبة لعكس اتجاه الدورة الاقتصادية. ففي حالات التضخم، والذي هو قصور العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي، اي ان اجمالي الطلب الكلي على السلع والخدمات اعلى من أجمالي الانتاج، ينبغي اتباع سياسة مالية انكماشية قائمة على تخفيض الانفاق العام او رفع الضرائب لتقليص الطلب الكلي والعودة الى وضع التوازن الاقتصادي. والعكس صحيح في حالة الانكماش الاقتصادي اذا ينبغي اتباع سياسة مالية توسعية قائمة على التمويل بالعجز لتحفيز الطلب الكلي والعودة الى وضع التوازن الاقتصادي.[٣] ويسمح النموذج الكينزي بزيادة الانفاق العام الممول بالاقتراض الحكومي لإنعاش الطلب الكلي واثارة التوقعات بتوسع النشاط الاقتصادي وهو عامل مهم في تحفيز الاستثمار الخاص الى جانب سعر الفائدة. وضمن هذا المنحى يوافق الكينزيون على عجز الموازنة العامة طالما لم

---

١ –سعيد عبد العزيز عثمان، الاقتصاد العام (مالية عامة)،الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص٣٩١

2-Ago banizza, andrea filippo prestero, public debt and economic growth in advanced economies survey, department of economic and social sciences-university of politecnica delle marche, valencia,2013,p13

٣–عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، أثراء للطباعة والنشر، الاردن، ٢٠٠٩، ص٨٨

يصل الطلب الكلي الى حدود العرض الممكنة، وبذلك قدم الكينزيون تصور جديد للدين العام ينسجم مع دور مختلف للأنفاق العام ومصادر تمويله في اطار المالية العامة الوظيفية Functional Public Finance حيث انيطت للدولة مهام جديدة تتعدى توفير الخدمات العامة الى الاستقرار والتشغيل والنمو الاقتصادي.[١]

ثالثا: تعزيز الاستثمار العام والخاص

وفقا لهذه القناة يشترط في الدين العام ليكون محفزا للنمو الاقتصادي ان تمول النفقات الجارية من خلال الايرادات الجارية بينما يتم اللجوء إلى الدين العام حصرا لتمويل النفقات الاستثمارية وفقا لما يسمى بالقاعدة الذهبية في تمويل الديون الموجهة للاستثمار العام الذي يخلق حوافز لتحريك مشاريع البنية التحتية والتي تساهم في نمو الطلب وزيادة الإنتاجية. ولكي تعمل القاعدة الذهبية يجب ان تفوق معدلات النمو الاقتصادي الفوائد المستحقة على الاموال المقترضة في المستقبل. فالدين العام يمول الاستثمار العام ويتماشى مع مبدأ المنفعة مقابل الضرائب وبالتالي تحقيق توزيع عادل بين الأجيال، إذا تم تمويل النفقات الجارية من خلال الضرائب، ويمول الاستثمار من خلال الدين العام وتتحمل الأجيال القادمة اعباء هذا الدين مقابل مخرجات الاستثمار العام نتيجة قيام الحكومة بمشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية والإنتاجية الاخرى. ومع ذلك، فإن الجدل حول القاعدة الذهبية يركز على إنتاجية الاستثمار العام.[٢] وقد سميت بالقاعدة الذهبية نظرا لتجنب الاثار السلبية التي يمارسها الدين العام على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل حيث يتحدد في ضوء هذه القاعدة المستوى المناسب للقروض الحكومية كونها تنص على ضرورة ان لا يتجاوز قيمة الدين الحكومي قيمة الانفاق الحكومي الاستثماري. واذا ما كانت قيمة الدين الحكومي أكبر من قيمة النفقات الحكومية الاستثمارية فهذا يعني بأن جزء من الدين العام

---

١ –أحمد ابريهي علي، نظرية الدين العام، البنك المركزي العراقي، البحوث والدراسات،٢٠٢٠، ص١٣

2- Kirsten killerman, an erroneous Interpretation of the golden rule of public sector borrowing, center for public finance, university of friborg, peru, 2006, p 1104

سيوجه الى النفقات الجارية وهو ما يعني اهدارها في أنشطة لا تدر ايرادا للدولة ومن ثم اضعاف قدرة الدولة على السداد في المستقبل.[١]

رابعا : تعزيز راس المال البشري

اعادت نظرية النمو الداخلي لبول رومر التأكيد على اهمية الاستثمار والادخار في راس المال البشري فالحكومات تستطيع عمل ذلك عن طريق انتاج سلع عامة وايضا تحفيز الاستثمار الخاص في اشراكه بصناعات كثيفة المعرفة حيث يتراكم راس المال البشري ويقوم بتوليد زيادات متلاحقة في عوائد الحجم، فالاستثمار العام والخاص في راس المال البشري سيؤدي الى تحسينات في الانتاجية ووفورات خارجية تعوض طبيعة العوائد المتناقصة.[٢] فالاعتراف بأن الانتاج لا يعتمد فقط على راس المال خطوة هامة في مجال تطوير ما يطلق عليه بنظريات النمو الاقتصادي الجديدة. اذ أصبح راس المال البشري أي زيادة المهارات البشرية الأساسية من خلال التعليم والتدريب عاملا موازيا بالأهمية. وبهذا اضيف متحول راس المال البشري الى معادلات الناتج الاقتصادي العام والتي كانت تقتصر على رأس المال المادي والعمل والتغير التكنولوجي.[٣] من ناحية أخرى فإن للدين الخارجي تأثير بالغ في المتغيرات الاقتصادية الكلية (خاصة الإنتاج الوطني) وتحسين ميزان المدفوعات. حيث سيقابل القرض المقدم للحكومة قيام البنك المركزي بإصدار نقود جديدة نتيجة تزايد ودائع الاخير بالعملة الأجنبية. وبالمثل، فإن إيداع حصيلة تلك الديون في البنوك التجارية سيمكنها من توسيع الائتمان والتأثير على ميزان المدفوعات، لصالح البلدان

---

١ –حمدي أحمد علي الهنداوي، العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصاد هل هناك مستوى حرج؟،مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة – جامعة بنها، مصر، مجلد٢، عدد٢، ٢٠١٧ ،ص٣٦١

٢–ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، السعودية، ٢٠٠٦، ص١٥٥

٣ – فريدريك م.شرر، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي ابو عمشه، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٢، ص٥٤

المقترضة. فتميل أسعار صرف العملات الأجنبية إلى التحسن أيضًا. وسيتمكن المقترضون من الوصول إلى جميع متطلبات الإنتاج للمعدات والآلات الرأسمالية. كما سيوفر الدين الخارجي الأموال اللازمة للمشاريع الإنتاجية التي تتطلب تمويلا بالعملة الاجنبية مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الوطني وتحفيز الاستثمار.[١]

ويلعب الانفاق الحكومي على التعليم ورفع المهارات والقدرات البشرية دورا محوريا في تحقيق النمو الاقتصادي نظرا لوجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والتعليم والتطور التكنولوجي والذي يساهم في زيادة الإنتاجية الكلية.[٢] فتمويل النفقات الاستثمارية المنتجة والبنى التحتية يحدث اثر توسعي لتكوين راس المال البشري مما يزيد من القدرة الإنتاجية للبلد، من خلال تحفيز الاستثمار في راس المال البشري وزيادة مهارات الأفراد وتحسين مستواهم التعليمي والصحي.[٣] وفي اشارة مهمة لارتباط الاستدامة المالية بالدين العام فان تحقيق الاستدامة المالية لا تنحصر بمستوى الدين بل بطريقة انفاق الحكومة للأموال المقترضة، فالدين لا يعد مشكلة طالما انه لا يؤثر على النمو الاقتصادي في البلد وهذا يتفق مع تعريف Blanchard للاستدامة المالية على انها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، ويتم تحقيق ذلك من خلال توظيف الاموال المقترضة للحكومة في مشاريع واستثمارات تترك تأثيرا ايجابيا على قيمة الناتج المحلي الاجمالي، بمعنى ان ارتفاع الدين العام

١- عادل العلي، مصدر سابق ص٢٩٣

٢ -ازهار حسن علي أبو نايلة، ،هيثم عبد الحسين كاظم ،العلاقة بين السياسة المالية و التنمية البشرية دراسة تحليلية للعراق، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بغداد، المجلد ٢٦،عدد١٢٠ ،٢٠٢٠ ، ص ٣٧١

٣ -عمرو هشام محمد، ميسون علي حسين العبيدي، اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد١٥، العدد٦٢،٢٠١٨، ص٨٧

يجب ان يترافق معه ارتفاع في حجم الناتج المحلي الاجمالي، مع مراعاة تجنب الافراط في الدين العام لتفادي رفع اعباء الدين على الاجيال القادمة. [١]

المبحث الثاني

التأثير السلبي للدين العام في النمو الاقتصادي

رغم الاعتراف بأهمية الدين العام في تحقيق النمو الاقتصادي عبر تحفيز الطلب الكلي في الامد القصير، الا ان للدين العام اثار سلبية ايضا على النمو حينما تزاحم القروض الحكومية الاستثمار الخاص عبر الضغط على أسعار الفائدة . كما إن تدهور التوازن المالي نتيجة تراكم الدين العام مضر ايضا بالنمو الاقتصادي، على الرغم من أن العجز يساعد في تمويل رأس المال العام.[٢] كما تشير بعض الدراسات إلى أن تأثير الدين العام في النمو الاقتصادي يحدث من خلال توقعات المستثمرين وفقا الى الحجج الاتية[٣]:

الحجة الأولى تتعلق بعبء الدين العام وتأثيره على توقعات المستثمرين بانخفاض العوائد في المستقبل نتيجة الزيادة المرتفعة والتدريجية في معدلات الضرائب اللازمة لسداد الدين ومن ثم تثبيط الاستثمار المحلي والأجنبي، مما يؤدي إلى تباطؤ تراكم رأس المال وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

الحجة الثانية تتعلق باستنتاجات مماثلة لتلك التي توصلت إليها الدراسات التي تؤكد ان البلدان المثقلة بالديون تدفع المستثمرين الى الهروب بسبب عدم اليقين بشأن الدين العام الذي سيتم خدمته سواء كان خارجيًا أم داخليًا.

١–حيدر حسين آل طعمه، استخدام منهجية NARDL في تحليل استدامة الدين العام في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، المجلد٣٥،عدد٣٩،٢٠١٩، ص١١٥

2 -Cesar calderon j. rodrigo fuentes, government debt and economic growth, inter-American development bank 2013, p.2

3 -Kathryn battillo helen poarson, luca ricci, the channels through which external public debt affects growth ?, IMF working pape,2004,p 5

وللدين العام تأثير مهم في الاقتصاد على المدى القصير والطويل. فوجهة النظر التقليدية تشير الى أن الدين العام يمكن أن يحفز إجمالي الطلب والإنتاج على المدى القصير، ولكنه يزاحم رأس المال ويقلل الإنتاج على المدى الطويل. وقد تركزت بعض الدراسات على الآثار طويلة المدى للدين العام. وهناك العديد من القنوات التي يمكن ان تؤثر الديون المرتفعة من خلالها سلباً في النمو الاقتصادي. حيث يمكن أن يؤثر الدين العام المرتفع سلباً على تراكم رأس المال والنمو من خلال معدلات فائدة أعلى طويلة الأجل وضرائب مستقبلية أعلى وارتفاع التضخم وزيادة عدم اليقين بشأن التوقعات والسياسات. وفي الحالات الأكثر خطورة، ترتفع الديون السيادية الى حدود تتسبب بإثارة أزمة مالية او مصرفية أو ازمة عملة. كما تشير بعض الدراسات الحديثة التي أجراها راينهارت وروجوف عام (٢٠١٠) والتي تدرس النمو الاقتصادي والتضخم وفقا لمستويات مختلفة من الدين الحكومي في الاقتصادات المتقدمة والناشئة على أساس طويل الاجل بأن الزيادة في الدين الحكومي تؤدي إلى ابطاء النمو الاقتصادي.[1] وبشكل عام فأن تمويل عجز الموازنة بالاقتراض الحكومي سوف يؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض الادخارات العامة فينخفض تبعا لذلك صافي الادخار القومي مما يدفع سعر الفائدة الى الارتفاع مؤديا الى انخفاض في حجم الاستثمار ويترافق معه تباطأ في عملية التراكم الرأسمالي ومن ثم حدوث انخفاض في الإنتاجية مما يسبب انخفاض في النمو الاقتصادي.

أولا: إثر المزاحمة في اقتصاد مغلق

بالاستعانة بنموذج (IS–LM) والذي يمكن صناع السياسات الاقتصادية من تحديد التأثير المتوقع لزيادة الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي ومدى تأثير السياسة المالية التوسعية على الاستثمار الخاص والذي يعرف باثر المزاحمة **Crowding Effect** وكما يلي:

1- Manmohan kumar and jeon woo, public debt and growth, IMF working paper, 2010,p 8

١-**المزاحمة غير التامة:** عند تمويل العجز الحكومي في الموازنة العامة عبر الاقتراض نتيجة تجاوز انفاق الحكومة للإيرادات الضريبية تنخفض الأموال القابلة للإقراض ويرتفع سعر الفائدة التوازني. وهكذا عندما تواجه الحكومة عجزا في الموازنة العامة ويكون الادخار العام سلبي ينخفض الادخار الوطني. بعبارة أخرى عندما تقترض الحكومة لتمويل عجز موازنتها فإنها تقلل المعروض من الأموال القابلة للإقراض والمتاحة لتمويل الاستثمار من قبل القطاع الخاص.[١] ومن الشكل الاتي (١) يتبين لنا اثر السياسة المالية التوسعية على اسعار الفائدة والاقتصاد. اذ ان زيادة الانفاق الحكومي تنقل منحنى(IS1) الى جهة اليمين الى (IS2) وفي الاجل القصير سيتحقق التوازن عند نقطة(E2) حيث سيرتفع سعر الفائدة الى(r2) ويزيد الناتج الى(Y1) ويفوق (Yo) ويأخذ مستوى الاسعار بالارتفاع بسبب زيادة الطلب الكلي الناتج عن زيادة في الانفاق الحكومي، مما سيؤدي الى انخفاض العرض الحقيقي للنقود وبتالي ينتقل (LM1) الى جهة الشمال الى(LM2) وسيرتفع معه سعر الفائدة الى اعلى مستوى عند (r3) مما سيؤدي الى خفض الانفاق الاستثماري للقطاع الخاص وصافي الصادرات نتيجة منافسة القطاع الحكومي على المدخرات وارتفاع سعر الفائدة. ومن الملاحظ ان المزاحمة التامة لن تحدث في المدى القصير وذلك يعود الى ان منحنى (LM) غير راسي وانما مسطح مع المحور الافقي وكما هو موضح في الشكل الاتي:

١- فريد بشير طاهر، عبد الوهاب الامين، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة المتنبي–الدمام– المملكة العربية السعودية،٢٠١٢ ص٧٧.

الشكل (١) المزاحمة غير التامة

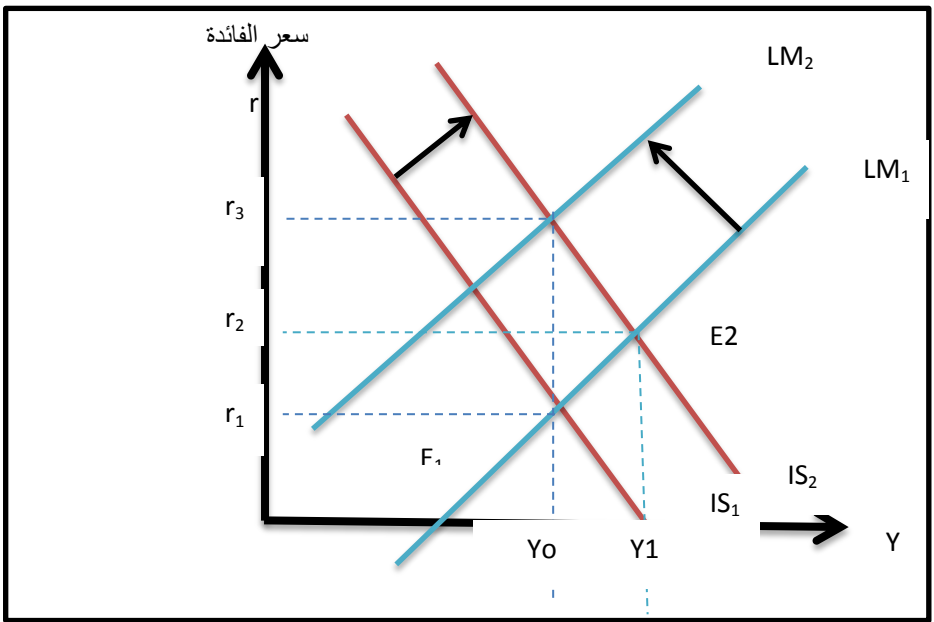

المصدر: فريد بشير طاهر، عبد الوهاب امين، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة المتنبي–الدمام– المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢، ص٩١

٢–المزاحمة التامة: وهي مزاحمة القطاع الخاص بشكل تام وتحدث حينما يؤدي التوسع في الانفاق الحكومي الممول بالاقتراض الى مزاحمة الانفاق الاستثماري الخاص ويصبح حينها منحنى(LM) عموديا نتيجة ضعف حساسية الطلب على النقود الى تقلبات سعر الفائدة وهذا الافتراض ينسجم مع الرؤية الكلاسيكية لدالة الطلب على النقود كدالة في الدخل فقط، على ان الطلب على النقود اساساً هو بغرض أنفاقها او نتيجة القيام بتنفيذ المعاملات فقط عندئذ فان وضع منحنى (LM) يغدو عموديا والشكل ادناه يوضح الاتي:

شكل(2) المزاحمة التامة للقطاع الخاص

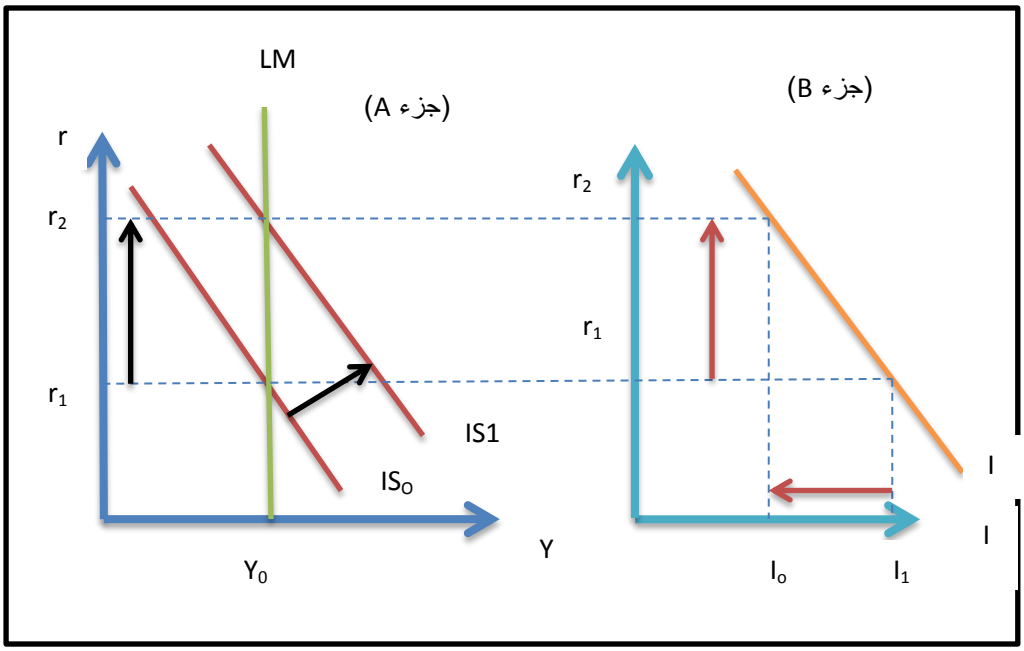

(المصدر: محمد أحمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الامين للنشر – صنعاء، ٢٠١٣، ص٢٥٣)

في ظل فعالية السياسة المالية التوسعية، كما موضح في جزء (A) من الشكل (٢)، سينتقل منحنى(IS) من (ISo) الى(IS1) جهة اليمين حيث يلاحظ ان الدخل ثابت عند (Yo) بينما يرتفع سعر الفائدة الى من (r1) الى الاعلى عند (r2) وينتج عن هذه السياسة المالية التوسعية في الانفاق الحكومية الاتي:

– انخفاض الانفاق الاستثماري الخاص كما موضح في الجزء(B) بسبب ارتفاع سعر الفائدة وبمقدار مساو لزيادة الانفاق الحكومي اي ان الانفاق الحكومي قد حل محل الانفاق الاستثماري للقطاع الخاص وتسمى هذه ظاهرة بالمزاحمة التامة.

– المستوى التوازني للدخل (Yo) ظل ثابتا وهذا يعني عدم فاعلية السياسة المالية وقد اقتصر تأثيرها على زيادة سعر الفائدة وزيادة حجم الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي على حساب دور القطاع الخاص

ثانيا: إثر المزاحة في اقتصاد مفتوح

في الاقتصاد المفتوح كما في الاقتصاد المغلق يكون للعجز الحكومي تأثيرا مماثل على الادخار القومي فالعجز المالي الحكومي في الاقتصاد المفتوح يزاحم الطلب الخاص(خاصة

الاستثماري) على الاموال المعدة للإقراض عن طريق سعر الفائدة السوقية، بيد ان الاقتصاد المفتوح يشهد اثاراً إضافية للعجز المالي الحكومي اذ ان ارتفاع سعر الفائدة المحلية(بسبب عجز الموازنة الحكومية) بما يفوق مثيلتها الدولية يجذب المستثمرين المحليين والاجانب نحو الاستثمار في ادوات الدين العام الآمنة وذات العائد المرتفع مما يؤدي الى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية للخارج Net Capital Outflow [١] وبالاستعانة بالشكل(٣) الاتي للتوضيح:

شكل(3) إثر الدين العام على صافي التدفقات الرأسمالية للخارج

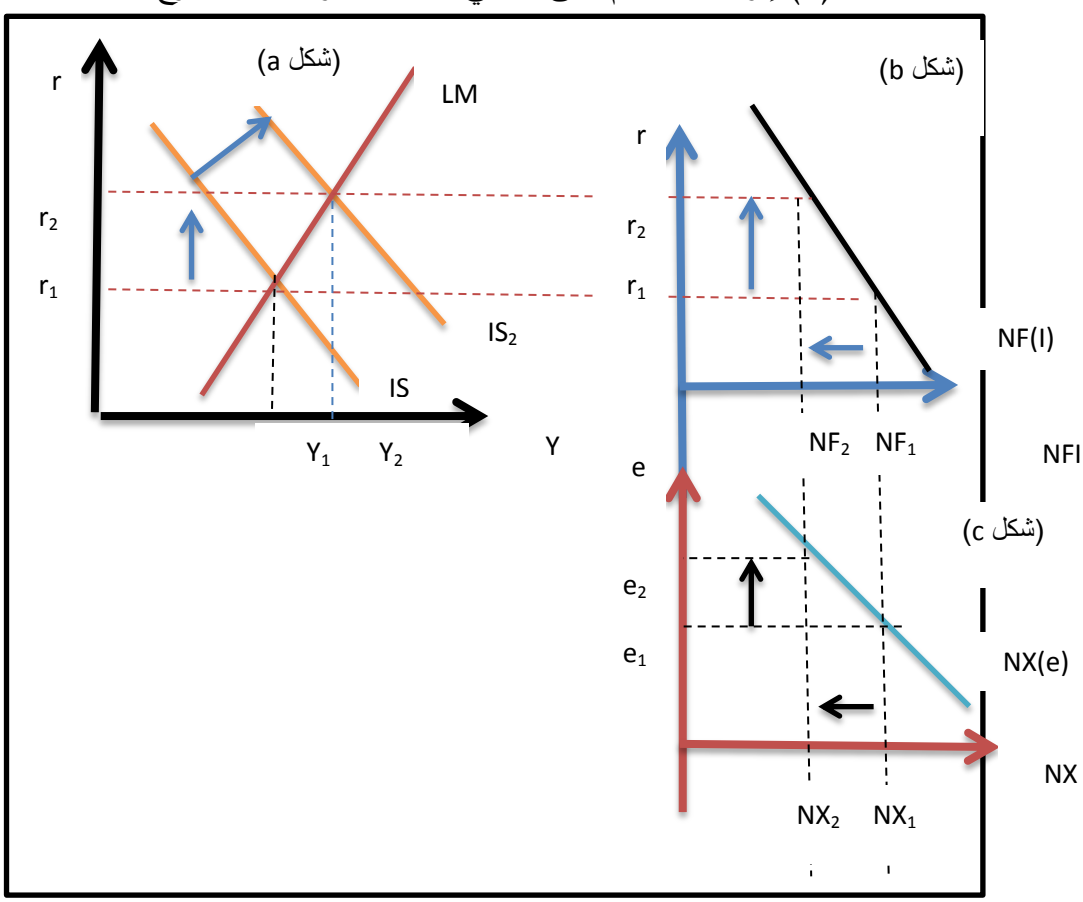

(المصدر: محمد احمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الامين للنشر – صنعاء، ٢٠١٣ ، ص٣٨٣)

١- حيدر حسين ال طعمة، العجز المزدوج في بلدان الريع النفطي، مركز حمورابي- بغداد،٢٠١٢، ص٨٧.

ومن الملاحظ ان قيام الحكومة بزيادة الانفاق وتخفيض للضرائب سيؤدي الى انتقال منحنى(IS1) الى(IS2) الى جهة اليمين ويزيد الدخل من(Y1) الى(Y2) مع ارتفاع في سعر الفائدة من(r1) الى(r2) في شكل(a) لكن ارتفاع سعر الفائدة يخفض صافي الاستثمار الاجنبي من(NF1) الى(NF2) الى جهة اليسار وهذا مما يعني زيادة في عرض النقد الاجنبي (تدفق الاستثمار الاجنبي الى الداخل) مقابل انخفاض في عرض النقد الوطني ومن ثم ارتفاع في سعر الصرف(تصاعد في قيمة العملة الوطنية) مما يتسبب في انخفاض صافي الصادرات والموضح في شكل(c) والذي يتقاطع مع منحنى صافي الاستثمار عند سعر الصرف المرتفع (e2)[١]. وهكذا فان الارتفاع في قيمة العملة الوطنية يجعل السلع المستوردة ارخص بالنسبة الى السكان المحليين والسلع المصدرة أكثر غلاء بالنسبة الى الاجانب ومع ثبات العوامل الاخرى يؤدي ذلك الى توسع حجم الاستيرادات مقابل هبوط حجم الصادرات مما ينعكس سلباً على ميزان المدفوعات.[٢]

المبحث الثالث : قياس العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق

شهدت اتجاهات الدين العام في العراق مسارات ومنعطفات متعددة خلال العقود الاربع الماضية، اذ تزايد الدين العام بشكل ملحوظ خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي نتيجة انخراط العراق في حرب ضروس استمرت لسنوات طويلة، خرج منها العراق محملا بتركة ثقيلة من الديون. تلا ذلك حرب الكويت مطلع التسعينات، وتدخل التحالف الدولي واخراج العراق من الكويت بتعويضات وخسائر زادت من عبء المديونية الخارجية للبلد. اما بعد العام ٢٠٠٣ استطاع العراق الدخول في اتفاقيات تسوية الديون السيادية وبمساعدة دولية مكنت البلد من تقليص ديونه السيادية بقرابة ٨٠%. مع ذلك استمرت حاجة العراق الى الديون، ولكن هذه المرة بالتركيز على

١ –محمد أحمد الافندي، مصدر سابق،ص٣٨٣

٢ –حيدر حسين ال طعمة، مصدر سابق، ص٨٩

الديون الداخلية بدلا من الخارجية، نظرا لتدفقات الايرادات النفطية بالدولار وعدم الحاجة الى نقد اجنبي بشكل ملح لتمويل النفقات الحكومية او الاقتصاد، بل كانت الحاجة دوما الى ديون بالعملة المحلية لتمويل النفقات الجارية، وبشكل خاص بند الرواتب والنفقات الضرورية، عند انخفاض الايرادات النفطية دون المستويات التي تطبعت عليها الموازنة العامة في العراق، خصوصا مع اتساع النفقات الجارية بشكل كبير خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

يسعى هذا المبحث الى تقدير العلاقة بين الدين العام (بشقيه الداخلي والخارجي) على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) باستخدام بيانات فصلية لغرض التحقق من طبيعة العلاقة بين المتغيرات المذكورة خلال مدة الدراسة.

اولا : توصيف النموذج

تعد مرحلة التوصيف من اهم مراحل البحث في الاقتصاد القياسي ويتم فيها توصيف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة والتعبير عن العلاقات المفترضة بشكل رياضي. وقد تم تحليل العلاقة بين الدين العام الداخلي (DI) والدين العام الخارجي (DE) كمتغيرات مستقلة (Independed Variable) وبين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغير تابع (depended Variable) ومن ثم العمل على اختبار العلاقة باستخدام الانموذج القياسي (ARDL). ومن اجل اعطاء نتائج افضل قد تم تحويل البيانات السنوية الى فصلية(ربع سنوية) لتصبح المشاهدات (64) مشاهدة .

- ويمكن التعبير عن العلاقة الدالية بين الدين العام الداخلي (DI) والدين العام الخارجي (DE) والناتج المحلي الاجمالي (GDP).

$$\mathrm{GDP} = \int(\mathrm{DI}, \mathrm{DE}) \ldots . (1)$$

- ومن خلال الدالة اعلاه يمكن صياغة انموذج (ARDL) لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة(DE,DI) والمتغير التابع(GDP) وتحويل البيانات الى لوغارتيم وكما يلي:

$$\Delta LnGDP_t = \alpha_0 + \sum_{i-1}^{n} \beta_1 \ \Delta LnGDP_{t-1} + \sum_{i-1}^{n} \beta \Delta \ LnDI_{t-1} + \lambda_2 LnDE_{\ t-1}$$
$$+ \sum_{i-1}^{n} \beta_2 \ \Delta LnDE_{t-1} + \lambda_1 LnGDP_{t-1} + \lambda_2 LnDI_{\ t-1} + \epsilon \ldots\ldots$$

LnGDP : الوغارتيم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي.

LnDI : الوغارتيم الطبيعي للدين العام الداخلي.

LnDE : الوغارتيم الطبيعي للدين العام الخارجي.

n: الحد الاعلى للفجوات الزمنية

Δ : الفرق الاول للمتغير.

α_0 : الحد الثابت.

t : مدة الدراسة (2004 –2020)

$\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3$: الميل (slope) في الاجل الطويل.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: الميل (slope) في الاجل القصير.

ϵ: الحد العشوائي للنموذج.

ثانيا : قياس العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي

في البدء تم استخراج نتائج تقدير السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال المدة (٢٠٠٤–٢٠٢٠) لأجل بيان التأثيرات التي يمارسها الدين العام (بشقيه الداخلي والخارجي) على النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة، تلا ذلك استخدام نموذج ARDL لبيان طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

١– اختبار الاستقرارية Stationarity

الخطوة الأولى يجب اختبار استقرارية متغيرات الأنموذج وتحديد رتبة التكامل المشترك للسلسلة الزمنية ومعرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام لا ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لفلبيس – بيرون(P.P) ولديكي فولر الموسع (ADF)، والتي تعد من اهم الاختبار الاكثر دقة للكشف عن سكون(استقرارية) السلسلة الزمنية ويوضح

جدول (1) نتائج السكون حيث نلاحظ من خلاله ان السلسلة الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة كانت غير ساكنة عند مستواها الاصلي I(0) باستثناء الدين الخارجي (LnDE) فأنه كان ساكناً في اختبار ديكي فوللر(ADF) عند المستوى الاصلي I(0) .

جدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى الاصلي

اختبار ديكي فوللر									
	With Constant			With Constant & Trend			Without Constant & Trend		
Varible	t-statistic	Prob		t-Statistic	Prob		t-Statistic	Prob	
LnGDP	-1.8897	0.3351	No	-2.1346	0.5171	No	-3.9256	0.0002	No
LnDI	3.4327	1.0000	No	-0.5525	0.9781	No	4.6272	1.0000	No
LnDE	-4.0385	0.0023	***	-3.7562	0.0256	**	-1.9582	0.0487	**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10 .

–تعني العلامة (*) معنوي احصائيا عند مستوى (0.10)، وتعني العلامة معنوي (**) معنوي احصائيا عند مستوى(0.05)، وتعني العلامة (***) معنوي احصائيا عند مستوى (0.01)، وتعني (n0) عدم المعنوية.

جدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة عند الفرق الاول

اختبار ديكي فوللر									
	With Constant			With Constant & Trend			Without Constant & Trend		
Varible	t-statistic	Prob		t-statistic	Prob		t-statistic	Prob	
LnGDP	-4.0339	0.0023	***	-4.2571	0.0066	***	-3.9256	0.0002	***
LnDI	3.4682	0.0123	**	-5.9609	0.000	***	-2.0313	0.0413	**
LnDE	-4.5693	0.0004	***	-4.9943	0.0007	***	-4.5905	0.0000	***

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10 .

–تعني العلامة (*) معنوي احصائيا عند مستوى (0.10)، وتعني العلامة معنوي (**) معنوي احصائيا عند مستوى(0.05)، وتعني العلامة (***) معنوي احصائيا عند مستوى (0.01)، وتعني (n0) عدم المعنوية.

٢- التقدير الاولي للنموذج ARDL

يظهر جدول(1) و(2) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الداخلة في الدراسة وكالاتي: اذ يلاحظ من خلال جدول (3) الذي يبين نتائج التقدير الاولي للنموذج ان معامل التحديد **R-squared** قد بلغ **(0.997526)** والذي اعطى قوة تفسيرية للنموذج المستخدم أي ان المتغيرات المستقلة قد فسرت المتغير التابع بهذه النسبة المذكورة في حين ان نسبة (1%) تدخل ضمن الاخطاء وتعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في النموذج. في حين ان معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared بلغ (0.997122)، كما ان النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية ARDL بفترات ابطاء 3, 1,3 حسب معايير اختبار فترة الابطاء (AIC).

كما ان قيمة F-statistic قد بلغت (2464.390) وانها معنوية عند مستوى اقل من (1%) وحسب قيمة(Prob(F-statistic اذ بلغت (0.000000) مما يعني معنوية النموذج المستخدم.

جدول (3) نتائج الاختبار الاولي لنموذج ARDL

Dynamic regressors (4 lags, automatic): DI DE				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 100				
Selected Model: ARDL(3, 1, 3)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	Prob.*
LnGDP(-1)	**2.204419**	**0.112057**	**19.67231**	0.0000
LnGDP(-2)	**-1.771469**	**0.206473**	**-8.579681**	0.0000
LnGDP(-3)	**0.536737**	**0.109871**	**4.885137**	0.0000
LnDI	**-0.714481**	**0.292696**	**-2.441036**	0.0179
LnDI(-1)	**0.728858**	**0.301360**	**2.418560**	0.0189
LnDE	**2.096182**	**0.533867**	**3.926411**	0.0002
LnDE(-1)	**-5.692045**	**1.076870**	**-5.285733**	0.0000
LnDE(-2)	**5.687626**	**0.993857**	**5.722782**	0.0000
LnDE(-3)	**-2.129174**	**0.400563**	**-5.315455**	0.0000
C	**8.509591**	**3.345327**	**2.543724**	0.0138

R-squared	**0.997526**	**Mean dependent var**	195.9623
Adjusted R-squared	**0.997122**	**S.D. dependent var**	70.21184
S.E. of regression	**3.766921**	**Akaike info criterion**	5.631031
Sum squared resid	**780.4333**	**Schwarz criterion**	5.965552
Log likelihood	**-173.0085**	**Hannan-Quinn criter.**	5.763021
F-statistic	**2464.390**	**Durbin-Watson stat**	2.111798
Prob(F-statistic)	**0.000000**		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10.

٣- اختبار الحدود Bounds Test:

يستعمل اختبار الحدود للتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج اذ تفصح نتائج جدول (4) ان القيمة الاحصائية **F-statistic** المحتسبة والبالغة **(5.422644)** كانت اكبر من الحدود العليا الجدولية للقيم الاحصائية عند جميع المستويات الاحصائية وهذا يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج وبالنتيجة يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة بين المتغيرات طويلة الاجل.

جدول (4) نتائج التكامل المشترك باختبار الحدود

F-Bounds Test	Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	I(1)
F-statistic	**5.422644**	**10%**	**2.63**	3.35
k	**2**	**5%**	**3.1**	3.87
		2.5%	**3.55**	4.38
		1%	**4.13**	5

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

٤- تحليل نموذج الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطاء:

يقوم هذا النموذج على فرضية وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل تتحدد في ظلها القيمة التوازنية في اطار محدداتها، ولكن قد تكون قيم النموذج المقدرة للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تختلف عن قيمها التوازنية، مما ينجم عنه خطأ

التوازن الذي يمكن ان يتم تعديله وتصحيحه في الأجل الطويل، لذا يفترض تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، والدين العام (الداخلي والخارجي) كمتغيرات مفسرة، اذ تقاس العلاقة طويلة الاجل بمستوى متغيرات النموذج، بينم تقاس العلاقة الآنية قصيرة الاجل من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة، وقد اكدت هذه العلاقة التوازنية بين متغيرات النموذج باختبار الحدود **Bounds Test**.

جدول (5) جدول تحليل نموذج الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

Selected Model: ARDL(3, 1, 3)				
ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LnGDP(-1))	1.234731	0.100199	12.32281	0.0000
D(LnGDP(-2))	-0.536737	0.090692	-5.918260	0.0000
D(LnDI)	-0.714481	0.228668	-3.124540	0.0028
D(LnDE)	-2.096182	0.390253	-5.371344	0.0000
D(LnDE(-1))	-3.558452	0.609852	-5.834939	0.0000
D(LnDE(-2))	2.129174	0.384553	5.536757	0.0000
CointEq(-1)*	-0.330312	0.007018	-4.319203	0.0001
R-squared	0.900833	*Mean dependent var*		2.218806
Adjusted R-squared	0.890575	S.D. dependent var		11.08907
S.E. of regression	3.668207	Akaike info criterion		5.538724
Sum squared resid	780.4333	Schwarz criterion		5.772888
Log likelihood	-173.0085	Hannan-Quinn criter.		5.631117
Durbin-Watson stat	2.111798			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات برنامج Eviews10

ويتضح من خلال جدول (5) ان النموذج معنوي من الناحية الاحصائية، اذ ان t– Statistic معنوية لجميع متغيرات النموذج المستخدمة في الدراسة باعتبار

ان(LnGDP) متغير تابع و(LnDE،LnDI) متغيرات مستقلة، فقد كانت قيمة Prob لجميع المتغيرات أقل من 5% ، اذ نلاحظ ان (**LnDI**) الرموز جميعا في الاقواس في بداية الفترة أي (t=0) قد اثرت الديون بشكل سلبي على معدل نمو الاقتصادي (LnGDP) في الاجل القصير اذ تؤدي زيادة (LnDI) بنسبة 1% الى تخفيض (LnGDP) بنسبة0.714481%. وبالنسبة الى (LnDE) في بداية الفترة (t=0) نجد تأثيره بشكل سلبي على LnGDP في الاجل القصير اذ يؤدي انخفاض(LnDE) بنسبة 1% الى زيادة LnGDP بنسبة 2.096182%، بينما أثر LnDE المبطأ لفترة واحدة أي (t=1) بشكل سلبي ايضاً على LnGDP حيث يؤدي زيادة LnDE بنسبة 1% الى انخفاض LnGDP بنسبة 3.558452%. اما في الفترة الثانية (t=2) فقد كان أثر LnDE على LnGDP سلبي ،فعند زيادة LnDE بنسبة 1% سيؤدي الى انخفاض في LnGDP بنسبة 2.129174%. ويرجع السبب وراء العلاقة العكسية التي ظهرت في النموذج بين الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي كمتغيرات تفسيرية من جهة وبين الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع من جهة اخرى، في الاجل القصير، الى ان تزايد الديون الحكومية الداخلية والخارجية بسبب تقلبات اسعار النفط خلال سنوات الدراسة أدت الى ارتفاع نسبة (اقساط وفوائد الدين) من اجمالي الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري في الموازنة العامة، ولان الانفاق الحكومي محفز رئيس للطلب الكلي والاستثمار والنمو الاقتصادي في العراق فان تقليص حجم النفقات الجارية والاستثمارية بسبب تزايد حجم الديون الداخلية والخارجية يؤدي الى تراجع تأثير الانفاق في النمو الاقتصادي وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي. فقد بلغت اقساط وفوائد الدين العام اكثر من ١٠ ترليون في موازنة عام ٢٠١٩ وقاربت ١٠ ترليون ايضا في موازنة ٢٠٢١ . وهذه المبالغ على حساب النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية. وقد أظهرت نتائج تصحيح الخطأ معنوية حد تصحيح الخطأ في النموذج اذ يتم تصحيح الخطأ خلال 0.33% من

السنة أي الرجوع الى التوازن يحتاج (1/0.33=3.03) تقريباً أربعة أشهر بمعنى أن سرعة التكيف سريعة للتعديل باتجاه قيمته التوازنية في الاجل الطويل.

٥- تحليل نموذج الاجل الطويل

اعتماداً على المعادلة المقدرة في جدول (6) يتضح بان زيادة الدين العام الداخلي (LnDI) بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي (LnGDP) بنسبة 0.474289%، ويمكن تفسير ذلك على اعتبار ان ارتفاع الديون الداخلية لتمويل الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري تسهم في انعاش الطلب الكلي ورفع الناتج المحلي الاجمالي. كما يفصح جدول (٦) بان زيادة الدين العام الخارجي (LnDE) بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي (LnGDP) بنسبة 1.234185% على اعتبار ان الديون الخارجية تشكل عبء ثقيل على الموازنة والاقتصاد كونها تسدد بالعملة الاجنبية ولازمة الدفع في مواعيد محدد، وبالتالي فان ارتفاع حجم الديون الخارجية سيكون على حساب النمو الاقتصادي في المستقبل خصوصا اذا كانت معدلات الفائدة على هذه الديون تفوق معدلات النمو الاقتصادي في البلد.

جدول (6) تحليل نموذج الاجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LnDI	0.474289	1.204517	0.393759	0.6953
LnDE	-1.234185	2.168712	-0.569087	0.5716
C	280.7309	57.54334	4.878600	0.0000
EC = LnGDP - (0.474289*LnDI -1.234185*LnDE + 280.7309)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Evewes10.

٦- اختبار عدم ثبات تجانس التباين للبواقي واختبار LM الارتباط الذاتي للبواقي

من جدول(7) يتضح لنا ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ أي ان تباين الخطأ متجانس، لأن القيمة الاحتمالية F بلغت**0.1283** وهي غير معنوية و أعلى من مستوى الدلالة 5% .

كما يظهر جدول(7) ان نموذج ARDL خالي من مشكلة الارتباط الذاتي لأن قيم كل منProb.F وProb.Chi–Square غير معنوية واكبر من مستوى (5%) بحسب اختبار(**Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test**)

جدول(7) اختبار عدم ثبات تجانس التباين للبواقي

F-statistic	**1.634269**	**Prob. F(9,55)**	0.1283
Obs*R-squared	**13.71495**	**Prob. Chi-Square(9)**	0.1328
	اختبار LM الارتباط الذاتي للبواقي		
F-statistic	**0.350379**	**Prob. F(2,53)**	0.7060
Obs*R-squared	**0.848206**	**Prob. Chi-Square(2)**	0.6544

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

٧- اختبار التوزيع الطبيعي

تشير النتائج في الشكل (4) ان معامل kurtosis البالغ قيمته (3.3481293) وهو أكبر من القيمة (3) التي تكون خاصة للحالة الطبيعية، مما يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما اختبار Jarque–Bera فإنه يختبر فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن البواقي لا تتوزع توزيعا طبيعيا لذا فإن قيمة اختبارJarque–Bera تشير الى أنه يجب قبول فرضية العدم لأن قيمة الاحتمالية P–value والبالغة (0.174792) هي أكبر من (5%) أي أن البواقي تتوزع توزيع طبيعي، وأن هذا مؤشر جيد لجودة النموذج المقدر.

الشكل(4) **اختبار التوزيع الطبيعي**

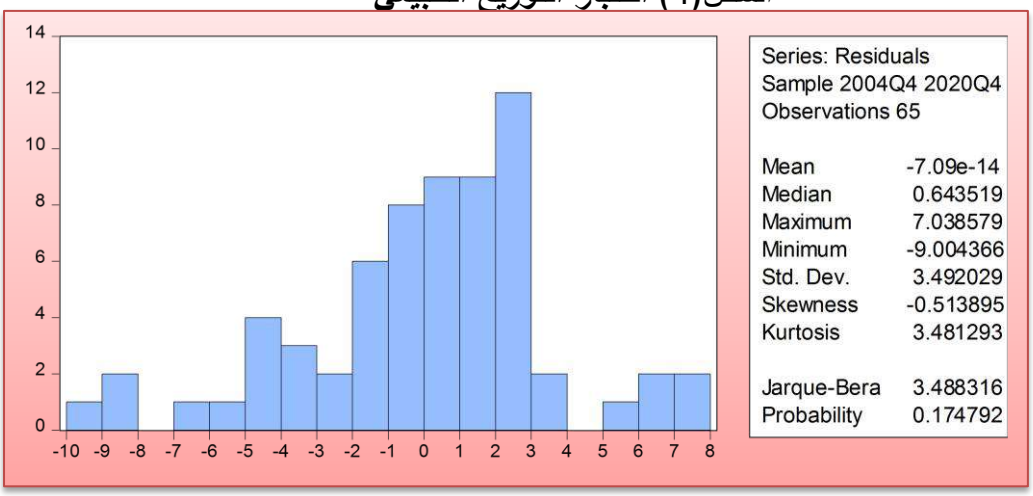

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

٨- اختبار صحة النموذج:

نلاحظ من جدول (8) ان قيمة F المحسوبة كانت معنوية عند مستوى اكبر من (5%) واكبر منProbability والتي تبلغ (0.1678) وهو ما يؤكد صحة النموذج وفق اختبار (Ramsey RESET)

جدول (8) اختبار صحة النموذج

Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	**df**	Probability
t-statistic	**0.416317**	**54**	0.6788
F-statistic	**0.173320**	**(1, 54)**	0.1678

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10.

الاستنتاجات:

١- يمارس الدين العام دورا مهما في تمويل الموازنة والاقتصاد عند ركود النشاط الاقتصادي، وبشكل خاص حينما يكون الجهاز الانتاجي مرن. فضلا على دور الدين العام في تمويل الانفاق الاستثماري الداعم للبنية التحتية ولراس المالي البشري وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

٢- قد يمارس الدين العام اثارا عكسية الى الاستثمار الخاص نتيجة ارتفاع اسعار الفائدة السوقية وكبح الانفاق الخاص بشقيه الاستثماري والاستهلاكي مما يؤدي الى الغاء الاثر التحفيزي للأنفاق الحكومي او الخفض الضريبي.

٣- في ظل حرية حركة راس المال ومرونة سعر الصرف يؤدي الاقتراض الحكومي الى رفع سعر الفائدة وسعر الصرف وبالتالي اضعاف القدرة التنافسية للبلد مما يقود في النهاية الى تراجع صافي الصادرات والغاء الاثر الايجابي للتوسع الحكومي عبر الاقتراض العام.

٤- اظهرت نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية ان جميع متغيرات الدراسة كانت مستقرة عند الفرق الاول، باستثناء الدين العام الخارجي اذ كان مستقراً عند المستوى الاصلي ، وفي مثل هذه الحالات يفضل توظيف نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة لتحديد العلاقة بين متغيرات المستخدمة في الدراسة.

٥- اظهرت نتائج العلاقة بين متغيرات الدين العام (الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي) ومتغير النمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الاجمالي وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين الدين العام الداخلي والناتج المحلي الاجمالي، وكذلك استجابة طويلة الاجل معنوية احصائياً تتجه من الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي، وهذه النتائج تؤكد الدور الذي يمارسه الدين العام الداخلي في التأثير الايجابي على الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2020-2004)، بخلاف الدين العام الخارجي.

٦- اظهرت نتائج العلاقة بين الدين العام الداخلي والناتج المحلي الاجمالي الى وجود علاقة توازنيه تتجه من الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي، اذ هناك استجابة طويلة الاجل معنوية احصائياً، الامر الذي يؤكد الدور الايجابي الذي يمارسه الدين العام الداخلي على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2020- 2004) ويمكن تبرير ذلك على اعتبار ان ارتفاع الديون

الداخلية لتمويل الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري تسهم في انعاش الطلب الكلي ورفع الناتج المحلي الاجمالي.

٧- وقد اظهرت نتائج العلاقة بين المتغير الدين العام الخارجي والناتج المحلي الاجمالي وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغير الدين العام الخارجي والناتج المحلي الاجمالي وكذلك هناك استجابة عكسية طويلة الاجل معنوية احصائياً تتجه من الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2004 -2020) ، وقد يبرر ان الديون الخارجية تشكل عبء ثقيل على الموازنة والاقتصاد كونها تسدد بالعملة الاجنبية ولازمة الدفع في مواعيد محدد، وبالتالي فان ارتفاع حجم الديون الخارجية سيكون على حساب النمو الاقتصادي في المستقبل خصوصا اذا كانت معدلات الفائدة على هذه الديون تفوق معدلات النمو الاقتصادي في البلد.

التوصيات

١- لتحسين الانضباط المالي ورفع جودة الإنفاق، ينبغي تنفيذ قانون الإدارة المالية العامة رقم (٦) لسنة ٢٠١٩، واصدار التقارير والكشوفات المتضمنة لجداول المالية العامة والاقتصاد الكلي بما يتوافق مع المعايير الدولية، وتقوية الضوابط الحاكمة لالتزامات الإنفاق، وتحسين إدارة النقدية، واجراء عمليات مسح وتدقيق منتظمة لمراقبة المتأخرات والحد منها، واصلاح إدارة الاستثمارات العامة، وتحسين إدارة الدين.

٢- ضرورة ان تتركز جهود السياسة المالية في العراق في البحث عن الفرص المعظمة للموارد غير النفطية التي تجعل مقياس الرصيد الرئيسي غير النفطي NOPD هدفا للتعزيز والتكيفات المالية المطلوبة على مستوى ضبط النفقات العامة والسيطرة عليها وتعظيم الايرادات غير النفطية.

٣- مراقبة الدين الداخلي والخارجي والحيلولة دون تجاوزه مستويات معينة، وربط الديون الداخلية والخارجية بالمشاريع الاستثمارية المولدة للقيم والثروات وعدم

استخدامها للأغراض الاستهلاكية او للأغراض التشغيلية للموازنة بشكل اساسي. مع ضرورة التخطيط لأنشاء صندوق دين سيادي يمول من وفرة الفائض المالي المستقبلي من اجل تمويل فوائد واقساط الدين العام بدلا من الضغوط التي تمارسها الفوائد والاقساط على الانفاق العام ومزاحمة مشاريع البناء والاعمار، فقد بلغت في موازنة العام ٢٠١٩ اكثر من (١٠) ترليون دينار ضمن بند النفقات العامة.

٤- التعجيل في اقرار قانون صندوق العراق السيادي ليكون مصد مالي يمول النفقات الضرورية عند تراجع الايرادات النفطية بدلا من رفع سعر الصرف او رفع سقف الاقتراض وما يترتب عليه من تراكم في الدين العام وزيادة في اعباء اقساط الدين والفوائد.

المصادر العربية

١- أحمد ابريهي علي، نظرية الدين العام، البنك المركزي العراقي، البحوث والدراسات،٢٠٢٠.

٢- ازهار حسن علي أبو نايلة، ،هيثم عبد الحسين كاظم ،العلاقة بين السياسة المالية و التنمية البشرية دراسة تحليلية للعراق، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، كلية الادارة والاقتصاد–جامعة بغداد، المجلد ٢٦،عدد١٢٠ ،٢٠٢٠.

٣- حمدي أحمد علي الهنداوي، العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصاد هل هناك مستوى حرج؟،مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة – جامعة بنها، مصر، مجلد٢، عدد٢، ٢٠١٧.

٤- حيدر حسين ال طعمة، العجز المزدوج في بلدان الريع النفطي، مركز حمورابي– بغداد،٢٠١٢.

٥- حيدر حسين آل طعمه، استخدام منهجية NARDL في تحليل استدامة الدين العام في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، المجلد٣٥،عدد٣٩،٢٠١٩ .

٦- سعيد عبد العزيز عثمان، الاقتصاد العام (مالية عامة)،الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣.

٧- عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، أثراء للطباعة والنشر، الاردن، ٢٠٠٩.

٨- عمرو هشام محمد، ميسون علي حسين العبيدي، اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد١٥، العدد٦٢،٢٠١٨.

٩- فريد بشير طاهر، عبد الوهاب الامين، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة المتنبي– الدمام– المملكة العربية السعودية،٢٠١٢ .

١٠- فريدريك م.شرر، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي ابو عمشه، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٢.

١١- ميشيل توادارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، السعودية، ٢٠٠٦.

١٢- البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات احصائية متنوعة (2004 –2020).

المصادر الاجنبية

1- Ago banizza, andrea filippo prestero, public debt and economic growth in advanced economies survey, department of economic and social sciences- university of politecnica delle marche, valencia,2013.
2- Cesar calderon j. rodrigo fuentes, government debt and economic rowth, inter-american development bank 2013.
3- Kathryn battillo helen poarson, luca ricci, the channels through which external public debt affects growth ?, IMF working pape,2004.
4- Kirsten killerman, an erroneous Interpretation of the golden rule of public sector borrowing, center for public finance, university of friborg, peru, 2006.
5- Manmohan kumar and jeon woo, public debt and growth, IMF working paper, 2010.
6- Manmohan s. kumar and jaejoon Woo, public debt and growth, , IMF working paper, 2010.

ملحق (١) متغيرات الدراسة / ترليون دينار

السنوات	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية
2004	6.398	84.881	53.235
2005	6.594	52.459	73.533
2006	5.645	32.371	95.588
2007	5.194	31.214	111.504
2008	4.456	31.953	157.026
2009	8.504	20.458	130.642
2010	10.714	20.248	158.522
2011	12.294	21.037	211.310
2012	11.536	19.393	254.225
2013	13.078	17.240	273.588
2014	19.958	18.800	258.901
2015	31.977	20.063	185.551
2016	47.055	15.389	196.924
2017	48.749	30.475	225.722
2018	43.954	31.429	251.064
2019	38.910	30.588	266.191
2020	66.255	28.320	211.951

البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات احصائية للمدة 2004 –2020.

توظيف ستراتيجيات نظام التصنيع الاخضر لتعزيز الميزة التنافسية المستدامة
دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود – مصنع الجلدية – معمل رقم (٧)

Employing Green Manufacturing System Strategies to enhance Sustainable Competitive Advantage
Applied study in the State Company for Textile and Leather Industries - Leather Factory - Factory No. (7)

اياد جاسم زبون التميمي — **أ.م.د. سلمى منصور سعد**

الباحث — **الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد**

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/٦/٣٠ — **تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/٧/٢٨**

المستخلص

ان التطورات الحديثة التي طرأت على بيئة الصناعة متمثلة بادخال التكنولوجيا الحديثة والاتمتة في العمليات الإنتاجية، نجم عنها استهلاك كبير للمواد الأولية والطاقة، وقد نتج عن ذلك زيادة في التلوث والنفايات واستهلاك للطاقة مما أوجب على تلك الوحدات تبني أنظمة بيئية تراعي الاستدامة عند الإنتاج ومن تلك الأنظمة نظام التصنيع الأخضر الذي يعمل على خفض التلوث والنفايات وتقليل استهلاك الطاقة والموارد للمحافظة عليها من النفاد، ومن خلال الستراتيجيات التي يتبناها ذلك

- بحث مستل من رسالة ماجستير.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الرابع / كانون الأول ٢٠٢١
الصفحات ١٣٣- ١٨٠

النظام يمكن خفض مستويات التلوث والاستفادة من النفايات التي تتولد قبل واثناء وبعد الإنتاج، وان توظيف هذه الستراتيجيات يحقق للوحدة الاقتصادية ميزة تنافسية مستدامة.

يهدف البحث الحالي الى بيان كيفية توظيف ستراتيجيات التصنيع الأخضر الأربع (4R) يساهم في خفض التلوث والنفايات وتقليل للطاقة المستهلكة مما يؤدي الى تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، وقد تم تطبيق تلك الستراتيجيات على مجال البحث (مصنع الجلدية / معمل رقم (٧)) التابع للشركة العامة لصناعات النسيج والجلود.

توصل البحث الى نتيجة مفادها إنَّ توظيف ستراتيجيات نظام التصنيع الأخضر يحقق اهداف الوحدة الاقتصادية في الحصول على ميزة تنافسية مستدامة، وذلك بانتاج منتجات صديقة للبيئة وتحقيق وفورات مالية من خلال استثمار تلك النفايات عن طريق إعادة انتاجها لتقليل استهلاك المواد الأولية، وكذلك الاستفادة من تلك النفايات قبل التخلص منها.

الكلمات المفتاحية :التصنيع الأخضر، الميزة المستدامة، التقليص، إعادة الاستخدام إعادة التدوير ،إعادة التصنيع.

Abstract

The recent developments that occurred in the industrial environment, represented by the introduction of modern technology and automation in production processes, resulted in a large consumption of raw materials and energy, This resulted in an increase in pollution, waste and energy consumption, which necessitated those units to adopt environmental systems that take into account sustainability in production and from These systems are the Green Manufacturing System that works to reduce pollution and waste and reduce the consumption of energy and resources to keep them from running out, through the strategies adopted by that system, it is possible to reduce pollution levels and benefit from the waste that is generated before, during and after production, and employing these strategies achieves the economic unit a competitive advantage sustainable.

The research aims to show how employing the four Green Manufacturing strategies (4R) contributes to reducing pollution and waste and reducing energy consumption, which leads to achieving a sustainable competitive advantage. These strategies have been applied to the research sample (Leather Factory / Factory No. (7)). The General Company for Textile and Leather Industries.

The research reached a conclusion that employing the strategies of the green manufacturing system achieves the objectives of the economic unit in obtaining a sustainable competitive advantage, by producing environmentally friendly products and achieving financial savings by investing these wastes by re-production to reduce the consumption of raw materials, as well as benefiting from wastes before Get rid of her.

Keywords: Green Manufacturing - Sustainable Competitive Advantage - Reduce - Reuse - Recycling - Re-manufacturing.

المقدمة

تعاني الوحدات الاقتصادية الصناعية المحلية من ضعف قدرتها على مواكبة التطورات الحاصلة في الإنتاج نتيجة استخدامها لأنظمة تصنيع تقليدية مما يسبب هدر كبير للموارد والطاقة، ولغرض المحافظة على الموارد وتقليل استهلاك الطاقة وخفض التلوث والنفايات توجب البحث عن أنظمة وستراتيجيات تراعي الاستدامة البيئية، ومن تلك الانظمة نظام التصنيع الأخضر الذي يهدف بالأساس الى انتاج منتجات صديقة للبيئة وتقليل الانبعاثات والغازات المصاحبة لعملية التصنيع الى ادنى حد ممكن وذلك باستخدام ستراتيجيات التصنيع الأخضر الأربع (4R) (التقليص – إعادة الاستخدام – إعادة التدوير – إعادة التصنيع) وبذلك يمكن تحقيق تخفيض في نفقات التخلص من تلك النفايات وتحقيق وفورات مالية نتيجة استثمارها من خلال إعادة انتاجها مرة اخرى، وإنَّ توظيف تلك الستراتيجيات يُمَّكن الوحدة الاقتصادية من تحقيق ميزة تنافسية مستدامة لانتاجها منتجات صديقة للبيئة مع الحفاظ على جودتها.

وتم تقسيم البحث الى عدد من المباحث، إذ تناول المبحث **الأول** منهجية البحث، فيما تطرق المبحث **الثاني** الى الجانب النظري، بينما تناول المبحث **الثالث** الجانب العملي للبحث، وأخيراً تناول المبحث **الرابع** الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

على الرغم من الاهتمام الكبير الذي توليه الوحدات الاقتصادية الدولية بموضوع الإستدامة، إلا انه يُلاحظ ضعف اهتمام الوحدات الصناعية العراقية بهذا الموضوع، لذا تتجسد مشكلة البحث بالاتي: (هل إنَّ تطبيق نظام التصنيع الأخضر في الوحدات الصناعية العراقية يحقق ميزة تنافسية مستدامة ؟)

ثانياً: هدف البحث:

يهدف البحث الى التعريف بمفهوم نظام التصنيع الأخضر، وتوظيفه لتعزيز الميزة التنافسية المستدامة.

ثالثاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنَّ زيادة التلوث البيئي في العراق بنسب كبيرة يحتم على الوحدات الاقتصادية البحث عن النُظم والتقنيات الكفيلة بالحفاظ على البيئة ومنها التصنيع الأخضر، وتنبع الأهمية الكبيرة للبحث باستخدام ستراتيجيات التصنيع الاخضر لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

رابعاً: فرضية البحث:

يستند البحث إلى الفرضية الرئيسة الآتية: ((**إنَّ توظيفَ ستراتيجيات نظام التصنيعُ الاخضر يُسهمُ في تقديمِ منتجاتٍ صديقةٍ للبيئةِ وبنفس الجودةِ بما يُعزز الميزة التنافسية المستدامة**)) .

خامساً: مجتمع ومجال البحث :

يتمثل مجتمع البحث **بـ(الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود)** وهي إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن ويتمثل مجال البحث بمصنع الجلدية/ معمل رقم (٧) التابع للشركة.

سادساً: الحدود المكانية والزمانية للبحث:

تم اختيار **(الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود /مصنع الجلدية/ معمل رقم (٧))** في محافظة بغداد مجالاً للتطبيق العملي، وتم اعتماد بيانات عام ٢٠٢٠ لكونها أحدث بيانات متاحة للباحث.

سابعاً : منهج البحث

إعتمد الباحثان المنهج الاستنباطي في الجانب النظري للبحث والمنهج الاستقرائي والوصفي في الجانب العملي (التطبيقي) .

المبحث الثاني

مدخل نظري عن التصنيع الأخضر وإنعكاساته في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة

أولاً: التصنيع الأخضر: مدخل تعريفي

يهدف هذا المبحث الى بيان دور التصنيع الأخضر في تقليل الاضرار البيئية الناجمة عن الهدر المتزايد للطاقة والموارد، من خلال توظيف ستراتيجيات التصنيع الأخضر.

١- مبررات ظهور التصنيع الأخضر:

إنَّ قيام الثورة الصناعية الكبرى أشعلت شرارة التلوث البيئي، حيث أصبح القطاع الصناعي المساهم الرئيسي في ذلك التلوث، فمن الملوثات البيئية التي تطرحها الشركات الصناعية والتسمم بالمعادن الثقيلة الذي طالَ الانسان والبيئة، بداعي التنمية الاقتصادية التي ألحقت الضرر بالهواء والماء والأرض، فقد إرتفع التلوث الصناعي في العقود الأولى من القرن العشرين بسبب التطور التكنولوجي الذي حدث بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من نمو سكاني كبير، وتصاعد كمية انبعاثات غاز CO_2 بسبب ارتفاع استهلاك الطاقة الى مستويات مرتفعة (Da Silva &

Gouveia,2020:33)، مروراً بصناعة الأسلحة النووية، كل تلك الأسباب أدت الى تصاعد الدعوات التي تنادي بالحفاظ على البيئة. وقد ركزَّ هذا النظام على تلبية الاحتياجات مع الاحتفاظ (قدر الإمكان) على القدرة التنافسية للشركات من حيث تحقيق الجودة وبكلفة منخفضة وتسليم بالوقت (Abualfaraa et al., 2020:1).

يُعد نظام التصنيع الأخضر (GM) من حيث النشأة من الأنظمة الحديثة نسبياً والهادفة إلى الحفاظ على الانسان وبيئته من خلال إدارة وتنظيم الإنتاج والعمليات الانتاجية لكونه ينتهج إسلوباً يعمل على التقليل من النفايات الصناعية بإتباع طرق واساليب مبتكرة في انتاج سلع وخدمات صديقة للإنسإنَّ والبيئة وكذلك يحقق هدف الوحدة الاقتصادية في تحقيق الربحية باستخدام نفس الكمية من الموارد بطاقة اقل وانظف(عواد، ٢٠٢٠ :٢٩).

٢- نشأة وتطور التصنيع الأخضر:

لا يوجد توثيق معتمد في الادبيات العلمية يؤشر لظهور مصطلح التصنيع الاخضر ولكن المتفق عليه إنه جاء إمتداداً للقوانين والتشريعات التي أصدرتها الجهات المهتمة بالبيئة للمساهمة في الحد من الانتهاكات المستمرة للبيئة وتاسيساً لمفهوم التنمية المستدامة (حمودي وآخرون،٢٠١٨: ٤٠٣)، إذ انه في نهاية الستينيات من القرن الماضي ومطلع السبعينيات منه وبالرغم من انه لم تكن هناك إدارة بيئية كما هو المعروف حالياً، إلا إنَّ العالمَ شهدَ تزايداً بالوعي إتجاه الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاستخدام السيء للطاقة وتم نتيجة لذلك تشكيل وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) في العام 1970، وقد قامت هذه الوكالة بتصميم معظم النظم والسياسات البيئية إن لم يكن جميعها (الشباسي،٢٠١٧ :١)،

ودفعت المطالبات المتكررة لخفض التلوث والنفايات الصناعية بالأمم المتحدة إلى عقد عدة مؤتمرات للبيئة وكان أولها في عام ١٩٧٢ في استوكهولم / السويد والذي عُرف باسم (مؤتمر البيئة الانسانية) ويعتبر هذا المؤتمر من المؤتمرات المؤسسة للتطور الفكري حول موضوع البيئة والمحافظة عليها، وفي اطار تطوير موضوع التنمية

المستدامة تم عقد مؤتمر تمخض عنه (تقرير برونتلاند) الذي تضمن تطويراً لموضوع التنمية المستدامة، وفي عام ١٩٩٢ عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً لها في ريو دي جانيرو /البرازيل والذي سُميَّ بـ (قمة الارض) أو قمة (RIO) حيث أنشئت بموجبه لجنة التنمية المستدامة وانبثقت عنه اتفاقية (ميثاق الأرض) (ECO-92)، ثم عقدت الجمعية العمومية مؤتمرها المخصص للتنمية المستدامة وذلك عام ٢٠٠٢ في جوهانسبورغ /جنوب افريقيا، حيث أُعلنَ فيه خطة تنفيذ التنمية المستدامة وكذلك أُستعرض فيه جدول اعمال القرن ٢١ منذ اعتماده عام ١٩٩٢ ، وعقدت الأمم المتحدة بعد ذلك مؤتمرها لعام ٢٠١٢ للتنمية المستدامة في البرازيل وسُميَّ بـ (ريو+٢٠) والذي حمل عنوان (المستقبل الذي نصبو اليه)، وفي عام ٢٠١٣ تم التصديق على إتفاقية (RIO) من قبل ١٩١ دولة، والتي تمثل أكثر من ٦٠٪ من الدول المسببة للتلوث البيئي، كُل تلك المؤتمرات البيئية جعلت من نظام التصنيع الأخضر ضرورة تلتزم بتطبيقها الوحدات الاقتصادية بعدما كانت اجتهادات تقوم بها إقتصاديات الدول المتطورة بهدف تحقيق التميز فيما بينها حيث كانت سياساتها تتجه نحو الإنتاج والاستهلاك لتشجيع التنمية الاقتصادية من منظور اقتصادي فقط، دون النظر الى الجانب البيئي وما يخلفه الإنتاج من تلوث (Almada& Borges 2018:426).

أما في العراق فإنَّ الاهتمام بالبيئة تمثل في تأسيس وزارة البيئة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وكان الهدف من تأسيسها حماية البيئة العراقية والمحافظة عليها وعلى الموارد الطبيعية لضمان تحقيق تنمية مستدامة من خلال تفعيل الاتفاقيات الدولية التي تؤكد على أهمية إيجاد السبل الكفيلة للوقاية من تأثيرات البيئية السلبية وإيجاد المعالجات لأضرار الملوثات الناجمة عن عمليات التصنيع والبحث عن طرق لمنع أو تقليل تلك الآثار على الفرد والبيئة، وكذلك صادق مجلس النواب العراقي على قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ والذي يهدف الى معالجة الاضرار الناشئة عن

ألاستخدام السيء للموارد والطاقة، وحماية وتحسين البيئة والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية.

٣- مفهوم وتعريف نظام التصنيع الأخضر:

أ- مفهوم التصنيع الأخضر

قبل تعريف التصنيع الأخضر يتعين أولاً تحديد المقصود من التصنيع ثم معرفة المقصود بالاخضر، فالتصنيع مصطلح لاتيني يتكون من مقطعين (Manus) ويعني (اليد) والمقطع الثاني (Factus) ويعني (صنع) وعند جمعهما يكون المعنى (الصنع اليدوي) (**Groover,2010:1**)، اما مصطلح الأخضر (Green) فهو إشارة إلى الاهتمام بالبيئة ودعمها والحفاظ على الطبيعة الخضراء، وإنَّ صفة الأخضر تُطلق على المنتجات التي تهتم بالبيئة أو تكون داعمة لها لكونها تعتمد منتجات ممكن اعادة تدويرها أو سهلة التحلل أو انها بالاصل غير ملوِثة كيمائياً (**Dernfeld Et al., 2013:4**).

وبما إنَّ الاستخدام الواسع للمنتجات يؤدي إلى استهلاك الكثير من الطاقة والموارد الاقتصادية مما يولد النفايات المصاحبة للعملية الإنتاجية والتي لها تاثير سلبي على الانسان وبيئته، فإنَّ التصنيع الأخضر يمكن أن يخفف من تلك الاثار ويساهم في تقليل الهدر والاستغلال السيء للطاقة والتوجه نحو التنمية المستدامة، وكذلك يمكن للتصنيع الأخضر أن يكون أداة لخفض المصاريف التي تُنفق للتخلص من تلك النفايات من خلال معالجة مصادر الهدر في الطاقة والنفايات الناتجة عن عملية التصنيع وإن كان ذلك يتحقق في الأمد البعيد .(**Paul Et al., 2014:1646**).

وبصورة عامة إنَّ اغلب المفاهيم الخاصة بالتصنيع الأخضر تتجه نحو اعتباره انتاجاً مسؤولاً بيئياً ويستخدم السلع المصنعة غير الضارة بالانسان أو البيئة، وتم وصفه بشكل موجز في معرض التصنيع الأخضر الذي أُقيم في نيويورك عام ٢٠٠٨ بانهُ إبتكار منتجات مصنعة وغير ملوثة، هدفها الحفاظ على البيئة والطاقة والموارد

الطبيعية ومن الناحية الاقتصادية تكون سليمة اقتصادياً، وتتصف بالأمان للمستهلكين والمجتمع وللعاملين **(Ordman, 2019:2)**.

ولكي يتصف المنتج بصفة ألاخضر فانه يجب ان يستنفد موارد طبيعية قليلة، يستهلك طاقة خضراء اقل، تنبعث من جراء عملياته الإنتاجية غازات قليلة، قابلية مخلفاته للتدوير وباقل كمية ممكنة. **(حميدي، ٢٠١٨ :٢٠٥)**

ب- تعريف التصنيع الأخضر :

وردت العديد من التعريفات للتصنيع الأخضر يمكن تناول بعضها بالجدول (١) ألآتي:-

جدول(١)

تعريفات نظام التصنيع الاخضر

ت	التعريف	المصدر
١-	النظام الذي يعتمد التكنولوجيا لاستخراج الموارد الطبيعية واستعمالها بكفاءة وفي جميع مراحل حياتها وتوليد المنتجات مع خفض المكونات الضارة للتقليل من الإنبعاثات في الهواء والماء والتربة أثناء التصنيع والاستخدام وانتاج منتجات مستدامة يمكن استردادها أو إعادة تدويرها إلى أقصى حد ممكن ويتم ذلك بتحقيق المخرجات بأقل قدر ممكن من المدخلات والطاقة.	**European parliament,2017: 2**
٢-	نظام تصنيعي يهدف إلى تصميم وتصنيع وتغليف ما يتم انتاجه باستعمال مواد غير ضارة لاخراج منتج اخضر وبأقل طاقة ممكنة وباحدث تقنيات التصنيع النظيفة وتقليص انبعاثات الغازات والمخلفات الناتجة من العمليات الصناعية والمؤثرة بالانسان والبيئة.	**الربيعي،٢٠١٧ :٧٩**
٣-	ذلك النظام الذي يعمل على تجديد العمليات الإنتاجية لانشاء منتجات صديقة للبيئة إعتماداً على التصنيع بشكل أساسي.	**البربري،٢٠١٨ :١**
٤-	نظام يهدف الى استخدام أقل للموارد والطاقة لإنتاج منتجات أكثر كفاءة وأقل خطورة على البيئة والصحة.	**Hens Et al., 2018:3323**

٥-	نظام يقوم على تخفيض تأثيرات التصنيع السلبي للعمليات الإنتاجية وترشيد الاستهلاك للموارد والطاقة للوصول إلى تحقيق الإنتاج الانظف.	**حسن ٢٠١٩ :٤٢**
٦-	نظام تصنيعي يهدف إلى استخدام مدخلات للوقاية والعلاج للبيئة وبإستعمال مواد صديقة للبيئة عند القيام بعملية التصنيع، بهدف تقليل الهدر وتخفيض الضياعات في الإنتاج للإسهام في تقديم منتجات خالية من التاثير السلبي على الانسان وبيئته.	**عواد ،٢٠٢٠ :٣١**
٧-	ستراتيجية مطبقة على العمليات والمنتجات والخدمات لزيادة الكفاءة والحد من المخاطر على البشر والبيئة من خلال التطبيق المستمر للبيئة الوقائية المتكاملة.	**Da Silva & Gouveia,2020:22**

(المصدر:- اعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر المذكورة) .

بناءً على ما تقدم من تعريفات يمكن أن يُعرَف نظام التصنيع الأخضر بأنه **(نظام يسعى لتحقيق الكفاءة التصنيعية للمنتجات مع الحفاظ على الانسان والبيئة من الاستخدام السيئ للموارد والطاقة وما يسببه من منتجات ونفايات ضارة، وذلك من خلال إتباع عدد من الطرق والستراتيجيات للتخلص من أو خفض نسبة الضرر الناجم عن ذلك الاستخدام).**

٤-أهمية التصنيع الأخضر:

تنبع أهمية التصنيع الأخضر من كونه يسعى الى تحويل موضوع السلامة البيئية الى نقاط قوة لصالح الوحدة الاقتصادية، وترجمة الأهداف الى نتائج تصب في صالحها لتعزيز دورها التنافسي وذلك بإنتاج منتجات بموارد أقل وطاقة انظف ويمكن اعادتها للحياة مرة ثانية من خلال التدوير أو إعادة الاستخدام، ومن هذا المنظور تنبثق أهمية التصنيع الأخضر.

إذ يرى (حمودي وآخرون،٢٠١٨ :٤٠٦) إنَّ الأهمية تتمثل في خفض الانبعاثات الكاربونية مما يمنحُ معيشةً اكثرُ استدامةً وكذلك يدعم المسأواة بين الطبقات

الاجتماعية كونه يتعامل مع إزالة الاثار السلبية عن الجميع وتشجيع استبدال الوقود المستخدم حالياً بوقود يحقق الإستدامة بإستخدام الطاقة النظيفة.

فيما يرى (الصباغ،٢٠١٨ :٧٥) إنَّ الأهمية تنبع من الفوائد التي يحققها للوحدة اقتصادية والمجتمع وتحقيق زيادة في كفاءة الانتاج وجودته وكذلك الاستخدام الفعّال للطاقة والموارد من خلال الحد من النفايات والمحافظة على البيئة والمساهمة في تقديم المساعدة الى المجتمع من خلال الاعتماد على الطاقة المتجددة والعمل على إعادة استخدام أو تدوير النفايات والملوثات من خلال تحويلها الى منتجات ثانوية.

بينما أشارَ(Da silva & Gouveia 2020:248) إلى إنَّ أهمية التصنيع الأخضر تكمن في إيجاد البدائل للمواد الخام الحالية بإخرى أقل ضرراً للبيئة، أو إيجاد مواد خام تساهم في تطوير دورة حياة المنتجات، لذا فإنَّ أهمية التصنيع الأخضر تنبع من تحقيقه للأهداف التي ترسمها الوحدات الاقتصادية للوصول الى الإستدامة.

٥- أهداف التصنيع الأخضر:

تكمن أهداف نظام التصنيع الأخضر في أنها تمثل توجه الوحدات الاقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة من خلال تبني مجموعة من التقنيات والأساليب التي من خلال اتباعها يمكن للوحدة اقتصادية الوصول لهذا الهدف، حيث يرى (حسن، ٢٠١٩ :٤٣) و (Paul,2014:1647) و (Dornfeld et al.,2013:6) و(Bhattacharya et al., 2011:17) بأن التصنيع الأخضر يهدف الى الحفاظ على البيئة وتحقيق الجودة البيئية من خلال تقليل التلف والتخلص من النفايات بطرق مستدامة، حيث يرمز الأخضر إلى الإستدامة البيئية ويشمل العديد من الاهتمامات المختلفة بما في ذلك تلوث الهواء والماء والأرض، واستخدام الطاقة وكفاءتها، والنفايات وإعادة تدويرها، والأنشطة المتعلقة بالبيئة، بينما يتفق (عواد،٢٠٢٠:٣٠) و (Rajput,2020:3) و(العزاوي والسبعاوي، ٢٠١٣ :٨٨)، على إنَّ التصنيع الأخضر يعمل على تحقيق الكفاءة في عمليات الإنتاج من خلال استخدام كميات قليلة من المواد والطاقة والاستغلال الأمثل لها لتحقيق الأهداف المرسومة من خلال إعادة تحويل المخرجات

(المنتهي عمرها أو الفائضة عن الحاجة) الى مدخلات مرة اخرى من خلال إعادة إستخدامها أو تدويرها أو تصنيعها بدلاً من التخلص منها، في حين اشار (الربيعي،٢٠١٧ :٨٠) و (Singh et al., 2015:257) و (عبد الكريم،٢٠١٦: ٢٥١) إلى أن اهداف التصنيع الأخضر تتحقق من خلال استخدام مواد متجددة وخفض الانبعاثات المصاحبة للعملية الانتاجية باستخدام طرق وتقنيات حديثة وإدارة الموارد بشكل يحقق الإستدامة، بينما يذهب (Ordman,2019:3) و(نزلي،٢٠١٨: ١٨٧) الى القول بأنَّ اهداف التصنيع الأخضر تتجلى في ابتكار أساليب لانتاج منتجات غير ملوِثة للبيئة وبإستخدام مواد مصنعة وسليمة اقتصادياً ومعالجة مشكلة التلوث من المصدر بدلاً من انتظار انتهاء العملية التصنيعية والتخلص من النفايات حينها (كما هو المعمول به في اغلب الاحيان).

بناءً على ما تقدم من عرض لآراء بعض الكتّاب والباحثين فان اهداف التصنيع الأخضر تشتمل على :-

أ- الحفاظ على البيئة ومواردها وتحقيق الجودة البيئية وذلك بإستخدام طرق مستدامة .

ب- إستخدام طاقة اقل في انتاج منتجات اكثر وهدر اقل من خلال استخدام تقنيات وأجهزة حديثة.

ج-إيجاد الحلول لمعالجة التلوث من المصدر وفي كل مراحل التصنيع.

د-انتاج منتجات مصنعة وصديقة للبيئة يمكن إعادة استخدامها أو التخلص منها بعد استعمالها.

هـ-العمل على إعادة تدوير النفايات أو إعادة استخدامها والتخلص من المتبقي بأقل ضرر بالبيئة.

٦- مزايا ومعوقات تطبيق التصنيع الأخضر:

هناك بعض المزايا والمعوقات التي تعترض طريق تنفيذ التصنيع الأخضر، سواء كانت إقتصادية أو إدارية أو تكنولوجية وقد ذكر مجموعة من الباحثين تلك المزايا والمعوقات وكما يأتي: (Bhattachary et al.,2011:18)،(Dornfeld et

al.,2013:8)،(Srinivas,2015:2)،(الشباسي،٢٠١٧ :٢٢)، (الحميدأوي،٢٠١٨ :٦٠)، (عبد الكريم ،٢٠١٦ :٢٥٠)، (Leong et al., 2019:15)

أ- مزايا تطبيق التصنيع الأخضر:

- تعزيز التمايز التنافسي بين المتنافسين من خلال إيجاد منافذ جديدة مما يعزز من صورة الوحدة الاقتصادية في السوق ويمنحها الريادة وحصة سوقية إضافية.
- تخفيف الضغوط التنظيمية المتزايدة وقوانين إدارة النفايات الأكثر صرامة أو إزالة الضغط الموجه سواء كان من (الحكومات – الزبائن – المجتمع – المنافسين الاخرين) من خلال خفض التاثيرات السلبية للتصنيع التقليدي.
- الحوافز الاقتصادية المتحصلة من تنفيذ الإستدامة البيئية مما يقلل من تكاليف التخلص من الملوثات، مثال ذلك السماحات الضريبية والمنح والقروض الممنوحة لمن ينتهج تلك الإستدامة.
- زيادة الانتاج من خلال تحقيق الكفاءة لإنتاج اكثر بموارد وطاقة أقل.
- معالجة التلوث من المصدر بدلاً من التخلص منه بعد إنَّتهاء العملية الانتاجية.
- إنتاج منتجات صديقة للبيئة من خلال خفض تاثير تلك المنتجات على البيئة والصحة.
- تحويل النفايات الناتجة عن عملية التصنيع الى منتجات ثانوية يمكن استخدامها مرة أخرى أو إعادة تدويرها للحفاظ على الموارد.

أ-معوقات تطبيق التصنيع الأخضر: يمكن تقسيم معوقات التصنيع الأخضر الى :-

- معوقات اقتصادية: قد تتجأوز تكاليف تطبيق التصنيع الأخضر المكاسب الاقتصادية المتوقع الحصول عليها مما يمنع ذلك من قيام الوحدات الاقتصادية بتطبيق التصنيع الأخضر لعدم جدواه الاقتصادية.
- معوقات إدارية: إفتقار الصناعات التحويلية الى الدعم الفني من قبل الإدارات العليا بسبب الخوف من الفشل وعدم اعتبار موضوع التصنيع الأخضر من أولويات

عملها، وبسبب عدم فهم تلك الإدارات لأهمية الإستدامة وتأثيرها على ستراتيجيات العمل والنتائج التي ينبغي الحصول عليها جراء استخدام نظام التصنيع الأخضر.

- معوقات تكنولوجية: إنَّ نقص التقنيات والاليات المختصة في التخلص من الإنبعاثات والملوثات يؤثر على مقدرة الوحدة الاقتصادية في السيطرة على التلوث مما يسبب ارتفاع في نسبه وصعوبة السيطرة عليه.

٧- ستراتيجيات التصنيع الأخضر:

تختلف ستراتيجيات التصنيع الاخضر باختلاف الأهداف التي تتبناها الوحدات الاقتصادية وحسب العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها مثل الكلف والجودة ورغبات المستثمرين والضغوط البيئية والقوانين والتشريعات التي تحكم عملية التصنيع، وسيتم التطرق الى أهم الستراتيجيات التي تناولها الباحثون بمختلف توجهاتهم والتي يُرمز لها بالرمز **(4R)** والشكل (١) يوضح تلك العلاقة : **(العزاوي و السبعاوي** ٢٠١٣، ٨٩:)، (Zeya,2015:23)، (صالح وحسين، ٢٠١٧ :٩١)، (الساهوكي،٢٠١٧:٢٦)،(الربيعي،٢٠١٧: ٨٠)،(Migdadi,2018:92)، (leong et al. 2019:13)، (Dasilva&Gouveia,2020:250)، (عواد،٢٠٢٠ :٣٥).

الشكل (١)

ستراتيجيات التصنيع الأخضر

المصدر:(Zeya,2015:23) بتصرف.

أ- التقليص أو التخفيض من المصدر (Reduce):

يتفق اغلب الباحثين على إنَّ ستراتيجية التخفيض من المصدر من أهم إلستراتيجيات التي ينبغي على الوحدات الاقتصادية العمل عليها فهي تعني عدم الشراء اكثر من الحاجة من المواد الأولية، فإنَّ منع النفايات قبل حصولها اقل تكلفة من معالجتها والتخلص منها، ويمكن تعريف ستراتيجية التقليص بإنها **(الآلية التي تحقق استخدام أمثل للمواد ألاولية وبمقدار الحاجة لتلبية متطلبات السوق دون اسراف أو زيادة غير مدروسة مما يسبب هدراً في الطاقة وزيادة في التلوث البيئي)**، وتحقق ستراتيجية التخفيض من المصدر جملة من الأهداف منها:-

أ- خفض النفايات أو تقليلها من خلال الاقتصاد في استخدام المواد الأولية.

ب- التقليل من وزن وحجم المنتج.

ج- إمكانية ادامة المنتج او إعادة تصليحه.

د- تحفيز الوحدات الاقتصادية على اتباع التقنيات الحديثة في عملية الانتاج.

ب-إعادة الاستخدام (Reuse):

إنَّ ستراتيجية إعادة الاستخدام تركز على جمع وإعادة إستخدام المواد الاولية الفائضة عن عملية التصنيع مرة ثانية بحيث تكون منتجات جديدة بنفس مواصفات الم نتج الأصلي أو قريبة منه بدلاً من أن تتحول الى نفايات، بشرط أن لا تكون تكلفة إعادة الاستخدام للمنتج اكثر من تكلفة التخلص منه وإلا فإنها تصبح غير ذات جدوى اقتصادية.

ج - إعادة التدوير (Recycle):

إنَّ مخلفات المواد الاولية التي لا يتم الاستفادة منها عند اعتماد ستراتيجية (إعادة الاستخدام) تعتبر نفايات ويتم طرحها في أماكن مخصصة حيث يتم جمعها وفصلها وتهيئتها لغرض استردادها والاستفادة منها من خلال إعادة تدويرها، ومصطلح (إعادة التدوير) له معنيين الأول هو إعادة معالجة المواد التي لا يمكن الاستفادة منها

وتحويلها الى منتجات جديدة مفيدة تستخدم في الغرض نفسه الذي يعطيه المنتج الأصلي (مثل إعادة تدوير النفايات الفائضة عن عملية إنتاج الورق ومعالجتها ليتم استخدامها في إنتاج ورق لكن بجودة أقل من المنتج الاصلي)، والمعنى الثاني هو تحويل المنتجات القديمة الى منتجات جديدة بالكامل حيث يتم اعتبارها بدائل فاعلة للمنتج الأصلي، (مثل إعادة تدوير البلاستك وتحويله الى حبيبات يتم استخدامها في انتاج منتج جديد).

د- إعادة التصنيع (Remanufacturing) :

برزت ستراتيجية أعادة التصنيع حديثاً وبالخصوص في الأجهزة الالكترونية والسيارات والأجهزة التي يمكن تفكيكها، كونها تركز على تفكيك المنتج الى أجزاء وإصلاح الجزء التالف منه وبذلك يحقق تخفيفاً للآثار البيئية لكونه يحافظ على المنتج بدلاً من اعتباره نفايات وكذلك يحقق وفورات مالية من بيع المنتج مرة ثإنَّية (على إنَّه مجدد) بدلاً من اتلافه مما يحقق فوائد اقتصادية وبيئية، وتشتمل عملية إعادة التصنيع على (التفكيك، التنظيف، الفحص، التجديد، أعادة التجميع، الفحص النهائي).

ثانياَ: التصنيع الأخضر وعلاقته بالميزة التنافسية المستدامة

أصبح تحقيق الميزة التنافسية أمر ممكن الوصول اليه من قبل الوحدات المتنافسة بالاعتماد على ما تقدمه أنظمة التصنيع الحديثة من تقنيات، لكن الامر الصعب هو استدامة تلك الميزة التنافسية لمدة أطول وهذا ما تسعى لتحقيقه الوحدات الاقتصادية من خلال ابتكار أفكار تساهم في التفرد بتلك الميزة ومن تلك الأفكار توظيف نظام التصنيع الأخضر في تحقيق الميزة المستدامة، لذا سيتم التطرق الى الميزة التنافسية المستدامة ثم نتوصل الى علاقة التصنيع الأخضر قي تحقيقها.

١- الميزة التنافسية المستدامة (SCA)

إنَّ شدَّة المنافسة وسرعة تقليد المُنتَج والتطور التكنولوجي المتسارع وزيادة الضغط من قبل المنافسين أجبرت الوحدات الاقتصادية على ألبحث عن أساليب جديدة لديمومة تلك الميزة واستمراريتها، إذ تغير اتجاه بوصلة التفكير الستراتيجي من إعتبار **الميزة**

التنافسية هدف إلى إعتبار **الإستدامة** هي الهدف الذي يضمن تواجد الوحدة الاقتصادية أطول مدة ممكنة في دائرة المنافسة، لذا سيتم تناول مفهوم وابعاد الميزة التنافسية ثم نعرج الى الإستدامة وبيان مدى مساهمتها في دعم تلك الميزة.

-الميزة التنافسية

أ- مفهوم الميزة التنافسية:

المنافسة هي الجوهر في نجاح أو فشل الوحدات الاقتصادية (**Competition Is At the Core of the Success or Failure of Firms**) بهذه المقولة افتتح (Porter) مقدمة كتابه الميزة التنافسية عام ١٩٨٥، وأشار الى إنَّه من خلال تلك المنافسة يمكن تحديد مقدار الملائمة التي يمكنها الاسهام في تطوير أداء تلك الوحدات (**Porter,1985:1**).

وفي عام ١٩٨٤ اعتبر (Day) وتبعه (Porter) عام ١٩٨٥ بأنَّ الميزة التنافسية هدف للستراتيجية وليس جزء منها، والمبرر لذلك الرأي إنَّ الميزة التنافسية يتم التوصل اليها من خلال الأداء المتفوق (**Reed&Defillip,2013:90**)، وقد حدد (Porter) إطارا تحليلياً لفهم تأثير هيكل الصناعة على أرباح ألوحدات الاقتصادية ويعتبر هذا الاطار من أهم المساهمات في المجال الستراتيجي ويحدد أنموذج (porter) الأداء من خلال سلوك تلك الوحدات وفق خمس قوى أساسية هي : (تهديد المنافسين الجدد، قوة مساومة الزبائن، قوة مساومة المجهزين، تهديد المنتجات البديلة، شدة المنافسة بين المنافسين الحاليين)، وهذه القوى مجتمعةً تحدد إمكانات الأرباح النهائية للوحدة الاقتصادية، وإنَّ الوعي بهذا الأنموذج يساعد الوحدة الاقتصادية في صنع موقف محدد لها ولهيكل صناعتها، وكذلك يحدد ربحية الوحدة على المدى المتوسط والطويل، والوظيفة النهائية لأنموذج Porter التنافسي هو شرح إستدامة الأرباح ضد المنافسة المباشرة وغير المباشرة (**Pervan,٢٠١٨:٢**) ، والشكل (٢) يحدد قوى (Porter) الخمسة.

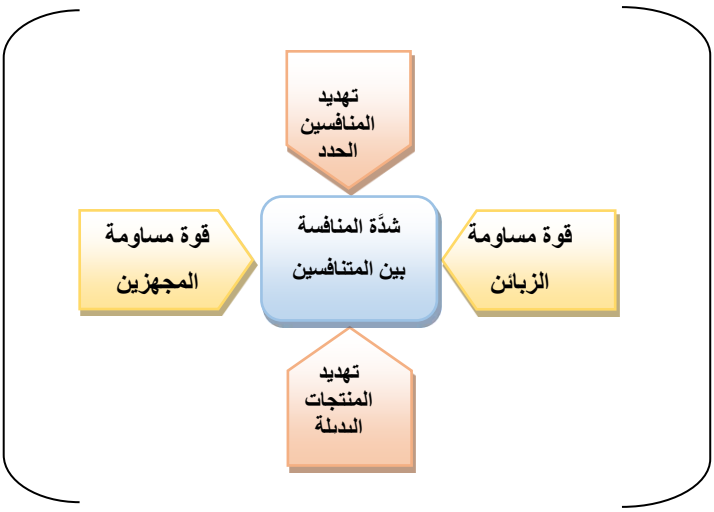

الشكل (٢)

قوى (Porter) الخمس

(المصدر – إعداد الباحثان)

ب - تعريفات الميزة التنافسية :تختلف تعريفات الميزة التنافسية بإختلاف وجهات نظر المؤلفين لها والجدول (٢) يستعرض بعض تلك التعريفات:

الجدول (٢)

تعريفات الميزة التنافسية

ت	التعريف	المصدر
١-	الميزة التي تنشأ من خلال القيمة التي تمكنت الوحدة الاقتصادية من خلقها لزبائنها وتتخذ (القيمة) اشكال مختلفة فيمكن أن تكون على شكل (كلفة منخفضة) ومنفعة متساوية، أو منتج متميز (بسعر مرتفع) لكن بمنافع متفردة لتعويض إرتفاع السعر .	**porter,1985 :3**
٢-	قدرة الوحدة الاقتصادية على أداء نشاطها بطريقة لا يمكن للمنافسين إدراكها، وبتكاليف أقل بكثير من اقرب المنافسين، أو تقديم مزايا تتغلب على منتجات المنافسين، حيث تمثل الميزة التنافسية بُعد	**Todericiu& Stnit,2015:679**

	ستراتيجي للوحدة الاقتصادية.	
٣-	إمكانية مواجهة المنافسة بشروط ملائمة ويمكن أن تتجسد هذه الامكانية عن طريق وضع ستراتيجية فعَّالة تعمل على توجيه الاعمال والنشاطات لغرض الحصول او المحافظة على الموقع التنافسي.	**ميمون،٢٠١٩ :٢١٠**
٤-	ما تمتلكه الوحدة الاقتصادية من مميزات وخصائص سواء كانت موارد او قدرات تميزها عن باقي الوحدات والتي تساعد في اشباع رغبات الزبائن وينعكس ذلك على الزيادة في الحصة السوقية والربح بنفس الوقت.	**المحمدي، ٢٠١٩ :٤١**
٥-	مجموعة من المواصفات التي تتميز بها الوحدة الاقتصادية ولا يمتلكها المنافسون الحاليون أوالمرتقبون للمنتجات أو الخدمات التي تقدمها لضمان بقائها في السوق، وكذلك كسب زبائن جدد من خلال تحسين كل من التكلفة، والجودة، والمرونة، والوقت، والابداع.	**القريشي،٢٠٢٠ :٦١**

(المصدر:- اعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر المذكورة).

مما تقدم يمكن تعريف الميزة التنافسية بإنها (مجموعة السمات والخصائص التي تنفرد بإمتلاكها الوحدة الاقتصادية عن منافسيها بحيث يتميز أدائها بطريقة يصعب تقليدها من خلال اتباع ستراتيجية محددة لتعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف وضمان الاستمرار في المنافسة ومواجهة التهديدات الخارجية واستغلال الفرص لتحقيق مكانة متميزة في السوق).

ج- أبعاد الميزة التنافسية

إنَّ للميزة التنافسية مجموعة من الأبعاد والتي من خلالها تتمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد مكانتها في سوق المنافسة، وهذه الأبعاد هي : (Russell & Millar2014:74)، (علي،٢٠١٦ :٣٢٣)، (محسن،٢٠١٦ :٦٤)، (القريشي،٢٠٢٠ :٦٣)، (الأيوبي،٢٠٢٠ :١٧)، (Sansone et al.,2020:4)

- الكُلفة : تُعد الكلفة الأقل من أهم الأبعاد التي يجب على الوحدة الاقتصادية جعلها في مقدمة اهتماماتها للمحافظة على حصتها السوقية أو تنميتها أو تعويض

إنخفاض هامش الربح بسبب السعر المنخفض بما يقابله من زيادة حجم مبيعاتها (في حال اتباع ستراتيجية الكلفة الاقل)، ويجب على تلك الوحدة لتحقيق ذلك التميز اتخاذ سبل تكفل لها إنتاج منتجات بكلف منخفضة وذلك بإتباع طرق التصنيع الرشيقة لإزالة الهدر عن كل ما لا يُضيف قيمة للمُنتَج.

- الجودة : إنَّ مفهوم الجودة من وجهة نظر الزبائن تعني مقدار ما يُقدمه المُنتَج أو الخدمة لأقصى إشباع ممكن وبإقل سعر يقوم بدفعه، بينما من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية تعني مطابقة المنتَج مع المواصفات المطلوبة، والجودة التي تطمح الوحدة لتحقيقها هي التي تدفع الزبون إلى تفضيلها دون غيرها من المنتجات أو الخدمات وهذا ما يجعلها من أبعاد الميزة التنافسية، والجودة التي تسعى الوحدة الى تحقيقها تشمل :(جودة المنتج – جودة العملية – جودة التسليم – جودة العلامة التجارية).
- الوقت : قد لا تمتلك الوحدات الاقتصادية ميزة الانتاج بأقل تكلفة أو أعلى جودة ولكنها قادرة على التنافس على أساس سرعة تسليم المنتجات إلى السوق تلبيةً لحاجات الزبائن بسرعة اكبر من بقية المنتجين، وهنا ظهرت ميزة تنافسية أخرى تُضاف لبقية المزايا لكسب ونيل رضا الزبون، ويمكن تقسيم مفهوم سرعة الوقت إلى ثلاث أولويات:

- سرعة التسليم: وهو الوقت الذي يتطلبه الاستجابة للزبون اعتباراً من تقديمه للطلب ولغاية تلبيته.
- التسليم في الوقت المحدد: والمقصود به مدى التزام الوحدة الاقتصادية في تلبية الطلب في الوقت المحدد له وكلما زاد الالتزام بالمواعيد كلما زادت ثقة الزبائن بالمنتجين.
- سرعة الاستجابة للتطوير: وهي السرعة التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية في تطوير وإنتاج منتجات جديدة، وكلما كانت سرعة الاستجابة كبيرة كلما كان موقف الوحدة التنافسي قوياً.

- المرونة: ويُقصد بها سرعة الملائمة في التغيير ابتداءً من تصاميم المنتجات وإنتهاءً بالتسليم وكل ذلك يتم على وفق رغبة الزبون، وتُقسم المرونة إلى قسمين:

- مرونة الحجم: وهي المرونة التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية والتي تمكنها من تغيير حجم المنتجات زيادةً أو نقصاناً، بناءً على رغبة الزبون.
- مرونة المنتَج: وهي قدرة الوحدة على تقديم مزيج منتجات أو خدمات بناءً على رغبة الزبون في تغيير شكل المنتَج، وكلما كانت الوحدة تعمل على الانتاج حسب الطلب كلما كانت أهمية المرونة عالية.

- الابتكار : لا ينظر الى الابتكار على إنه بعداً مهماً لضمان الميزة التنافسية فقط ولكنه يعتبر ضرورة للسعي الى إمتلاك خاصية القيادة، ويُقصد بذلك إدخال منتجات أوعمليات جديدة للسوق، أو قدرة الوحدة على إدخال التحسينات على منتجاتها الحالية، والابتكار يمثل تنفيذ أو إنشاء تقنيات جديدة من خلال إعتماد تكنولوجيا حديثة تؤدي إلى منتجات أو خدمات جديدة والسيطرة على الوقت في تطوير المنتج.

– الإستدامة:

أ– مفهوم الإستدامة:

في البدء من المهم الإشارة إلى إنَّ مفهوم الإستدامة يحمل في طياته بصمات بيئية، فقد إنطلق هذا المصطلح أول مرة عندما تم الحديث عن الاطار البيئي للتنمية المستدامة عام ١٩٦٨ في المؤتمر الدولي للاستخدام الرشيد والذي عقدته اليونسكو في باريس، وتكرر استخدام مصطلح التنمية المستدامة في المؤتمرات والندوات اللاحقة لذلك التاريخ، ولقد أدى دخول منافسين جدد إلى السوق وتطور التكنولوجيا وتنوع المهارات التسويقية وغيرها، إلى إشتداد المنافسة ودورة حياة الميزة التنافسية قصيرة ومعدل ألارباح اقل مما كان في السابق، ومن اجل المحافظة على معدل الأرباح لفترة أطول توجب تحقيق الإستدامة للميزة التنافسية، والتي تعني (الاحتفاظ بالميزة التنافسية لأطول مدة ممكنة)، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال إمتلاك الوحدة

الاقتصادية مراكزعمليات تخصصية لدراسة القيمة والتي لا يمكن للوحدات المنافسة تقليدها أو إستنساخها بسهولة، وذلك يقود إلى تحقيق أرباح أعلى ولمدة أطول من تلك الوحدات المنافسة (**ميمون،٢٠١٩ :٢٥٦**).

إنَّ مفهوم (**الإستدامة البيئية**) أصبح محط إهتمام الوحدات الاقتصادية لكونه يساهم في إستدامة الميزة التنافسية عن طريق التصنيع الاخضر وذلك من خلال إستخدام طاقة خضراء أو موارد خضراء لإنتاج منتجات خضراء تساهم في تخفيض حجم النفايات والإنبعاثات الغازية مما يقلل من كلف التخلص منها، وبالتالي الإنفراد بميزة عن منافسيها لأطول مدة ممكنة، وهذا الاهتمام بالبيئة يعطي الوحدة الاقتصادية ميزة تنافسية مستدامة لمنعها للتلوث البيئي وتحقيقها تحسيناً لكفاءة العملية الانتاجية وتعزيزاً لموقعها التنافسي وزيادةً في رضا الزبون وولاءه والذي يُعد من أهم أهداف الوحدات الاقتصادية. وقد أشار (Porter) إلى إنَّ الميزة التنافسية المستدامة تتحقق عندما يصل أداء الوحدات الاقتصادية إلى فوق المتوسط وتحافظ على ذلك الأداء للأمد الطويل، وللحصول على ميزة تنافسية مستدامة يمكن التفكير في المشاريع المتنوعة ذات الأرباح المستمرة (**Porter,1985:11**).

وفي تسعينيات القرن العشرين إزداد تركيز الوحدات الاقتصادية على اعتماد ستراتيجيات متنوعة لتحسين أدائها، حيث درس العديد من العلماء العلاقة بين التنويع والأداء العالي للبقاء في دائرة المنافسة، وإنَّ تنفيذ ذلك التنوع يكون مهماً عندما تظهر فرص جديدة للمنافسة، بينما يرى آخرون بان التنوع يمكنه تعزيز القدرة التنافسية لمواجهة إنتشار المخاطر وزيادة استخدام الموارد، وتعتبر الأرباح مقياساً لنجاح القدرات التشغيلية للوحدات الاقتصادية، ويكون الثبات العالي للأرباح ميزة مثالية من حيث تقييم قيمة الوحدات المباعة، بإعتبار الربح المستدام يشير إلى عمليات مستقرة وإدارة أفضل تستطيع الحد من مخاطر المنافسة (**Long et al.,2019:137**).

وأشار(**Almada& Borges,2018:427**) إلى أنَّ الإستدامة يجب تحقيقها من خلال الأبعاد البيئية الثلاث (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) فالبُعد الاقتصادي يشير

إلى تلبية احتياجات الأفراد من خلال استخدام الموارد النادرة وتحويلها إلى منتجات وخدمات، بينما البُعد الاجتماعي تناول القضايا الثقافية وظروف معيشة الأفراد فيما يتعلق بمعتقداتهم وقيمهم وخصائصهم، في حين البُعد البيئي يركز على الحد من إستهلاك الموارد الطبيعية وندرتها.

ب – تعريفات الإستدامة

تنوعت تعريفات الإستدامة وتعددت نظراً لاختلاف توجهات واهداف الوحدات الاقتصادية والموضح بعضُ منها بالجدول (٣) الآتي:

الجدول (٣)

تعريفات الإستدامة

ت	التعريف	المصدر
١–	إمكانية الوحدة الاقتصادية في الحفاظ على وضعها التنافسي الذي تمتلكه في السوق وتحسين قدرتها في إبقاء تلك الميزة أطول وقت للمنافسة مع المنافسين.	**Todericiu &Stnit,2015:679**
٢–	ذلك الأداء المتفوق الذي تحققه الوحدة الاقتصادية من خلال استغلالها لمجموعة الموارد والكفاءات المتميزة والتي تساعدها في بناء ستراتيجية خلق القيمة الفريدة التي يصعب تقليدها من طرف المنافسين، كما تساعدها في تحقيق الربح المستديم من خلال تقديم منتجات وخدمات تقابل احتياجات الزبائن المتنوعة والمتطورة بشكل مستمر.	**حميدة، ٢٠١٨ :٢٤**
٣–	التركيز على أداء الإنَّشطة البشرية لإرضاء احتياجاتهم دون استنفاد للموارد الإقتصادية وجعلها تحت تصرفهم لممارسة حياتهم الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على الموارد البيئية المتاحة لتحقيق التنمية البشرية وضمان التوازن بين المجتمع والاقتصاد والبيئة وفق شروط القدرة التجددية للنظم الإيكولوجية.	**Mensah,2019:5**
٤–	الميزة التي تعتمد في مصدر قوتها على تحقيق عائد أعلى مما يحققه المنافسون، وفي إنشاء قيمتها في السوق إعتماداً على البيئة من خلال معالجتها الخلاقة للمشكلات البيئية، عن طريق تخضير الأعمال	**ميمون، ٢٠١٩:٢٨٤**

	التجارية، وتنشأ هذه الميزة من خلال تناول الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي.	
٥-	المنافع المتحققة من خلال إنتهاج الوحدة الاقتصادية لستراتيجية تميزها عن منافسيها الحاليين والمحتملين والتي لا يمكن إستنساخها أو تقليدها بسهولة وعلى المدى الطويل مع الاخذ بنظر الاعتبار المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.	**السلطاني، ٢٠٢٠ :٨٢**

(المصدر:- اعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر المذكورة) .

بناءً على ما تقدم يمكن للباحث تعريف الإستدامة بانها (قدرة الوحدة الاقتصادية في المحافظة على مركزها التنافسي أطول مدة ممكنة، من خلال استخدام تقنيات ووسائل بيئية مبتكرة يصعب تقليدها بالوقت القريب، لما تمتلكه الوحدة الاقتصادية من مقومات وأدوات تتميز بها عن بقية المنافسين).

ج – خصائص الإستدامة

في عام ١٩٩١ طوَّر (Barney) ما يسمى بإطار VRIN الذي يحدد خصائص الموارد التي تحتاج الوحدة الاقتصادية إلى امتلاكها من أجل تحقيق إستدامة للميزة التنافسية، ويرمز إطار VRIN الى الحروف الأولى من (القيمة (V) والندرة (R) عدم إمكانية تقليدها (I) عدم امكانية إستبدالها (N)) والتي من خلال امتلاكها أو امتلاك بعضها يتم خلق ميزة تنافسية مستدامة، وهي كالآتي : (الشمري،٢٠١٤ :٢٩٠)، (Gaya,2017:4)

- **القيمة (Value)**

هي قدرة الوحدة الاقتصادية على خلق القيمة للزبون وللوحدة الاقتصادية معاً من خلال موارد الوحدة التي تعتمد عليها عند تشخيص الفرص المتاحة والتهديدات التي تواجه الوحدة والتي من خلالها تتمكن الوحدة الاقتصادية من صياغة وتنفيذ الستراتيجيات التي تخلق القيمة، وتكون الموارد اكثر قيمة إذا اتصفت بإستجابتها

لاحتياجات الزبائن اكثر من بقية الوحدات، ويصعب تقليدها، وتخلق أرباح حقيقية، ومستقرة وقليلة الإنخفاض.

- **الندرة (Rarity)**

إنَّ الوحدات الاقتصادية التي لديها موارد نادرة تستطيع تلبية إحتياجات ورغبات زبائنها أكثر من غيرها من المنافسين، والندرة تعني عدم استطاعة بقية المنافسين الحصول على ذلك المورد بسهولة، أو الحصول عليه يتطلب وقت طويل.

- **عدم إمكانية تقليدها (Inimitability)**

إنَّ الموارد التي لا تستطيع الوحدات المنافسة استخدامها وتطويرها بسهولة ينبغي أن تتصف بألآتي:

- **التفرد المادي:** من الصعب تقليد الموارد الفريدة مادياً، وهي تلك الموارد التي يصعب تواجد مثيل لها، أو تكلفة الحصول على مثيلها تكون مكلفة جداً للوحدات المنافسة.
- **مسار التبعية:** من الصعب تقليد الموارد المعتمدة على مسار آخر في تكوينها بسبب تعقيد المسار الذي يتعين على الوحدات المنافسة اتخاذه لإنشاء ذلك المورد التنافسي أما بسبب الحاجة الى الوقت أو لكونه مكلف للغاية.
- **الغموض السببي:** يشير الغموض السببي إلى الحالات التي تواجه فيها الوحدات المنافسة صعوبة في فهم كيفية خلق الميزة التنافسية والمحافظة عليها، والوحدات المتنافسة غير قادرة على تمييز بالضبط ما هو المورد التنافسي بسبب ذلك الغموض.
- **الردع الاقتصادي:** يحدث الردع الاقتصادي عندما يتم إنفاق نفقات رأسمالية كبيرة في اقتناء الموارد اللازمة لخلق ميزة تنافسية مستدامة للوحدة الاقتصادية والحفاظ عليها، ويحدث الردع الاقتصادي عندما يكون سعر الاستحواذ مرتفعاً للغاية أو لا يمكن للوحدات المنافسة تحمله مقارنة بالعوائد المستقبلية.

- **عدم إمكانية استبدالها (Non – Substitutability)**

من أجل الحفاظ على الميزة التنافسية للوحدة الاقتصادية يجب عليها ان تتميز بإمكانات ومقدرات تجعلها غير قابلة للإحلال أو الاستبدال، وبشكل عام فإنَّ القيمة الستراتيجية للمورد تزداد كلما أصبح أكثر صعوبة لاستبداله.

٢- علاقة التصنيع الأخضر بالميزة التنافسية المستدامة

تتجسد العلاقة بين التصنيع الأخضر والميزة التنافسية المستدامة من خلال ما يحققه التصنيع الأخضر من استثمار النفايات البيئية بدلاً من التخلص منها وبأستخدم ستراتيجيات وتقنيات مبتكرة تستهلك فيها أقل كمية ممكنة من الموارد والطاقة عن طريق إعادة استخدام النفايات أو تحويل المنتجات (بعد انتهاء عمرها) الى منتجات جديدة من خلال إعادة تدويرها أو معالجتها لتكون مخرجات ثانوية لمنتجات اخرى، وهذا الاجراء يُمكن للوحدة الاقتصادية من تعظيم إيراداتها وخفض نفقاتها، وكذلك تقليل التلوث وما يترتب عليه من مصاريف للتخلص منه، هذا من جهة ومن جهة أخرى الاستفادة من تلك النفايات بدلاً من التخلص منها لتوليد إيرادات نتيجة إعادة استخدامها عن طريق ستراتيجيات التصنيع الأخضر الأربعة (4R).

المبحث الثالث

تطبيق التصنيع الأخضر في مصنع الجلدية/ معمل رقم (٧) لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة

أولاً: مجتمع ومجال البحث وواقع عملها البيئي

١- (مجتمع البحث) الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود ورأسمالها

تأسست (المنشأة العامة للصناعات الجلدية) عام ١٩٧٠ وذلك بدمج معمل (باتا) الذي أسس عام ١٩٣٢ مع (معمل الأحذية الشعبية في الكوفة) والذي أُسس عام ١٩٦٠، وفي عام ١٩٧٦ تم دمج هذه الشركة مع (شركة الدباغة الوطنية) التي أُسست في عام ١٩٤٥ ليُطلق عليها إسم (المنشاة العامة للصناعات الجلدية)، وهي إحدى تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن (**المصدر:قسم البحث والتطوير في**

الشركة)، تم تحويلها بموجب قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ إلى شركة عامة تحت مسمى(الشركة العامة للصناعات الجلدية)، وفي عام ٢٠١٥ وبناءً لقرار مجلس الوزراء المرقم ٣٦٠ لسنة ٢٠١٥ قامت وزارة الصناعة والمعادن بدمج عدد من الشركات التابعة لها في شركة واحدة ليُطلق عليها اسم **(الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود)**، وتُعد الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود وحدة حكومية ممولة ذاتياً وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، وبرأس مال قدره (١٣٣٦٩٠٠٠) ثلاثة عشر مليار وثلاثمائة وتسعة وستين مليون دينار عراقي **(المصدر: جريدة الوقائع العراقية، ٤٥٧٨، ٢٠٢٠) .**

٢- **مصانع الشركة:** تتشكل الشركة العامة العامة لصناعات النسيج والجلود من ثمانية مصانع وهي **(مصنع الجلدية** ويضم ثلاثة معامل إنتاجية ومن ضمنها مجال البحث معمل رقم (٧)، **مصنع القطنية، مصنع الصوفية، مصنع السجاد اليدوي، مصنع نسيج الحلة، مصنع نسيج وحياكة واسط، مصنع الألبسة الجاهزة – الموصل، مصنع منسوجات ذي قار.**

٣- **(مجال البحث) معمل رقم (٧) وواقعها البيئي وأسباب إختيارها:** نظراً لتنوع وتعدد منتجات الشركة، فقد تم اختيار معمل رقم (٧) كمجال للبحث لكون المعمل يقوم بإنتاج الأحذية الجلدية والرياضية المتطورة وحصوله على شهادة الجودة العراقية والتي تلبي متطلبات المواصفة (ISO 9001: 2015، ويتكون من أربع شُعب وهي: (شعبة الفصال – شعبة الخياطة – شعبة السحب (الجَّر) – شعبة الجودة) تم ضعف إلتزامه بالعديد من المعايير الكفيلة بالحفاظ على العاملين والبيئة ومن التلوث والنفايات التي يطرحها المعمل، ومن خلال المعاينة الميدانية والتقارير المختصة وسؤال الموظفين تم تأشير عدد من المخالفات البيئية والتي تحتاج الى معالجة للنهوض بالشركة الى حيز المنافسة وكما يأتي:

١- تراكم النفايات الصناعية الناتجة عن عملية التصنيع داخل معامل المصنع وعدم فرز النفايات الصلبة عن السائلة وغير السامة عن السامة، مما يزيد من تكاليف التخلص منها او معالجتها.

٢- خلو المعامل من المرشحات لتنقية الهواء وفلاتر لإزالة الروائح المنبعثة عن الجلود والاصماغ والمواد الكيمياوية الأخرى المستخدمة في التصنيع داخل المصانع.

٣- عدم توفر محرقة نظامية لحرق النفايات الصلبة التي لا يمكن إعادة استخدامها او إعادة تدويرها مما يسبب تكدسها وتجمع القوارض فيها ويزيد من تكاليف التخلص منها.

٤- ضعف التزام الشركة عموماً والمعمل خصوصاً بإعداد التقارير البيئية المتعلقة بالنفايات والملوثات البيئية خلافاً لقانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩.

٥- لم تقم الشركة بتهيئة الظروف الخزنية الملائمة للمواد الأولية الداخلة في التصنيع كالجلود والمواد الكيماوية مثل الاصماغ والثنر مما يسبب تلفها بسرعة وما يسببه ذلك من هدر للمواد والانبعاثات الغازية السامة.

٦- ضعف امتلاك اغلب موظفي المعمل تصور عن التصنيف الكيمياوي للمواد ذات الطبيعة الكيمياوية من حيث درجة سميتها وقابليتها للاشتعال ودرجة خطورتها، حيث يتم خزنها عشوائياً دون مراعاة لتلك الجوانب مما يسبب ذلك احتمال وقوع اخطار الحرائق والحوادث الاخرى.

٧- ضعف مراعاة الواقع البيئي لقاعات الإنتاج من حيث ضعف التهوية والانارة والتدفئة والتبريد وما يترتب على ذلك من تاثير على صحة وآداء العاملين.**(المصدر: المعاينة والمقابلات الشخصية).**

لما تقدم من ضعف المراعاة للجوانب البيئية عند القيام بعملية التصنيع وما يسببه ذلك من تلوث ونفايات تؤثر على الانسان وبيئته، وإستخدام الشركة العامة لصناعات

النسيج والجلود النظم التقليدية في التصنيع وما ينتج عن ذلك من هدر في الموارد والطاقة وإنتاج فائض عن الحاجة بسبب استخدام تلك الطرق التقليدية، لذا قام الباحثان بتطبيق نظام التصنيع الأخضر لتوفير منتجات صديقة للإنسان والبيئة وتحقيق استدامة بيئية تستطيع الشركة من خلالها منافسة المنتجات الأخرى لامتلاكها تلك الميزة.

ثانياً: تطبيق التصنيع الأخضر في مجال البحث

بعدما تم التطرق الى نبذة مختصرة لمجتمع ومجال البحث وبيان الواقع البيئي للمعمل بصورة مقتضبة، سيتم النظر في إمكانية تطبيق ستراتيجيات التصنيع الأخضر (4R) على **(مصنع الجلدية/ معمل رقم (٧))**، ، للوصول إلى منتج صديق للبيئة وللافراد وذلك من خلال اتباع عدد من الخطوات لتقليص او منع التلوث الناتج عن عمليات التصنيع الخاطئة أوالتقليدية والتقليل من النفايات الناشئة عن تلك العمليات، مع العمل (قدر الإمكان) على الاستفادة من تلك النفايات في انتاج منتجات ثانوية عن طريق إعادة استخدامها أو إعادة تدويرها أو إعادة تصنيع ما يمكن منها، للتقليل من تكلفة المنتجات التي يتم تحميلها تكاليف تلك النفايات والملوثات، أو على الأقل خفض تكاليف التخلص منها، ولغرض تنفيذ تلك الخطوات يتعين علينا أولاً تحديد مواطن الخلل المسببة للنفايات والتلوث في المعمل (مجال البحث) ليتسنى لنا معالجتها وكما يأتي:

١- تحديد مصادر التلوث والنفايات في معمل رقم (٧) مجال البحث

إنَّ الغرض من تحديد مصادر التلوث هو الإحاطة به لتشخيص مواطن الخلل والعمل على إيجاد الحلول لها، ومن خلال المتابعة الميدانية والاطلاع على سجلات التكاليف للمعمل والتقارير البيئية تبين وجود عدد من المشكلات التي يمكن اجمالها بالآتي:

أ- يمتلك المعمل عدد من المكائن الكبيرة (ما بين مكائن فصال وخياطة ومكائن جر) يتجاوز عددها الـ(٣٠) ماكنة واغلبها قديمة وتستهلك كميات كبيرة من الطاقة وتتعرض تلك المكائن للأعطال بصورة متكررة، وكثرة اعطالها تؤدي الى توقف

العمل وتلف المنتجات التي تنتجها مما يزيد من النفايات والتلوث نتيجة الانبعاثات الغازية للمولدات التي تقوم بتشغيلها حيث بلغت خدمات الصيانة لتلك المكائن (بحسب ميزان الكُلف التفصيلي للمعمل رقم (٧)) للعام ٢٠٢٠ (٢٤,٨٧٣,٧٥٠) دينار.

ب- إن المواد الداخلة في عملية التصنيع من (أصماغ وثنر ومواد كيميائية أخرى) لها تاثير بيئي سلبي كبير على العاملين وهي سبب رئيسي للامراض الجلدية والتنفسية، وتم ملاحظة عدم التزام اغلب العاملين بالقوانين الصحية التي تفرض عليهم ارتداء الكفوف والكمامات الخاصة بالتعامل مع هكذا مواد، وكذلك عدم وجود فلاتر ومرشحات في المعمل لتنقية الهواء من تلك الانبعاثات الغازية.

ج- هناك كمية من المواد الجلدية تمثل تلف غير مسيطر عليه من المصدر تبلغ نسبتها حوالي الـ(٣%) (بحسب مدير الإنتاج ومدير المخزن) وهوعبارة عن اطراف الجلود الطبيعية التي لا يمكن الاستفادة منها مطلقاً وتكون سبب في ارتفاع التلوث، ويتم احتساب تلك الزوائد وتحميل تكاليفها على الإنتاج.

د- عند القيام بعملية الفصال للأحذية الجلدية تترشح كمية من الزوائد (الفضلة) والتي تصل نسبتها (بحسب مدير الإنتاج ومسؤول شعبة الفصال) الى ما يقارب الـ (٧%) وهي نفايات تشكل أعباء بيئية ومالية على الشركة.

هـ – نظراً لعدم انتظام الطاقة الكهربائية (الوطنية) فإن المعمل يعتمد بصورة شبه كلية على المولدات التي تزود المعمل والمكائن بالطاقة وما لهذه العملية من آثار بيئية وانبعاثات غازية فضلاً عن الهدر بالطاقة والموارد الناتجة عن التشغيل المستمر لتلك المكائن، وما يسببه ذلك من ارتفاع في التكاليف، وقد بلغت تكاليف الوقود والزيوت المستخدمة لتشغيل تلك المكائن (بحسب ميزان الكلف التفصيلي) للعام ٢٠٢٠ (٦٦,٠٠٠,٠٠٠) دينار.

٢- المعالجات الواجب توافرها لتحقيق التصنيع الأخضر

إنَّ عملية انتاج منتجات خضراء يتطلب تضافر عدد من الجهود ويتحقق ذلك من خلال توعية العاملين بضرورة تهيئة الأجواء المناسبة للعمل والتعامل مع النفايات على انها مصدر من مصادر التلوث التي تؤثر بالأساس على العاملين ومن ثم تؤثر بالبيئة المحيطة بهم، وعلى هذا الأساس يتولد لدى العاملين الفهم للتفريق بين النفايات السامة وغير السامة، ثم التفريق بين النفايات التي يمكن الاستفادة منها والتي لا يمكن الاستفادة منها، وبعد ذلك يبدأ العمل على إيجاد الحلول لكيفية التخلص من النفايات السامة والتي لا يمكن الاستفادة منها وبالطرق التي تحقق اقل نسبة تلوث واقل تكلفة تخلص منها، بينما يتم التعامل مع النفايات التي يمكن الاستفادة منها من خلال تطبيق ستراتيجيات التصنيع الاخضر الاربعة (4R) والتي تساهم بتحقيق بيئة خضراء صديقة للإنسان وكذلك تحصيل وفورات مالية أو على الأقل خفض تكاليف التخلص منها جراء إستخدام أو بيع تلك النفايات، لذا سيتم العمل على تحديد تلك النفايات التي يمكن الاستفادة منها (وبحسب بيانات الشركة فان الكمية الأكبر منها هي نفايات جلدية) ثم نقوم بتطبيق ستراتيجيات التصنيع الأخضر الأربع عليها وبذلك نحقق هدفين الأول وهو **الأساسي** التخلص منها والأخر **الثانوي** تحقيق إيرادات من خلال بيع تلك المنتجات التي تم معالجتها أو بيعها كنفايات الى المستفيدين منها.

عند الاطلاع على ميزان الكلف التفصيلي لمعمل رقم (٧) تبين إنَّ حساب (المستلزمات السلعية ٣٢) المصروفة للمعمل بلغت خلال العام ٢٠٢٠ (١٦٥,٦٢٦,٢١٠) دينار، والتي تم صرفها بموجب قوائم الصرف وتمثل مصروفات جميع المواد الأولية التي تم استخدامها لصنع اربعة نماذج تم انتاجها في ذلك العام والتي من ضمنها المواد الأولية الجلدية، ولغرض التوصل الى نسبة وكمية المواد الأولية المصروفة (بضمنها الجلود) يتم اولاً تحديد كمية المواد الأولية التي يستهلكها الأنموذج الواحد (الحذاء) ثم يتم احتساب تكاليف كل مادة من المواد المصروفة لذلك النموذج حيث تحتوي قائمة التسعير على كمية واسعار المواد الأولية الداخلة في عملية انتاج الحذاء وبعدها يتم استخراج نسبة كل مادة من تلك المواد، ثم نقوم

باستخراج نسبة المواد الجلدية منها الى اجمالي نسبة المستلزمات السلعية المصروفة على تصنيع تلك النماذج للعام ٢٠٢٠ وحسب الخطوات الآتية:

أ- استخراج نسبة المواد الجلدية المصروفة على كل نموذج من اجمالي تكاليف المواد الأولية المحددة في (بطاقة التسعير) التي تضعها (شعبة التكاليف) بناءً على (استمارة المعادلة) التي تقوم باعداها (شعبة تخطيط الموديلات)، وبحسب بيانات التكاليف فإن المعمل انتج خلال العام ٢٠٢٠ اربعة نماذج ولكل نموذج كمية ممجال من المواد الجلدية المصروفة لكل زوج من الأحذية وهي كآلاتي:

- النموذج رقم ٧٩٠٦٥ يستهلك ٢٤ دسم٢ من الجلد
- النموذج رقم ٧٩٠٧٠ يستهلك ٢٥ دسم٢ من الجلد
- النموذج رقم ٧٩٠٧٦ يستهلك ٢٥ دسم٢ من الجلد
- النموذج رقم ٧٩٠٧٧ يستهلك ٢٤ دسم٢ من الجلد

ونظراً لتعدد النماذج المصنعة في المعمل تم اختيار الانموذج (٧٩٠٧٠) لتوضيح آلية الاحتساب لاستخراج نسبة كلفة المواد الجلدية المصروفة الى اجمالي كلفة المواد الأولية من حساب المستلزمات السلعية ٣٢ كما في الجدول (٤).

الجدول (٤)

نسب المواد المصروفة الى اجمالي التكاليف للنموذج رقم (٧٩٠٧٠)

التفاصيل	وحدة القياس	الكمية المصروفة	سعر الوحدة/دينار	القيمة/ دينار	النسبة الى اجمالي التكاليف
جلد تركي+ جلد تركي مبطن	دسم٢	٢٥	٤٣١	١٠٧٧٥	%٥١
بطانة الوجه كتان	سم٢	١٦٠٠	٠.١٦٥	٢٦٤	%١.٢
البطانة جلد صناعي	سم٢	١٦٠٠	٠.٢٩	٤٦٤	%٢.٢
الكف تكسون٢ملم+نصف	سم٢	٩٠٠	٠.٤٤٩	٤٠٤	%١.٩

كف١.٥ ملم					
بمبة سيليلوزية ١.١– ١.٢	سم٢	٣٠٠	٠.٣٨	١١٤	%٠.٥
فورت سيليلوزي ١.٤ ملم	سم٢	٣٥٠	٠.٧٢٣١	٢٥٣	%١.٢
اسطار كف كامل	سم٢	٦٠٠	٠.٢٧٥	١٦٥	%٠.٨
خيط قياس٦٠\٣ او ٤٠\٣	م.ط	١٥	١.٩٩	٣٠	%٠.١
قيطان ٦٠ سم	زوج	١	١٢٥	١٢٥	%٠.٦
ثنر	ملل	١٥	٤.٤٤٧	٦٧	%٠.٣
صمغ PU	غم	٤٠	٦.٥	٢٦٠	%١.٢
صمغ نيوبرن	غم	٥٠	٦.٧٣٤	٣٣٧	%١.٦
صمغ لاتكس	غم	١٥	٦.٣٩٥	٩٦	%٠.٤
ليبل نسيجي	زوج	١	١٣٤	١٣٤	%٠.٦
قمارة	زوج	١	٢٤٧	٢٤٧	%١.٢
علبة متطورة	عدد	١	١٣٠٠	١٣٠٠	%٦.١
فنش	ملل	١٥	١٢	١٨٠	%٠.٨
نعل	زوج	١	٦٠٠٠	٦٠٠٠	%٢٨
مسمار ناعم	غم	٣	٣.٨٦	١٢	%٠.٠٦
مسمار خشن	غم	٦	٦	٣٦	%١.٧
مجموع التكاليف				٢١٢٦٣	%١٠٠

(المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بطاقة التسعير وإستمارة المعادلة)

تبين من خلال الجدول أعلاه إن المواد الجلدية المصروفة في هذا النموذج تبلغ كلفتها (١٠,٧٧٥) دينار، وتم إستخراجها من خلال ضرب كمية المواد الجلدية المصروفة للنموذج في سعر الوحدة وكما في المعادلة الآتية:

كلفة المواد الجلدية للنموذج = (١٢+ ١٣ دسم٢)= ٢٥ دسم٢ × ٤٣١ دينار = ١٠,٧٧٥ دينار

وقد بلغت نسبة المواد الأولية الجلدية (٥١%) من التكاليف الكلية المصروفة للنموذج وفق المعادلة الآتية:

نسبة المواد الجلدية = ١٠٧٧٥÷ ٢١٢٦٣ = ٥١%

وبنفس الطريقة تم استخراج النسب الأخرى لبقية المواد المصروفة على النموذج والتي لم يتم الاخذ بها لكون نسبتها منخفضة جداُ والنفايات الناتجة عنها لا يمكن الاستفادة منها او تكون تكلفة إعادتها اكثر من تكلفة بيعها (بإستثناء نسبة النعل التي بلغت ٢٨% لكن لم ينتج عنها نفايات لكونها تستخدم بالكامل دون تلف).

ب– بعدما تم استخراج نسبة المواد الأولية الجلدية من اجمالي التكاليف الكلية للنموذج الذي تم العمل عليه سيتم استخراج قيمتها من اجمالي (حساب المستلزمات السلعية ٣٢) المصروفة خلال العام (بحسب ميزان الكلف التفصيلي) وذلك بضربها بنسبة المواد الأولية الجلدية، لنستخرج قيمة المواد الجلدية المصروفة وكما في المعادلة الآتية:

قيمة المواد الأولية الجلدية = ١٦٥,٦٢٦,٢١٠ ×٥١% = ٨٤,٤٦٩,٣٦٧ دينار

ج– بناءً على خبرة ورأي مدير الإنتاج ومسؤول شعبة الفصال وبعد الاطلاع على نماذج الجلد قبل وبعد الفصال، تبين ان نسبة التلف فيها تصل الى (١٠%) منها (٣%) قبل مرحلة الفصال و(٧%) بعد مرحلة الفصال (المتبقي من عملية الفصال)، وبعدما تم تحديد قيمة المواد الجلدية المصروفة خلال العام سيتم استخراج قيمة التلف والنفايات الجلدية التي تنشأ قبل عملية الفصال من خلال إزالة الزوائد الجلدية التي لا يمكن الاستفادة منها وذلك ليكون الجلد الخام جاهزاً لعملية الفصال، وكذلك النفايات التي تنشا بعد عملية الفصال حيث يتم استخدام القوالب الحديدية على الجلد ويتم تقطيعها حسب النموذج المقترح فصاله، مما ينتج عن ذلك نفايات جلدية لا يمكن الاستفادة منها في (مرحلة الفصال)، إنَّ تطبيق ستراتيجيات التصنيع الأخضر الأربع يساهم في خفض التكاليف الكلية للمنتج وكذلك المساهمة في خفض تكاليف تطبيق تلك الستراتيجيات والتي سيتم العمل على تطبيقها على مجال البحث كما يأتي:

١– ستراتيجية (التقليص) التخفيض من المصدر:

تعتمد ستراتيجية التقليص من المصدر في تطبيقها على الاتفاق مع المورد باستلام المواد الأولية الجلدية على شكل قطع جاهزة للفصال بدون زوائد جلدية وبذلك يتحقق خفض للنفايات التي تكون سبباً في التلوث ومن مصدر ورودها بدلاً من التخلص منها اثناء الإنتاج مما يترتب على ذلك تكاليف اضافية، والتي تم تحديد نسبتها مسبقاً بما يقارب (٣%) من كمية المواد الجلدية الكلية (بحسب مدير الإنتاج ومسؤول شعبة الفصال) وقد بلغت كلفة تلك النفايات (٢,٥٣٤,٠٨١) دينار من خلال ضرب كلفة المواد الجلدية التي تم استخدامها خلال العام في نسبة النفايات التي تم تحديدها وذلك وفق المعادلة الآتية:

كلفة النفايات قبل الفصال = ٨٤,٤٦٩,٣٦٧ × ٣% = ٢,٥٣٤,٠٨١ دينار

وبذلك يمكن تخفيض كمية النفايات قبل ورودها وبالتالي تخفيض تكاليف التخلص منها ومن التلوث الناتج عن تكدسها في مخازن الشركة وما يسببه من انتشار للقوارض وما تسببه من امراض انتقالية وروائح كريهة وما يتبع ذلك من تكاليف لمعالجة كل ذلك.

٢- ستراتيجية أعادة الاستخدام :

تستند ستراتيجية إعادة الاستخدام على إمكانية استفادة المصنع من المخلفات الجلدية التي تنتج بعد عملية الفصال والتي يمكن الاستفادة منها في انتاج منتجات ثانوية (مثل الاحزمة الجلدية – محفظة الجيب – سير الساعة – حافظة المسدس – الحقائب الصغيرة – ميداليات جلدية – منتجات جلدية متنوعة) وكل تلك المنتجات يمكن انتاجها من القطع الجلدية الفائضة عن الحاجة، ويتحقق من ذلك وفورات مالية تبلغ (في ادنى حد لها) تكاليف تصنيعها، مما يساهم في تحقيق هدفين الأول التخلص من تلك النفايات بصورة آمنة والثاني تحصيل إيرادات عن بيع تلك النفايات بعد إعادة استخدامها بدلاً من صرف التكاليف لغرض التخلص منها، وبلغت كلفة تلك النفايات (٥,٧٣٥,٤٧٠) دينار (وذلك بعد طرح النفايات التي يتم التخلص منه

بتطبيق ستراتيجية التقليص من المصدر) **لكون النفايات الناتجة من الزوائد الجلدية لا يمكن الاستفادة منها في عملية إعادة الاستخدام ولكن يتم الاستفادة منها في إعادة التدوير**، وكما في المعادلة الآتية:

قيمة النفايات بعد الفصال= (٨٤,٤٦٩,٣٦٧ - ٢,٥٣٤,٠٨١) × ٧% = ٥,٧٣٥,٤٧٠ دينار

ويستطيع المعمل الاستفادة من تلك النفايات بإعادة استخدامها اثناء عملية الإنتاج من خلال فتح خط انتاجي متخصص بإعادة الاستخدام وبالاستفادة من العدد الكبير من الموظفين والذي يمثل وجودهم تكاليف إضافية على المعمل ويرفع من تكاليف الانتاج، ويتم ذلك من خلال تهيئتهم وتكليفهم بعملية إعادة الاستخدام ولا يكلف ذلك العمل أي مصاريف إخرى كون الموظفين يتقاضون اجورهم شهرياً بغض النظر عن وجود إنتاج من عدمه، لذا فأن ستراتيجية إعادة الاستخدام تساهم بتحقيق إيرادات إضافية للمعمل وخفض تكاليف الانتاج ليتمكن المعمل من منافسة المنتج المستورد.

٣- ستراتيجية إعادة التدوير:

إنَّ ستراتيجية إعادة التدوير للنفايات التي تتولد اثناء عملية الانتاج يمكن القيام بها من قبل المعمل نفسه (في حال توفرت لديه الإمكانيات لتحقيق ذلك) أو من خلال بيع تلك المخلفات الجلدية الى معامل تعمل على تدوير النفايات الجلدية (والتي تستخدم الجلود في عملياتها الإنتاجية مثل صناعة الربلات الجلدية الداخلة في صناعة العربات، أو في صناعة اللوحات الجلدية أو في تغليف بعض المنتجات أو في صناعة المقاعد الجلدية أو مجالات أخرى) حيث تقوم تلك المعامل بإستخدام المخلفات الجلدية من خلال إجراء بعض العمليات عليها لتحويلها الى منتجات أخرى، **وإنَّ تطبيق ستراتيجية إعادة التدوير يحقق الاستفادة من جميع النفايات في حال عدم تطبيق ستراتيجتي التقليص وإعادة الاستخدام**، وذلك من خلال بيع تلك المخلفات والتي تم تقديرها بمبلغ (٨,٤٤٦,٩٣٧) دينار من خلال ضرب كلفة المواد الأولية الجلدية في نسبة النفايات قبل وبعد الفصال، ، وكما في المعادلة الآتية:

قيمة النفايات قبل وبعد الفصال = ٨٤,٤٦٩,٣٦٧ × (٣% + ٧%) = ٨,٤٤٦,٩٣٧ دينار

٤- ستراتيجية إعادة التصنيع :

يتم خزن منتجات المعمل تامة الصنع (الأحذية الجلدية) في المخازن تمهيداً لتسويقها وقد يتعرض البعض منها الى التلف بسبب سوء الخزن وخاصة انها مصنوعة من الجلد الذي يكون معرضاً للتلف فضلاً عن تقادمها لتكدسها في المخازن، لان الإنتاج لا يتم وفق حاجة السوق، لذا يمكن إعادة تصنيع الأحذية التالفة الموجودة في المخازن ومعالجة التلف الحاصل (مثل تفككها نتيجة تحلل الصمغ او تغير لونها) وقد بلغ عدد النماذج التي تم انتاجها خلال العام ٢٠٢٠ (٤) نماذج وبلغت كميتها (١١٥٠) زوجاُ وكانت الكمية التالفة مخزنياً (٧١١) زوجاً كما في (تقرير الإنتاج المتراكم) وقد بلغت كلفة تلك المنتجات التالفة (١٧,١١٧,٢٢٨) دينار والتي تم استخراجها من خلال ضرب تكاليف الزوج الواحد بحصته من الكمية التالفة وحسب الجدول (٥) الآتي :

جدول (٥)

كلفة المنتجات التالفة مخزنياً

رقم الانموذج	تكاليف انتاج الانموذج (١)	الكمية التالفة للأنموذج (٢)	تكاليف الانموذج التالف (٣= ١×٢)
٧٩٠٦٥	٢٦,٥٤٩	١٩٢	٥,٠٩٧,٤٠٨
٧٩٠٧٠	٢٤,٥٥٠	٣٥٠	٨,٥٩٢,٥٠٠
٧٩٠٧٦	٢٠,٢٨٠	١٦٩	٣,٤٢٧,٣٢٠
٧٩٠٧٧	٢٢,٢٦٣	صفر	صفر
المجموع	٨٠٤٩٧	٧١١	١٧,١١٧,٢٢٨

(المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على تقرير الإنتاج المتراكم)

بعد احتساب تكلفة الأحذية التالفة إجراء عملية إعادة التصنيع لتلك المنتجات من خلال اصلاح التلف الموجود فيها والذي يكون في الغالب تلف اللون وتفكك الصمغ

حيث يتم فتحها وإعادة تنظيفها وتصميغها وكبسها وصبغها، ويمكن الاستفادة من العدد الفائض من العاملين للقيام بتلك المهمة وبذلك يتكلف المعمل فقط تكاليف المواد الأولية التي يتم اضافتها لاعادة التصنيع، وقد تم احتساب تكاليف المواد الداخلة في إعادة التصنيع للزوج الواحد وبعد ذلك يتم ضرب اجمالي تكاليف إعادة التصنيع بالكمية التالفة مخزنياً وكما في الجدول (٦) الآتي:

جدول (٦)

تكاليف المواد الداخلة في إعادة التصنيع

التفاصيل	وحدة القياس	الكمية	سعر الوحدة	القيمة/ دينار
ثنر	ملل	١٥	٤.٤٤٧	٦٧
صمغ PU	غم	٤٠	٦.٥	٢٦٠
صمغ نيوبرن	غم	٥٠	٦.٧٣٤	٣٣٧
صمغ لاتكس	غم	١٥	٦.٣٩٥	٩٦
علبة متطورة	عدد	١	١٣٠٠	١٣٠٠
فنش	ملل	١٥	١٢	١٨٠
مسمار ناعم	غم	٣	٣.٨٦	١٢
مسمار خشن	غم	٦	٦	٣٦
مجموع تكاليف إعادة التصنيع				٢٢٨٨

(المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بطاقة التسعير)

بعد احتساب تكاليف إعادة تصنيع الزوج الواحد يتم احتساب تكاليف إعادة التصنيع الاجمالية للكمية التالفة وذلك من خلال ضرب الكمية التالفة من المواد المخزونة للعام ٢٠٢٠ والبالغة (٧١١) زوجاً في تكاليف إعادة تصنيعها والبالغة (٢٢٨٨) دينار لكل زوج وكما في المعادلة الآتية:

التكاليف الاجمالية لإعادة تصنيع الأحذية = ٧١١ زوج × ٢٢٨٨ دينار =

ويتم إضافة تكاليف إعادة التصنيع الى التكاليف الاجمالية للمواد التالفة مخزنياً لاستخراج الكلفة الكلية للمواد المعاد تصنيعها فيكون مجموع تكاليف تلك المواد المُعاد تصنيعها (١٨,٧٤٣,٩٩٦) دينار وكما في المعادلة الاتية:

التكاليف الاجمالية للمواد التالفة = ١٧,١١٧,٢٢٨ + ١،٦٢٦,٧٦٨ =

ويمكن بيع تلك المنتجات التي تم اعادة تصنيعها في السوق بأسعار تنافسية كأن يكون (بسعر التكلفة) مما يمكن الشركة من تخفيض للنفايات مع تحصيل إيرادات تقلل من التكاليف التي تتكبدها نتيجة الخزن السيء للمنتجات الجلدية.

إنَّ استخدام ستراتيجيات التصنيع الأخضر (4R) يساهم بشكل كبير في (التخلص من النفايات) من خلال اتباع الطرق والأساليب التي عند توافرها يستطيع المعمل خلق بيئة آمنة للعاملين وخفض للنفايات الناتجة عن عملية التصنيع، فضلاً عن الحصول على إيرادات تساهم في توفير المستلزمات البيئية المناسبة وخفض التكاليف الاجمالية للمنتجات مما يجعله قادراً على منافسة المنتجات المعروضة في السوق من خلال امتلاكه ميزة تنافسية بكون منتجاته (صديقة للبيئة) وهي ميزة يصعب الحصول عليها لدى اغلب المنتجات.

مما تقدم أعلاه يتبين مقدار الوفورات التي يمكن تحصيلها عند اتباع تلك الستراتيجيات، والتي تحقق تخفيض في كلفة المواد الجلدية الأولية التي يتم شراءها والتي بلغت خلال العام (٨٤,٤٦٩,٣٦٧) دينار وكما في الجدول (٧) الاتي :

جدول (٧)

مقدار التخفيض الذي يحققه تطبيق (4R)

كلفة المواد الأولية الجلدية قبل التطبيق	٨٤,٤٦٩,٣٦٧	٨٤,٤٦٩,٣٦٧	٨٤,٤٦٩,٣٦٧	٨٤,٤٦٩,٣٦٧
الستراتيجيات المطبقة	مقدار التخفيض	مقدار التخفيض	مقدار التخفيض	مقدار التخفيض

التخفيض من المصدر –	(٢,٥٣٤,٠٨١)	.....	.....	.....
أعادة الاستخدام	.....	(٥,٧٣٥,٤٧٠)	.....	.....
إعادة التدوير	.....	.....	(٨,٤٤٦,٩٣٧)	.....
إعادة التصنيع	.....	.....	.....	(١٨,٧٤٣,٩٩٦)
كلفة المواد الأولية الجلدية بعد التطبيق	٨١,٩٣٥,٢٨٦	٧٨,٧٣٣,٨٩٧	٧٦,٠٢٢,٤٣٠	٦٧,٣٥٢,١٣٩

(المصدر: إعداد الباحثان)

ومن الجدول السابق يتبين للباحث مقدار التخفيض الذي يمكن تحقيقه عند تطبيق تلك الستراتيجيات، مع الإشارة الى انه يتم المفاضلة بين تطبيق الستراتيجيات، إذ أنَّ تطبيق ستراتيجية التقليص وإعادة الاستخدام يعني عدم بقاء نفايات يمكن استخدامها في تطبيق ستراتيجية إعادة التدوير، مع الإشارة الى ان اعتماد ستراتيجية (التقليص من المصدر) سيؤدي الى تخفيض كلفة المواد الجلدية بنسبة (٣%)، ويحقق تطبيق ستراتيجية (إعادة الاستخدام) تخفيض بنسبة (٧%)، بينما تطبيق ستراتيجية إعادة التدوير يحقق تخفيض بنسبة (١٠%) في حال عدم تطبيق الستراتيجيتين السابقتين، وفيما يخص ستراتيجية إعادة التصنيع فإنها تعمل بمعزل عن بقية الستراتيجيات لكونها تختص بالنفايات التالفة نتيجة الخزن السيء، وبذلك فإن مقدار المبالغ التي يحققها تطبيق تلك الستراتيجات (أو بعضها) هي كما يلي:

- **٢,٥٣٤,٠٨١** دينار يتم تحقيقه من تطبيق ستراتيجية التقليص من المصدر.
- **٥,٧٣٥,٤٧٠** دينار يتم تحقيقه من تطبيق ستراتيجية إعادة الاستخدام.
- **٨,٤٤٦,٩٣٧** دينار يتم تحقيقه من تطبيق ستراتيجية إعادة التدوير.
- **١٨,٧٤٣,٩٩٦** دينار يتم تحقيقه من تطبيق ستراتيجية إعادة التصنيع.

إنَّ تطبيق تلك الستراتيجيات ساهم في تحويل النفايات من خسارة وعبء تتحمله الشركة الى ايراد يخفض من تكاليف شراء المواد الأولية وبالتالي تخفيض تكاليف الانتاج، ويستطيع المعمل استثمار تلك الإيرادات للمساهمة في تحقيق الجودة البيئية

للعاملين من خلال تجهيزهم بأدوات الوقاية الصحية اللازمة عن طريق شراء المعدات الخاصة بالحد من الانبعاثات الغازية الناتجة عن استخدام المواد الكيمياوية في الانتاج.

وبالرغم مما يحققه التصنيع الأخضر من وفورات مالية جراء تطبيق ستراتيجياته على المعمل مجال البحث إلا انه يحب التأكيد على أن الهدف الأساسي للتصنيع الأخضر هو التخلص من النفايات بصورة آمنة وإنتاج منتجات صديقة للبيئة مما يحقق ميزة تنافسية مستدامة وهذا ما تم التوصل اليه في هذا المبحث، وان تحقيق الإيرادات من خلال الاستثمار في تلك النفايات جاء كنتيجة عرضية لعملية التخلص من تلك النفايات، من خلال إعادة استخدامها أو إعادة تدويرها أو إعادة تصنيعها بقصد التخلص منها بصورة آمنة.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

كُرس هذا المبحث لإستعراض اهم الاستنتاجات التي توصل لها الباحثان في الجانبين النظري والعملي وعلى النحو الآتي:

أولاً: الاستنتاجات:

١- ان تطبيق الوحدات الاقتصادية المحلية للأنظمة الحديثة ومنها نظام التصنيع الأخضر يمنحها القدرة على استدامة الميزة التنافسية لاقصى مدة ممكنة، وذلك من خلال مساعدة الوحدة الاقتصادية على خفض تكاليف التخلص من النفايات مما يحقق وفورات مالية لاستثمارها لتلك النفايات في انتاج منتجات أخرى فضلاً عن توفير منتجات صديقة للبيئة تسهم في الحفاظ على البيئة وتقليل التلوث.

٢- يُعد **معمل رقم** (٧) (مجال البحث) والتابع للشركة العامة لصناعات النسيج والجلود، من المعامل التي لها ثقل كبير في السوق لما ينتجه من احذية جلدية بأربع موديلات متنوعة، علماً ان المعمل حائز على شهادة الجودة العراقية / المواصفة (ISO:9001:2015) والتي تم تجديدها بتاريخ ٧/١٠/ ٢٠١٩ لغاية ٦/١٠/٢٠٢٢.

٣- يساهم تطبيق نظام التصنيع الأخضر على المعمل بخفض النفايات والتلف الناتج عن عملية الخزن السيء فضلاً عن تخفيض التكاليف بصورة كبيرة من خلال تطبيق ستراتيجيات التصنيع الأخضر(4R)، حيث حقق استخدام تلك الستراتيجيات اهداف المعمل بخفض التلوث وكذلك حقق تخفيضاً في تكاليف انتاج تلك المنتجات من خلال توظيف تلك الستراتيجيات في استثمار تلك النفايات في انتاج منتجات ثانوية أو إعادة تصنيع المنتجات التالفة.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على ما تم عرضه من استنتاجات تم التوصل لها، في ادناه بعض التوصيات التي تصب في صالح المعمل (مجال البحث) أو الوحدات الاقتصادية التي تنتهج نفس المنهج لتحقيق اهدافها المتمثلة بالاتي :-

١- هناك حاجة ملحة لدى الوحدات الاقتصادية المحلية بصورة عامة ومعمل رقم (٧) بصورة خاصة في تبني أنظمة وأساليب حديثة بدلاً من الأنظمة التقليدية كونها لا تلبي حاجة تلك الوحدات في المنافسة، ومن هذه الأنظمة نظام التصنيع الأخضر.

٢- ان تطبيق المعمل لستراتيجيات التصنيع الأخضر يتيح له استثمار العدد الفائض من العاملين في فتح خط انتاجي يهتم بتحويل النفايات الى منتجات ثانوية من خلال إعادة استخدام أو إعادة تدوير النفايات الناتجة عن عملية التصنيع مما يخفض من تكاليف إنتاج منتجاتها ويحقق بيئة آمنة باستثمار تلك النفايات بدلاً من التخلص منها.

٣- إنَّ تطبيق التصنيع الأخضر ساهم بخفض تكاليف الإنتاج وحقق وفورات مالية نتيجة استثمار النفايات من خلال استعمال ستراتيجيات التصنيع الأخضر الأربعة (4R) على النفايات بدلاً من التخلص منها.

٤- التنسيق بين قسم البحث والتطوير في الشركة وبين الجامعات للإفادة من الاطاريح والرسائل والبحوث التي لها علاقة بالعملية الإنتاجية، والاخذ بتوصياتهم والحلول المطروحة للمشاكل التي تعاني منها تلك الوحدات الاقتصادية لتفعيل دور

القسم في اجراء دراسات وبحوث لإيجاد الحلول للنفايات التي تتولد نتيجة الإنتاج غير المدروس والخزن السيء.

٥- تفعيل الجانب الإعلامي والتثقيفي لغرض ابراز مميزات منتجات الشركة، والتوجه نحو الزبائن والاخذ بشكاواهم ومقترحاتهم حول نوع وشكل المنتجات التي يرغبون بإقتناءها من خلال اجراء استطلاعات الرأي وعمل الاستبانات التي من خلالها يتم تشخيص المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة لها.

المصادر:

أولا :المصادر العربية

١-قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩.

٢-تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي على نشاطات الشركة / مصنع الجلدية للمدة (٢٠١٣/١/١ لغاية ٢٠١٦/١١/١) طبعة عام ٢٠١٧.

٣-الربيعي، لؤي راضي خليفة، **(تصميم وتقييم متطلبات نظام التصنيع الأخضر) دراسة حالة في شركة ديالى العامة للصناعات الكهربائية – معمل محولات التوزيع**، مجلة الإدارة والاقتصاد / السنة الاربعون / العدد مئة وعشرة،(٧٣-١٠٢):٢٠١٧.

٤-البربري، أحمد فهيم محمد طه، **(تحقيق التصنيع الأخضر بصالات الحياكة لمصانع الملابس الجاهزة المتوسطة باستخدام لين ٦ سيجما)** مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، المجلد ٣، العدد ١٠ (٢)، (14-1)، ٢٠١٨.

٥-الصباغ، عزام عبد الوهاب عبد الكريم، **(أهمية التصنيع ألاخضر واثره في التحول الى سلسلة التجهييز الخضراء: في الشركة العامة لصناعة البطاريات / العراق)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والخمسون، (٦٩-١٠٠)، ٢٠١٨.

٦-العزاوي، محمد عبد الوهاب ،السبعاوي ،إسراء وعد الله **(دور استراتيجيات التصنيع الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة) دراسة استطلاعية لآراء عينة من المدراء في الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية في نينوى**، كلية الحدباء الجامعة، مجلة بحوث مستقبلية،المجلد ٤، العدد ٢، (٨١-١٠٨): 2013

٧-حمودي، هشام عمر،الخشاب، عمر غالب، جاسم، اوراس محمود، **(المحاسبة البيئية في خدمة تبني الانتاج الانظف كاحد اساليب اقتصاديات التكنلوجيا الخضراء)** عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني، جامعة جيهان للعلوم الإدارية والمالية، أربيل، ٢٠١٨.

٨-حميدي، بثينة راشد، **(اثر تطور نظم التصنيع المرنة والرشيقة والخضراء في توجيه فكر المحاسبة الادارية باتجاه المدخل الستراتيجي) دراسة استطلاعية لاراء عينة من أساتذة المحاسبة والادارة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الحادية والاربعون، العدد مئة وسبعة عشر/ ١٩٩-٢٢٢:(٢٠١٨).

٩-صالح، نداء مهدي، حسين، انتصار هادي، **(دور استراتيجية التصنيع الأخضر في تخفيض الكلف بإستعمال خارطة مجرى القيمة)**، مجلة التقني / المجلد الثلاثون / العدد ٤-(٨٥-١١١):٢٠١٧.

١٠- عبد الكريم، مسعي، **(تقنية الإنتاج الأنظف ودورها في حماية البيئة وترقية المؤسسة الصناعية)**، مجلة ابعاد اقتصادية، العدد ٦، (٢٤٦-٢٦٥)، ٢٠١٦.

١١- نزلي، غنية، **(استخدام تقنية الإنتاج الأنظف ودورها في تحقيق ألأمن البيئي في ظل التغيرات المناخية)، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الدراسات الأقتصادية والمالية، جامعة الوادي – العدد التاسع – المجلد الثالث، (١٨٥-١٩٦)، ٢٠١٨.

١٢- محسن، اسراء عبد السلام **(مدى استخدام أدوات المحاسبة الرشيدة في تحقيق ميزة تنافسية في ظل إدارة الجودة الشاملة) دراسة حالة – بنك فلسطين**، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية –جامعة ألازهر- غزة، (٢٠١٦).

١٣- الايوبي، منصور محمد علي **(استراتيجية المحيط ألازرق كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية) دراسة تطبيقية في كلية فلسطين التقنية – دير البلح**، مجلة جامعة العين للاعمال والقانون (86-١٢٥) ، المجلد ٤،العدد ٢ ، ٢٠٢٠.

١٤- **الشمري**، احمد عبد الله امانة، **(ادارة المعرفة وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة) دراسة استطلاعية لاراء عينة من مدراء شركة زين للاتصالات)**، المجلة العراقية للعلوم إلادارية المجلد ١٠، العدد ٣٩، ٢٠١٤.

١٥- الحميداوي، احسان رزاق عطية، **(التكامل بين أسلوب تيار القيمة وتقنية الإنتاج الأنظف ودوره في تعزيز عوامل النجاح الرئيسة) بحث تطبيقي في مصفى الدورة**، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد، ٢٠١٨.

١٦- الساهوكي، صدى مدحت مجيد،(**إعادة تدوير النفايات ودورها في تحسين الكفاءة الإنتاجية)**، بحث تطبيقي في معمل سمنت بازيان شركة لافارج الفرنسية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد، ٢٠١٧.

١٧- السلطاني، شيماء عدنان محمد، **(تكلفة الإنتاج الانظف ودوره في تحسين جودة المنتج وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة)**، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، ٢٠٢٠.

١٨- الشباسي، محي سامي محمد محمد، **(إطار مقترح للمحاسبة عن تكاليف الإنتاج الأنظف لدعم الميزة التنافسية في بيئة الأعمال الصناعية) دراسة تطبيقية** ، إطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية التجارة وإدارة الأعمال قسم المحاسبة، جامعة حلوان، مصر، ٢٠١٧.

١٩- القريشي، سهام عبد علي عبيد، **(القياس الكلفوي على أساس المواصفات (ABCII) في تنفيذ عقود المقاولات ودوره في تحقيق الميزة التنافسية)** بحث تطبيقي في شركة المنصور العامة للمقاولات الانشائية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، ٢٠٢٠.

٢٠- المحمدي، علاء عبد الحسن حسن، **(تكامل تقنيتي التكلفة المستهدفة وسلسلة القيمة ودوره في تحقيق الميزة التنافسية)** دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة السيارات، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩.

٢١- حسن، علي حمزة، **(التكامل بين الانتاج الرشيق والتصنيع الاخضر وأثره في نجاح المشروع) دراسة استطلاعية في شركة المشاريع النفطية**، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس الكلية التقنية الإدارية/ بغداد، ٢٠١٩.

٢٢- حميدة، زواوي، **(الابداع التكنولوجي كمدخل لاكتساب ميزة تنافسية مستدامة بالمؤسسة الأقتصادية الجزائرية)، دراسة حالة لمؤسسة اقتصادية**، أطروحـــــــة دكتوراه مقدمة الى جامـــــــعة محمد بو ضياف، كلية العلـوم الأقتصادية التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٨.

٢٣- عواد، هدى طارق، **(تأثير استراتيجيات التصنيع الاخضر في الاداء التنافسي للمنظمة) دراسة تحليلية مقارنة في منظمتين صناعيتين**، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس الكلية التقنية الإدارية/ بغداد، ٢٠٢٠.

٢٤- علي، سوزان عبد الغني، **(اثر مرتكزات التصنيع الرشيق في تعزيز الميزة التنافسية للشركة العامة للادوية في سامراء)**، دراسة تحليلية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد – ٨ ، العدد – ١٥، (٣١٤- ٣٤٣)، ٢٠١٦.

٢٥- ميمون، معاذ، **(دور التسويق الأخضر في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة) دراسة حالة منظمة الاعمال تويوتا Toyota** ، أطروحـــــــة دكتوراه مقدمة الى جامـــــــعة وهــران ٢، كلية العلـوم الأقتصادية التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٩.

ثانيا :المصادر الأجنبية

1- Abualfaraa, Wadhah, Konstantinos Salonitis, Ahmed Al-Ashaab, and Maher Ala'raj. "**Lean-green manufacturing practices and their link with sustainability: a critical review.**" *Sustainability* 12, no. 3 (2020): 981.

2- Almada, Lívia, and Renata Borges. "**Sustainable competitive advantage needs green human resource practices: A framework for environmental management**." *Revista de Administração Contemporânea* 22, no. 3 (2018): 424-442.

3- Bhattacharya, Arindam, Rahul Jain, and Amar Choudhary. **"Green manufacturing: energy, products and processes."** *The Green manufacturing report by The Boston Consultancy Group for Confederation of Indian Industry* (2011).

4- Da Silva, Francisco leanosé Gomes, and Ronny Miguel Gouveia. "Practices on cleaner production and sustainability." Springer, Cham, Switzerland, 2020.

5- Dornfeld, David, Chris Yuan, Nancy Diaz, Teresa Zhang, and Athulan Vijayaraghavan. "Introduction to green manufacturing." In *Green Manufacturing*, Springer, Boston, MA, 2013.

6- Gaya, Hanningtone. "**Tangible Resources are the First Step in the Value Creation Process of Sources of Sustainable Competitive Advantage in a Services Firm: An Activity-Resource-Based View (ARBV) Theory?.**" *Global journal of management and business* 17 (2017): 1-12.

7- Groover, Mikell P. ***Fundamentals of modern manufacturing: materials, processes, and systems*.** John Wiley & Sons .2010.

8- Haseeb, Muhammad, Hafezali Iqbal Hussain, Sebastian Kot, Armenia Androniceanu, and Kittisak Jermsittiparsert. **"Role of social and technological challenges in achieving a sustainable competitive advantage and sustainable business performance."** *Sustainability* 11, no. 14 (2019): 1-23.

9- Hens, Luc, Chantal Block, Juan Jose Cabello-Eras, A. Sagastume-Gutierez, Dunia Garcia-Lorenzo, C. Chamorro, K. Herrera Mendoza, Dries Haeseldonckx, and C. Vandecasteele. "**On the evolution of "Cleaner Production**" as a concept and a practice." *Journal of cleaner production* 172 (2018): 3323-3333.

10- Leong, Wei Dong, Hon Loong Lam, Wendy Pei Qin Ng, Chun Hsion Lim, Chee Pin Tan, and Sivalinga Govinda Ponnambalam. "**Lean and green manufacturing—a review on its applications and impacts**." *Process integration and optimization for sustainability* 3, no. 1 (2019): 5-23.

11- Mensah, Justice, and Sandra Ricart Casadevall. "Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action: Literature review." *Cogent Social Sciences* 5, no. 1 (2019): 1-21.

12- Migdadi, Yazan Khalid Abed-Allah, and Dua'A. Samih Ibrahim Elzzqaibeh. **"The evaluation of green manufacturing strategies adopted by ISO 14001 certificate holders in Jordan."** *International Journal of Productivity and Quality Management* 23, no. 1 (2018): 90-109.

13- Paul, I. D., G. P. Bhole, and J. R. Chaudhari. "**A review on green manufacturing: it's important, methodology and its application**." *Procedia Materials Science* 6 (2014): 1644-1649.

14- Pervan, Maja, Marijana Curak, and Tomislava Pavic *Kramaric. **"The influence of industry characteristics and dynamic capabilities on firms'***

profitability." *International Journal of Financial Studies 6, no. 1 (2018): 1-19.*

15- Porter, Michael E**. "Competitive Advantage Creating And Sustaining Superior Peifonnance ".** the free press (1985).

16- Rajput, Sarvesh PS, and Suprabeet Datta. **"Sustainable and green manufacturing–A narrative literature review."** *Materials Today: Proceedings* 26 (2020): 2515-2520.

17- Reed, Richard, and Robert J. DeFillippi. **"Causal ambiguity, barriers to imitation, and sustainable competitive advantage."** *Academy of management review* 15, no. 1 (1990): 88-102.

18- Russell, Suzana N., and Harvey H. Millar. **"Competitive priorities of manufacturing firms in the Caribbean."** *IOSR Journal of Business and Management* 16, no. 10 (2014): 72-82.

19- Sansone, Cinzia, Per Hilletofth, and David Eriksson. **"Evaluation of critical operations capabilities for competitive manufacturing in a high-cost environment."** *Journal of Global Operations and Strategic Sourcing* (2020).

20- Singh, Amandeep, Deepu Philip, and J. Ramkumar. **"Quantifying green manufacturability of a unit production process using simulation."** *Procedia CIRP* 29 (2015): 257-262.

21- Todericiu, Ramona, and Alexandra Stăniţ. **"Intellectual capital–The key for sustainable competitive advantage for the SME's sector."** Procedia Economics and Finance 27 (2015): 676-681.

22- Zeya, Zheng. **"Green Manufacturing Framework Development and Implementation in Industry"** Masters Thesis, Faculty of Mechanical Engineering Department of Industrial Engineering and, Tallinn University of Technology ,Estonia (2015).

23- https://insights.globalspec.com/article/12277/**what-is-green-manufacturing-and-why-should-a-business-bother**.

, Srinivas, Hari Sustainable Development: Concepts (gdrc.org) **"Sustainability Concepts, Cleaner**

تأثير قياس مخاطر السمعة في القيمة السوقية للمصارف باعتماد الاحداث الجوهرية
دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية

The Effect of Measuring Reputation Risk on the Market Value of Banks by Adopting the Fundamental Events
An Applied Study in a Sample of Iraqi Banks

شهلة عبدالله شيحان — **أ.م.د صلاح الدين محمد امين**

الباحث — **الجامعة التقنية الوسطى الكلية التقنية الادارية – بغداد**

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/٧/١١ — **تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/٨/١٧**

المستخلص

يهدف هذا البحث التعرف على مدى تعرض المصارف لمخاطر السمعة وتأثيرها على القيمة السوقية للاسهم بالاعتماد على الاحداث الجوهرية، تكمن اهمية البحث في قلة الدراسات العربية وندرتها في التطرق لموضوع مخاطر السمعة، كذلك اهمية مخاطر السمعة كخطر مستقل والعلاقة بين هذه المخاطر والقيمة السوقية لذلك تم اختيار العينة من المصارف العراقية المشاركة بالتداول في سوق العراق للأوراق المالية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٩ والتي صرحت عن

- بحث مستل من رسالة ماجستير.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد االرابع / كانون الأول ٢٠٢١
الصفحات ١٨١ - ٢١٢

الاحداث الجوهرية ادت الى خسائر غير متوقعة ظهرت بالبيانات المالية لها، وبينت النتائج ان هذه الاحداث ادت الى تعرض ثلاث مصارف هي مصرف (الموصل للاستثمار والتنمية، والمتحد للاستثمار، وبغداد) الى مخاطر السمعة، وبالتالي اثرت على القيمة السوقية لاسهم هذه المصارف، وكان مصرف المنصور الذي لم تتأثر القيمة السوقية لأسهمه بالحدث الجوهري الذي تعرض له مما يبين عدم تعرضه لمخاطر السمعة ويرجع ذلك لحجم الخسارة التي يمكن للمصرف تغطيتها دون التأثير على حقوق المساهمين.

الكلمات المفتاحية:– مخاطر السمعة، القيمة السوقية، الاحداث الجوهرية

Abstract

This research aims to identify the extent to which banks are exposed to reputational risk and its impact on the market value of shares, depending on the fundamental events. One of the Iraqi banks participating in trading in the Iraqi Stock Exchange for the period 2012-2019, which declared about the fundamental events that led to unexpected losses that appeared in their financial statements.) to the reputational risk, and thus affected the market value of the shares of these banks, and Al-Mansour Bank, whose market value was not affected by the fundamental event that it was exposed to, which shows that it was not exposed to reputational risk due to the size of the loss that the bank can cover without affecting the shareholders' rights

Keywords: Reputational risk, market value, Fundamental events

المقدمة

الازمات المالية العالمية جلبت اهتمامًا متزايدًا بمخاطر السمعة وخاصة في القطاع المصرفي فان ما يحدث بعد الازمات المالية ادى الى فقدان الثقة في بعض المصارف وخاصة تلك التي لا تمتلك رصيد كافي من السمعة الجيدة. ان السمعة المصرفية وما تتعرض له من مخاطر اصبحت جزء مهم من ادارة المخاطر الناجحة لكونها مرتبطة بتصورات العملاء واصحاب المصلحة عن ما يقدمه المصرف بمصداقية من منتجات وخدمات لذلك تظهر مخاطر السمعة مع كل منتج او خدمة

يقدمها المصرف وكذلك مع كل حدث او اعلان يتعرض له المصرف. لذلك أدركت المصارف في الوقت الحاضر أن تطوير وتحسين التحكم في مخاطر السمعة عامل نجاح رئيسي في النمو والديمومة.

ولكن تعرض المصرف لأحداث غير متوقعة وجوهرية قد تؤدي الى خسائر تشغيلية تسبب في خسارة المصرف لسمعته او تعرضها للمخاطر لذلك تسعى المصارف في دول العالم الى الحد من تأثير الاحداث الجوهرية وذلك بوضع استراتيجيات او صياغة سيناريوهات تحد من اثرها وذلك بعد القيام بقياس هذه المخاطر.

المبحث الاول/ منهجية البحث

اهمية البحث

قلة الدراسات وندرتها والتي تتطرق الى موضوع العلاقة بين مخاطر السمعة والقيمة السوقية لأسعار اسهم المصارف مما يحقق اهمية للدراسة، يبين هذا البحث اهمية مخاطر السمعة كخطر مستقل واثره على القيمة السوقية لاسهم المصارف بالاعتماد على الاحداث الجوهرية. وتعريف المصارف العراقية بأهمية مراعاة سمعتها والمحافظة عليها من المخاطر

فرضية البحث

الفرضية الرئيسية الاولى:- توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين مخاطر السمعة والقيمة السوقية لأسهم المصرف.

الفرضية الرئيسية الثانية :- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين مخاطر السمعة والقيمة السوقية لأسهم المصرف.

اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:-

أ- تقديم اطار نظري عن مفهوم واهمية مخاطر السمعة في المصارف

ب- قياس وتحليل العلاقة بين مخاطر السمعة والقيمة السوقية لاسهم المصارف بالاعتماد على الاحداث الجوهرية

ج- قياس وتحليل تأثير مخاطر السمعة في القيمة السوقية لأسعار اسهم المصارف بالاعتماد على الاحداث الجوهرية

الاساليب المستخدمة في البحث

١. تم استخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وقياسها عن طريق البرنامج (Microsoft Excel) والبرنامج الاحصائي (spss v.25) و(E-views v.10)

٢. يحتوي البحث على مجموعة من المعادلات المالية ذات العلاقة بموضوع البحث، والتي سوف يتم التطرق إليها لغرض بيان علاقتها بمخاطر السمعة والقيمة السوقية لأسعار اسهم المصارف.

المبحث الثاني/الاطار النظري

اولا:- مخاطر السمعة

تظهر مخاطر السمعة من الضرر الذي يلحق بالمصرف من خلال فقدان سمعته نتيجة للفشل التشغيلي او من أحداث أخرى وتنتمي كل من المخاطر التشغيلية والسمعة إلى مجال مماثل حيث يمكن أن تكون للمشكلات التشغيلية عواقب سلبية على سمعة المصرف ممايؤثر على رضا العملاء والمساهمين، فهي ممكن ان تنتج عن حوادث مثل الاحتيال او الغش او السرقة او مخاطر مالية أو المخاطر البيئية. (Bloom 2011, 24) ويمكن ان نبين مفهوم مخاطر السمعة وكذلك انواعها وادارتها والعوامل التي تعزز السمعة وكالاتي

١- مفهوم مخاطر السمعة

توجد مخاطر السمعة في العديد من المستويات ومن الصعب تحديدها، حيث يمكن تعريفها على أنها مخاطر الخسارة الاقتصادية المرتبطة بالصورة السلبية للمصرف من قبل العملاء والمساهمين واصحاب المصلحة الاخرين. (Kunitsyna and Britchenko 2018, 920) او احتمال أن تؤدي الدعاية السلبية المتعلقة بالممارسات التجارية للمصرف سواء كانت صحيحة او لا إلى انخفاض في قاعدة العملاء او المستثمرين

أو انخفاض الإيرادات. (Bryson 2014, 156) او تعرف بأنها أي إجراء أو حدث أو ظرف قد يؤثر سلبا أو ايجاباً على سمعة المصرف، فهي عبارة عن مخاطر مقنعة. (Gaillard, Louisot and Rayner 2018, 98)

ترتبط مخاطر السمعة بالاستراتيجية الخاطئة، او الإدارة والقيادة السيئة، أو نظام الحوافز الخاطئ وغير الكفوء، او ضعف الاشراف على المصرف، وفي كثير من الأحيان يكون الضرر الذي يلحق بسمعة المصرف غير ملموس وقد يظهر بشكل تدريجي لكن أسواق الأسهم تتفاعل على الفور مع عواقب السمعة في حالة تسريب اي معلومة للسوق تسيء لسمعة المصرف.

فالمعروف إن سعر سهم المصرف يساوي القيمة المستقبلية المتوقعة مطروحا منها للتدفقات النقدية التي ستولدها وفي بعض الاحداث السلبية التي تمس السمعة تؤدي الى تقليل التدفقات النقدية الحالية وبالتالي من شأنه ذلك أن يقلل من القيمة السوقية لاسهم المصرف مما تتحقق خسائر وهذا يزيد من استغناء المساهمين عن اسهمهم وذلك عن طريق بيعها وبالتالي قد تكون هناك عواقب سلبية مباشرة على التدفقات النقدية المستقبلية. (Wang and Smith 2010, 234)

٢- انواع مخاطر السمعة

لمخاطر السمعة عدة انواع هي:- (J. Rayner 2003, 34)

أ- مخاطر متعلقة بالعملاء والتي تتحكم بها رغباتهم وقد تتأثر بأعمال المصرف مثل قيام المصرف بعمليات احتيال او تزوير موقف المصرف بالسوق لغرض جذب العملاء

ب- مخاطر متعلقة بالتشغيل مثل سوء ادارة المصرف وعدم امتثاله بالتعليمات والقواني

ج- مخاطر الهجمات الخارجية مثل قيام المصارف الاخرى في تشويه سمعة المصرف وشن هجوم منافس له من خلال اثارت شائعات سلبية عنه وتعتبر هذه منافسة غير شريفة.

د- مخاطر تتعلق بالكوارث الطبيعية والحروب والتي تكون خارج عن ارادة المصرف الا انه لم يتخذ اجراءات وسياسات للتقليل من حدتها.

٣- ادارة مخاطر السمعة

لغرض ان تكون الادارة فعالة يتم ذلك من خلال:- (Miklaszewska and Kil 2016, 389)

أ- يجب على المصرف تقييم سمعته بين اصحاب المصلحة من خلال تقييم ادائه وقدرته على تلبية توقعات اصحاب المصلحة ومراقبة المعتقدات والتوقعات المتغيرة لأصحاب المصلحة وذلك من خلال اجراء دراسات للسوق وكذلك الحاجة لفهم كيفية تأثير الاعلام ومواقع التواصل على رغبات اصحاب المصلحة مما يحسن سمعة المصرف بشكل جيد. وتعتبر ذلك من مهام ادارة المخاطر في المصرف

ب- تقييم شخصيته الحقيقية من خلال اتباع طرق موضوعية وكمية وسياقية الا ان ذلك من الصعب بسبب ميل مدراء المصارف بالمبالغة في قدراتهم وقدرات مؤسساتهم، كذلك اعتقادهم الدائم بان مصارفهم تمتلك سمعة جيدة، وفي بعض الاحيان يتم ادارة التوقعات بشكل متفائل في محاولة لأقناع السوق بأداء المصرف.

ج- على المصرف سد الفجوة بين الواقع والمتوقع لسمعته فعندما تتجاوز شخصية المصرف سمعته يمكن سد ذلك من خلال برامج اتصالات وتوسيع العلاقات بشكل اكبر باستخدام الذكاء الاعلامي واذا كان العكس فيجب على المصرف الاستفادة من سمعته الجيدة بتحسين قدراته وسلوكه.

٤- عوامل تعزيز سمعة المصرف

أ- الازمات المالية

تقوم معظم المصارف بتركيز طاقاتهم على التعامل مع الاحداث التي تظهر بانها تهديدات نتيجة للازمات محاولة معالجة هذه التهديدات متناسين بذلك الفرص المتحقق وهذه ليست إدارة المخاطر انما إدارة الأزمات (رد الفعل يهدف إلى الحد من الضرر). (J. Rayner 2003, 50)

لذلك على ادارة المخاطر في المصارف السعي الادارة سمعته كونها تعتبر احد دروع الحماية للمصرف من الازمات المالية والتخفيف من اثارها في حالة تعرض المصارف لها

ان عدم ادارة الصحيحة لمخاطر السمعة قد تؤدي إلى خسائر للمصرف وهذه الخسائر هي:- (Perry and de Fontnouvelle 2015, 12)

- فقدان العملاء الحاليين أو المستقبليين
- فقدان الموظفين أو المدراء داخل المصرف
- زيادة في تكاليف التوظيف، أو تعطل الموظفين
- تخفيض في شركاء العمل الحاليين أو المستقبليين
- زيادة تكاليف التمويل المالي عن طريق الائتمان أو أسواق الأسهم
- زيادة التكاليف بسبب اللوائح الحكومية أو الغرامات أو العقوبات الأخرى
- انخفاض أسعار أسهم المصرف
- زيادة التكاليف لاستعادة الصور والعلامة التجارية (استراتيجية الإعلان، وسياسة الاتصالات في السوق).

ب- الاستدامة

أن السوق عادة ما يعتقد أن المصارف ذات السمعة التجارية القوية سيحقق أرباحاً مستدامة ونمواً مستقبلياً كبيراً وهذه المصارف عادة ما يتم تداولها في سوق المال بمكررات ربحية عالية وقيم سوقية كبيرة، والمعروف ان الجزء الكبير من القيمة السوقية للكثير من المصارف يأتي من أصول غير ملموسة يصعب تقييمها مثل(العلامات التجارية، ورأس المال الفكري والشهرة) لذلك فإن هذه المصارف أكثر عرضة من غيرها لمخاطر الإضرار بالسمعة. (Kunitsyna and Britchenko 2018, 943)

تنجح المصارف في تحقيق ميزة تنافسية عندما تنجح في تنفيذ استراتيجية خلق قيمة التي لا يمتلكها المنافسون. ويمكن تحقيق الميزة التنافسية المستدامة عن طريق التخلص من الاليات التقليدية، واللجوء الى الاساليب الحديثة في تقديم الخدمات بحيث يكون المصرف اشبه بسوق للخدمات يلبي رغبات كل اصحاب المصلحة (supermarket bank) هذه الخدمات تحقق الاستدامة وبالتالي الطريق لسمعة جيدة. (Ljubojevi 2019, 229)

ج- الامتثال

تعتبر اهمية الامتثال للقوانين والتعليمات والقواعد مصدر قوه للمصرف وتزيد من قدرته التنافسية والمحافظة على سمعته والوفاء بالتزاماته، حيث يلعب دورا في تعزيز ثقة الجمهور، فهو يعد وسيلة فعالة لإدارة المخاطر ومنها مخاطر السمعة. (Sapountzi 2016, 45) وفشل الامتثال هو الخطر الأكبر، فتهديدات السمعة تأتي من العديد من المصادر حيث تشعر المصارف بالقلق، وبشكل خاص من الممارسات غير الأخلاقية التي تتعرض لها تلك المصارف. (Deutsche, IBM and KPMG 2005, 9)

ان طبيعة الانشطة التي تقوم بها المصارف تعتمد في الاساس على السمعة الجيدة لدى العملاء وثقتهم بإدارة المصرف بوصفها اداة مؤتمنة لحماية اموالهم ومعاملاتهم التجارية وفي حالة وجود انطباع سلبي عن المصرف قد يؤدي الى حدوث خسائر وتحول زبائنه الى المصارف المنافسة (سلطان و الزبيدي ٢٠١٩، ٦٢) كما ان عدم امتثال الموظفين للأنظمة والقواعد والتعليمات تؤثر على سمعة المصرف مثال ذلك قيام الموظف بفقدان بيانات عميل او الفضائح الاخلاقية للمدراء والموظفين (j. Rayner 2008, 67)

د- الحوكمة

الحوكمة هي نظام توجيه ورقابة للمصارف، فهي تؤثر على تاريخه وثقافته وبعد الازمة المالية (٢٠٠٧-٢٠٠٩) وفي تقرير للمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بينت ان سبب الازمة المالية كان الى حد كبير قصور وضعف في اوجه الحوكمة والتي تركت اثار كبيرة وعبء ثقيل ادت الى انعدم الثقة وخسارة السمعة، هذا يقودنا الى ان الحوكمة الجيدة في المصارف تحسن جودة السمعة ويعزز بدوره الاداء المالي والقيمة السوقية للمصرف، فالحوكمة ضرورية للحفاظ على مناخ استثماري جذاب وميزة تنافسية عالية وهذا يعمل على بناء سمعة جيدة للمصرف. (ljubojevi 2019, 230) تعمل الحوكمة الجيدة على تعزيز التزام ادارة المصرف بالمحاسبة الأخلاقية والممارسات التجارية التي تعزز سمعة المصرف تماماً وبالتالي، توفر الحوكمة الجيدة

للمصارف البنية التحتية لتطوير سمعة المصارف والحفاظ عليها (Wang and Smith 2010, 13)

هـ- الثـــقة

هي المورد التشغيلي الأكثر أهمية في مجتمعنا إذا لم نتمكن من الوثوق بأطراف المتعاملين معها فلا يمكننا التصرف كما نتوقع منهم أن يتصرفوا معنا فسنفعل أي شيء لتجنب التعامل معهم، فلا يمكن لنا ان نفكر أبداً في استثمار أموالنا في مصارف لا نثق بها لأننا نريد أن نكون واثقين من أن المصرف سيتعامل مع أموالنا بكفاءة وفي مصلحتنا. (Ljubojevi 2019, 65)

فالثقة تعتمد على خبرة المصرف التي اكتسبها في الماضي وبالتالي يخلق لدينا انطباع بأنه سوف يفي بتوقعاتنا في المستقبل وتعمل الثقة على تدعيم العلاقات القائمة وفي نفس الوقت تعمل كمغناطيس للعلاقات المستقبلية. (Fombrun and Gardberg 2007, 67)

وفي بعض الحالات نبني ثقتنا نتيجة عن تجارب الغير ومن هنا تأتي السمعة، فعندما نكون غير قادرين على الاعتماد على تجربتنا الخاصة، نتراجع ونحتكم لتوصيات وأحكام الآخرين ومع ذلك فإن هذه التوصيات ليست سوى أحكام على السمعة والتي نستخدمها لإرشادنا لأنها توفر الوقت والمال.

وقد تتولد السمعة نتيجة وسائل الاعلام فهي تلعب دورا في بناء الثقة وبالتالي يدعم هذا البناء السمعة ولكن في حالة فقدان الثقة سوف يتعرض المصرف الى خسائر مالية نتيجة لعدم تعامل اصحاب المصالح من العملاء والمستثمرين مع المصرف وهنا يتولد خطر السمعة (Eisenegger 2009, 11-12)

و- الارباح

أن السمعة المصرفية تعد من القوى الخفية التي تحقق بقاء ونمو المصارف، وذلك من خلال المحافظة على حصتها السوقية والعمل على زيادتها والوصول إلى عدد أكبر من العملاء، فالسمعة الجيدة تحافظ على العميل الحالي وتجذب عملاء اخرين من

خلال ما يسمى عبارة "Word of Mouth" وبذلك تحقق المصارف النجاح والربح المنشود. (احمد ٢٠١٧، ٥٦)

السمعة ومخاطرها من المواضيع التي زاد الاهتمام فيها في كل من الأدبيات الأكاديمية والصحافة المالية، ولكن الأدلة لتوثيق خسائر السمعة في المصارف كانت محدودة وبغض النظر عن ذلك، فمن الواضح أن أسواق الأسهم تتفاعل مع عواقب السمعة لبعض الأحداث، فالسمعة الجيدة فقد تؤدي الى ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب على الخدمات كذلك يمكن أن تجتذب المزيد من الموظفين المؤهلين والمستثمرين، مما يؤدي إلى نمو أكثر استدامة مع ارتفاع الأرباح وخفض تكلفة رأس المال، والحفاظ على انخفاض النفقات. (Depel 2018, 627)

اما في حالة اكتساب المصرف للسمعة السيئة فهذا يودي الى خسارته لعملائه الحاليين والمرتقبين بالإضافة الى زيادة النفقات لمعالجة السمعة السيئة. بعض الدراسات تبين أن المصارف ذات السمعة العالية تتمتع بعلاوة القيمة السوقية، لأن سلوك المصارف ذات السمعة الجيدة يخلق أصولًا غير ملموسة ذات قيمة تميزها عن نظيراتها في الصناعة، والدراسات الاخرى تبين ان المصارف ذات السمعة العالية تتمتع بأداء مالي متميز وكذلك، أكثر ربحية على عدة أبعاد مثل الايرادات المعدلة إلى إجمالي الأصول والعائد على الأصول. لديهم أيضًا مخاطر أقل لأنهم يواجهون تقلبات أقل في الايرادات وصافي الدخل، ولديهم احتمالية أقل للإفلاس وانخفاض تقلب الأسعار. (Tan 2009, 45)

ثانيا:- القيمة السوقية لاسهم المصارف

١- مفهوم القيمة السوقية

يسعى المصرف الى تعظيم ثروته وذلك بزيادة حصته السوقية التي تتمثل بقيمة الأسهم في سوق المال، فالقيمة السوقية للمصارف تكون متذبذبة، لعدة اسباب منها الظروف الاقتصادية عامة بالإضافة لحجم العرض والطلب الذي يخضع له سهم المصرف، وان ارتفاع القيمة السوقية للسهم يبين ان هناك طلب عليه وبالعكس في

حالة الانخفاض حيث يعتبر مؤشر سلبي بعدم وجود طلب وان المعروض اكثر من المطلوب. (Luetge and Mukerji 2016, 338)

إن مفهوم القيمة السوقية للمصرف من أقدم المفاهيم في المجال المالي والاقتصادي، فالمصارف تخلق هذه القيمة لمساهميها عندما يكون العائد على رأس المال المستثمر أكبر من تكلفة الفرصة البديلة لذلك يمكن أيجاد القيمة السوقية للمصرف من خلال العوائد الغير طبيعية الناتجة عن رأس المال المستثمر من المساهمين، وهي القيمة الحقيقية للأصول في السوق (العمري ٢٠١٦، ٦٥)

ومن جانب اخر هي سعر السهم في سوق الأوراق المالية والتي تتغير باستمرار من خلال جلسات التداول في السوق الاوراق (سلطان و الزبيدي ٢٠١٩، ٢٣٢) وتشير القيمة السوقية الى سعر اغلاق السهم في نهاية الفترة (الدولي ٢٠٠٣، ٣) او هي مجموعة الاسهم المدرجة في سوق الاوراق بمتوسط اسعارها في نهاية المدة وهي من اهم مؤشرات قياس كفاءة السوق.

٢- تبويب القيمة السوقية

يمكن تبويب القيمة السوقية الى:- (الدولي ٢٠٠٣، ٧)

أ- القيمة السوقية للسهم وهي تمثل سعر اغلاق السهم في نهاية الفترة

ب-القيمة السوقية لاسهم الاكتتاب تمثل عدد الاسهم المكتتب بها مضروبة في سعر الاغلاق في نهاية الفترة

ج-القيمة السوقية للمصارف وهي تمثل مجموع قيم الاسهم للمصرف في سوق الاوراق المالية

٣- العوامل المؤثرة في القيمة السوقية

تشير الدراسات ان القيمة السوقية للاسهم تتغير بين فترة واخرى كلما وصلت معلومات جديدة للسوق، وهناك عوامل تؤثر على القيمة السوقية لاسهم المصارف ومنها ما يتعلق بالمصرف نفسه ومنها ما يتعلق بالعوامل المالية والاقتصادية لذلك تم تقسيمها الى نوعين هما:- (سلطان و الزبيدي ٢٠١٩، ٢٣٤)

أ- عوامل داخلية وتتمثل بحجم المصرف وتاريخه وحجم التداول كذلك التدفقات النقدية المتوقعة معدل الخصم

ب- عوامل خارجية تتمثل بمعدل التضخم وسعر الفائدة

ج-العوامل الغير مالية ومنها التلاعب بأسعار الاسهم والاختلاس والسرقة والتداول الغير مصرح

ثالثا:- الاحداث الجوهرية

١- المفهوم

يقصد بها الاحداث التي لها اثر مالي على القيمة السوقية لأسعار اسهم المصارف وتكون غير متوقعة، حيث تتكبد المصارف خسائر تشغيلية غير متوقعة تؤدي بها الى تحميل هذه الخسائر لسنوات لغرض تسديد هذه الخسارة. (العمري ٢٠١٦، ٨٩) ومن تعليمات سوق الاوراق المالية العراقي في حالة تغيير سعر السهم صعودا او نزولا بنسبة ١٠% من قيمته ولمدة جلستي تداول مستمرتين يتم ارسال كتاب استفسار للمصرف عن الاحداث الجوهرية التي ادت الى هذا التغيير.

والمعروف ان انتشار اي خبر عن حدث يخص اي مصرف في سوق الاوراق المالية سواء كان الحدث ايجابي او سلبي يؤدي الى تأثر قوى العرض والطلب في هذا الحدث وان تأثير الحدث يقاس عبر حساب العائد غير العادي، ويحسب هذا الأخير بطرح العائد الفعلي من العائد المتوقع للمصرف طوال مدة افق الحدث. (Bloom 2011, 12)

٢- انواع الاحداث الجوهرية

يمكن تقسيم الاحداث الجوهرية الى نوعين هما

أ- الاحداث الداخلية

هي وقائع تحدث داخل المصرف أي أنها أحداث لا يسهم فيها سوى المصرف مثل عمليات السرقة او التلاعب او الاختلاس مما يعرض المصرف لخسائر غير متوقعة.

ب-الاحداث الخارجية

هي الاحداث التي تكون خارج سيطرة المصرف عليها تؤثر على الاقتصاد العام وبالنتيجة لها تأثير على المؤسسات المالية ومنها المصارف كالظروف الطبيعية مثل الحرائق والفيضانات أو ظروف الاقتصادية مثل التضخم والكساد او الحروب والنزاعات.

المبحث الرابع/ الجانب التحليلي

في هذا المبحث سنبين الجانب العملي والتحليلي للبحث

١- اختيار عينة البحث

شمل البحث المصارف العاملة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (٤٤) مصرفا، تم اختيار عينة البحث على وفق الشروط الآتية:-

١- تم اختيار المصارف ذات الطبيعة المحاسبية نفسها لذلك تم استبعاد المصارف الإسلامية من عينة الدراسة والبالغة ٢١ مصرف ليقتصر البحث فقط على المصارف التجارية

٢- المصارف التي تم اختيارها قد نشرت بياناتها المالية خلال المدة الزمنية ٢٠١٢- ٢٠١٩.

٣- ان يكون رأس مال المصرف لا يقل عن ٢٥٠ مليار دينار على وفق تعليمات البنك المركزي.

٤- للمصارف تاريخ زمني في العمل المصرفي والتداول في سوق الاوراق المالية.

٥- افصحت المصارف عن احداث جوهرية خلال مدة البحث

قمنا بمراجعة الاحداث الجوهرية للمصارف المذكورة خلال المدة من بداية عام ٢٠١٢ وحتى نهاية عام ٢٠١٩ وتم اخذ الاحداث التي لها اثر مالي، وإن الهدف الرئيس لهذا البحث هو المساهمة بمزيد من النتائج المتعلقة بتأثير الأحداث الجوهرية على سمعة المصرف. وتم اختيار الأحداث الجوهرية لما لها اثر بارز على المدى

القصير فضلا عن ذلك فإن المصرف يتحمل تبعات هذه الأحداث على المدى البعيد.

وتم اختيار الأحداث بناء على الإعلانات في مواقع الأخبار الالكترونية فضلا عن إعلانها في سوق العراق للأوراق المالية. ومن ثم ظهرت في تقارير البيانات المالية للمصارف عينة البحث.

وهناك أربعة أحداث منفصلة مهمة حققت خسائر التشغيلية كبيرة في أربعة مصارف، ان هذه الاحداث عن المدة من بداية ٢٠١٢ ولغاية نهاية ٢٠١٩ واخذت هذه الأحداث على وفق تصنيف بازل II للأحداث التشغيلية، والأحداث التي سيتم دراستها في بحثنا هذا هي:-

أ- مصرف الموصل بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٨ أعلن عن غلق ٩ فروع من المصرف وذلك بسبب سيطرة عصابات داعش على ثلاث محافظات وصرح عن خسارة تشغيلية بمقدار٣ ونص مليار دينار.

ب- المصرف المتحد للاستثمار صرح بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٦عن وضعه تحت وصاية البنك المركزي وتغريمه ٢٩,١٥٩مليار دينار وذلك عن تقديمه تصاريح كمركية تعود لسنوات ٢٠١٢ و٢٠١٣و٢٠١٤ معرضا المصرف لخسارة تشغيلية

ج-مصرف المنصور للاستثمار بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٠ تم سرقة المصرف بعملية سطو مسلح وكانت الخسارة ٥ مليار دينار أعلن عنها ضمن البيانات المالية للمصرف لعام ٢٠١٦.

د-مصرف بغداد بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٤ صرح عن اختلاس وتلاعب مدير المصرف لفرع اربيل بمبلغ ٣٢,٣٤٠ مليار دينار التي عّدت خسارة تشغيلية لأن الفاعل هرب خارج العراق.

٢- توصيف البيانات

في هذه الدراسة سيتم تحديد نافذة حدث مدتها٢٠ يوما فعلية قبل يوم الحدث ولتكن (t_1) و٢٠يوما فعلية بعد يوم الحدث وليكن (t_2) وتاريخ الإعلان في يوم الحدث وليكن

(٠). حيث تكون المدة (٤١) يوم فعلي تعّد هذه المدة الزمنية كافية للسوق للتفاعل مع المعلومات الجديدة.

وتم استخدام نوافذ الأحداث لتحديد ما إذا كانت إعلانات الاحداث الجوهرية قد أدت إلى خسائر في السمعة الذي يتضح من خلال إذا كان المتوسط التراكمي للعائدات غير الطبيعية سالبا، وكذلك سيتم استخدام مؤشر سوق العراق للأوراق المالية كمعيار لمقارنة عوائد أسهم المصارف مع عوائد السوق. فضلا عن استخدام قيمة السندات المصدرة من البنك المركزي العراقي كبديل للسعر الخالي من المخاطر (Rrf).

٣- قيمة ألفا (a) وبيتا (β)

لحساب قيم ألفا (a) وبيتا (β) تم استخدام نافذة تقدير مدتها ١٢٠ يوما وحسابها الى ما بعد تاريخ الإعلان الأحداث الجوهرية لكل مصرف. تم تقدير قيم ألفا (a) وبيتا (β) باستخدام البيانات التاريخية للتنبؤ بالعوائد المتوقعة لكل مصرف على وفق المعادلتين التاليتين:

$$\beta = \frac{\sum xy - N\overline{x}\overline{y}}{\sum x^2 - N(\bar{X})^2}$$

$$\hat{a} = \bar{y} + b\bar{x}$$

حيث إن:

β تمثل معامل بيتا لكل مصرف.

â تمثل معامل ألفا.

X تمثل المتغير المستقل وهي العوائد الفعلية التاريخية لكل مصرف.

y تمثل المتغير التابع وهي البيانات التاريخية لأسعار الأسهم لكل مصرف.

$\bar{x}$ تمثل المتوسط الحسابي للمتغير المستقل.

$\bar{y}$ تمثل المتوسط الحسابي للمتغير التابع.

وبإدخال البيانات التاريخية للمصارف الأربعة في برنامج spss25 والتي تمثل سعر السهم لكل مصرف عن كل يوم حدث وهو قيمة (y) والعوائد الفعلية لكل سهم عن كل يوم حدث ويمثل قيمة (X) حيث تمثلت نافذة الحدث التي استمرت ٤١ يوما شملت

(−٢٠) قبل إعلان الحدث و(+٢٠) بعد إعلان الحدث فضلا عن يوم تاريخ الإعلان الحدث وبتطبيق المدخلات في البرنامج ظهرت النتائج معامل ألفا (a) وبيتا (β) فضلا عن معامل التحديد R^2 (يمثل نسبة التباين في المتغير التابع الذي يمكن التنبؤ به من خلال المتغير المستقل) وتم جمع النتائج بالجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

قيم ألفا (a) وبيتا (β)

اسم المصرف	b	â	R^2 (square) R
مصرف الموصل	0.9033	−0.0156	0.0833
مصرف المتحد	0.0976	0.0033	0.0696
مصرف المنصور	0.7309	−0.0029	0.0702
مصرف بغداد	0.3208	0.0018	0.4017

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات المعلنة في سوق العراق للأوراق المالية وبرنامج spss25

٤ – مقاييس المتغيرات

لتحليل تأثير الحدث على المتغير المعتمد المحدد في الدراسة وهو القيمة السوقية للأسهم، نقوم بفحص تجاوب متوسط قيمة الأسهم بما يختطى التوقعات (العوائد غير الطبيعية) للأحداث الجوهرية لعينة البحث.

تم تجميع المعلومات والبيانات المستخدمة للمصارف عينة الدراسة بوساطة برنامج Microsoft Excel 2010. ثم استخدام الأحداث الجوهرية لعينة الدراسة لقياس خسارة السمعة بعد الإعلان عن الحدث من خلال تحديد الخسارة التي تلحق بالسمعة بسبب أحداث الخسارة التشغيلية التي تؤثر على المصرف وتحليل رد فعل أسعار الأسهم على إعلانات عن هذه الخسارة.

إذ يتم بعد ذلك قياس مخاطر السمعة الناتجة عن أحداث الخسارة التشغيلية بشكل غير مباشر بطريقة تقسيم الخسارة على قيمة أسهم المصرف بالإشارة الى انخفاض العوائد غير الطبيعية. ويتم ذلك على وفق المعادلات المبينة في الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢) المعادلات المستخدمة

ت	اسم المعادلة	المعادلة
١.	العائد الفعلي (Depel 2018)	$Rit = \frac{Pit - Pit-1}{Pit-1}$
٢.	العائد المتوقع (Depel 2018)	$E\ (Rit) = \alpha i + \beta i\ Rmt + \varepsilon it$
٣.	العائد المطلوب (Depel 2018)	$E\ (Rit) = \alpha j + \beta j\ (Rmt - Rrf)$
٤.	العوائد غير الطبيعية (Depel 2018)	$ARit = Rit - E(Rit)$
٥.	متوسط العوائد غير الطبيعية	$AARit = \frac{1}{n}\sum(ARit)$
٦.	المتوسط التراكمي للعوائد غير الطبيعية	$CAAR\ (t_1,t_2) = \frac{1}{n}\sum AARi\ (t_1,t_2)$
٧.	تأثر الاحداث الجوهرية على العوائد غير الطبيعية (Miklaszewska and Kil 2016)	$AR\ (Rep) = ARit + \frac{\text{Op Lossi}}{market\ capi}$
٨.	العائد غير الطبيعي المعدل لمخاطر السمعة (Miklaszewska and Kil 2016)	$AAR\ (Rep) = \frac{1}{n}\sum AR(Rep)_{i,\ t}$
٩.	متوسط العوائد غير الطبيعية المعدلة (Miklaszewska and Kil 2016)	$CAAR\ (Rep)\ (t_1,t_2) = \frac{1}{n}\sum AAR\ (Rep)_i(t_1,t_2)$

٥- البيانات الخاصة بالمصارف

سيتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عينة وكالآتي:

أ- مصرف الموصل

أُسس مصرف الموصل في عام ٢٠٠١ ودخل سوق العراق للأوراق المالية عام ٢٠٠٥. فهو من المصارف الأولى في التداول داخل السوق. اعترف المصرف بانه فقد السيطرة على فروع تابعة له في المناطق الساخنة التي وقعت بيد عصابات داعش الاجرامية، مما دفعه لأغلاق ٩ الفروع، والإعلان في تاريخ ٢٠١٦/١/٢٨ بانه خسر

نتيجة لذلك ٣,٥ مليار دينار علما ان هذه الفروع منذ دخول عصابات داعش الإجرامية في عام ٢٠١٤ وحتى إعلان الخسارة كانت تعمل ولكن خارج سيطرة المصرف الأم. يعّد هذا النوع من الاحداث على وفق بازل II من الاحداث الجوهرية الناتجة عن الحروب والكوارث الطبيعية.

بعد احتساب العائد الفعلي والعائد المتوقع للحصول على نتيجة العائد الغير متوقع على وفق برنامج (Excel10) وذلك من خلال نافذة الحدث التي استمرت ٤١ يوما شملت (−٢٠) قبل إعلان الحدث و(+٢٠) بعد إعلان الحدث فضلا عن يوم تاريخ الإعلان الحدث لوحظ تذبذب في أسعار الأسهم المصرف إذ إن أعلى سعر كان للسهم قبل الإعلان عن الحدث بلغ ٢.٢٤٠ومع ذلك فقد انخفض بسرعة بعد إعلان الحدث حتى وصل إلى أدنى سعر وهو ١,٣٥٠ والمعروف ان أسعار الأسهم تعكس معلومات السوق المتاحة جميعاً الا أن قوى العرض والطلب هي التي تحسم قيمة كل سهم.

بينما كانت عوائد المصرف تأخذ اتجاها نسبيا حتى تاريخ الحدث. بدأت العوائد في التذبذب بعد الإعلان الأولي عن الحدث وصلت إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق إذ بلغ نسبة العائد بعد يوم إعلان الحدث الى (−١٨.٢٦٪) ثم تابعت عوائد السهم بالتذبذب حتى وصلت الى أعلى عائد إيجابي حصل بعد إعلان الحدث إذ بلغ (١١.٤٣٪).

ب− المصرف المتحد للاستثمار

أُسس المصرف في عام ١٩٩٤ يعّد من أوائل المصارف التجارية الأهلية التي أُسست في العراق دخل سوق العراق للأوراق المالية وبدأ التداول فيها لأول مرة عام ٢٠٠٩ المصرف كانت عليه العديد من الملاحظات في مجال التشغيل الى أن قام البنك المركزي العراقي بفرض وصاية عليه بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٦ وتغريمه ٢٩,١٥٩مليار دينار عراقي وذلك بسبب تصاريح كمركية تعود لسنوات ٢٠١٢ و٢٠١٣و٢٠١٤

معرضا المصرف لخسارة تشغيلية صنفتها اتفاقية بازل II ضمن مخاطر الاخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات.

والمعروف ان سوق الأوراق المالية يتأثر بالأخبار التي تصل اليه فاذا ظهرت الاخبار السيئة في السوق عن أي مصرف سوف يؤدي ذلك الى أن توقعات الأرباح ستزداد سوء نتيجة عدم اليقين من ثم سيتعرض سعر السهم الى انخفاض وبالتالي تنخفض قيمته.

خلال نافذة الحدث التي مدتها (٤١) يوما كان سعر سهم المصرف في اليوم (−٢٠) بسعر (١,٤٨٠)، ولكنه سجل انخفاض قبل إعلان الحدث بيوم واحد ليصل الى سعر (٠,٨٤٠)، ولقد دفع ذلك الى خسارة في سعر أسهم المصرف تقدر(٠,٦٤٠) دينار للسهم الواحد قبل الإعلان عن الحدث في ٢٠١٨/٩/٢٦. وكان أعلى سعر لأسهم المصرف خلال نافذة الحدث بلغ (١,٥٠٢) في اليوم (−١٧) وأدنى سعر للسهم خلال النافذة بلغ (٠,٨٢٥) في اليوم (+٢٠). وفي يوم الحدث استمر سعر السهم بالهبوط بسبب وصول المعلومات للسوق، مستمرا بالتذبذب علما بأن المصرف توقف عن نشاطه بالتداول في السوق لمدة أكثر من ثلاثة أشهر وإعادة نشاطه بعد ذلك، الا أن أسعار أسهم المصرف استمرت بالهبوط ويفسر ذلك أحيانا بفقد المساهمين الثقة بعمل المصرف. حاول المصرف تجنب انخفاض سعر السهم من خلال اعترافه بذلك، وتعهده بالتعاون الكامل مع البنك المركزي.

وبالنسبة لعائد أسهم المصرف خلال نافذة الحدث كانت متقلبة قبل تاريخ الحدث وبعده. إذ وصلت العائدات إلى أدنى مستوى لها هو (−١٨.١٨ ٪) بينما كان أعلى مستوى على عائد لأسهم المصرف بلغ (١٣.٣٩٪). قد تكون الزيادة الحادة في العائدات مرتبطة باستجابة المصرف لتوجيهات البنك المركزي الا ان ذلك لم يحمي المصرف من هبوط عائد السهم، لتعود العوائد الى النسب السلبية من جديد مما يبين رد فعل المستثمرين لعدم الاستجابة لما قدمه المصرف من وعود بالالتزام.

ج- مصرف المنصور للاستثمار

يعّد مصرف المنصور من المصارف التي تاسست بعد أحداث العراق عام ٢٠٠٣، إذ تأسس في عام ٢٠٠٥ دخل سوق العراق للأوراق المالية عام ٢٠٠٨. بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٠ صرح المصرف عن عملية سطو مسلح بمشاركة بعض العاملين بصفة حراس في المصرف وتم سرقة (٥ مليار دينار)، وبعد القاء القبض على الجانين استعاد المصرف (٣,٧٥٠ مليار) دينار والباقي (١,٢٥٠ مليار) دينار صنفت ضمن الخسارة التشغيلية، وذلك لإن أحد افراد العصابة فر بالمبلغ خارج البلاد ولم تتمكن السلطات من القبض عليه وعّدت مخاطر السرقة من المخاطر التي صنفتها بازل II بانها خسائر تشغيلية.

ومن خلال دراسة نافذة الحدث لأسهم المصرف والبالغة (٤١) يوما. كان أعلى سعر تم تداوله للسهم يبلغ (٢,٠٥٠) للأسهم واحد خلال نافذة الحدث، وكان أدنى سعر هو(٠,٨٩٠) للسهم الواحد، وبعد الإعلان عن الحدث التشغيلي في ٢٠١٤/٦/١٠، وذلك عن وجود عملية سطو مسلح للمصرف الفرع الرئيس، بدأت أسعار المصرف بالهبوط وذلك لانتشار المعلومات داخل السوق. مما ادى الى ان المصرف تراجعت قيمة أسهمه وخاصة خلال نافذة الحدث الممتدة من يوم (-٢٠) الى يوم (+٢٠).

حيث تم ملاحظة التقلبات في اتجاه عائد أسهم المصرف قبل وبعد تاريخ الحدث. في يوم إعلان الحدث التشغيلي انخفضت عائدات المصرف إلى (-٢.٠٩ ٪). ليعود بعد يومين من إعلان الحدث الى الارتفاع بنسبة (١.٤٩٪) وذلك في اليوم (+٢). إن اعتراف مصرف المنصور للاستثمار بالحدث ومبلغ السرقة كان لها اثر كبير بتذبذب عوائد الأسهم ومن ثم تصريح المصرف باسترداد جزء كبير من المبلغ المسرق أدى الى التقليل من تقلب العوائد وزيادة سعر سهم المصرف خلال نافذة الحدث.

د- مصرف بغداد

أُسس المصرف عام ١٩٩٢وهو من أوائل المصارف التجارية الأهلية التي اسست في العراق دخل سوق العراق للأوراق المالية عام ٢٠٠٤ صرح بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٤ عن

اختلاس وتلاعب مدير المصرف لفرع اربيل بمبلغ ٣٢,٣٤٠ مليار دينار التي عّدت خسارة تشغيلية لان مدير فرع المصرف هرب خارج العراق ولم تتمكن إدارة مصرف بغداد من ارجاع المبلغ. لذلك عُدت خسارة جوهرية صنفت على وفق بازل II من مخاطر التشغيل الخاصة بالاختلاس والتلاعب الموظفين.

المعروف ان المعلومات الجدية للسوق هي التي تحدد المخاطر وعوائد الأسهم المطلوبة ومن ثم أدى إعلان مصرف بغداد عن الحدث التشغيلي إلى زيادة حجم المخاطر ومن ثم زيادة معدل العائد المطلوب. ونتيجة لذلك انخفض العائد المتوقع مما دفع سعر السهم إلى الانخفاض.

من خلال نافذة الحدث التي استمرت (٤١) يوما هناك تقلب سعر المصرف. إذ كان سعر سهم المصرف قبل تاريخ الحدث بأعلى مستوى له إذ بلغ ١,٥٠٥ وبعد وصول معلومات الى السوق عن الحدث أصبحت أسعار الأسهم أكثر تقلبا الا إنها انخفض بسرعة إلى ٠,٧٥٠ في اليوم (+٩) بعد الإعلان عن الخسارة التشغيلية بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٤، واستمر بالتقلب أسعار أسهم المصرف بعنف بين انخفاض وارتفاع بسبب تضارب الاخبار عن إعادة المبلغ، وذلك خلال نافذة الحدث التي مدتها (٤١) يوما حيث نلاحظ ان هناك فرق كبير بين أعلى سعر وأدنى سعر للأسهم.

وكذلك فان قيمة عوائد أسهم مصرف بغداد تميزت بتقلبات صغيرة حتى تاريخ الحدث، بدأت العوائد في التذبذب بعد الإعلان الأولي إذ وصلت إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق (−٣.٢٨٪) في اليوم (+١) متبوعا بعائد إيجابي (١.٢١٪)، الذي يمكن ربطه باستجابة المصرف السريعة للحدث من خلال الاعتراف بوجود فارق في كشوفات المصرف، التي تم تغطيتها من توزيعات الارباح وكذلك بما يمتلكه المصرف من احتياطات للطوارئ.

٦- التحليل الاحصائي

حددت طرق القياس في برنامج spss25 واستخراج النتائج، إذ ظهرت النتائج الآتية لتوزيعات الاحتمالية لعوائد المصارف عينة البحث المبينة في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) التوزيع الاحتمالي لعوائد أسهم المصارف

		مصرف الموصل	مصرف المتحدة	مصرف المنصور	مصرف بغداد
الوسط الحسابي	Mean	−1.50%	−1.61%	−0.31%	−0.16%
الوسيط	Median	−1.35%	−1.59%	−0.33%	−0.38%
المنوال	Mode	0%	0%	0%	0%
الانحراف المعياري للعينة	Standard deviation	5.94%	4.74%	1.53%	1.48%
التباين	variance	0.35%	0.22%	0.02%	0.02%
التفرطح	Kurtosis	1.58	4.83	−0.37	−0.59
الالتواء	Skewness	−0.39	−0.46	−0.15	−0.06
الحد الأدنى للعينة	Minimum	−18.26%	−18.18%	−3.42%	−3.28%
الحد الأعلى للعينة	Maximum	11.43%	13.39%	2.86%	2.30%
عدد الوحدات	Count	41	41	41	41

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي spss25

من خلال مدة نافذة الحدث التي مدتها (٤١) يوماً وبما ان عوائد الأسهم مصرف الموصل بالأساس هي سلبية فأن قيمة الوسط الحسابي للعوائد كانت (−١.٥٪) طوال مدة الحدث، والمعروف ان البيانات الموزعة توزيعا طبيعيا ان قيمة الوسط الحسابي تكون مساوية لقيمة المنوال ومساوية لقيمة الوسيط في حالة لآن منحنى التوزيع متماثل، وفي النتائج الإحصائية لعائدات أسهم مصرف الموصل كانت قيمة الوسط الحسابي (−١.٥٪) بينما كانت قيمة المنوال (٠٪) وهو يشير الى ان العائد الذي تم تحقيقه دائما كان ضمن نافذة الحدث والوسيط كان قريبا من الوسط الحسابي بالقيمة إذ كان(−١,٣٥ ٪)، إذ أظهرت عوائد أسهم مصرف الموصل التواء قدره (−٠.٣٩) وهي تشير إلى أن أسعار الأسهم منحرفة إلى اليسار وتفرطحاً قدره (١.٥٨) وهذا يعني ان التوزيع مسطح لأنه اقل من٣، بالإضافة لذلك شكلت عائدات المصرف

تباينا بنسبة مقدارها (٠.٣٥٪)، مما يشير إلى أن العوائد منتشرة على نطاق واسع حول الوسط الحسابي (-١.٥٠٪)

ويشير الانحراف المعياري البالغ (٥.٩٤٪) إلى أن عائدات أسهم مصرف الموصل موزعة على نطاق واسع من القيمة الوسط الحسابي البالغة (-١.٥٠٪) إلى مدى توزيع العوائد عن القيمة المتوسطة. لذلك، فإن الانحراف المعياري البالغ (٥.٩٤٪) يشير إلى أن عائدات المصرف موزعة على نطاق واسع من القيمة المتوسطة (-١.٥٠٪)

اظهر الجدول رقم (٣) توزيع عوائد أسهم مصرف المتحد للاستثمار ان الوسط الحسابي للعوائد مقداره (-١.٦١ ٪) وذلك يعود بسبب أغلب عوائد أسهم المصرف كانت سلبية طوال نافذة الحدث، حيث أظهرت عائدات المصرف التواء مقداره (-٠.٤٦) وتفرطحا قدره (٤.٨٣)، يشير الالتواء(-٠.٤٦) إلى أن أسعار الأسهم مائلة إلى اليسار مع وجود معظم العوائد على يمين الوسط الحسابي، مصحوبة بقيم متطرفة إلى اليسار، يشير التفرطح البالغ (٤.٨٣) إلى وجود توزيع شريطي لأنه أكبر من ثلاثة، مما يشير إلى توزيع أكثر حدة من الطبيعي، ويزيد التفرطح البالغ (٤.٨٣) من احتمال حدوث القيم المتطرفة.

كما يشير الجدول إلى تباين مقداره (٠.٢٢٪)، مما يشير إلى أن العوائد منتشرة على نطاق واسع حول الوسط الحسابي للقيمة (-١.٦١٪) وان منوال العائد الذي تم تحقيقه كانت قيمته (٠٪) وهو يشير الى ان تحقق العوائد دائما كان ضمن نافذة الحدث. وان القيمة الوسطية المشار إليها بالوسيط بلغت (-١.٥٩٪) قريبة إلى حد ما من قيمة الوسط الحسابي البالغة (-١.٦١٪).

بينما كان الانحراف المعياري بقيمة (٤.٧٤٪) يوضح مدى توزيع العوائد عن قيمة الوسط الحسابي إذ يشير الانحراف المعياري الكبير أن عائدات المصرف موزعة على نطاق واسع بعيداً عن قيمة الوسط الحسابي.

وفيما يخص التوزيع الاحتمالي لعائدات مصرف المنصور للاستثمار الذي تم عرضه في الجدول رقم (٣)، إذ بلغ الوسط الحسابي لعوائد أسهم المصرف (-٠.٣١٪) طوال نافذة الحدث التي مدتها (٤١) يوما. بينما قيمة الوسيط بلغت (-٠.٣٣٪) وبلغ قيمة المنوال (٠٪) وهو يشير الى ان تحقق العوائد أسهم المصرف دائما كانت ضمن نافذة الحدث. ان عوائد أسهم المصرف قيمة الالتواء فيها بلغ (-٠.١٥)، بينما كان تفرطح مقداره (-٠.٣٧) وهذا يشير إلى أن التواء أسعار الأسهم تميل قليلاً إلى اليسار بينما يشير التفرطح إلى توزيع مسطح إذ يكون التوزيع أصغر من ثلاثة. تم احتساب التباين وبلغ نسبته (٠.٠٢٪)، مما يشير إلى أن العوائد تنتشر على نطاق واسع حول الوسط الحسابي لعائد أسهم المصرف والبالغ (-٠.٣١٪) إذ حدث ذلك ضمن نافذة الحدث التي مدتها (٤١) يوما، وبين أن الانحراف المعياري لعوائد أسهم المصرف بلغ نسبة (١.٥٣ ٪) عن الوسط الحسابي للمصرف.

خلال نافذة الحدث البالغة (٤١) يوما كان الوسط الحسابي لعوائد أسهم مصرف بغداد قد بلغ (-٠.١٦٪) إذ كان سالبا لان اغلب عوائد المصرف خلال نافذة الحدث كانت سالبة. ويبين الجدول رقم (٣) ان عوائد المصرف كانت مقدار الالتواء فيها بلغ (-٠.٠٦) أي إن قيمته سالبة أي إن قيمته اصغر من صفر، مما يشير إلى أن العوائد ليست متماثلة حول الوسط الحسابي للعوائد. كما يبين ان تفرطح بلغ مقداره (-٠.٥٩)، الذي يشير إلى أن أسعار الأسهم تنحرف إلى اليسار مع قيم صغيرة للغاية تسحب قيمة الوسيط ليكون أقل من المتوسط. ويشير تفرطح (-٠.٥٩) إلى توزع مفلطح لأنه أصغر من ثلاثة، مما يبين إلى ارتفاع بطيء للتوزيع الطبيعي، فضلا عن ذلك شكلت عائدات المصرف تباينا قدره (٠.٠٢٪)، مما يشير إلى أن العوائد ليست منتشرة على نطاق واسع حول متوسط قيمة العائد. يشير الوضع إلى أنه لم يتم تحقيق أي عائد أكثر من مرة داخل نافذة الحدث. القيمة الوسيط التي قيمتها (-٠.٣٨٪) قريبة نسبيًا من قيمة الوسط الحسابي البالغ (-٠.١٦٪). هذا يبين إلى أن نصف القيم أصغر من قيمة الوسيط وأن نصف الاخر أكبر من قيمته. فالانحراف

المعياري يشير إلى مدى الذي يتم توزيع العائدات عن القيمة الوسط الحسابي. ويبلغ بنسبة (١.٤٨٪) إذ يبين أن عائدات أسهم المصرف كانت موزعة بصورة قريبة الى حد ما من قيمة الوسط الحسابي

٧- اختبار الفرضيات

يمكن إجراء الاختبار بطرق عديدة، ولكن بالنسبة لمقياس الأداء (CAAR) تم احتساب لمعادلاته إحصائيا، واجراء الاختبار لتوزيعه على وفق الفرضية الصفرية تم استخدام اختبار t للإشارة إلى ما إذا كانت العلاقة سلبية أو إيجابية بشكل ملحوظ لمدة ما بعد الحدث (+٢٠ يوماً).

$H0{:}CAAR = 0$

$.H1{:}CAAR \neq 0$

على وفق الفرضية الصفرية أن المتوسط التراكمي للعوائد غير الطبيعية $(CAAR)$ يساوي صفر، وإن الإعلان لم يؤثر على الفرضية البديلة بانها ليست صفراً، ومن ثم، كان للحدث المعلن تأثير على$(CAAR)$. وتم إجراء الاختبارات الإحصائية عن طريق اختبارات أحادية الجانب، ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (١٠٪)، وعند مستوى (٥٪) ومستوى (١٪) وسيتم رفض الفرضية الصفرية إذا تجاوزت القيم الحرجة الاختبارات إحصائية المستويات الثلاثة.

إذ سنقوم بإجراء نموذج الاختبار الإحصائي عن طريق المعادلة الآتية وسيتم تقسيم المتوسط التراكمي للعوائد غير الطبيعية $(CAAR)$ على انحرافها المعياري:

$$T = \frac{(\mathrm{CAAR}\ (\tau 1,\tau 2) - \mu x)}{\frac{\sigma x}{\sqrt{N}}} \sim N\ (0,1)$$

إذ إن:

$CAAR\ (\tau_{1,2})$ يمثل متوسط التراكمي للعوائد غير الطبيعية لعينة الدراسة

μx يمثل المتوسط العوائد المتوقع.

σx يمثل الانحراف المعياري للمتوسط التراكمي لعينة الدراسة.

$\sqrt{N}$ يمثل الجذر التربيعي لحجم العينة الدراسة.

تم الحصول على نتائج الاختبار على وفق البرنامج الإحصائي

(Eviews10) وتم تحديد ثلاثة مستويات لقياس قيمة (t) للحصور على نتائج أعلى بالدقة وكانت على وفق ما معروض في الجدول رقم (٤)

جدول رقم (٤) نتائج الاختبار الإحصائي لمتوسط العائدات غير الطبيعي التراكمي

المصرف	Mean CAAR	Sample standard deviation	Sample size	t-test	t-value at 90% (10%)	t-value at 95% (5%)	t-value at 99% (1%)
الموصل	-16.61%	5.55%	20	-13.38	-1.73	-2.09	-2.86
المتحد	-32.35%	4.58%	20	-31.56	-1.73	-2.09	-2.86
المنصور	72.06%	13.56%	20	23.76	-1.73	-2.09	-2.86
بغداد	-5.68%	2.03%	20	-12.54	-1.73	-2.09	-2.86

المصدر : اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews10

فيما يخص مصرف الموصل ان كل قيم ($CAAR$) كانت سلبية خلال نافذة ما بعد الحدث (+٢٠) اي بعد إعلان الخسارة التشغيلية في ٢٠١٦/١/٢٨ بمستوى ثقة ٩٠٪ أو أكثر. كانت ($CAAR$) ذات دلالة إحصائية بعد إعلان الخسارة التشغيلية مما أدى إلى رفض الفرضية الصفرية $H0: CAAR = 0$ تم قبول الفرضية البديلة $H1: CAAR \neq 0$ التي أشارت إلى أن ($CAAR$) ليست صفراً، ومن ثم كان للحدث المعلن تأثير على ($CAAR$). يشير الجدول رقم (٤) إلى ان اختبارات الإحصائية الذي تم عمله عن طريق اختبارات أحادية الجانب: ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة١٠٪ عند مستوى ثقة ٥٪ وعند مستوى الثقة ١٪ تم رفض الفرضية الصفرية لأن الاختبار الإحصائي (−١٣.٣٨) تجاوز المستويات الثلاث للقيم الحرجة (−١.٧٣ ، −٢.٠٩، −٢.٨٦) مما قدم دليلًا على الإضرار بسمعة المصرف.

اما فيما يخص المصرف المتحد تشير النتائج إلى أن قيم $CAAR$ جميعاً كانت سالبة خلال نافذة ما بعد الحدث (+٢٠) يوما بعد إعلان الخسارة التشغيلية في ٢٠١٨/٩/٢٦ عند مستوى الثقة (٩٩٪) و (٩٥٪) و (٩٠٪) على عكس نتائج مصرف الموصل، فإن نتائج مصرف المتحد لا تشبه التوقعات، التي تشير إلى أن

أخبار الخسارة التشغيلية محجوبة حتى وقت الإفصاح الرسمي، بدأت خسائر السمعة في الاستجابة قبل تاريخ الإعلان الرسمي كما هو مبين في الجدول رقم (٤)، إذ كانت القيم المهمة ذات دلالة إحصائية بعد إعلان الخسارة التشغيلية، مما أدى إلى رفض فرضية العدم وهي $H0: CAAR = 0$ تم قبول الفرضية البديلة وهي $H1: CAAR \neq 0$ التي أشارت إلى أن $CAAR$ ليست صفرا. ومن ثم كان للحدث التشغيلي المعلن تأثير على قيمة $CAAR$. وهذا يؤكد أن المصرف تعرض لمخاطر تتعلق بسمعته بعد الخسارة التشغيلية المعلنة، فعن طريق الاختبارات الإحصائية التي تم إجراءها من خلال اختبارات أحادية الجانب للمصرف وذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (١٠٪)، وعند مستوى الثقة (٥٪)، وعند مستوى الثقة (١٪). تم رفض الفرضية الصفرية لأن الاختبار إحصائياً كان(−٣٢.٣٥) تجاوز المستويات الثلاث للقيم الحرجة (−١.٧٣، −٢.٠٩، −٢.٨٦) مما يوفر دليلًا على ان هناك إضرار بالسمعة وتعرض المصرف لمخاطر السمعة.

اما مصرف المنصور فقد قدمت اختبارات الاحصائية دليلا على عدم وجود ضرر شديد بسمعة المصرف ومن ثم عدم تعرض المصرف لمخاطر السمعة حيث كانت قيم (CAAR) موجبة خلال نافذة ما بعد الحدث (+٢٠ يومًا) بعد إعلان الخسارة التشغيلية، وسمح الاعتراف بمبلغ الخسارة الحقيقية للمصرف من تسوية الأمر قبل إلحاق ضرر جسيم بالسمعة، أظهر الاعتراف المبكر وتحمل المصرف المسؤولية بتغطية عملية السرقة من ضمن الأخبار الإيجابية بعد إعلان الخسارة التشغيلية والتي حالت دون رد فعل أسهم المصرف تكون بشكل سلبي. لذلك تم قبول الفرضية الصفرية وهي $H0: CAAR = 0$ التي أشارت إلى أن $CAAR$ صفر ومن ثم لم يكن للحدث المعلن أي تأثير على قيم $CAAR$

اما مصرف بغداد فيبين الجدول رقم (٤) إلى ان اختبار التداخل الإحصائي الذي تم إجراؤه عن طريق اختبارات أحادية الجانب ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ١٠٪، عند مستوى أهمية بثقة ٥٪، وأهمية عند مستوى الثقة ١٪ وكانت قيم $CAAR$

سالبة ضمن نافذة ما بعد الحدث (+٢٠ يومًا) بعد إعلان الخسارة التشغيلية في ٢٠١٦/٦/٢٤على مدد ثقة(٩٩٪) و(٩٥٪). ربما تم إصدار أخبار الخسارة التشغيلية داخل السوق قبل وقت الإفصاح الرسمي إذ بدأت خسائر السمعة في الانخفاض قبل يوم الإعلان كانت قيم $CAAR$ ذات دلالة إحصائية بعد إعلان الخسارة التشغيلية مما أدى إلى رفض الفرضية الصفرية $H0: CAAR = 0$ وقبول الفرضية البديلة $H1: CAAR \neq 0$ مما يشير إلى أن $CAAR$ لم يكن صفراً، إذ كان للحدث المعلن تأثير على $CAAR$ تجاوزت الاختبار الإحصائي (−١٢.٥٤) المستويات الثلاثة للقيم الحرجة (−١.٧٣، −٢.٠٩، −٢.٨٦) مما يدل على الإضرار بسمعة المصرف. وهذا يؤكد أن المصرف تعرض لمخاطر تتعلق بالسمعة بعد الخسارة المعلنة.

المبحث الخامس/ الاستنتاجات والتوصيات

١ – الاستنتاجات

من خلال ما تقدم من اطار نظري واطار عملي عن موضوع البحث وما توصلت اليه من نتائج فقد تم تحديد الاستنتاجات التي تمثلت في الاتي

أ– ان المصارف العراقية لا تأخذ بنظر الاعتبار مخاطر السمعة عند تعرضها لحدث تشغيلي غير متوقع

ب– تم اثبات ان الاعلان عن الخسائر التشغيلية غير المتوقعة قد ادت الى الاضرار بسمعة المصارف لثلاثة من المصارف عينة البحث فقط مصرف المنصور لم يتأثر اعلانه على سمعة المصرف

ج– فيما يتعلق بمصرف الموصل فقد تبين ان مخاطر السمعة ظهرت عندما تعرض المصرف لمخاطر الحروب نتيجة دخول عصابات داعش الى المحافظات التي كان المصرف لديه ٩ فروع فيها ولفقد المصرف السيطرة على هذه الفروع كان رد فعل المستثمرين والمودعين بان لديهم مخاوف شديدة فيما يتعلق بسلامة اموالهم واصولهم بعد الخسارة التي اعلن عنها في ٢٠١٦/١/٢٨ حث كانت قيم CAAR سالبة بشكل

كبير وتشير الى ان عاملا واحد ساهم في شبه انهيار المصرف ومن الادلة المقدمة يتضح ان المصرف عانى من انخفاض في سعر سهمه وعائد السوق.

د–المصرف المتحد عانى من خسارة تشغيلية غير متوقعة نتيجة لإخفاقه في العمل مما اعطى صورة لدى المودعين والمستثمرين بعدم كفاءة ادارة المصرف لهذا العمل وشكل لديهم مخاوف من خسارة اموالهم واصولهم وذلك بعد وصول اخبار الى السوق بتغريم المصرف ووضعه تحت وصاية البنك المركزي في تاريخ ٢٠١٨/٩/٢٦ وكانت رد فعل السوق شبه قوي وحجم المخاطر المستقبلية المتوقعة كان كبير ونتيجة لذلك انخفض العائد المتوقع والذي دفع الى انخفاض سعر السهم ولذلك تم قبول النظرية الصفرية للمصرف والتي تشير الى ان الاعلان له تأثير على CAAR(Rep) وبالتالي ادى الاعلان الى تضاؤل ثقة العملاء والمستثمرين وتكبد المصرف خسارة في قيمة الاسهم والقيمة السوقية.

هـ– مصرف المنصور شهد قيمة اسهمه تقلبا طفيفا نتيجة لتعرض مقر المصرف لعملية سطو مسلح استطاع المصرف استرجاع جزء كبير من المبلغ المسروق وصنف المتبقي خسائر تشغيلية غير متوقعة بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٠ تشير الادلة الى عدم وجود اثار قوية على سمعة المصرف حيث لم يتأثر المودعين والمستثمرين بإعلان الخسارة والسبب عدم تمكن مخاوفهم حول فقدان اصولهم.

و–ان حصول مخاطر السمعة قد ادت بالمصارف الى فقد ثقة المودعين والمستثمرين وذلك لخوفهم من تبديد اموالهم وفقدهم للأصول التي يمتلكونها بسبب التقلب الكبير في اسعار اسهم المصارف والتي ادت الى ان تكون العوائد بالقيمة السالبة وهذا يدل على ان الخسارة التشغيلية ادت الى تأثر السمعة المصرفية وتعرضها لمخاطر.

ز– تحتاج إدارة المخاطر تأطير عملها إلى الجمع بين الاسلوب الكمي والنوعي في جمع بيانات (داخلية وخارجية) لتقدير مخاطر السمعة، وتقدير خسائر السمعة، لان هذه المخاطر في النهاية تؤثر على الأداء المالي ومتطلبات رأس المال للمصرف،

ويجب أن تستكمل هذه العناصر بمجموعة من الأساليب النوعية، مثل تحليل السيناريوهات والتقييمات الدورية للمخاطر.

ح- تعتبر السمعة من مؤشرات التميز بالنسبة للمصارف فهي صورة عن انطباع اصحاب المصلحة عن المصرف.

ط- السمعة المصرفية بالغة الاهمية وذلك لتأثيرها على العملاء والمساهمين والمستثمرين فهي تؤدي على المدى البعيد باستدامة والنمو العمل المصرفي.

تؤثر السمعة المصرفية على قوة الطلب على اسهم المصارف في سوق الاوراق المالية وبالتالي تؤثر على حجم التداول في السوق.

٢ – التوصيات

١- اغلب ادارات المصارف في العراق ليس لديها اسلوب استراتيجي مدروس لإدارة مخاطر السمعة، وعادةً يتم التعامل معها باعتبارها مشكلة في إدارة الأزمات لذلك يمكن أن يؤدي تطوير التقدير لمخاطر السمعة إلى تحسين إدارة المخاطر الكلية للمصرف.

٢- يجب أن يكون هناك دعم من داخل المؤسسات المصرفية لإدارة مخاطر السمعة وعدم التغاضي عنها او اهمالها وجعلها مخاطر قائمة بحد ذاتها بسبب استمرار اثارها على المصرف بالأمد البعيد

٣- التأثير الكامل لأي نوع من المخاطر سواء (المخاطر السوقية، الائتمانية، التشغيلية) يتعرض له المصرف يؤدي الى الاضرار بسمعته وعليه ينبغي وضع اجراءات مصرفية محددة للحفاظ على السمعة المصرفية.

٤- على ادارات المصارف ابداء العناية اللازمة ووضع استراتيجيات هدفها بناء السمعة والمحافظة عليها وذلك لمواجهة اي حالة مثل تعرض المصرف لأحداث غير متوقعة، والنظر للسمعة على انها احد الاصول المهمة والاساسية للمصرف.

٥- على البنك المركزي اعطاء اهمية لمخاطر السمعة وفرض تعليمات على المصارف بإدارة مخاطر السمعة وذلك لأهميتها في الاحداث التشغيلية غير المتوقعة.

٦- على ادارات المصارف تثقيف كوادرها بأهمية السمعة المصرفية من خلال القيام بدورات تدريبية لكون السمعة من مؤشرات التمييز فهي صورة عن انطباع اصحاب المصلحة عن المصرف.

٧- على سوق العراق للأوراق المالية القيام بورشات عمل للشركات بصورة عامة والمصارف بصورة خاصة يوضحون اهمية السمعة ومخاطر السمعة لكون السمعة من العناصر المؤثرة على قوى الطلب الاسهم وبالتالي تؤثر على حجم التداول في السوق.

المصادر

المصادر العربية

١. احمد، بشرى حسين علي " أثر استراتيجيات البحث والتطوير في السمعة التنظيمية_ دراسة ميدانية" ٢٠١٧

٢. سلطان، عبير رحمان؛ الزبيدي، حمزة فائق وهيب "تأثير الامتثال المصرفي في مكافحة غسيل الاموال بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية" ٢٠١٩ بغداد

٣. العمري، محمد علي قاسم " دور المؤسسات المالية في بناء الاقتصاد دراسة في المصارف الاردنية" ٢٠١٦

المصادر الاجنبية

1. Depel, Cary "Corporate reputation: perspectives of measuring and managing principal risk" 2018
2. Deutsche; IBM; KPMG "Reputation: Risk of risks" 2015
3. Eisenegger, Mark "Trust and reputation in the age of globalization" 2009
4. Fombrun, C. J.; Gardberg, N.A " Who's Tops in Corporate Reputation? - Corporate Reputation Review" 2007
5. Gaillard, Sophie Gaultier ; Louisot, Jean-Paul; Rayner, Jenny "Managing Reputational Risk – From theory to practice"2018
6. Kunitsyna, Natalia; Britchenko, Igor "Reputational risks,valueoflossesandfinancial" 2018
7. ljubojevi, cedomir "Building Corporate Reputation through Corporate Governance" 2019

8. Luetge, Christoph; Mukerji, Nikil "Order Ethics: An Ethical Framework for the Social Market Economy" 2016
9. Miklaszewska, Ewa; Kil, Krzysztof "REPUTATIONAL RISK:PROBLEMS WITH UNDERSTANDING THE CONCEPT AND MANAGING ITS IMPACT"2016
10. Perry, j.; deFontnouvelle, p. "Measuring reputational risk: the market reaction to operational loss announcements" 2015
11. Rayner, j. "Understanding reputation risk and its importance" 2008
12. Rayner, Jenny "MANAGING REPUTATIONAL RISK" 2003
13. Sapountzi, Ioanna " The role of the Compliance Function as a key element of Corporate Governance efficiency in the banking sector" 2016
14. Tan, H. " Does Reputation Matter? Corporate Reputation and Earnings Quality" 2009
15. Wang, K.; Smith, M." Does Brand Management of Corporate Reputation Translate into Higher Market Value? "2010

توظيف تقنية سلسلة القيمة لدعم وتعزيز الميزة التنافسية

Achieving of Competitive Advantage By Employing Value Chain Technology

ندى محمد فاضل
الباحث

أ. م. د. عبد الرضا لطيف جاسم
الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/٩/١ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/١٠/٢٤

المستخلص

تواجه الوحدات الاقتصادية الصناعية في العراق العديد من المشاكل في احتساب كلف منتجاتها (سلع وخدمات) نتيجة اعتمادها على انظمة كلفوية تقليدية تسبب ارتفاع التكاليف وانخفاض جودة تلك المنتجات ، لكونها لا توفر المعلومات الكلفوية المناسبة التي تحتاجها الوحدات في ممارسة مهامها الرئيسية بصورة صحيحة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات وكذلك عدم قدرتها على مواكبة التطورات في سوق الصناعة مما يهدد بقائها في السوق وبالتالي فقدان حصتها السوقية ومركزها التنافسي وخروجها من السوق. لذا وجب على تلك الوحدات ايجاد انظمة و تقنيات حديثة تمكنها من قياس كلفتها بصورة مناسبة ودقيقة وتضيف قيمة الى منتجاتها ،

- بحث مستل من رسالة ماجستير.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد االرابع / كانون الأول ٢٠٢١
الصفحات ٢١٣- ٢٤٤

لذا جاء هذا البحث لبيان اهم المرتكزات المعرفية لأحدى التقنيات الحديثة لقياس تلك التكاليف وهي تقنية سلسلة القيمة وبيان دور توظيفها في تحقيق الميزة التنافسية وذلك عن طريق تقديم منتجات منخفضة الكلفة وذات جودة عالية. و استند البحث إلى فرضية اساسية مفادها (ان توظيف تقنية سلسلة القيمة يساهم في تحقيق الميزة التنافسية)،وأبرز ما توصل اليه البحث ان توظيف سلسلة القيمة يساهم ويعزز القيمة للوحدة الاقتصادية الصناعية من خلال تخفيض التكاليف و تحسين القيمة من خلال استبعاد تكاليف الانشطة التي لا تضيف قيمة للزبون وغير الضرورية مع الحفاظ على مستوى الجودة المطلوب وتعظيم القيمة المدركة للزبون.

الكلمات المفتاحية: سلسلة القيمة ،تخفيض التكاليف ،الميزة التنافسية.

Abstract

The industrial economic units in Iraq face many problems in calculating the costs of their products (goods and services) as a result of their reliance on traditional cost systems that cause high costs and low quality of those products, because they do not provide the appropriate cost information that the units need to properly exercise their main tasks of planning, controlling and taking decisions, as well as its inability to keep pace with developments in the industry market, which threatens its survival in the market and consequently the loss of its market share and its competitive position and its exit from the market. Therefore, these units must find modern systems and techniques that enable them to measure their costs in an appropriate and accurate manner and add value to their products, so this research came to show the most important knowledge bases for one of the modern techniques to measure those costs, which is the value chain technology and to show the role of its employment in achieving competitive advantage through Providing low cost and high quality products. The research was based on a basic premise that (the employment of value chain technology contributes to achieving competitive advantage), The most prominent finding of

the research is that the employment of the value chain contributes and enhances the value of the industrial economic unit by reducing costs and improving value by excluding the costs of activities that do not add value to the customer and are unnecessary while maintaining the required quality level and maximizing the perceived value of the customer.

Keywords: Value Chain, Cost Reduction, Competitive Advantage

المقدمة

من المعروف ان معظم الوحدات الاقتصادية الان تعمل في بيئة تتميز بالتغيرات المتسارعة حيث ان المنتجات يتم تصميمها وتحسينها بشكل مستمر ودائم وذلك بسبب المنافسة النشطة التي تواجهها تلك الوحدات على المستوى المحلي والعالمي. وفي ظل هذه البيئة المتسارعة التغيير يتوجب على الوحدات الاقتصادية تقديم منتجات وخدمات حسب طلب الزبائن ، من منظور استراتيجي واستخدام الادوات والتقنيات الاستراتيجية كإدارة التكاليف بقصد تخفيضها وتعزيز المركز التنافسي لتلك الوحدات الاقتصادية. حيث ان استخدام تقنيات حديثة مثل سلسلة القيمة يؤدي الى اتخاذ قرارات افضل لان نظم ادارة التكاليف التقليدية اصبحت لا تتلاءم مع متطلبات البيئة الحديثة والمنافسة الشديدة .اذ تعد تقنية سلسلة القيمة مجموعة من الانشطة المترابطة و المتسلسلة والتي تهدف بمجموعها الى زيادة القيمة المدركة للزبون بمنتجات أو خدمات الوحدة الاقتصادية لضمان ولائه لها وتحقيق ميزة تنافسية ، لذا فان المعلومات الكلفوية التي توفرها تلك التقنيات الحديثة تلعب دور اساسي في اتخاذ قرارات ادارية ملائمة تلبي احتياجات الوحدة الاقتصادية في مجال تحقيق الميزة التنافسية.

المبحث الاول

منهجية البحث

تعد منهجية البحث القاعدة الاساسية التي يستند عليها البحث العلمي في كافة مجالات العلوم ، لذا سيتم استعراض منهجية البحث وفق فقراتها الاتية :

١-١: مشكلة البحث

تواجه الوحدات الصناعية الاقتصادية بصورة عامة و في العراق بصورة خاصة العديد من المشكلات نتيجة اعتمادها على انظمة الكلفة التقليدية ومن ابرز تلك المشكلات ارتفاع تكاليف المنتجات وانخفاض جودتها وذلك بسبب ضعف تلك الأنظمة الكلفوية التقليدية وعدم قدرتها على توفير و تعزيز المعلومات التي تحتاجها في ممارسة مهامها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات وعدم قدرتها على البقاء بالشكل الذي يعزز المركز التنافسي لتلك الوحدات الاقتصادية ، في حين ان اعتمادها التقنيات الحديثة في ادارة الكلفة يساعد في ترشيد الانفاق وتوفير منتجات ذات جودة عالية وبأسعار وكميات مناسبة يمكن من خلالها سد احتياجات السوق ،حيث ان ارتفاع تكاليف تلك المنتجات المحلية وانخفاض جودتها تسبب بضعف الطلب عليها وإغراق السوق بالسلع المستوردة وبأسعار تنافسية اقل بكثير من سعر المنتج العراقي ، بالإضافة الى وجود عوامل أخرى الأمر الذي يتطلب وقفة جادة لاعتماد تقنيات حديثة تساعد على مواجهة هذه المنافسة .

ويمكن صياغة المشكلة كما يلي :-

دور تقنية سلسلة القيمة في تعزيز الميزة التنافسية ؟

١-٢ : اهداف البحث

يهدف البحث بشكل اساسي الى امكانية تحقيق الميزة التنافسية من خلال ابراز اهمية توظيف احدى تقنيات ادارة التكلفة وهي تقنية سلسلة القيمة ومحاولة حل المشاكل التي توجهها الوحدات الاقتصادية الصناعية العراقية كأسلوب منهجي فاعل في حل المشاكلات (ارتفاع التكاليف وانخفاض جودة المنتجات) فضلا عن الاهداف الفرعية الذي تسعى الباحثة الى تحقيقها وهي :

١- بيان المرتكزات المعرفية لتقنية سلسلة القيمة.

٢- بيان دور واهمية توظيف تقنية سلسلة القيمة في تحقيق الميزة التنافسية.

١-٣: فرضيات البحث

في ضوء مشكلة البحث وهدفه يمكن صياغة الفرضية الاتية :

ان توظيف تقنية سلسلة القيمة في الوحدات الاقتصادية العراقية يساهم في تحقيق الميزة التنافسية

١-٤ : أهمية البحث

تبرز اهمية البحث من خلال الفائدة والاهمية التي تقدمها في حل مشكلة موجودة في واقع البيئة الصناعية الاقتصادية العراقية والارتقاء بأدائها من خلال تطبيق تقنيات ادارة التكاليف الحديثة كتقنية سلسلة القيمة وذلك بهدف مواجهة منافسة السلع المستوردة المنافسة للسلع المحلية وبالتالي البقاء في السوق وذلك من خلال تخفيض كلف المنتج دون المساس بجودة المنتج .

١-٥ : مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث بمصنع الصوفية التابع الى الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود ، اما عينة البحث فتتمثل ب(البطانية المغروزة) التي تنتج ضمن معمل (الكاظمين ع) التابع لمصنع الصوفية

١-٦: حدود البحث

١- **الحدود المكانية** : معمل (الكاظمين ع) في محافظة بغداد – الكاظمية المقدسة التابع للشركة العامة لصناعات النسيج والجلود / مصنع الصوفية .

٢- **الحدود الزمانية** : تم اعتماد بيانات سنة (٢٠١٦) لكونها اخر بيانات تم المصادقة عليها في المصنع

١-٧: منهج البحث

١- المنهج الاستنباطي: يستعرض الجانب النظري للدراسة عن طريق استنباط الافكار والآراء من المصادر ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

٢- المنهج الوصفي التحليلي : حيث سيتم وصف طبيعة الاجراءات المحاسبية في احتساب التكلفة في الوحدات الاقتصادية العراقية

المبحث الثاني

الاطار العام لتقنية سلسلة القيمة والميزة التنافسية

٢-١ : نشأة سلسلة القيمة

يشير الكثير من الباحثين الى ان سلسلة القيمة ترجع بدايتها إلى عام 1960 حيث ظهرت بمفهوم (Filiere) (الخيط أو السلسلة) ، ويركز على تحسين التدفق المادي للمنتجات داخل قطاع ما بهدف إضافة قيمة ، تم استخدام هذا النهج في البداية لتحليل الزراعة الفرنسية وسرعان ما تم تطبيقه في تحليل الزراعة في البلدان النامية ، مع التركيز على تحسين تصدير السلع مثل البن والكاكاو والقطن من المستعمرات الفرنسية. يعود أصله إلى البحوث الزراعية التكنوقراطية ويركز بشكل أساسي على الكفاءة واستخراج الموارد من خلال قياس المدخلات والمخرجات والأسعار وإضافة القيمة على طول السلسلة (Lie, 2017 :13).اما في عام ١٩٧٠ ظهر مفهوم السلاسل السلعية ويعد مدخل للعلوم الادارية لإدارة سلسلة التجهيز والاستعانة بمصادر خارجية لاتخاذ القرارات الادارية (الصفار وعبيد،٢٠١٦:٢٣٨).

وقدم Porter مفهوم سلسلة القيمة في عام ١٩٨٥ في كتابه تحت عنوان " الميزة التنافسية " على انها اداة تمييز القيمة لكل خطوة من خطوات عملية الانتاج ، الا انه تقيد بمستوى الوحدة الاقتصادية ، اذ قام بتقسيم الوحدة الاقتصادية الى عدة انشطة ذات علاقة على نحو استراتيجي بالمنتج او الخدمة ، من خلال توضيح الكيفية التي تتراكم القيمة للزبون على امتداد انشطة سلسلة القيمة (المفرجي ،٢٠٢٠: ١٧) . في عام ٢٠٠٢ قدّم Messner مفهوم المثلث الاقتصادي العالمي (الدولار ، النفط ، الذهب) من قبل (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، منظمة التجارة العالمية) الذي يستند إلى أساس الترابط بين المدخل الافقي (تنمية المجموعات) والمدخل العمودي (سلسلة القيمة) ، و قدّم Gereffi في عام ٢٠٠٥ مفهوم سلسلة القيمة العالمية حيث كان اساس التركيز فيه على الحوكمة وربط المداخل العمودية والافقية (المحمدي ،٢٠١٩، ٢٥).

٢-٢ : تعريف سلسلة القيمة

هنالك العديد من التعريفات لسلسة القيمة من ابرزها : هي مجموعة وظائف العمل التي تزيد من فائدة المنتج أو الخدمة للزبون ؛ والتي تتضمن عادةً البحث والتطوير وتصميم المنتجات والخدمات والإنتاج والتسويق والتوزيع وخدمة العملاء.) (Maher,et al ,2008 : 599 . كما تعُد سلسلة القيمة بانها مجموعة من الأنشطة المطلوبة لتصميم المنتجات والخدمات وتطويرها وإنتاجها وتسويقها وتقديمها للعملاء.) (Hansen et al ,2009:9. (Lanen , et al ,2011,4). كما يمكن ان تعرف على انها مجموعة من وظائف أو عمليات إضافة القيمة التي تحول المدخلات إلى منتجات وخدمات لزبائن الوحدة الاقتصادية (Kinney & Raiborn, 2011 :11) . ويشير(Hilton) الى سلسلة القيمة بانها مجموعة الأنشطة المرتبطة التي تخلق القيمة ، والتي تتراوح من تأمين المواد الخام الأساسية والطاقة إلى التسليم النهائي للمنتجات والخدمات (Hilton,2017:18). وتعُد سلسلة القيمة على انها تسلسل وظائف العمل التي يتم من خلالها جعل المنتج أكثر فائدة للزبون بشكل تدريجي (Datar&Rajan,2018: 4). ويعرفها اخرون على انها مجموعة الانشطة المتسلسلة والتي تهدف الى زيادة القيمة المدركة للزبون بمنتجات أو خدمات الوحدة الاقتصادية لضمان ولائه لها وتحقيق ميزة تنافسية (المحمدي،٢٠١٩: ٢٦).

ويرى الباحثان ان سلسلة القيمة هي تقنية تستخدمها الوحدات الاقتصادية من اجل تحقيق هدف استراتيجي مخطط له وهو زيادة القيمة المدركة لدى الزبائن مما يحقق ميزة تنافسية وذلك عن طريق جهد تعاوني في عدت انشطة متسلسلة و محددة مكمله لبعضها البعض تبدأ بالبحث والتطوير وتنتهي بنشاط خدمات ما بعد البيع .

٢-٣: اهداف سلسلة القيمة

يوجد العديد من الاهداف لسلسة القيمة ابرزها ما يأتي (القيسي،٢٠١٣ : ٤٣-٤٤)

١. التركيز على زيادة منفعة كل الأطراف المرتبطة بسلسلة القيمة عن طريق ربط وأدارة نشاطات سلسلة القيمة الكلية من مجهزي المواد الأولية إلى المستهلك النهائي.
٢. أنتاج المنتجات وتقديم الخدمات عن طريق تكامل أنشطة سلسلة القيمة داخل الوحدة الاقتصادية والتعاون مع الأطراف الأخرى بشكل اقرب إلى المثالية.
٣. يؤدي العمل ضمن السلسلة الكلية للصناعة الى تطوير سلسلة قيمة تنافسية مما يحقق الحصول على نتائج ايجابية عن طريق تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية المشتركة ضمن السلسلة الكلية للصناعة .
٤. إمكانية تحسين ربحية للوحدة الاقتصادية وذلك من خلال تحليل العلاقات مع الزبائن، العلاقات مع الموردين والعلاقات الداخلية بين سلاسل القيمة إذا كانت الوحدة الاقتصادية تتكون من أكثر من سلسلة قيمة(البياتي ، ٢٠١٦ : ٢٤٨) .
٥. تطبيق سلسلة القيمة على مستوى الموحدة يؤدي إلى تخفيض التكاليف التي من شانها تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة ، لا سيما منها تحقيق اكبر حصة سوقية من حيث السعر والجودة ، و هذا في صميم أسلوب سلسلة القيمة المؤدي إلى التحكم في التكاليف عبر تقسيم أنشطة الوحدة وتحديد الأنشطة التي تضيف قيمة وإلغاء الأنشطة التي لا تضيف قيمة (عبيدة ،٢٠١٩ : ٩).

٢-٤ :انشطة سلسلة القيمة

يقسم الكثير من الباحثين والكتاب سلسلة القيمة الى نوعين هما سلسلة القيمة الصناعية وسلسلة القيمة الداخلية وسوف نقتصر هنا على ذكر سلسلة القيمة الصناعية والتي تحتوي على ستة انشطة تبدا بالبحث والتطوير وتنتهي بخدمة الزبون وهي كما يأتي (Maher ,et al :2008:15):

١-**البحث والتطوير**: يهتم هذا النشاط بتصميم المنتجات او الخدمات و كذلك عمليات الانتاج ولا يرتبط فقط بتصميم المنتجات المادية في المشروعات الصناعية بل يشمل الوحدات الخدمية ايضا ،و يؤثر في التخطيط الاستراتيجي عن طريق اكتشاف وابتكار منتج يعطي الوحدات الاقتصادية فرصة جديدة في المنافسة وقد يتوصل

المنافسين الى هذه الفرصة مما يجعل الادارة العليا على علم ودراية بأهمية تعديل الاستراتيجية ، يُعد نشاط البحث والتطوير عادة مركز النشاط الابتكاري في الوحدات الاقتصادية و هو مسؤول عن صياغة و تنفيذ السياسات التكنولوجية التي تهدف للوصول الى ما يسمى بنقطه الكفاءة التكنولوجية ، وان الانشطة الرئيسة للبحث والتطوير هي الآتي (راشد ،٢٠١٤ :٤٨) :

أ- اختيار بدائل فاعلة لعملية تطوير التكنولوجيا .

ب- تطوير أساليب ابداعية جديدة لتطوير التكنولوجيا واستخدامها .

ج- تنمية وتطوير الامكانيات الذاتية من أجل ضمان نجاح تنفيذ الخيارات التكنولوجية الجديدة.

٢- **التصميم:** هو النشاط الذي يرتبط بالتخطيط وهندسة العمليات واختيار العمليات والمنتجات من خلال التصميم المتفوق للمنتج و التنسيق و التعاون مع البحث و التطوير والتنسيق مع الانشطة الساندة مما يترتب عليه عمليات انتاج اكثر كفاءة وفاعلية مما يجعل المنتجات اكثر جاذبية للزبائن وزيادة قيمتها المدركة وبذلك يمكن تخفيض تكاليف الانتاج و بطريقة أخرى يمكن للتصميم ان يساعد في خفض التكاليف او يمكن للوحدة الاقتصادية ان تفرض أسعاراً اعلى لمنتجاتها او خدماتها (المحمدي :٢٠١٩، ٢٨) .

٣- **الإنتاج:** هو عملية تحويل المدخلات(المواد، والأموال ، والآلات ، والمعلومات) إلى سلع أو خدمات ، ويعني ذلك هو عملية تنظيم الموارد اللازمة وتوجيهها نحو لإنتاج ، وهو يمثل نشاطا اقتصاديا لتوفير السلع او الخدمات التي يحتاجها المجتمع ، وتبرز أهمية هذا النشاط من كونه يوفر فرصاً حقيقية لتحقيق الأرباح ، أو تخفيض التكاليف مما يسهم في تعزيز الموقع التنافسي للوحدة الاقتصادية في السوق أكثر من أي نشاط آخر في الوحدة الاقتصادية / النجار و محسن ، ٢٠٠٩ : ٣-٤

٤- **التسويق:** وهو النشاط الذي يتم من خلاله الاتصال بالأفراد او الجماعات لغرض تعريفهم بخصائص المنتجات او الخدمات الجديدة التي تقدمها الوحدة الاقتصادية ،

وكذلك تشجيعهم على القيام بشراء تلك المنتجات او الخدمات (كاظم ، ٢٠٠٨ :١١٥) .

٥- **التوزيع:** ويتضمن أنشطة نقل السلع المصنعة إلى مراكز التوزيع وتخزين البضائع الجاهزة وطرق التوزيع على الزبائن وكافة الأنشطة المرتبطة بنقل البضائع من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها (نادية :٢٠١٧ ، ٢٤)

٦- **خدمة العملاء:** هي تلك الأنشطة الخاصة بتقديم الخدمة لتعزيز قيمة المنتج وتدعيمها وتشمل التركيب، والإصلاح، وخدمات خاصة بطريقة استعمال المنتج، وتوفير قطع الغيار الخاصة بالمنتج، وتعديل المنتج (نور :٢٠١٥، ٥٩) .

٢-٥: خطوات تطبيق سلسلة القيمة

إن مفتاح تقييم سلسلة القيمة للوحدة الاقتصادية هو فهم الأنشطة التي تمنح الوحدة الاقتصادية ميزة تنافسية ، ثم تحديد هذه المزايا واستغلالها بشكل أفضل من الوحدات الاقتصادية الأخرى في الصناعة. يتم هذا التحليل في أربع خطوات (Cletus O& Emma I,2011:١٩٠) :

١- **تحديد أنشطة سلسلة القيمة** : حدد (Hilton) معايير تحديد مدى قابلية النشاط اضافة قيمة بما يأتي (Hilton, 2017:187) :

أ- هل النشاط ضروري ؟ إذا كان النشاط عبارة عن عملية مكررة و غير ضرورية، فهو لا يضيف قيمة.

ب- هل يتم تنفيذ النشاط بكفاءة ؟ يجب ان يتم التحقّق من هذا المعيار من خلال مقارنة الأداء الفعلي للنشاط مع أداء داخلي أو أداء خارجي

(مقارنة مرجعية) ، فإذا كان الأداء الفعلي للنشاط لا ينجز بنفس كفاءة المعيار الداخلي أو الخارجي ، حينها يُعد هذا لنشاط غير مضيف للقيمة ويتطلّب الغاؤه

ج- هل النشاط يضيف قيمة في بعض الاحيان ولا يضيف قيمة في احيان اخرى ؟ مثل نشاط المناولة في الإنتاج تحت التشغيل بين العمليات التشغيلية مضيف للقيمة ، لكن يكون غير ضروري عند مناولة المواد الأولية في المخزن

لتحديد أنشطة سلسلة القيمة ، يجب تنفيذ المهام التالية

- **البحث عن الأنشطة المنفصلة التي تخلق قيمة بطرق مختلفة:** وستشمل التكاليف المختلفة ومحركات التكلفة المختلفة والأصول القابلة للفصل والموظفين المختلفين المعنيين ، على سبيل المثال ، مقارنة أنشطة تصميم المنتج مع الأنشطة الإعلانية.
- **تحديد الأنشطة الهيكلية والإجرائية والتشغيلية.** تؤكد معظم الوحدات الاقتصادية على الأنشطة التشغيلية ، لكن مؤيدي تحليل سلسلة القيمة يشيرون إلى أن هذا التركيز ضيق للغاية وينفع فقط مع القرارات في المدى القصير ولن يتمكن من منح الوحدة الاقتصادية ميزة تنافسية .

٢- **تحديد الأنشطة الاستراتيجية :** لتحديد الأنشطة الاستراتيجية ، يجب على الوحدة الاقتصادية تحديد خصائص المنتج التي يتم تقييمها من قبل الزبائن الحاليين ، و يجب بعد ذلك أن تجد الخصائص التي يمكنها استغلالها ، وبالتالي تخلق قيمة للزبائن في المستقبل. ومن الأمثلة على هذه الخصائص الجودة أو الخدمة أو أي ميزات منتج ملموسة أو غير ملموسة.

٣- **تتبع تكاليف الأنشطة :** تحتاج الوحدة الاقتصادية إلى أسلوب محاسبة يتتبع التكاليف لأنشطة سلسلة القيمة المختلفة. من المهم أن تركز الوحدة الاقتصادية على هذه العمليات ذات القيمة المضافة ، حتى تتمكن من إدارتها بكفاءة أكبر

٤- **تحسين إدارة أنشطة سلسلة القيمة :** لتحقيق ميزة تنافسية ، يجب على الوحدة الاقتصادية إدارة سلسلة القيمة الخاصة بها بشكل أفضل من منافسيها. وهذا يعني تقليل تكلفة الوحدة الاقتصادية مع توسيع الميزة التنافسية ، لكن هذا لا يعني أنه يجب تخفيض جميع التكاليف ، فهذا يعني أن جميع التكاليف التي لا تؤثر سلبًا على الميزة التنافسية يمكن وينبغي تخفيضها.

٢-٦: اهمية سلسلة القيمة

تكمن اهمية سلسلة القيمة في النقاط الاتية (Jariwala , 2015 : 16) :

١. يمكن رؤية مصادر الميزة التنافسية للوحدة الاقتصادية من خلال أنشطتها المنفصلة ، وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض.
٢. سلسلة القيمة هي أداة لفحص أنشطة الوحدة الاقتصادية بشكل منهجي وكيف تتفاعل مع بعضها البعض وتؤثر على تكلفة وأداء كل منهما.
٣. تكتسب الوحدة ميزة تنافسية من خلال أداء هذه الأنشطة بشكل أفضل أو بتكلفة أقل من المنافسين.
٤. تساعد سلسلة القيمة على البقاء خارج "منطقة عدم الربح".
٥. يوازن تحليل سلسلة القيمة الإنفاق مع عمليات اضافة القيمة.
٦. يمكن أن يساعد في تقييم التكاليف في سلسلة الوحدة الاقتصادية التي قد تنخفض أو تتأثر بتغيير في إحدى عمليات السلسلة. من خلال مقارنة سلسلة القيمة مع المنافسين ، يمكن الوحدة الاقتصادية غالبًا العثور على مناطق أو روابط السلسلة لدى المنافسين التي من الممكن ان تكون أكثر كفاءة من الوحدة الاقتصادية مما يساعد على السعي نحو التحسين المستمر .

٢-٧: مفهوم الميزة التنافسية

يرى (Sanders)اخرون ان الميزة التنافسية تمثل قدرة الوحدة الاقتصادية على تكوين قيمة بطريقة لا يمكن للمنافسين تحقيقها ، وهذا يعني أن الوحدة الاقتصادية تؤدي اعمالها بصورة افضل من منافسيها، (Sanders & Carpenter,2007: 19) ويعرفها اخرون على انها ما يميز الوحدة الاقتصادية في تخفيض التكاليف بشكل أفضل من المنافسين ، والعمل على تلبية احتياجات ومتطلّبات الزبون من المنتجات او الخدمات وإيصالها إليه في الوقت المناسب عبر سلسلة متكاملة من الانشطة مع مراعاة الجودة والسعر التنافسي، وبذلك يُعد الوقت الاقل و التكلفة الأقل، والجودة الأعلى اساس التميز على المنافسين (Wang et al, 2011:100). ويرى اخرون الميزة التنافسية بانها الابعاد التي ينبغي على الوحدة الاقتصادية أن تمتلكها من اجل التفوق على المنافسين وتحقيق رضا الزبون من أجل المحافظة على الحصة السوقية

أو انشاء حصة سوقية جديدة اي انها تمثل قدرة الوحدة الاقتصادية على تكوين نظام له ميزات فريدة لا يمتلكها المنافسين(Krajewski et al ,2016 :31) وتعرف الميزة التنافسية على انها امكانية الوحدة الاقتصادية على خلق كفاءات متميزة وموقع تنافسي يضعها بمعزل عن المنافسين مما يمنحها الأفضلية في السوق) (Manuela,2019 : 8.أن الميزة التنافسية تعبر عن كل ما تمتلكه الوحدة الاقتصادية من خصائص أو موارد او قدرات تميزها من باقي الوحدات الاقتصادية في السوق وتساعد في اشباع رغبات الزبائن وانعكاس ذلك على زيادة الحصة السوقية والربح في الوقت نفسه (المحمدي ، ٢٠١٩ : ٤١).

ويلاحظ من التعاريف السابقة أنها تركز على :

١- قدرة الوحدة الاقتصادية على تكوين قيمة بطريقة لا يمكن تقليدها .

٢- خلق كفاءات متميزة تضعها في موقع تنافسي بمعزل عن المنافسين .

٣- الابعاد التي ينبغي امتلاكها من اجل التفوق على المنافسين .

٤- القدرة على تخفيض التكاليف بشكل أفضل من المنافسين .

٥- الخصائص أو الموارد او القدرات التي تميز الوحدة الاقتصادية في السوق

٢-٨ : ابعاد الميزة التنافسية

نتيجة التطورات والتغيرات البيئية وتعدد حاجات ورغبات الزبائن فقد تعددت ابعاد المنافسة التي تعتمدها الوحدة الاقتصادية في تعاملها مع السوق ، فبعد ان كانت الوحدات الاقتصادية تعتمد تخفيض التكاليف كبعد اساسي للمنافسة، سعت وحدات الاقتصادية اخرى الى البحث عن طرق جديدة تميزها في السوق لزيادة حصتها. وعليه تم اعتماد ابعاد الميزة التنافسية وكما يلي (البكري ، ٢٠٠٨ : ٢٤) :

١- **الكلفة:** ويقصد بها قدرة الوحدة الاقتصادية على انتاج وتوزيع المنتجات او الخدمات باقل كلفه ممكنة مقارنتاً بالمنافسين في السوق .

٢- **الجودة:** يسعى الزبون الى الحصول على منتجات او خدمات ذات جودة أعلى وبسعر اقل ، فأصبحت الوحدات الاقتصادية تسعى للفوز بطلبات الزبون من خلال تقديمها منتجات تحقق رضا الزبون وما يلبي توقعات .

٣- **المرونة:** وتمثل قدرة الوحدة الاقتصادية في تقديم مستويات مختلفة ومتنوعة بالسوق المستهدف.

٤- **التسليم** : اغلب الوحدات الاقتصادية تتنافس في سرعة التسليم والاستجابة لطلب الزبون وذلك لاستعداد الزبون على أن يدفع سعر اكبر مقابل الحصول على المنتج او الخدمة بالوقت المناسب .

المبحث الثالث

توظيف سلسلة القيمة في معمل الكاظمين

٣-١: معمل الكاظمين (عينة ابحث)

يعتبر هذا المعمل من المعامل المهمة في مصنع الصوفية ، حيث يتخصص بإنتاج منتج وحيد وهو (البطانية المغروزة) حسب المواصفة القياسية العراقية رقم (1052) ذات وزن ٥٠٠ غم كحد ادنى للمتر مربع الواحد والتي تواجه منافسة شديد من قبل المنتجات المستوردة ، ويحتوي المعمل على عدد من المكائن والمعدات المستخدمة في الانتاج الا ان بعض هذه المكائن تعاني العديد من التوقفات لغرض الصيانة نتيجة تقادمها ، كما يحتوي المعمل على عدد كبير من العاملين فائض عن الحاجة الفعلية للمعمل وان ذلك نتيجة اعادة المفصولين السياسيين وغيرهم فضلا عن زيادة التعيين دون حاجة فعلية مما ساعد في زيادة تكاليف الانتاج والذي ينعكس على زيادة سعر البيع الى الحد الذي لا يمكن بيع المنتج فيه او تخفيض السعر الى الاسعار المنافسة وتحمل خسائر كبيرة في الانتاج والبيع.

٣-٢: قائمة تكاليف المنتج

يتم اعداد قائمة التكاليف للمنتج في مصنع الصوفية وفق تصنيف التكاليف الى صناعية وتسويقية وادارية ، و تصنف التكاليف الصناعية حسب علاقتها بحجم

النشاط الى متغيرة وثابتة وكما في الجدول الاتي :

جدول (١)

قائمة تكاليف منتج البطانية المغروزة لعام ٢٠١٦ (المبالغ بالدينار العراقي)

التفاصيل	المبلغ	مجموع جزئي	اجمالي
مواد اولية	١٣,٠٠٠		
تكاليف متغيرة اخرى	١,٠٠٠		
مجموع التكاليف الصناعية المتغيرة		١٤,٠٠٠	
كلفة العمل	٣٠,٠٠٠		
الاندثارات	٥,٠٠٠		
تكاليف ثابتة اخرى	٤٤,٠٠٠		
مجموع التكاليف الصناعية الثابتة		٧٩,٠٠٠	
اجمالي كلفة الصنع			٩٣,٠٠٠
تكاليف تسويقية		٠	
تكاليف ادارية		١٣,٠٠٠	
اجمالي كلفة المنتج			١٠٦,٠٠٠
سعر البيع			٢٤,٠٠٠
صافي الربح (الخسارة)			(٨٢,٠٠٠)

المصدر :اعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات المصنع

يلاحظ من قائمة لتكاليف اعلاه ان اجمالي التكاليف الصناعية المتغيرة تبلغ (١٤,٠٠٠) دينار وتشكل نسبة (١٣,٢%) من اجمالي تكاليف المنتج ، في حين تشكل التكاليف الصناعية الثابتة نسبة (٧٤,٥%) من كلفة المنتج ، وتشكل التكاليف الادارية (١٢,٣%) من اجمالي تكاليف المنتج ، وان الشركة لا تحتسب اي تكاليف تسويقية ضمن كلفة المنتج .

ان سعر بيع المنتج لا يغطي (٢٥%) من اجمالي التكاليف مما يجعل المصنع يحقق خسائر كبيرة نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج وعدم القدرة على فرض سعر اعلى للمنتج لوجود منتجات مستوردة وبأسعار اقل في السوق .

ان الطريقة المتبعة في احتساب هذه التكاليف هي طريقة تقليدية حيث يتم تقسيم اجمالي تكاليف مراقبة رقم ٥ الخاصة بالمعمل على عدد الوحدات المنتجة بعد استبعاد تكاليف الاندثار ويتم تحميل الناتج على انه تكاليف العمل ، ويتم كذلك تقسيم اجمالي تكاليف مراقبة رقم ٦ الخاصة بالمعمل على عدد الوحدات المنتجة بعد استبعاد تكاليف الاندثار ويتم تحميل الناتج على انه تكاليف ثابتة اخرى ، في حين يتم احتساب اجمالي الاندثار في مراقبة رقم ٥ ومراقبة رقم ٦ وتقسيمه على عدد الوحدات ليتم استخراج حصة المنتج من اندثار مراقبة رقم ٥ و ٦ ويضاف له حته من اندثار مراقبة رقم ٨ والتي تستخرج من خلال تقسيم اجمالي الاندثارات في مراقبة رقم ٨ على الانتاج الكلي للمصنع بكافة معامله ، اما التكاليف الادارية فيتم تقديرها بنسبة (١٤%) من اجمالي تكاليف الصنع لكل منتج بشكل تقديري لا يخضع لأسس علمية او منطقية .

٣-٣ : احتساب تكاليف انشطة سلسلة القيمة

تتمثل انشطة سلسلة القيمة الرئيسية في مصنع الصوفية بأقسام (البحث والتطوير ، التصميم ، الانتاج ، التوزيع (التجارية) ، التسويق) ، حيث ان المصنع لا يحتوي على قسم خدمات ما بعد البيع وان الضمان الذي يقدمه هو استبدال المنتجات التالفة والمعيبة وخلال سنة (٢٠١٦) لم يتم ارجاع منتجات تالفة بقيمة كبيرة سوى مبلغ (٢٥٠٠٠) دينار ظهرت سالبة في تكاليف مراقبة (٧) الخاصة بالتسويق عن بضاعة تم ارجاعها خلال تلك السنة ، اما الانشطة الساندة فتتمثل بأقسام (السيطرة النوعية ، الادارة والموارد البشرية ، القانونية ، المالية ، الفنية) .

يتم احتساب تكاليف انشطة (البحث والتطوير ، التصميم ، التوزيع ، السيطرة النوعية ، الادارة والموارد البشرية ، القانونية ، المالية ، الفنية) ضمن مراقبة (٨) بالإضافة الى نشاط التسويق حيث يتم احتساب رواتب واجور(٢٩) من الموظفين في هذا النشاط ضمن مراقبة (٨) ، ولغرض احتساب تكاليف هذه الانشطة التي لا يتم احتسابها من قبل المصنع بصورة تفصيلية قامت الباحثة باعتماد نسبة اعداد الموظفين في النشاط الى اجمالي عدد الموظفين ضمن مراقبة (٨) كأساس اكثر منطقية لاحتساب تكاليف هذه الانشطة ولكون الرواتب تمثل نسبة (٧٠.٧٤%) من اجمالي تكاليف مراقبة (٨) يبين الجدول الاتي نسبة موظفي كل نشاط الى اجمالي الموظفين ضمن مراقبة (٨) وان هذه النسبة سيتم احتساب تكاليف الانشطة في الجداول اللاحقة على اساسها

جدول (٢)

اعداد الموظفين في الانشطة الادارية

النشاط	عدد الموظفين في النشاط (١)	اجمالي عدد الموظفين (٢)	نسبة موظفي النشاط الى اجمالي عدد الموظفين = (١) ÷ (٢)
الموارد البشرية	48	197	% 24.37
القانونية	7	197	% 3.55
التخطيط	5	197	% 2.54
الفنية	10	197	% 5.08
التجارية	11	197	% 5.58
السيطرة النوعية	9	197	% 4.57
الرقابة	9	197	% 4.57
المالية	23	197	% 11.68
الطبابة	4	197	% 2.03
المشاريع	7	197	% 3.55

الهندسية	6	197	% 3.05
الاعلام	4	197	% 2.03
المخازن	5	197	% 2.54
المعلومات والنظم	4	197	% 2.03
الاستثمار والمشاركة	1	197	% 0.51
البحث والتطوير	8	197	% 4.06
التسويق	29	197	% 14.72
التصميم	7	197	% 3.55
المجموع	197	197	% 100

المصدر : اعداد الباحثان

١- **نشاط البحث والتطوير** : ويعتبر هذا النشاط اول الانشطة الرئيسية في سلسلة القيمة ضمن مصنع الصوفية اذ يحتوي على (٨) موظفين مما يشكل نسبة (٤.٠٦%) من اجمالي عدد الموظفين ضمن مراقبة (٨) ، يكون هذا النشاط مركزي حيث يقدم خدماته الى كافة المعامل ضمن مصنع الصوفية ، والجدول ادناه يمثل تكاليف هذا النشاط من اجمالي تكاليف مراقبة (٨) للمصنع

جدول (٣)

تكاليف نشاط البحث والتطوير لمصنع الصوفية

رقم الحساب	اجمالي تكاليف مراقبة (٨)	نسبة النشاط الى اجمالي الانشطة	تكاليف النشاط
31	2,467,283,458	4.06 %	100,171,708
32	35,326,429	4.06 %	1,434,253
33	22,324,332	4.06 %	906,368
34	11,414,800	4.06 %	463,441
37	108,739,913	4.06 %	4,414,840
38	55,000	4.06 %	2,233
39	842,703,878	4.06 %	34,213,778
المجموع	3,487,847,810	4.06 %	141,606,621

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على ميزان الكلف

٢- **نشاط التصميم** : يحتوي هذا النشاط على (٧) موظفين مما يشكل نسبة (3.55 %) من اجمالي عدد الموظفين ضمن مراقبة (٨) ، يكون هذا النشاط مركزي و يقدم خدماته الى كافة المعامل ضمن مصنع الصوفية ، يبين الجدول ادناه تكاليف هذا النشاط من اجمالي تكاليف المصنع ضمن مراقبة (٨) :

جدول (٤)

تكاليف نشاط التصميم لمصنع الصوفية

رقم الحساب	اجمالي تكاليف مراقبة (٨)	نسبة النشاط الى اجمالي الانشطة	تكاليف النشاط
31	2,467,283,458	% 3.55	87,588,563
32	35,326,429	% 3.55	1,254,088
33	22,324,332	% 3.55	792,514
34	11,414,800	% 3.55	405,225
37	108,739,913	% 3.55	3,860,267
38	55,000	% 3.55	1,952
39	842,703,878	% 3.55	29,915,988
المجموع	3,487,847,810	% 3.55	123,818,597

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على ميزان الكلف

٣- **نشاط الانتاج** : يضم هذا النشاط كافة معامل مصنع الصوفية ويتم احتساب تكاليف مراقبة (٥) ومراقبة (٦) لكل مصنع على حدى فضلا عن التكاليف الاجمالية لكافة المعامل ضمن مصنع الصوفية المبينة في الجدول ادناه ، حيث يتم تحميل كافة تكاليف الانتاج وكذلك تكاليف خدمات الانتاج على نشاط الانتاج لكونها تخص الاقسام الانتاجية ضمن كل معمل من معامل مصنع الصوفية وان هذه التكاليف تحتسب بصورة مباشرة ولا تحتاج الباحثة الى اساس لاحتسابها .

جدول (٥)

تكاليف نشاط الانتاج لمصنع الصوفية

رقم الحساب	اجمالي تكاليف مراقبة (٥)	اجمالي تكاليف مراقبة (٦)	اجمالي تكاليف الانتاج
31	4,893,077,933	8,898,051,204	13,791,129,137
32	998,340,815	285,584,152	1,283,924,967
33	1,024,207	19,088,169	20,112,376
34	150,000	-	150,000
37	688,539,229	175,680,958	864,220,187
38	-	-	-
39	-	12,521,016	12,521,016
المجموع	6,581,132,184	9,390,925,499	15,972,057,683

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على ميزان الكلف

٤-**نشاط التوزيع** : يقوم قسم التجارية في مصنع الصوفية بنشاط التوزيع يكون هذا النشاط مركزي و يقدم خدماته الى كافة المعامل ضمن مصنع الصوفية ، حيث يحتوي هذا النشاط على (١١) موظف مما يشكل نسبة (5.58 %) من اجمالي عدد الموظفين ضمن مراقبة (٨) ، الجدول ادناه يبين تكاليف هذا النشاط من اجمالي تكاليف المصنع ضمن مراقبة (٨) :

جدول (٦)

تكاليف نشاط التوزيع (التجارية) لمصنع الصوفية

رقم الحساب	اجمالي تكاليف مراقبة (٨)	نسبة النشاط الى اجمالي الانشطة	تكاليف النشاط
31	2,467,283,458	% 5.58	137,674,417
32	35,326,429	% 5.58	1,971,215
33	22,324,332	% 5.58	1,245,697
34	11,414,800	% 5.58	636,946
37	108,739,913	% 5.58	6,067,688
38	55,000	% 5.58	3,069
39	842,703,878	% 5.58	47,022,876
المجموع	3,487,847,810	% 5.58	194,621,908

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على ميزان الكلف

٥- **نشاط التسويق** : يحتوي هذا النشاط على (٢٩) موظف حيث تحتسب تكاليفهم ورواتبهم ضمن مراقبة (٨) ، اما مراقبة (٧) فان التكاليف التي يتم تضمينها فيه فاتها تخص رواتب واجور مجموعة من العاملين بصفة عقد ضمن نشاط التسويق ، وان مبلغ (٢٥٠٠٠) الظاهرة في حساب رقم (٣٢) بصورة سالبة وعند الاستفسار من قسم المالية في المصنع كانت اجابتهم انها تخص مردودات مبيعات يتم خصمها بهذه الطريقة ، والجدول ادنا يشمل تكاليف نشاط التسويق ضمن مراقبة (٧) بالإضافة الى حصة نشاط التسويق من مراقبة (٨) ، وان هذا النشاط من الانشطة المركزية التي تقدم خدماتها لكافة معامل مصنع الصوفية ، ويعتبر هذا النشاط هو النشاط الاخير ضمن الانشطة الرئيسية لسلسة القيمة في مصنع الصوفية لعدم وجود نشاط خدمات ما بعد البيع في المصنع .

جدول (٧)

تكاليف نشاط التسويق لمصنع الصوفية

رقم الحساب	اجمالي تكاليف مراقبة (٨) (١)	نسبة النشاط الى اجمالي الانشطة (٢)	تكاليف النشاط من مراقبة (٨) (٣)= (١) *(٢)	اجمالي تكاليف مراقبة (٧) (٤)	اجمالي تكاليف نشاط التسويق (٥) = (٣)+(٤)
31	2,467,283,458	14.72%	363,184,125	45,219,145	408,403,270
32	35,326,429	14.72%	5,200,050	25,000-	5,175,050
33	22,324,332	14.72%	3,286,142	13,358,335	16,644,477
34	11,414,800	14.72%	1,680,259	-	1,680,259
37	108,739,913	14.72%	16,006,515	-	16,006,515
38	55,000	14.72%	8,096	-	8,096
39	842,703,878	14.72%	124,046,011	-	124,046,011
المجموع	3,487,847,810	14.72%	513,411,198	58,552,480	571,963,678

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على ميزان الكلف

٦- **نشاط السيطرة النوعية** : يعتبر اول نشاط من انشطة سلسلة القيمة الثانوية في المصنع حيث يحتوي على (٩) موظفين مما يشكل نسبة (4.57 %) من اجمالي عدد الموظفين ضمن مراقبة (٨) ، ويعد من الانشطة المهمة للمحافظة على

جودة المنتج وتلافي حصول المعيب في الانتاج ، يبين الجدول ادناه تكاليف هذا النشاط من اجمالي تكاليف المصنع ضمن مراقبة (٨) :

جدول (٨)

تكاليف نشاط السيطرة النوعية لمصنع الصوفية

رقم الحساب	اجمالي تكاليف مراقبة (٨)	نسبة النشاط الى اجمالي الانشطة	تكاليف النشاط
31	2,467,283,458	% 4.57	112,754,854
32	35,326,429	% 4.57	1,614,418
33	22,324,332	% 4.57	1,020,222
34	11,414,800	% 4.57	521,656
37	108,739,913	% 4.57	4,969,414
38	55,000	% 4.57	2,514
39	842,703,878	% 4.57	38,511,567
المجموع	3,487,847,810	% 4.57	159,394,645

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على ميزان الكلف

٧- **نشاط الموارد البشرية** : ويعتبر من اكبر الانشطة الساندة من حيث عدد الموظفين حيث يحتوي على (٤٨) موظف مما يشكل نسبة (٢٤.٣٧%) من اجمالي تكاليف مراقبة (٨) ، ويهتم هذا النشاط بإدارة الموارد البشرية في المعامل ضمن مصنع الصوفية والجدول ادناه يمثل تكاليف هذا النشاط :

جدول (٩)

تكاليف نشاط الموارد البشرية لمصنع الصوفية

رقم الحساب	اجمالي تكاليف مراقبة (٨)	نسبة النشاط الى اجمالي الانشطة	تكاليف النشاط
31	2,467,283,458	0.2437	601,276,979
32	35,326,429	0.2437	8,609,051
33	22,324,332	0.2437	5,440,439
34	11,414,800	0.2437	2,781,787
37	108,739,913	0.2437	26,499,917

13,403	0.2437	55,000	**38**
205,366,935	0.2437	842,703,878	**39**
849,988,511	0.2437	3,487,847,810	**المجموع**

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على ميزان الكلف

٨- **نشاط القانونية** : ان هذا النشاط مركزي و يقدم خدماته الى كافة المعامل ضمن مصنع الصوفية ،ويعتبر من الانشطة الساندة ضمن سلسلة القيمة لمصنع الصوفية ، ان هذا النشاط يحتوي على (٧) موظفين مما يشكل نسبة (3.55 %) من اجمالي عدد الموظفين البالغ (١٩٧) موظف ضمن مراقبة (٨) ، يوضح الجدول ادناه التكاليف الخاصة بهذا النشاط :

جدول (١٠)

تكاليف نشاط القانونية لمصنع الصوفية

رقم الحساب	اجمالي تكاليف مراقبة (٨)	نسبة النشاط الى اجمالي الانشطة	تكاليف النشاط
31	2,467,283,458	% 3.55	87,588,563
32	35,326,429	% 3.55	1,254,088
33	22,324,332	% 3.55	792,514
34	11,414,800	% 3.55	405,225
37	108,739,913	% 3.55	3,860,267
38	55,000	% 3.55	1,952.50
39	842,703,878	% 3.55	29,915,988
المجموع	3,487,847,810	% 3.55	123,818,597

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على ميزان الكلف

٩- **نشاط المالية** : ويضم هذا القسم شعبة الرواتب وشعبة التكاليف وشعبة المخازن اذ يحتوي القسم على (٢٣) موظف مقسمين حسب هذه الشعب ويقدم خدماته الى كافة معامل واقسام المصنع اذا تشكل تكاليف هذا النشاط نسبة (١١.٦٨%) من اجمالي تكاليف مراقبة (٨) ، يقوم هذا النشاط بأعداد قوائم تكاليف المنتجات وميزان الكلف للمصنع بالإضافة الى عمليات اخرى ضمن اختصاصه ،

والجدول ادنا يوضح التكاليف الخاصة بهذا النشطة حسب نسبة عدد الموظفين الى اجمالي عدد موظفي مراقبة (٨) :

جدول (١١)

تكاليف نشاط المالية لمصنع الصوفية

رقم الحساب	اجمالي تكاليف مراقبة (٨)	نسبة النشاط الى اجمالي الانشطة	تكاليف النشاط
31	2,467,283,458	11.68 %	288,178,708
32	35,326,429	11.68 %	4,126,127
33	22,324,332	11.68 %	2,607,482
34	11,414,800	11.68 %	1,333,249
37	108,739,913	11.68 %	12,700,822
38	55,000	11.68 %	6,424
39	842,703,878	11.68 %	98,427,813
المجموع	3,487,847,810	11.68 %	407,380,625

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على ميزان الكلف

١٠- **نشاط الفنية** : ويعتبر اخر الانشطة الساندة ضمن سلسلة القيمة لمصنع الصوفية ان هذا النشاط مركزي و يقدم خدماته الى كافة المعامل ضمن مصنع الصوفية ،، ان هذا النشاط يحتوي على (١٠) موظفين مما يشكل نسبة (5.08 %) من اجمالي عدد الموظفين البالغ (١٩٧) موظف ضمن مراقبة (٨) ، الجدول ادناه يوضح التكاليف الخاصة بهذا النشاط :

جدول (١٢)

تكاليف نشاط الفنية لمصنع الصوفية

رقم الحساب	اجمالي تكاليف مراقبة (٨)	نسبة النشاط الى اجمالي الانشطة	تكاليف النشاط
31	2,467,283,458	% 5.08	125,338,000
32	35,326,429	% 5.08	1,794,583
33	22,324,332	% 5.08	1,134,076
34	11,414,800	% 5.08	579,872
37	108,739,913	% 5.08	5,523,987

38	55,000	% 5.08	2,794
39	842,703,878	% 5.08	42,809,357
المجموع	3,487,847,810	% 5.08	177,182,669

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على ميزان الكلف

٣-٤ : احتساب حصة معمل (الكاظمين) من تكاليف انشطة سلسلة القيمة

لغرض احتساب حصة معمل (الكاظمين) من اجمالي تكاليف كل نشاط من انشطة سلسلة القيمة التي سبق احتسابها سيتم اعتماد اساسين الاول هو نسبة العاملين ضمن معمل (الكاظمين) الى اجمالي المعامل وكما يأتي :

نسبة العاملين في المعمل الى اجمالي المعامل = عدد العاملين في معمل الكاظمين / اجمالي عدد العاملين في كافة المعامل

$$\% 8.11 = \frac{191}{2355}$$

ان الاساس اعلاه سيتم اعتماده لنشاط الموارد البشرية ونشاط القانونية لكونها انشطة تعتمد على عدد العاملين بشكل اساس ويعتبر هذا الاساس اكثر منطقية لاحتساب حصة المعمل من اجمالي تكاليف هذه الانشطة .اما الاساس الثاني فيمثل نسبة تكاليف الانتاج في معمل (الكاظمين) الى اجمالي تكاليف الانتاج في المصنع وسيتم اعتماد هذا الاساس لبقية انشطة سلسلة القيمة باستثناء نشاط الانتاج حيث ان تكاليف هذا النشاط محسوبة بصورة مباشرة للمعمل وكما يأتي :

نسبة تكاليف الانتاج في المعمل الى اجمالي تكاليف الانتاج في المصنع = تكاليف الانتاج في المعمل / تكاليف الانتاج في المصنع اجمالي

$$\% 11.95 = \frac{1,908,181,561}{15,972,057,683} =$$

تم اختيار الاسس اعلاه من اجل احتساب حصة معمل (الكاظمين) من تكاليف كل نشاط من انشطة سلسلة القيمة الرئيسية والساندة بما يحقق توزيع اكثر عدالة لهذه

التكاليف من وجهة نظر الباحثة ولعدم احتساب هذه التكاليف للأنشطة من قبل قسم المالية في المصنع .

جدول (١٣)

حصة معمل (الكاظمين) من تكاليف انشطة سلسلة القيمة

النشاط	اجمالي النشاط	نسبة معمل (الكاظمين)	حصة معمل (الكاظمين) من تكاليف النشاط
البحث والتطوير	141,606,621	% 11.95	16,921,991
التصميم	123,818,597	% 11.95	14,796,322
الانتاج	15,972,057,683	----	1,908,181,561
التوزيع	194,621,908	% 11.95	23,257,318
التسويق	571,963,678	% 11.95	68,349,659
السيطرة النوعية	159,394,645	% 11.95	19,047,660
الموارد البشرية	849,988,511	% 8.11	68,934,068
القانونية	123,818,597	% 8.11	10,041,688
المالية	407,380,625	% 11.95	48,681,985
الفنية	177,182,669	% 11.95	21,173,329
المجموع	18,721,833,534	----	2,199,385,581

المصدر : اعداد الباحثان

بعد ان تم احتساب حصة معمل (الكاظمين) من تكاليف انشطة سلسلة القيمة وفق الجدول اعلاه وبالاستناد على الاسس التي تم احتسابها في الصفحة السابقة ، سيتم بعد ذلك احتساب حصة المنتج عينة البحث من تكاليف هذه الانشطة ومن ثم احتساب كلفة المنتج وفق سلسة القيمة .

٣-٥ : احتساب كلفة المنتج عينة البحث وفق سلسلة القيمة

سيتم احتساب حصة المنتج من تكاليف انشطة سلسلة القيمة من خلال قسمة تكاليف النشاط الخاصة بمعمل(الكاظمين) على عدد الوحدات المنتجة من

(البطانية المغروزة) لسنة ٢٠١٦ وفق الجدول الاتي:

جدول (١٤)

حصة المنتج عينة البحث من تكاليف انشطة سلسلة القيمة

النشاط	حصة معمل (الكاظمين) من تكاليف النشاط (١)	عدد الوحدات المنتجة (٢)	حصة المنتج من تكاليف الانشطة (١) ÷(٢)
البحث والتطوير	16,921,991	54904	308
التصميم	14,796,322	54904	269
الانتاج (عدا ٣٢١)	1,686,595,149	54904	30,719
التوزيع	23,257,318	54904	424
التسويق	68,349,659	54904	1245
السيطرة النوعية	19,047,660	54904	347
الموارد البشرية	68,934,068	54904	1,256
القانونية	10,041,688	54904	183
المالية	48,681,985	54904	887
الفنية	21,173,329	54904	386
المجموع	36024		

المصدر : اعداد الباحثان

الجدول الاتي يمثل قائمة تكاليف المنتج عينة البحث (البطانية المغروزة) لعام ٢٠١٦ وفق سلسلة القيمة :

جدول (١٥)

قائمة تكاليف منتج البطانية المغروزة وفق سلسلة القيمة

التفاصيل	المبلغ	مجموع جزئي	اجمالي
مواد اولية	13.000		
تكاليف متغيرة اخرى	1.000		
مجموع التكاليف الصناعية المتغيرة		14.000	
حصة المنتج من تكاليف انشطة سلسلة القيمة			

البحث والتطوير	308		
التصميم	269		
الانتاج (عدا ٣٢١)	30,719		
التوزيع	424		
التسويق	1245		
السيطرة النوعية	347		
الموارد البشرية	1,256		
القانونية	183		
المالية	887		
الفنية	386		
اجمالي حصة المنتج من تكاليف انشطة سلسلة القيمة		36,024	
اجمالي كلفة المنتج وفق سلسلة القيمة			40,024
سعر البيع			24.000
صافي الربح (الخسارة)			(16.024)

المصدر : اعداد الباحثان

٣-٦ : احتساب مقدار التخفيض في التكاليف بعد توظيف سلسلة القيمة

يلاحظ من الجدول السابق ان كلفة (البطانية المغروزة) اصبحت (٤٠,٠٢٤) دينار بعد توظيف سلسلة القيمة ، حيث كانت سابقة تبلغ (١٠٦,٠٠٠) دينار ، وهذا يعني ان توظيف سلسلة القيمة قد حقق تخفيض في التكاليف يبلغ (٦٥,٩٧٦) دينار حيث انخفض كذلك مقدار الخسارة من (٨٢,٠٠٠) دينار الى (١٦,٠٢٤) ، وتستطيع الشركة تجنب هذه الخسارة المتبقية من خلال توظيف تقنية سلسلة القيمة على باقي منتجات المعمل بما يعزز من امكانية تحقيق ميزة تنافسية من خلال قيادة الكلفة مع المحافظة على جودة المنتج من اجل تحقيق رضا الزبون .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

٤-١: الاستنتاجات

١- تعمل سلسلة القيمة على تخفيض التكاليف و تحسين القيمة من خلال استبعاد تكاليف الانشطة التي لا تضيف قيمة للزبون وغير الضرورية مع الحفاظ على مستوى الجودة المطلوب وتعظيم القيمة المدركة للزبون .

٢- ان المصنع عينة البحث لا يطبق أي تقنية من تقنيات ادارة الكلفة ومنها (تقنية سلسلة القيمة) .

٣- يعاني المصنع من ركود منتجاته في السوق بسبب ارتفاع تكاليفها مقارنةً بالمنتجات المستوردة ، وان اهم اسباب ارتفاع تكاليف المنتجات هو ارتفاع اعداد العاملين في المصنع نتيجة اعادة المفصولين السياسيين بعد عام ٢٠٠٣مما ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج في المصنع .

٤- تمتاز منتجات المصنع بالجودة العالية الا انها تفتقر الى وجود طرق تسويق جيدة ومنافذ تسويقية .

٤-٢: التوصيات

١- السعي الى استعمال الاساليب والتقنيات الحديثة مثل تقنية سلسلة القيمة لما لها من دور فعال في تخفيض التكاليف و مواكبة التطورات.

٢- اتباع طرق فعالة في تسويق منتجات المصنع مثل الاعلان عن المنتجات في وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لتعريف المواطنين بها ، وكذلك فتح منافذ تسويقية جديدة ، واجراء استطلاع اراء الزبائن والاستفادة منها في تطوير المنتجات .

٣- تقترح الباحثة تقليل عدد العاملين في المصنع والاقسام الادارية لغرض تخفيض التكاليف بشكل اكبر والاستفادة من العمال الفائضين عن الحاجة في اقسام اخرى أومن خلال اضافة خط انتاجي اخر .

٤- تطبيق تقنيات اخرى بالتزامن مع سلسلة القيمة من اجل تخفيض التكاليف اكثر والعمل على تحويل المنتج من منتج خاسر الى منتج يحقق ارباح .

المصادر

المصادر العربية

الوثائق والتقارير الرسمية

١- الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود / مصنع الصوفية ، ،تقارير الانتاج وسجلات التكاليف لعام ٢٠١٦.

الرسائل والاطاريح

١- راشد ، امل ابراهيم وناس "**دور نظام معلومات المحاسبة الادارية في تحسين سلسلة القيمة واثره في تقويم الاداء**" بحث تطبيقي غير منشور، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠١٤

٢- عبيده، شلباب ٢٠١٩ " **سلسلة القيمة ودورها في تحسين أداء المؤسسة دراسة حالة شركة المراعي السعودية** " رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد بوضياف – المسيلة / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

٣- القيسي ،سعدية عبد العزيز سعيد ،٢٠١٣ " **استعمال تحليل سلسلة القيمة وبطاقة الأداء المتوازنة لتقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية** " بحث مقدم إلى هيئة أمناء المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية

٤- المحمدي ، علاء عبد الحسن حسن ،٢٠١٩ " **تكامل تقنيتي الكلفة المستهدفة و سلسلة القيمة ودوره في تحقيق الميزة التنافسية – دراسة تطبيقية** " الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

٥- المفرجي ، ٢٠٢٠ " **العلاقة بين تكاليف انشطه سلسلة القيمة وأنموذج كانو وتأثيرهما في تحقيق الميزة التنافسية (بحث تطبيقي في شركه فندق بغداد _**

شركة مساهمة) " بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية – جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة محاسبة كلف وادارية

٦- **نادية ، بو غرارة ، ٢٠١٧ " دور سلسلة القيمة لبورتر في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسة (دراسة حالة Pizza Méga La ولاية قسنطينة)** " رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

٧- نور ،سعيد خالد محمد ، ٢٠١٥ " **دور المحاسبة الإدارية باستخدام أسلوب سلسلة القيمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)** " رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا جامعة الزرقاء ، الاردن

الدوريات والمجلات

١- البياتي ،حسام احمد محمد ،٢٠١٦ "**أثر التكامل بين تحليل القيمة وسلسلة القيمة في تخفيض التكاليف دراسة تطبيقية في شركة الصناعات الخفيفة العراقية** " بحث منشور في مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم ،لعدد ٣٧

٢- الصفار ، عماد صبيح و عبيد ، علاء محمد ٢٠١٦ " **دور تحليلات سلسلة القيمة في ادارة وتخفيض التكلفة** " بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد ، السنة التاسعة والثلاثون– العدد مئة وثمانية / ٢٠١٦

٣- كاظم ، حاتم كريم " **دور هندسة القيمة في تخفيض التكاليف وتطوير المنتجات / دراسة تطبيقية في معمل سمنت النجف الاشرف** " مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد:٢ ، الاصدار٩ ، ٢٠٠٨

الكتب

١- البكري، ثامر ، ٢٠٠٨ " **استراتيجيات التسويق**" ، الطبعة الاولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الاردن، عمان

٢- النجار ،صباح مجيد ،و محسن ،عبد الكريم ، ٢٠٠٩ " ادارة الانتاج والعمليات " الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن، عمان

المصادر الاجنبية

1. Cletus O &Emma I,2011 " **An Empirical Investigation of Value-Chain Analysis and Competitive Advantage in the Nigerian Manufacturing Industry** " An International Multidisciplinary Journal, Ethiopia Vol. 5 (6), Serial No. 23, November, 2011
2. Datar, Srikant M. & Rajan , Madhav V ,2018 **" Horngren's Cost Accounting A Managerial emphasis "** Sixteenth Edition , New York
3. Hansen, Don R. & M. Mowen ,Maryanne& Guan, Liming ,2009 **"Cost Management Accounting & Control"** Sixth Edition, USA
4. Hilton, Ronald W ,2017 **" Managerial Accounting Creating Value in a Dynamic Business Environment "** Eleventh edition, United States.
5. JARIWALA, SONAL ,2015 **" Value Chain Analysis - Tool of Strategic Cost Management "** International Journal for Research in Management and Pharmacy , Vol. 4, Issue 2,
6. Kinney , Michael R & Raiborn, Cecily A. , 2011**" Cost Accounting Foundations and Evolutions "** Eighth edition, USA
7. Krajewski, Lee. J. & Ritzman, Larry P., 2016 **"Operations Management Processes and Value Chains "** Eleventh Edition, Prentice Hall ,New Jersey, U.S.A
8. Lanen ,William N. & Anderson , Shannon W & Maher, Michael W. , 2011 **" Fundamentals of Cost Accounting "** Third edition , United States.
9. Maher , Michael W. & P. Stickney ,Clyde & L. Weil , Roman ,2008**" Managerial Accounting An Introduction to Concepts, Methods and Uses "** 10th edition ,USA
10. Manuela, P. G. C. , 2019 **" The impact of supply chain management processes on competitive advantage and organizational performance"**, Master's Degree in Corporate Management student, Shanghai University [SHU], China the Strategic Journal of Business & Change Management
11. Sanders , Gerard Wm. & Carpenter , Mason A., 2007 **" Strategic Management – A Dynamic Perspective "** , Pearson Prentice Hall , New Jersey, U.S.A
12. Wang, Wen Cheng & Lin, Chien Hung & Chu, Ying Chien ,2011 "**Types of Competitive Advantage and Analysis"**, International Journal of Business and Management, Vol. (6), No. (5)

استعمال تحليل سلسلة القيمة الخضراء في تعزيز الميزة التنافسية
دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات
مصنع البطاريات – معمل بابل٢

Using Green Value Chain Analysis to Enhance Competitive Advantage
Applied study in the State Company for the Manufacture of Cars and Equipment Batteries Factory - Babel Factory 2

عمـاد هاشـم محمد — أ.م.د.عـلا محمـد عبـيد

الباحث — الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٩ /٧ /٢٠٢١ — تاريخ قبول النشر: ١٢/ ٨ /٢٠٢١

المستخلص

في ظل التحديات التي تواجهها الوحدات الاقتصادية المحلية المتمثلة بندرة الموارد الطبيعية وزيادة استهلاك الطاقة بسبب استخدام أنظمة انتاج تقليدية مما ولد زيادة في نسب التلوث البيئي، وبالمقابل تعاني تلك الوحدات المحلية من شدة المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية التي تستخدم أنظمة انتاج حديثة، مما حتم على الوحدات المحلية انتهاج نظم حديثة لمواكبة التطور في طرق الإنتاج، ومن تلك الأنظمة والتقنيات استعمال تحليل أنشطة سلسلة القيمة الخضراء، حيث يهدف البحث الى تقديم منتج اخضر صديق للبيئة ينافس المنتجات المماثلة من ناحية الجودة والسعر وبالتالي تعزيز الميزة التنافسية، وقد تم تطبيق تحليل أنشطة سلسلة القيمة الخضراء على عينة البحث المتمثلة

- بحث مستل من رسالة ماجستير.

في الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات/ مصنع البطاريات، توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان استخدام سلسلة القيمة الخضراء تخفض من الانبعاثات وتقلل من النفايات المتولدة وتزيد من كفاءة العمليات والمحافظة على موارد الوحدة الاقتصادية من النفاد.

الكلمات الافتتاحية :سلسلة القيمة الخضراء، التصنيع الاخضر، الميزة التنافسية، اعادة تدوير النفايات.

Abstract

In light of the challenges faced by the local economic units represented by the scarcity of natural resources and the increase in energy consumption due to the use of traditional production systems, which has led to an increase in environmental pollution rates, and in turn, these local units suffer from intense competition from foreign products that use modern production systems, which has forced the units to The local government adopts modern systems to keep pace with the development in production methods, and among these systems and techniques is the use of the analysis of green value chain activities, where the current research aims to provide a green environmentally friendly product that competes with similar products in terms of quality and price and thus enhance the competitive advantage, and the analysis of value chain activities has been applied The study reached a set of conclusions, the most important of which is that the use of the green value chain reduces emissions, reduces generated waste, increases the efficiency of operations and preserves the resources of the economic unit from running out.

Keywords: green value chain, green manufacturing, competitive advantage, waste recycling.

المقدمة

إنَّ دخول مجموعة من المنتجات الأجنبية التي تستخدم نظم وتقنيات انتاج حديثة مثل تهديداً للوحدات الاقتصادية المحلية التي تستخدم طرق انتاج تقليدية مما يسبب ارتفاع تكاليف الانتاج بشكل كبير نتيجة وزيادة نسب التلوث لعدم مراعاة الجوانب البيئية في التصنيع.

ومن هذا المنطلق تم التوجه نحو استعمال تحليل انشطة سلسلة القيمة الخضراء لتمكين الوحدة الاقتصادية من تصنيع منتجات خضراء صديقة للبيئة وتصحيح الأنشطة الرئيسة

اللازِمة لِتصنيع المنتج نحو المتطلبات والضوابِط والمعايير البيئية مما يؤدي لتعزيز الميزة التنافسية.

واستناداً لما تقدم شملت خطة البحث اربعة مباحث يتضمن المبحث الاول عرض منهجية البحث بينما خصص المبحث الثاني لعرض مفهوم سلسلة القيمة الخضراء اما المبحث الثالث فقد خصص للجانب التطبيقي والذي تضمن نبذه مختصرة عن عينة البحث (الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات /مصنع البطاريات) والبحث التطبيقية لاحتساب سلسلة القيمة الخضراء لتحقيق ميزة تنافسية اما المبحث الرابع فتضمن الاستنتاجات و التوصيات التي خرج بها الباحثان.

المبحث الاول

منهجية البحث

١-١: مشكلة البحث

في ظل التحديات التي تواجه الوحدات الاقتصادية المحلية المتمثلة بندرة الموارد الطبيعية وزيادة استهلاك الطاقة بسبب استخدام أنظمة وتقنيات انتاج تقليدية مما ولد زيادة في نسب التلوث البيئي، وبالمقابل تعاني تلك الوحدات المحلية من شدة المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية التي تستخدم أنظمة انتاج حديثة.

وفي ضوء ذلك تم تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤل الاتي:

هل يمكن ان يعزز استعمال تحليل سلسلة القيمة الخضراء في الوحدات الاقتصادية العراقية من دعم الميزة التنافسية الحالية وخلق مزايا تنافسية مستقبلية؟

١-٢: اهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. بيان المرتكزات المعرفية لسلسلة القيمة الخضراء.
٢. بيان كيفية الوصول إلى منتج صديق للبيئة (اخضر) باستعمال تحليل انشطة سلسلة القيمة الخضراء.
٣. المحافظة على الموارد الاقتصادية باستخدام تقنية أكفأ وأنظف مما يجعلها تستهلك أقل قدر من الطاقة والموارد.

٤. تقديم دراسة تطبيقية في الشركة عينة البحث عن كيفية استعمال سلسلة القيمة الخضراء من أجل تقديم منتج صديق للبيئة وبتكلفة مخفضة.

١-٣: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من ضرورة استعمال تحليل سلسلة القيمة الخضراء لحل المشكلات التي تعاني منها الوحدات الاقتصادية ومنها زيادة النفايات والانبعاثات الكاربونية التي تصاحب العمليات الانتاجية وارتفاع نسب التلف وضياع بالمواد الاولية الناتحة بسبب استخدام النظم والتقنيات التقليدية التي لاتلبي المتطلبات البيئية.

١-٤: فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية رئيسة وهي إنَّ لسلسلة القيمة الخضراء دور كبير تعزيز ميزة تنافسية ويتفرع منها الفرضيتين التاليتين:

١. إنَّ استعمال سلسلة القيمة الخضراء يسهم في دعم وتعزيز الميزة التنافسية.
٢. إنَّ استعمال سلسلة القيمة الخضراء يسهم في تقديم منتجات صديقة للبيئة.

١-٥: مجتمع وعينة البحث:

١-٥-١ مجتمع البحث: الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات احدى تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن العراقية.

١-٥-٢ عينة البحث: مصنع البطاريات- الوزيرية

١-٦: الحدود المكانية والزمانية لعينة البحث وأسباب اختيارها:

١-٦-١ الحدود المكانية : القطاع الصناعي / الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات/مصنع البطاريات،

١-٦-٢ الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمانية للدراسة بعام ٢٠١٩ لتطبيق البحث وتم اختيارها لقربها من سنة البحث.

١-٦-٣ **أسباب اختيار العينة: تبرز** أهمية اختيار مصنع البطاريات بكونه يقدم منتج وطني وهو الوحيد في مجال عمله.

١-٧ : مصادر جمع المعلومات:

١-٧-١ الجانب النظري: لغرض اتمام الجانب النظري ومده بالبيانات والمعلومات اعتمد الباحثان على الكتب العربية والأجنبية والرسائل والاطاريح والبحوث والدوريات المتوافرة في المكتبات والجامعات والمنشورة في مواقع وشبكات الأنترنيت.

١-٧-٢ الجانب العملي: اعتمد الباحثان في الجانب العملي على المستندات والسجلات والكشوفات المحاسبية والمقابلات الشخصية مع المسؤولين والعاملين في الوحدة الاقتصادية عينه البحث من خلال الزيارات الى مصنع البطاريات

١-٨ : منهج البحث

استند البحث الى المنهج الاستقرائي لتغطية الإطار النظري للدراسة، والى المنهج الاستنباطي التحليلي في الجانب العملي.

١-٩ : انموذج البحث : الشكل (١) يبين مخطط لأنموذج البحث.

الشكل (١) / انموذج البحث

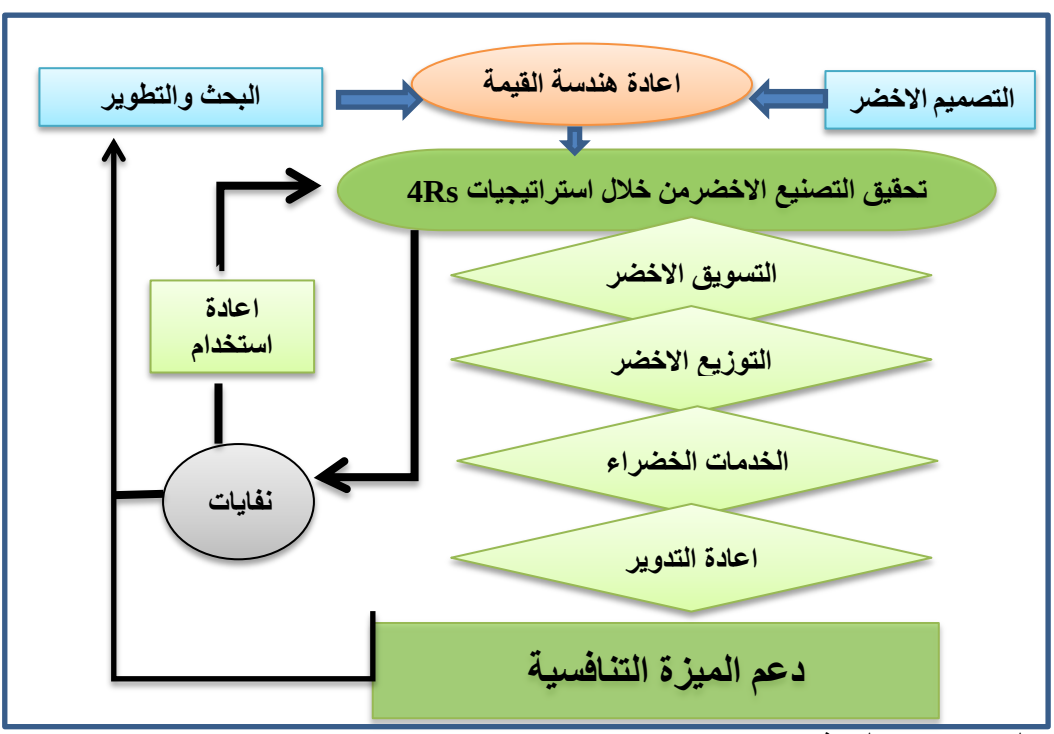

المصدر اعداد الباحثان

المبحث الثاني

سلسلة القيمة الخضراء

شهد العالم في مطلع القرن الواحد والعشرين قيوداً على عناصر الإنتاج بسب الاستهلاك المفرط للموارد وزيادة نسب التلوث، وقد ركزت الوحدات الاقتصادية على السياسات الخضراء لحل هذه المشكلات، حيث يتضمنَ هذا المبحث اهم المرتكزات المعرفية لانشطة سلسلة القيمة الخضراء.

٢-١ : مفهوم وتعريف سلسلة القيمة الخضراءGreen Value Chain :

يعتبر مصطلح سلسلة القيمة الخضراء من المصطلحات المعاصرة التي رافقت في ظهورها متطلبات الاستدامة والبيئة الخضراء وفي سيتم توضيح لبعض وجهات النظر التي تعرضت لهذا المفهوم فقد عرفها كلاً من (**Tan&Zailani**) بانها مجموعة انشطة تمارسها الوحدة الاقتصادية لتحقيق اهدافا اجتماعية واقتصادية وبيئية من خلال الحصول على المدخلات وانتاج ومعالجة المخرجات ومناولة السلع وتخزينها ونقلها وتسويق المنتج النهائي وإعادة تدوير البضاعة المستعملة والتخلص منها (Tan&Zailani,2009:239)، وقد عرفها (Kung & Cheng) هي سلسلة تبدأ بالبحث والتطوير الاخضر وتنتهي بنشاط إعادة التدوير الاخضر كأنشطة لتحسين الاداء البيئي وتخفيض تكاليف معالجة النفايات وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة (Kung & Cheng,2012:112) ويرى بعض الباحثين انها سلسلة انشطة صديقة للبيئة تهدف إلى حماية البيئة وتحسن من جودة العمليات الداخلية وتطبق الاستراتيجيات عديمة الكاربون لإنتاج المنتجات الخضراء التي تضيف قيمة للزبون وتدعم تحقيق الميزة التنافسية للزبون(Couto ,et at,2016:2) وقد عرفت انها مجموعة الانشطة التي تمارس لضمان الاستهلاك الامثل للموارد الطبيعية فضلاً عن زيادة حصة الموارد المتجددة والمعاد تدويرها في جانب المدخلات لتعظيم كفاءة الموارد والطاقة في كل مرحلة من مراحل العمليات للحد من الاثار البيئية السلبية كمخرجات على جميع نقاط السلسلة القيمة الخضراء (Ong et al,2019: 496).

يمكن تعريف سلسلة القيمة الخضراء انها مجموعة متكاملة من الأنشطة التي تدعم امكانات إنتاج السلع والخدمات الصديقة للبيئة التي تنسجم مع المتطلبات الاستدامة البيئية في جميع مراحل التصنيع وذلك عن طريق تخفيض انبعاثات الكاربون وتلوث الهواء الجوي وتقليل حجم المخلفات الإنتاجية فضلا عن إعادة تدوير المنتجات المستهلكة والتخلص منها لتحقيق ميزة تنافسية .يمكن ان تلخص اهداف سلسلة القيمة الخضراء بالآتي :

١- تسعى سلسلة القيمة الخضراء للحد من استهلاك الموارد والطاقة وتقليل النفايات والتلوث.

٢- دعم امكانات الوحدة الاقتصادية في انتاجها للمنتجات خضراء.

٣- تعزيز المتطلبات الصحية للعاملين في الوحدة الاقتصادية من خلال تحويل انشطتها إلى صديقة للبيئة.

٤- تساهم في إعادة هندسة العمليات لتقليل النفايات وإعادة تدوير كلاً من المخلفات الإنتاجية والمنتجات المستعملة او التخلص منها .

٢-٢ : انشطة سلسلة القيمة الخضراء

تتكون سلسلة القيمة الخضراء من مجموعة من الأنشطة تبدأ بالبحث والتطوير الأخضر وتنتهي بإعادة التدوير الأخضر وسيتم توضيح تلك الانشطة كما يلي:

٢-٢-١ البحث والتطوير الأخضر Green Research and Development

يُعد البحث والتطوير الأخضر مركز النشاط الابتكاري في الوحدة الاقتصادية ويعمل على جلب الصبغة الخضراء للمنتجات وذلك بإدخال تكنلوجيا تجعل الأحتباس الحراري في ادنى مستوياته وتزيد من كفاءة الانشطة **(Fei et. al,2020:7)** . و يعرف التدريب والتطوير الأخضر على انه مجموعة من الانشطة التي تمنح قدرا كبيرا من الاهتمام لتطوير مهارات الموظفين وتحسن المعرفة التي تزودهم بأساليب عمل تخفض من النفايات، والاستعمال السليم للموارد و المحافظة على الطاقة كما يمنح

فرصة لإشراك الموظفين للمساهمة في حل المشاكل البيئية وحثهم على التوصل لأفكار تزيد من الابتكارات الخضراء (**Tiwari & Bangwal,2015:48**).

يمكن القول إنَّ نطاق البحث والتطوير الأخضر يكمن في :

١- البحث عن التكنولوجيا الخضراء لتقليل الانبعاثات والتلوث واستهلاك الطاقة وتعزيز الميزة التنافسية.

٢- ابتكار منتجات خضراء جديدة او تحسين المنتجات الخضراء القائمة او توفير التدريب البيئي للعاملين في الوحدة الاقتصادية ونقل المهارات والمعارف المطلوبة بخصوص التخضير لزيادة الوعي البيئي عن طريق اشاعة افضل الممارسات الخضراء (**Aykan,2017:166**)

٢-٢-٢ التصميم الأخضر Green Design

التصميم الأخضر او التصميم البيئي هي تسميات تطلق على التصميم الصديق للبيئة ويعرف على انه اداة مفيدة لتحسين الاداء البيئي للوحدات الاقتصادية ويركز على معالجة وظائف المنتج وخفض التأثيرات البيئية عند الاستخدام، يستهدف الزبائن الذين لديهم وعي اخضر (Hong,2020:168) والهدف منه هو الحد من التأثير البيئي للمنتج دون التأثير في معايير التصميم الأخرى (**Al-Ghwayeen & Abdallah,2018:5**) ويتفق كلٌ من (**حسن،٢٠١٩:٤٢**) و **Tian& Sarkis,2020:12**) على إنَّ البحث والتطوير الأخضر والتصميم الأخضر يمثلان إعادة هندسة القيمة للمنتجات الخضراء لضمان ان تكون عملية الإنتاج في جميع انشطتها خضراء.

٢-٢-٣ التصنيع الأخضر Green Manufacturing

يعد التصنيع الأخضر من الانشطة الحديثة والمعاصرة في إدارة الإنتاج والعمليات كونه اسلوب يخفض من النفايات الصناعية عبر تبنيه طرق واساليب حديثة في انتاج سلع لا تضر بالإنسان والبيئة لذلك فقد عدَّ من أفضل الأنظمة التي تزيد من كفاءة

التصنيع في الوحدة الاقتصادية وادناه بعض الجوانب التعريفية له.**(صالح وحسين،٢٠١٧:٩٠)**

- تحسين مستمر لعمليات التصنيع من أجل تقليل التلوث أو منعه من خلال إعادة تدوير المنتوج، وتقليل المواد المستخدمة واختيار المواد الخام التي تسبب تأثيرا أقل على البيئية**(Barzegar et al., 2018: 62)**.
- الانشطة التي تستخدم مواد ومنتجات تكنلوجيا المعلومات ذات تاثيرات بيئية منخفضة إلى حدا كبير والتي تنتج القليل من النفايات او تولد تلوثا اقل في العمليات الصناعية وتستخدم تقنيات نظيفة مما يعزز من كفاءة الطاقة وباتالي يقلل التكاليف ويحسن البيئة**(Bokolo,2019:385)**.

ومما تقدم يُعرف التصنيع الأخضر (سلسلة من المراحل المتعاقبة يتم بموجبها تحويل المواد الاولية إلى منتج اخضر قليل الانبعاثات الكاربونية و المواد الخطرة الضارة بالبيئة وموادة قابلة لإعادة التدوير او التصنيع مع الحفاظ على جودة المنتج مما يسهم في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة).

٢-٢-٤ فوائد التصنيع الأخضر

اصبح تطبيق التصنيع الأخضر واجباً على الوحدة الاقتصادية بدلا من أن يكون خياراً لما يقدمه من فوائد للوحدة الاقتصادية وللبيئة وللزبائن ومن اهم هذه الفوائد: **et** (Deif,2011: 27) (Acharya al., 2014 : 233)

١- المساعدة في التأثير على السلوك الداخلي والخارجي للوحدة الاقتصادية لضمان الاستدامة.

٢- رفع الكفاءة من خلال زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات.

٣- يسهم في التأقلم مع التغيرات البيئية من خلال الحد من النفايات والاستخدام الامثل للطاقة والموارد.

٤- تقديم مصانع جديدة تستخدم الطاقة المتجددة مما يساعد المجتمع في توفير المزيد من فرص العمل.

٥- زيادة الارباح للمصنعين من خلال توفير الطاقة والموارد مما يقلل تكاليف المنتج
٦- توفير مصدر أنظف للطاقة عبر التكنولوجيا أو الاساليب الحديثة.
٧- الحفاظ على الموارد من خلال تحويل والنفايات إلى منتجات والتشجيع على استخدامها وإعادة تدويرها.
٨- خفض النفايات من خلال انتخاب المواد الخام الجيدة واختيار مزيج الوقود السليم والأتمتة.

من خلال ماتقدم يمكن القول إنَّ اهم فوائد التصنيع الأخضر هو تحقيق انتاج أنظف مما ينعكس ايجاباً على تلبية رغبات الزبائن بالحصول على إنتاج آمن وصحي وتوفير اجواء عمل مناسبة للعاملين في الوحدة الاقتصادية وخفض التكاليف بسبب زيادة الكفاءة مما يعزز الميزة التنافسية للوحدة الاقتصادية ويحسن من سمعتها.

٢-٢-٤ التسويق الأخضر Green Marketing

ظهر هذا المفهوم بعد اتساع حيز النقاشات عن دور التسويق واهميته للمجتمع أذ برز مفهوم جديد هو التسويق الأخضر ويسمى احياناً التسويق البيئي او التسويق المستدام (Kardos et al,2019:2) ويعُرف على أنه جميع الممارسات التي تهدف إلى إنشاء وتمكين أي تجارة مخطط لها لتلبية احتياجات أو رغبات الزبائن مع مراعاة التاثير الضار على البيئة وعلى الزبائن مع الحفاظ على الموارد والطاقة (Eneizan et al,2020:26) كما عُرف أنه مجموعة أنشطة تسويقية تسهم في تقليص الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية للمنتجات وأنظمة الإنتاج الحالية، والتي تروج لمنتجات وخدمات أقل ضرراً **(Tiong et al,2021:4). ويمكن تعريفه (مجموعة خطوات ممنهجة متكاملة تهدف إلى خلق وتعزيز تاثير ايجابي في رغبات الزبائن و تفضيلاتهم بصورة تحفزهم نحو طلب المنتجات الصديقة للبيئة وتغيير عاداتهم الاستهلاكية وبما يتلائم ذلك مع العمل على خلق منتجات تلبي حاجة هذا التوجه لتكون النتيجة النهائية الحفاظ على البيئة وتامين صحة وسلامة المستهلك وتحقيق أرباح للوحدة الأقتصادية).**

٢-٢-٥ التوزيع الأخضر Green distribution

يشير هذا النشاط إلى ضرورة استخدام وسائل نقل آمنة من الناحية البيئة ،أذ ان اهداف الوحدة الاقتصادية لا تتحقق الا بواسطة تطبيق خطة محكمة وسليمة لتوزيع منتجاتها وبسبب توزع الزبائن على نطاق واسع **(بارك و هرقمي،٢٠١٩:٥٠)** ويرى **(ابوعياش)** إنَّ التوزيع الأخضر هو "عملية مراعاة الاعتبارات البيئية في تحريك المنتجات الصديقة للبيئية من المصدر إلى الزبون " واهم الاعتبارات تقليل استهلاك الطاقة والموارد وخفض الانبعاثات. **(ابو عياش، ٢٠١٧:٥١)**

يمكن تعريف التوزيع الأخضر (احد الأنشطة المهمة لسلسة القيمة الخضراء يسهم في اضافة قيمة للمنتجات الخضراء من خلال تخفيض استخدام الطاقة وتقليل التلوث عبر أنشطة نقل المنتجات تامة الصنع بواسطة وسائل نقل غير مضرة بالبيئة واختيار منافذ توزيعية امنة بيئيا وصحياً).

٢-٢-٦ الخدمات الخضراء Green service

إنَّ الاهتمام المتزايد بالبيئة جعل الوحدات الاقتصادية اكثر مسؤولية اتجاه البيئة وقد استثمرت العديد من تلك الوحدات هذا التوجة لخلق ميزه تنافسية من خلال الحفاظ على البيئة عبر تقديم المنتجات الخضراء ومن هنا برز مفهوم الخدمات الخضراء**(Jnr,2019:386)**

وقد عرف (Cocca & Ganz:2015) الخدمات الخضراء على انها جميع الانشطة التي يقوم بها المنتج لتمكين الزبون من تحقيق اكبر استفادة من المنتجات والخدمات مع الحفاظ على البيئة وتقليلاً للنفايات واستهلاك الطاقة (**Cocca &** Ganz:2015,181). ويمكن ملاحظة ان الخدمات الخضراء هي نشاط تقوم به الوحدة الاقتصادية لضمان استخدام آمن من الناحية البيئية واظهار للزبون مدى جديتها في تبني السياسات الخضراء ودعم الميزة التنافسية من خلال حفاظها على البيئة وكسب ثقة زبائنها.

٢-٢-٧ إعادة التدوير و التخلص الاخضر Green Recycle or disposal

يتضمن مفهوم نشاط إعادة التدوير فرص كبيرة لتقليل أستهلاك الموارد الطبيعية وتقليل التلوث البيئي كما تم الاعتراف بالنفايات كمورد لإعادة تدويرها وترتبط عملية إعادة تدوير النفايات ارتباطاً مباشراً في عمليات التصنيع الخضراء **(Hasan et al** 2019:18), وقد تم تعريف إعادة التدوير على أنه جميع الوسائل التي تمكن الوحدة الاقتصادية من استخدام المخلفات الصناعية والاستفادة منها في أعمال أُخرى من دون اي تأثير على الإنسان والبيئة **(حسن،٢٠١٩:٤٧)**

٢-٣ تطبيق تحليل انشطة سلسلة القيمة الخضراء لتعزيز الميزة التنافسية

تسعى الوحدات الاقتصادية من خلال تحليل انشطة سلسلة القيمة الخضراء إلى إضافة قيمة للمنتجات والخدمات التي تقدمها أذ انها تبين خارطة الانشطة التي تضيف قيمة ليتم تعزيزها ومن ثم يتم استبعاد الانشطة الاخرى التي تسبب استهلاك للطاقة والمواد ولا تضيف قيمة للمنتجات مع ضمان الحد الادنى من التلوث، كما ان هناك ارتباط وثيق بين ما تقدمة سلسلة القيمة الخضراء من رفع كفاءة إستخدام الموارد والطاقة وخفض التكاليف وتقليل التلوث وبين تعزيز الميزة التنافسية لضمان بقاء الوحدات الاقتصادية في السوق لاطول مدة ممكنة والشكل (٢) يبين ذلك.

الشكل (٢)

مجموعة انشطة سلسلة القيمة الخضراء

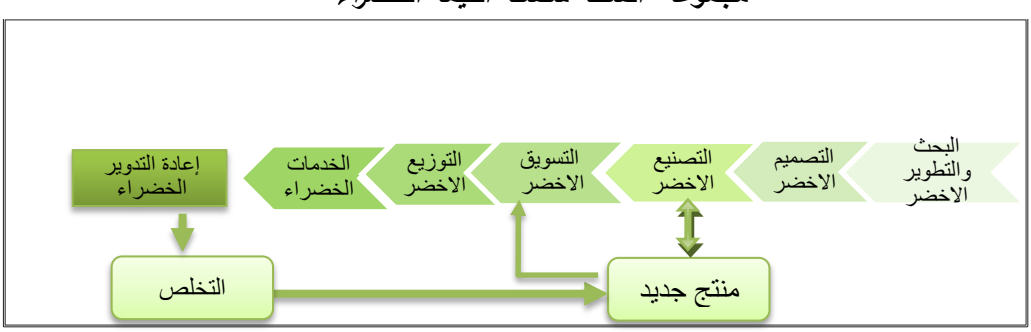

المصدر: (عبد القادر ، مصطفى محمد علي،(٢٠١٩) " إستعمال سِلسِلَة القيمَة الخَضراء في تَخفيضِ التَكاليف وتَحسين جَودة المُنتَج "

رسالة ماجستير غير منشورة مُقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد(ص٣٨.) مع تصرف الباحثان

إنَّ السعي للحصول على سلسلة قيمة خضراء لخلق منتجات خضراء لايمكن ان يتم إلا من خلال وجود إدارات ذات توجهات خضراء تسعى إلى إشاعة الممارسات الصديقة للبيئة بين اوساط العاملين لديها لخلق ثقافة بيئية، كما يجب ان تسعى لإمتلاك موارد بشرية تمتلك أفكار خضراء وان تكثف حملات الاعلان والترويج لتلك المنتجات لجذب انتباه الزبائن لخصائص منتجاتها وتحسين صورتها لظهورها بمظهر المدافع عن البيئة ولخلق منتجات يفضلها الزبون كونها تتصف بمواصفات آمنة للفرد والبيئة، كما يجب تطوير عمليات الإنتاج من خلال استراتيجيات كفيلة بخلق منتجات ذات جودة عالية واسعار مناسبة لتعزيز ميزة تنافسية للوحدات .

المبحث الثالث

تطبيق تحليل سلسلة القيمة الخضراء في مصنع البطاريات لدعم الميزة التنافسية

سيتناول هذا المبحث تحليل انشطة سلسلة القيمة الخضراء **لمعمل بابل٢**/ في مصنع البطاريات التابع للشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات/ وزارة الصناعة والمعادن الذي افتتح لسد حاجة السوق المحلية من البطاريات، وتم اختياره كعينة للبحث نتيجة ما يعانيه من ارتفاع في تكاليف منتجاته وزيادة كميات النفايات والتلوث المتولدة بسبب عملياته التصنيعية ما جعله يخسر الحصة السوقية والميزة التنافسية امام المنتجات الاجنبية وعليه سيقوم الباحثان بتحليل انشطة سلسلة القيمة للمصنع وتوجيها بتجاه تصنيع منتجات خضراء قليلة التلوث.

٣-١ : تحديد الواقع البيئي للمصنع

ينتج **(معمل بابل ٢)** بطارية الرصاص الحامضية السائلة، والتي تتكون من الرصاص السبائكي المستخدم في صب المشبكات وبقية الاجزاء التي يستخدم فيها الرصاص والرصاص النقي المستخدم في تحضير اوكسيد الرصاص ومواد كيميائية اخرى مستخدمة في عملية الانتاج ومادة العوازل التي تستخدم في عزل الالواح والبلاستك

في صنع الصناديق والاغطية وبقية الاجزاء البلاستيكية والمحلول الحامضي ويمثل (٣٥% حامض + ٦٥% ماء)، ويترشح عن انتاج البطارية مجموعة من الملوثات تختلف من حيث الكثافة والحجم تبعاً للملوث ، وتقسم هذه المخلفات الى ثلاث انواع هي كالآتي:-

١- **مخلفات غازية:** تشمل الغازات الناتجة عن التفاعلات الكيميائية وابخرة حامض الكبريتيك وذرات الغبار المتطايرة.

٢- **المخلفات السائلة:** وتضم السوائل الناتجة عن غسل الالواح و اللبخ وتنظيف الاقطاب ونواتج الشحن.

٣- **المخلفات الصلبة:** وتشمل المواد الناتجة عن تلف بعض الاجزاء او الناتجة عن تلف المواد اثناء التحضير لعملية الانتاج، وان ما يترشح من مخلفات تكلف المصنع مبالغ كبيرة للتخلص منها او لتقليل اثارها البيئية.

٣-٢ :تحليل أنشطة سلسلة القيمة للبطاريات

للوصول الى منتج اخضر يجب ان يتم تحليل انشطة سلسلة القيمة التقليدية واجراء العمليات التصحيحة عليها ، ويتم تقسيم أنشطة المصنع الى سبعة انشطة رئيسية وكما يأتي:

٣-٢-١ نشاط البحث والتطوير الاخضر

٣-٢-١-١ أهم الانتقادات الموجهة لنشاط البحث والتطوير تتمثل بالاتي:-

أ- عدم وجود مختبر متطور مخصص للبحث والتطوير.

ب-لم تصرف اي مبالغ تتعلق بهذا النشاط مما يعكس عدم اهتمام ادارة المصنع به.

ج-عدم اشراك موظفي وحدة البحث والتطوير بدورات تدريبية لمواكبة التطور الحاصل في مجال عملهم.

د-عدم مبادرة موظفي وحدة البحث والتطوير وحملة الشهادات داخل المصنع في تقديم بحوث تسهم في النهوض بواقع المصنع وبالاخص فيما يتعلق بالجانب البيئي والعملي.

٣-٢-١-٢ المعالجات المقترحة لنشاط البحث والتطوير:

أ- التعاقد مع المؤسسات المتخصصة في البحث والتطوير المحلية والعالمية لغرض اجراء البحوث التجريبية وتقديم الاستشارات التي تساهم في رفع كفاءة المصنع وتقليل التلوث والانبعاثات وتدريب عناصر البحث والتطوير.

ب- حث موظفي البحث والتطوير وحملة الشهادات العليا والموظفين داخل المصنع على تقديم البحوث والمقترحات للنهوض بواقع المصنع وربط تلك البحوث بالمكافات التشجيعية ومنح القدم .

ج- تنويع الدورات واشراك العديد من الموظفين واختيار عناوين دورات بما يتلائم مع العمل الميداني والتخصص والتركيز على اشاعة الثقافة الخضراء بين الموظفين سيما الكوادر الوسطى .

د- توجيه نشاط البحث والتطوير نحو منتج اخضر مع التركيز على اذواق الزبائن ورغباتهم.

هـ –انشاء مختبر متطور يلبي متطلبات البحث والتطوير في البيئة الصناعية الحديثة ومن خلال دراسة الواقع البيئي للمصنع يمكن لنشاط البحث والتطوير الايعاز الى نشاط التصميم بوضع المخططات الكفيلة بمعالجة النفايات بشتى انواعها.

و- لاحتساب عدد العمال المعياري الذي يكفي لسد حاجة المعمل وحذف الاعداد غير المضيفي القيمة من خلال الآتي :

يتم احتساب مايلزم للمصنع من ساعات عمل من خلال حاصل ضرب الوقت اللازم لانتاج البطارية الواحدة في الطاقة المتاحة للانتاج (على وفق بيانات وحدة البحث والتطوير) وحسب المعادلة الاتية:

الوقت اللازم لانتاج البطاريات معيارياً = الوقت القياسي لانتاج البطارية × الانتاج على وفق الطاقة المتاحة

= ٢.٥ ساعة × ١٦٨٠٠٠ = ٤٢٠٠٠٠ ساعة

ولبيان ساعات العمل المعيارية لعام ٢٠١٩ نقوم باحتساب ساعات العمل الفعلية لليوم مضروباً في عدد أيام العمل الفعلية للسنة وكما موضح في ادناه:

اجمالي ساعات العمل الفعلية لليوم الواحد = ساعات العمل – وقت الحضور والانصراف

= ٨ – ١ = ٧ ساعة

اجمالي ايام العمل الفعلية = عدد ايام السنة – ايام الجمعة والسبت والعطل الرسمية

= ٣٦٥ – ١٢١* = ٢٤٤

***ايام الجمعة والسبت لعام ٢٠١٩+ العطل الرسمية = ١٠٥+١٦=١٢١ يوم**

ساعات العمل الفعلية للعامل الواحد سنويا = ساعات العمل الفعلية لليوم الواحد × اجمالي ايام العمل الفعلية

= ٧× ٢٤٤ = ١٧٠٨ ساعة

لغرض احتساب العدد المعياري للعاملين اللازم وفق الطاقة المتاحة يتم تقسيم عدد الساعات اللازمة المعيارية للانتاج وفق الطاقة المتاحة على اجمالي ساعات العمل الفعلية للعامل الواحد سنويا على وفق المعادلة الاتية:

العدد المعياري للعاملين اللازم للانتاج = الوقت اللازم لانتاج البطارية ÷ اجمالي ساعات العمل الفعلية للعامل الواحد

= ٤٢٠٠٠٠ / ١٧٠٨ = ٢٤٦ عامل تقريباً

–لآجل احتساب العدد الفائض من العاملين نقوم بطرح العدد المعياري للعاملين من العدد الفعلي

عدد العاملين الفائض عن حاجة العمل = العدد الفعلي للعاملين – العدد المعياري للعاملين

= ٢٦٩ – ٢٤٦ = ٢٣ عامل

ولاجل تحديد عدد العاملين الفائض عن الحاجة في اقسام المعمل تم متابعة سير العمل في جميع مراحل التصنيع والجدول (١) يبين اعداد العاملين الفعلي والعدد المعياري وبيان عدد العاملين غير المضيفي ونسبة التخفيض في عدد العاملين.

جدول (١)

اعداد العاملين في معمل بابل٢ قبل وبعد تقليص اعداد العاملين

الاقسام(الأنشطة)	عدد للعاملين الفعلي	عدد العاملين المعياري	عدد العاملين غير مضيف للقيمة	نسبة التخفيض
الدائرة الفنية	١٠ عامل	١٠ عامل	٠ عامل	%٠
صب المشبكات	٤٣ عامل	٣٨ عامل	٥ عامل	%١١.٦٣
اللبخ – الواح الرصاص	٣٢ عامل	٣٠ عامل	٢ عامل	%٦.٢٥
الشحن والتقطيع	٥٤ عامل	٥١ عامل	٣ عامل	%٥.٥٦
صب أقطاب وموصلات	١١ عامل	٩ عامل	٢ عامل	%١٨.١٨
البلاستك	٢٧ عامل	٢٣ عامل	٤ عامل	%١٤.٨١
العوازل	١٥ عامل	١٢ عامل	٣ عامل	%٢٠.٠٠
التجميع	٧٧ عامل	٧٣ عامل	٤ عامل	%٥.١٩
المجموع	٢٦٩ عامل	٢٤٦ عامل	٢٣عامل	%٨.٥٥

(المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات شعبة الموارد البشرية)

ولإحتساب اجمالي المبلغ المخفض من حذف هذه الانشطة غير المضيفة للقيمة يتم من خلال ضرب اجمالي مبالغ رواتب العاملين في المعمل لمدة سنة في نسبة التخفيض التي تم استخراجها في الجدول (١) على وفق المعادلة الاتية:

اجمالي التكاليف المخفضة = اجمالي رواتب العاملين الفعلين × نسبة التخفيض في عدد العاملين

= ٢,٠١٦,٦٩٣,٠٠ × ٨.٥٥ % = ١٧٢.٤٢٧.٢٥١ دينار

يمكن الإفادة من العاملين غير المظيفين للقيمة في انشطة اخرى او فتح خطوط جديدة في المصنع

٣-٢-٢ التصميم الاخضر

٣-٢-٢-١ أهم الانتقادات الموجهة الى نشاط التصميم الاخضر

أ- ضعف الجهد الموجه لمتابعة تصاميم المنتجات المنافسة في السوق وتشخيص سبب انجذاب الزبون اليها الامر الذي خلق فجوه بين المنتج الوطني والمنتج المنافس من حيث الشكل والتصميم والكلفة.

ب- عدم تنسيق تصميم للعملية الانتاجية مما يسبب عدم المعالجة لكثير من النفايات وبألتالي طرحها للمحيط الخارجي.

ج- عدم وجود تحديثات في نشاط التصاميم الامر الذي يعكس خمول لهذا النشاط في المصنع.

د- ضعف اهتمام الادارة بهذا النشاط، ولم يتم تدريب كوادره او ايفاد اي من العاملين للاطلاع على التصاميم العالمية.

٣-٢-٢-٢ المعالجات المقترحة لنشاط التصميم الاخضر:

أ- مراعاة رغبات الزبائن عند تصميم المنتج من حيث الشكل والمواد الداخلة في المنتجات وموائمتها مع قدرات المصنع.

ب- دعم تدريب وتطوير قدرات العاملين في هذا النشاط واطلاعهم على اهم ما وصلت اليه التكنولوجيا في مجال عملهم.

ج- الاهتمام بالجانب البيئي من خلال تصميم عمليات انتاجية قليلة التلوث لكون توليد النفايات يمثل هدرا في الموارد.

د- ايجاد التصاميم التي تمكن من تطبيق الافكار القادمة من نشاط البحث والتطوير الأخضر، ويقترح الباحثان على هذا القسم القيام بتصميم جهاز لسحب الابخرة في معمل بابل ٢

٣-٢-٣:نشاط التصنيع الاخضر:

يتمثل هذا النشاط **بمعمل بابل ٢** ويضم هذا المعمل (٢٦٩) عاملاً موزعين على شعب المعمل، مهام هذا النشاط انتاج بطاريات الرصاص الحامضية بسعاتها المختلفة (A55، A60، A75،A90،A135، A150 ، A180) والجدول (٢) يبين الطاقة الانتاجية لعام ٢٠١٩

الجدول (٢)

الطاقة الانتاجية للمعمل عام ٢٠١٩

المنتج / المصنع	وحدة القياس	الطاقة التصميمية	الطاقة المتاحة	الطاقة المخططة	كمية الانتاج المتحقق	نسبة الانتاج المتحقق الى الطاقة التصميمية	نسبة الانتاج المتحقق الى الطاقة المتاحة	نسبة الانتاج المتحقق الى الطاقة المخططة
بطارية سائلة	بطارية قياسية	٢٥٧٠٠٠	١٦٨٠٠٠	٤٦٥٠٠	٥١٢٧	%١.٩٩	%٣.٠٥	%١١.٠٣

(المصدر اعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات شعبة التخطيط)

الجدول (٢) يبين ان نسب الانتاج متدنية جدا حيث بينت ان نسبة الانتاج المتحقق الى الطاقة التصميمية و الطاقة المتاحة بلغت على التوالي (١.٩٩%) و(٣.٠٥) اما نسبته الى الطاقة المخططه في (١١,٠٣%) وهذه النسب تعكس مدى التلكؤ في الانتاج .

والجدول (٣) يبين تكاليف المواد المستخدمة في عملية انتاج البطارية القياسية حجم A60

الجدول (٣)

تكاليف المواد المستخدمة في الانتاج

المواد المكونة للبطارية السائلة حجم A60	تكلفة المواد	النسبة
الرصاص السبائكي/مشبكات	٣٣٥٦	%٢٢.٤٩
الرصاص النقي/اللبخ	٣٦٥٠	%٢٤.٤٦

مواد كيميائية اخرى/اللبخ*	١٤٧٩	%٩.٩
مادة العوازل	٢١١٢	%١٤.١٥
البلاستك/التجميع	١٦٠٠	%١٠.٧٢
مواد تعبئة وتغليف	١٥٠٠	%١٠.٠٥
مواد احتياطية	٩٧٨	%٦.٥٥
العلامة	٢٥٠	١.٦٨
مجموع المواد	١٤٩٢٥	%١٠٠

(المصدر اعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات شعبة التكاليف)

***المواد الكيميائية المستخدمة في عملية اللبخ (ماء مقطر، حامض الستريك، كبريتات الباريوم، الكاربون، الانتيموني)**

٣-٢-٣-١ :أهم الانتقادات الموجهة الى نشاط التصنيع الاخضر

أ- انخفاض كبير في كميات الانتاج المتحققة مقارنة بالطاقة المتاحة او المخططة.

ب- ارتفاع كمية المواد المستخدمة والتي تخرج على شكل نفايات مما تسبب هدر للموارد والطاقة.

ج-عدم مقدرة ادارة هذا النشاط على معالجة النفايات مما انعكس سلبا على توجهات ورغبات الزبائن نحو منتجاته.

د-عدم توفير وحدات تنقية للهواء داخل قاعات مما ادى الى عدم السيطرة على الأبخرة والغازات السامة.

هـ-زيادة الاجزاء البطاريات المرفوضة من قبل السيطرة النوعية بسبب عدم مطابقتها للمواصفات المعملية مما يسبب هدر في الطاقة والوقت فضلا عن زيادة المواد التالفة.

٣-٢-٣-٢ :المعالجات المقترحة لنشاط التصنيع الاخضر:

يمكن لادارة **معمل بابل٢** التقليل من النفايات والطاقة الضائعة من خلال استخدام استراتيجيات التصنيع الأخضر الاربعة (4Rs) التي تعنى بتقليل النفايات وتوفير

تكاليف التخلص من تلك النفايات فضلا عن توليد بعض الايرادات التي تتحقق نتيجة التصرف في تلك النفايات وهذه الاستراتيجيات هي :

١- استراتيجية التقليص:Reduce

اثناء تتبع سير العمل والمقابلة الشخصية لمدير المعمل، تم تشخيص الكثير من النفايات الصلبة التي تم تحديد نسبتها بـ(٥%) من المواد الداخلة في الانتاج (بحسب مدير المعمل) والناتجة عن الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي في المصنع وتأخر تشغيل المولدات، حيث يؤدي ذلك التأخير الى تصلب مادة اوكسيد الرصاص مما يسبب تلفها ويتطلب ذلك استبدالها، ويمكن التخلص من هذه المشكلة من خلال تجهيز المعمل بجهاز تشغيل اوتماتيكي بتكلفة مقداره ٧٠٠٠٠٠٠ دينار وبعمر انتاجي ثمانية سنوات حيث يتم ربطه بتلك المولدات لتفادي الانقطاع في الطاقة الكهربائية، ولبيان الجدوى الاقتصادية من الموضوع تم احتساب تكاليف المواد المهدورة والموضحة في الجدول (٣) وكالاتي:

أ. جمع كلفة المواد الداخلة الى عملية اللبخ (في المرحلة الثانية من الانتاج) للبطارية الواحدة وكالاتي:

كلفة المواد = رصاص سبائكى + رصاص نقي + مواد مختلفة

= ٣٣٥٦+٣٦٥٠+ ١٤٧٩ = ٨٤٨٥ دينار

ب. اعداد جدول لاستخراج اجمالي تكاليف التالف من البطاريات وكما في الجدول (٤) الآتي:

الجدول (٤)

اجمالي تكاليف التالف من البطاريات

اجمالي التكاليف(١)	نسبة التلف(٢)	كلفة المواد التالفة٣=(١×٢)	عدد البطاريات لمنتجة لعام ٢٠١٩(٤)	اجمالي تكاليف التلف ٥=(٣×٤)
٨٤٨٥	٥%	٤٢٤.٢٥	٥١٢٧	٢١٧٥١٣٠

المصدر اعداد الباحثان بالاستناد الى شعبة المبيعات (بخصوص كمية الإنتاج لعام ٢٠١٩)

ثم يتم مقارنة نتائج الجدول (٤) ذلك مع كلف استرداد الجهاز التي يتم احتسابها وفق المعادلة لآتية:

كلفة استرداد جهاز التشغيل الاوتماتيكي = كلفة الجهاز/ عدد سنوات الاشتغال

= ٨/٧٠٠٠٠٠٠ = ٨٧٥٠٠٠

من خلال اعتماد استراتيجية التقليص من المصدر، حيث يتم المفاضلة بين شراء جهاز تشغيل الكتروني بكلفة (٨٧٥٠٠٠) سنوياً ويخفض التلف المقدر بنسبة (٥%) والذي بلغ (٢١٧٥١٣٠) دينار سنوياً مما يخفض من النفايات وكذلك يحسن استخدام الطاقة ويقلل من استهلاك المواد الاولية من خلال اعادة استخدام تلك النفايات وكما موضح بالجدول(٥).

الجدول (٥)

بيان تقليص التكاليف

ت	التفاصيل	المبلغ
١-	اجمالي تكاليف التالف من البطاريات	٢١٧٥١٣٠
٢-	كلفة استرداد جهاز التشغيل الاوتماتيكي	٨٧٥٠٠٠
ما يتم الحصول عليه من تخفيض للتكاليف سنويا		١٣٠٠١٣٠

المصدر من اعداد الباحثان

٢- استراتيجية إعادة الاستخدام :Reuse

يتم اعادة استخدام المياه من خلال ادخالها في احواض واضافة بعض المواد الكيميائية لترسيب الشوائب المتواجدة في السوائل المجمعة ثم يتم معادلة الماء عبر اضافة بعض المحاليل القاعدية له بعد ان تم تنقيته من الشوائب ولدى الاطلاع على سجلات المصنع تبين ان كمية الماء المستخدم في **معمل بابل٢** بلغت ٨٤٩٦م^3 وبلغت تكاليفه ٢١٢٤٠٠٠ دينار (بحسب ميزان الكلف التفصيلي)، إذ بلغت نسبة كمية الماء التي يمكن إعادة استخدامها ٦٥% من كمية الماء الكلية كما ان سعر مادة (هيدروكسيد الصوديوم) المضافة التي ترسب الملوثات من خلال التفاعل معها وتقدر تكلفتها بـ(٥٠ دينار) للمتر المكعب اما اجمالي تلك التكاليف فيكن احتسابها من المعادلة التالية:

كلفة المواد الكيميائية المضافة = كمية الماء المستخدم في المعمل × كلفة المتر المكعب

= ٨٤٩٦× ٥٠ = ٤٢٤٨٠٠ دينار

ولآجل احتساب تكاليف وكمية المياه التي اعادة الاستخدامها من خلال المعادلة الاتية:

كلفة المياه التي يتم إعادة استخدامها = (كلفة المياه المستخدمة × ٦٥%)– كلفة المواد الكيميائية المضافة

= (٢١٢٤٠٠٠× ٦٥%)– ٤٢٤٨٠٠=٩٥٥٨٠٠ دينار

وتبلغ المبالغ التي يمكن استردادها من اعادة استخدام الماء (٩٥٥٨٠٠) دينار كما انها جنبت المعمل الغرامات البيئية التي كانت ستلحق به لو قام باطلاق النفايات في المجاري وان إعادة استخدام الماء يعد خطوة مهمة في مجال مكافحة التلوث وتحقيق استدامة في الموارد.

٣- استراتيجية إعادة التصنيع Remanufacturing:

لدى مراجعة سجلات شعبة التسويق لعام ٢٠١٩ تبين ان عدد البطاريات التي تم استرجاعها بسبب وجود اعطال بلغ ١٠١٩ بطارية التي تنوعت اعطالها بين دائرة كهربائية مفتوحة أو دائرة قصيرة أو هناك تنفيس بسبب سوء كبس الغطاء ولإن عدد البطاريات المرفوضة من الزبائن كبير حيث بلغ نسبته *٢٠% تقريبا لذا يقترح الباحثان اعادة تصنيع تلك البطاريات من خلال استبدال الجزء التالف او اجراء بعض الصيانة عليها واعادة بيعها مع تخفيض في سعر البيع اقل من اسعار مثيلاتها بـ(١٠%) حسب راي شعبتي البحث والتطوير والتسويق لتشجيع الاقبال عليها علماً إنَّ المعمل كان يطبق استراتيجية اعادة الاستعمال على البطاريات المرفوضة. واكد مهندسو المصنع ان تكاليف صيانة البطاريات تبلغ ١٠% من قيمة البطارية وفي كثير من الاعطال هي اقل من ذلك و تكون التكاليف المتكبدة من هذه الاستراتيجية هي كما يلي (تكاليف الصيانة يمكن احتسابها عن طريق ضرب التكاليف الكلية للبطارية بنسبة تكاليف التصليح) ووفق المعادلة الاتية :

تكاليف التصليح للبطارية الواحدة = اجمالي تكاليف البطارية × نسبة تكاليف صيانة البطارية

= ٣١٨٥٧× ١٠% =٣١٨٦ دينار

بلغت تكاليف تصليح البطارية الواحدة ٣١٨٦ دينار، كما يتكبد المصنع تكاليف ناشئة عن تخفيض الاسعار بنسبة ١٠% ويمكن احتساب هذة التكاليف من خلال ضرب سعر البيع المعلن في نسبة التخفيض ووفق المعادلة الاتية:

التكاليف التي يتحملها المصنع من تقليل الاسعار = سعر البيع × نسبة التخفيض في سعر البيع

= ٣٦٠٠٠× ١٠% = ٣٦٠٠

وبعد ذلك يتم جمع تكاليف اعادة التصنيع من خلال جمع مبلغ التكاليف التي يتحملها المعمل من تخفيض الاسعار مع تكاليف تصليح البطاريات وكما مبين ادناه :

تكاليف استراتيجية اعادة التصنيع = ٣٦٠٠+ ٣١٨٦ = ٦٧٨٦ دينار

ويتم طرح المبالغ التي توفرها استراتيجية اعادة الاستخدام التي كان المعمل يستخدمها والتي تم احتسابها وفقاً للجدول(٦)

الجدول (٦)

المبالغ التي توفرها استراتيجية اعادة الاستخدام

كلفة المواد القابلة للاسترداد(١) =(رصاص سبائكى + رصاص نقي + مواد مختلفة+البلاستك)	تكالف اعادة استخدام المواد (٢)=٢٠% من كلفة المواد القابلة للاسترداد	التكاليف التي يتكبدها المصنع لاعادة الاستخدام٣ =(١×٢)	التكاليف الموفرة من استراتيجية اعادة استخدام البطاريات المرفوضة٤ = (١-٣)
(٣٣٥٦+٣٦٥٠+١٤٧٩+١٦٠٠)= ١٠٠٨٥ دينار	٢٠%	٢٠١٧	٨٠٦٨

المصدر من اعداد الباحثان

***(عدد البطاريات المسترجع (المرفوض)÷ عدد البطاريات المنتج)×١٠٠% = (٥١٢٧/١٠١٩)×١٠٠%= ٢٠%**

ويتم إحتساب المبالغ المستردة من استراتيجية اعادة التصنيع من خلال المعدلة الاتية:

التكالبف المستردة = [تكاليف البطارية – (تكاليف استراتيجية اعادة التصنيع+ تكاليف الموفرة منن استراتيجية اعادة الاستخدام)]× عدد البطاريات اوالمرفوضة

=(٣١٨٥٧ – (٨٠٦٨ +٦٧٨٦)× ١٠١٩ = ١٧٣٢٦٠٥٧

٤– استراتيجية اعادة التدوير Recycle

لتطبيق هذه الاستراتيجية يقترح الباحثان اعادة تدوير البلاستك الموجود في المعمل حيث تم تقدير كمية البلاستك بما يقارب ٧٥ طن والموجودة في ساحة المسبك الامر الذي ولد كثير من النفايات وتسبب بانبعاثات ضارة للبيئة ما عرض صحة وسلامة العاملين الى الخطر، وللتخلص من هذه النفايات يجب فتح خط انتاجي لاعادة تدوير البلاستك، ويمكن الاستفادة من الاعداد الفائضة من العاملين في عمل المسبك في هذا الخط الانتاجي لاعادة تدوير البلاستك، وبعد الاطلاع على اسعار الخطوط الانتاجية لاعادة التدوير واختيار احدهم وبطاقة انتاجية (٥٠٠طن متري) وبكلفة شراء ٩٠ مليون دينار وبعمر انتاجي ١٥ سنة لاحتساب كلفة استرداد الخط الانتاجي يتم اسخدام المعدلة التالية

كلفة الاسترداد = كلفة شراء الخط الانتاجي ÷ العمر الانتاجي له

= ٩٠٠٠٠٠٠٠÷ ١٥ = ٦٠٠٠٠٠٠ دينار

ولآجل احتساب كلفة البلاستك المستخدم في العملية الانتاجية من خلال ضرب كلفة الكمية المستخدمة في البطارية الواحدة في عدد البطاريات المنتج خلال عام ٢٠١٩ على وفق المعادلة الاتية:

كلفة الكمية المستخدمة من البلاستك = عدد البطاريات × كلفة البلاستك في البطارية الواحدة

= ٥١٢٧×١٦٠٠ = ٨٢٠٣٢٠٠ دينار

والجدول (٧) يوضح الجدوى الاقتصادية من استراتيجية اعادة التدوير المقترحة.

جدول (٧)

الجدوى الاقتصادية

التفاصيل	المبلغ
كلفة الكمية المستخدمة من البلاستك	٨٢٠٣٢٠٠
كلفة استرداد خط اعادة التدوير البلاستك	٦٠٠٠٠٠٠
الكلفة الموفرة من اعادة التدوير للبلاستك	٢٢٠٣٢٠٠

المصدر اعداد الباحثان

ويوضح جدول(٧) ان استخدام استراتيجية اعادة التدوير على مادة البلاستك يوفر في العام الواحد تقريبا (٢٢٠٣٢٠٠) دينار، وان كمية الخزين الموجود في ساحة المسبك يكفي المعمل لعدة سنوات كما بالامكان استغلال النفايات المتوفرة في البيئة من البلاستك مثل العلب البلاستيكية سيما عبوات الزيوت والمواد الكيميائية وقد اكد تقرير منظمة الصحة العالمية إنَّ عملية تدوير النفايات البلاستيكية تكون اكثر امانا عند استخدامها في البطاريات (تقرير منظمة الصحة العالمية ٢٠١٧).

بعد ان تم تطبيق استراتيجيات التصنيع الاخضر للحد من الاثار البيئية وتقليص النفايات وتحقيق بيئة نظيفة وآمنة واستغلال الموارد بشكل امثل من خلال اعادة استخدام النفايات والمياه ، وكذلك يحقق تخفيض في تكاليف الانتاج وكما موضح في الجدول (٨) الأتي:

جدول(٨)

اجمالي الموفر من تطبيق إستراتيجيات التصنيع الاخضر

ت	التفاصيل	المبلغ
١	استراتيجية التقليص	١٣٠٠١٣٠
٢	استراتيجية اعادة الاستخدام	٩٥٥٨٠٠
٣	استراتيجية اعادة التصنيع	١٧٣٢٦٠٥٧
٤	استراتيجية اعادة تدوير	٢٢٠٣٢٠٠
المجموع		٢١٧٨٥١٨٧

المصدر اعداد الباحثان

٣-٢-٤ : نشاط التسويق الاخضر

٣-٢-٤-١ :أهم الانتقادات الموجهة لنشاط التسويق الأخضر

١- ان اعتماد المعمل على معرض واحد يعد احد اسباب تراجع المبيعات بسبب عدم توافر المنتج باكثر من معرض مما يقلل فرص الوصول الى المنتج

٢- الافتقار الى سياسة التثقيف والتعريف عن المنتج ساهم ايضا بتقليل فرص ادراك قيمة المنتج .

٣- ضعف الاعلان والترويج للمنتج أدى الى خسارة ما يتمتع به المنتج من ميزة والمتمثلة بضخ المحلول الحامضي داخل البطارية في يوم البيع والذي يعد اليوم الاول من العمر الافتراضي للمنتج على عكس المنتجات المماثلة التي تصل الى المستهلك وهي فاقدة لجزء من العمر الافتراضي لها.

٤- توسع الفجوة بين رغبات المستهلك ومواصفات المنتج الحالية بسبب عدم اجراء دراسات للسوق وللمنتجات المنافسة لمعرفة أذواق الزبائن بصورة صحيحة مما سبب ضعف حصتها السوقية.

٥- اقتصار الزبائن على بعض الوزارات (الدفاع-الداخلية-الكهرباء) اضعف جزء كبير من مهام نشاط التسويق .

٣-٢-٤-٢ :أهم المعالجات المقترحة لنشاط التسويق الاخضر

بعد الاطلاع على واقع نشاط التسويق وتشخيص مواطن الضعف فيه نقترح بعض المعالجات التالية:

أ- فتح منافذ بيع متعددة في جميع المحافظات للمساعدة في وصول الزبائن للمنتج، ويمكن تكثيف التواجد في الاسواق من خلال الاستفادة من نظام الوكالات حيث بامكان المصنع منح وكالات لجهات ذات خبرة ومهارات تسويقية لبيع المنتج مقابل خصم تم تقديره وفق دراسات السوق بـ(٧%) من سعر البيع للمنتج على ان يقوم الوكيل بالبيع بنفس السعر المقرر في المصنع لضمان سرعة وصول المنتج الى الاسواق وبالتالي الى الزبون، وقد اوضح مدير التسويق ان نظام الوكالات يسهم

في زيادة المبيعات بنسبه (٥٠%)، ولغرض احتساب المبالغ المتحققة بعد تطبيق المقترح، يتم احتساب عدد البطاريات التي سيتم بيعها جراء المقترح من خلال ضرب كمية الانتاج لعام ٢٠١٩ في نسبة الزيادة المتوقعة من المبيعات على وفق المعادلة الاتية:

عدد البطاريات المقدر بيعها = عدد البطاريات المنتجة لعام٢٠١٩ × نسبة الزيادة من المبيعات

= ٥١٢٧ × ٥٠% = ٢٥٦٣ بطارية تقريباً

بعد ذلك يتم احتساب سعر البيع لاصحاب الوكالات وحسب المعادلة الاتية :

سعر البيع لاصحاب الوكالات = سعر البيع القديم × متمم نسبة الخصم البالغة ٧%

= ٣٦٠٠٠× ٩٣% =٣٣٤٨٠ دينار

ولاحتساب مبلغ الارباح المتحصل من جراء مقترح البيع للوكلاء وكما موضح بالجدول (٩) الأتي:

الجدول (٩)

العوائد المتحققة من بيع البطاريات للوكلاء

التفاصيل	مبلغ البطارية	العدد	الاجمالي
ايرادات بيع البطاريات	٣٣٤٨٠	٢٥٦٣	٨٥٨٠٩٢٤٠
كلفة البطاريات المباعة	٣١٨٥٧	٢٥٦٣	٨١٦٤٩٤٩١
الارباح المتحققة	١٦٢٣	٢٥٦٣	٤١٥٩٧٤٩

المصدر اعداد الباحثان

٣-٢-٥: نشاط التوزيع الاخضر

٣-٢-٥-١ اهم المعالجات المقترحة لنشاط االتوزيع الاخضر

يمكن لنشاط التوزيع الاخضر ان يلعب دوراً رئيسياً باختيار أماكن تواجد وكلاء البيع واختيار الموقع الذي يكون قريب من تواجد الزبائن ليسهل عملية الوصول الى المنتجات ويزيد من ادراك الزبائن للمنتج وايضاً استهداف المدن الكبيرة وفتح مراكز بيع اومنح وكالات بيع فيها.

٣-٢-٦ : نشاط الخدمات الخضراء

يقدم المعمل من خلال معرض البيع الوحيد خدمات ما بعد البيع وهي خدمات استبدال اذا كان هناك اي عيب مصنعي في المنتج وخدمات الصيانة بدون تسديد اي ثمن وعند وجود اي خلل فني ضمن فترة الضمان البالغة ستة اشهر وخدمات الصيانة مقابل ثمن في حالة كون العطل خارج فترة الضمان ولجعل هذا النشاط اخضر يمكن القيام باجراء محاضرات او نشاطات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لبيان كيفية استخدام المنتج وكيفية الحفاظ عليه وما هي مميزاته وكيف يتم اعادة الحياة للمنتجات كما يتم بيان اضرار التعامل الخاطئ مع المنتجات المستهلكة ودعوة الزبائن الى اعادة البطاريات المستهلكة الى وكلاء المصنع لضمان بيئة نظيفة وغير ملوثة.

٣-٢-٧: نشاط اعادة التدوير الاخضر

يتمثل هذا النشاط في المعمل مسبك الرصاص الذي يتكون من ثلاث وحدات هي الدائرة الفنية ووحدة التكسير ووحدة الرصاص ويضم ٣٥ عاملاً ويتم في عملية التكسير لاستخلاص مواد الرصاص ليتم تحويلها الى وحدة الرصاص ليتم اضافة مادة كاربونات الكالسيوم الى مستهلكات البطاريات ومعاملتها في افران خاصة.

٣-٢-٧-١ :أهم الانتقادات الموجهة لنشاط اعادة التدوير الاخضر

١- اثناء عمليات الصهر تتولد غازات سامة تسبب خطراً على بيئة المسبك الداخلية والبيئة المحيطة

٢- وجود مخلفات من البلاستك بشكل كبير متجمعة في ساحة المسبك.

٣- لم تنجح ادارة المصنع في استغلال المسبك لسد احتياجها بل اقتصر دوره على سد ١٠% من احتياج المعمل بسبب عدم النجاح في استعادة البطاريات المستعملة كون ادارة المصنع اعتمدت على دوائر الدولة والتي لم تقم بإعادة البطاريات المستهلكة الى المصنع إنما تقوم ببيعها كمواد مستهلكة.

٤- ضعف تدريب العاملين في المسبك بسبب بُعده عن مركز إدارة للشركة.

٣-٢-٧-٢ :المعالجات المقترحة لنشاط اعادة التدوير الاخضر

١- تصميم جهاز لسحب الابخرة على غرار الجهاز الذي تم اقتراح تصميمه **لمعمل بابل ٢** لتنقية الهواء داخل المسبك والاستفادة من ذرات الرصاص المتطايرة من خلال جمعها واعادة صهرها.

٢- فتح دورات تدريبية للعاملين في المسبك والاستفادة من الخبرات الموجودة في وحدتي التدريب و البحث والتطوير .

٣- فتح منافذ لشراء البطاريات المستعملة مقابل سعر رمزي بدل نظام المقايضة الحالي المشتمل بمقايضة عدد من البطاريات المستهلكة ببطارية جديدة لان المواطن لا يملك عدد كبير من البطاريات لمقايضتها، وقد تم اقتراح سعر ٧٠٠٠ دينار لشراء البطارية القياسية سعة A60 ليسهل بذلك جمع البطاريات المستهلكة بعد استخدامها ويقدر عدد البطاريات التي يمكن الحصول عليها بهذا السعر بـ ٥٠٠ الف بطارية سنوياً هو عدد يكفي لسد حاجة جميع خطوط المصنع القائمة حاليا مثل **معمل بابل٢** عينة البحث ومعمل بابل ١ الذي تم افتتاح خط جديد فيه عام ٢٠٢١ بطاقة ٥٠٠ الف بطارية ، ولأحتساب قيمة المواد المعاد تدويرها مثل الرصاص والبلاستك وغيرها من المواد والتي تقدر تكاليفها بـ ١٠٠٨٥ دينار في حين تبلغ تكاليف الشراء البطارية ٧٠٠٠ دينار كما ان تكاليف اعادة التدوير للبطارية بلغت ٢٠١٧ دينار ويمكن احتساب الوفورات المالية وفقا للمعادلة الاتية:

اجمالي التكاليف الموفرة = [قيمة المواد الخام – (تكاليف شراء + تكاليف اعادة التدوير)]× عدد البطاريات المشترات

= [١٠٠٨٥ – (٧٠٠٠ + ٢٠١٧)]× ٥٠٠٠٠٠ =٥٣٤,٠٠٠,٠٠٠ دينار

لذا بلغ اجمالي المبالغ الموفرة من نشاط اعادة التدوير ٥٣٤٠٠٠٠٠٠ مليون دينار فضلا عن المحافظة على الموارد عبر اعادة تدويرها وتقليل التلوث، ويطرح من هذا المبلغ تكاليف العمال الذين تم اقتراح تحويلهم من **معمل بابل ٢** واضافتهم الى مسبك الرصاص والبالغ عددهم ٢٣ عاملاً والذي تبلغ اجورهم ١٧٢,٤٢٧,٢٥١ دينار

والجدول (١٠) و(١١) يبين توزيع العمال على شعب المعمل واجمالي التكاليف الموفرة من نشاط اعادة التدوير الاخضر.

الجدول (١٠)

توزيع العمال الذين تم اضافتهم الى مسبك الرصاص

ت	وحدات المسبك	عدد العاملين المضاف	**عدد العاملين بعد الاضافة**
١	الوحدة الفنية	٣	١٢
٢	وحدة التكسير	١٠	٣٤
٣	وحدة الرصاص	١٠	١٢
المجموع		٢٣	٥٨

المصدر من اعداد الباحثان

والجدول (١١)

المبالغ التي تم توفيرها من نشاط اعادة التدوير الاخضر

ت	التفاصيل	المبلغ
١	اجمالي التكاليف الموفرة	٥٣٤,٠٠٠,٠٠٠
٢	تكاليف اجور ورواتب العاملين المضافين	١٧٢,٤٢٧,٢٥١
اجمالي التكاليف الموفرة من نشاط اعادة التدوير الاخضر		٣٦١,٥٧٢,٧٤٩

المصدر من اعداد الباحثان

والجدول (١٢) يبين مجموع المبالغ التي تم توفيرها من خلال تطبيق انشطة سلسلة القيمة الخضراء واستراتيجيات الانتاج الانظف معاً .

***تم احتسابها في الجدول(٦). **السعر الشراء المقترح. *** تم احتسابها في الجدول(٦)**

الجدول(١٢)

اجمالي التكاليف التي تم توفيرها من تطبيق انشطة سلسلة القيمة الخضراء

ت	النشاط	المبلغ
١	البحث والتطوير الأخضر	١٧٢,٤٢٧,٢٥١
٢	تطبيق استراتيجيات الانتاج الانظف على نشاط التصنيع	٢١٧٨٥١٨٧

٣	نشاط اعادة التدوير الاخضر	٣٦١,٥٧٢,٧٤٩
المجموع		٥٥٥,٧٨٥,١٨٧

(المصدر: اعداد الباحثان)

يتضح من الجدول(١٢) ان التكاليف التي تم توفيرها بلغت ٥٥٥,٧٨٥,١٨٧ دينار اما الايرادات فقد ازدادت بنسبة ٥٠% نتيجة تطبيق افكار التسويق الاخضر ومن الملاحظ ان تخفيض التكاليف وتقديم منتج اخضر صديق للبيئة حسَّنَ من صورة المصنع لدى الزبائن وساهم في تمييز ودعم الميزة التنافسية وهو ما حقق الفرضية الأولى للبحث، أما الموارد فقد تم اعادة تدوير النفايات لتصبح مواد اولية للمعمل مما قلل من التلوث والنفايات وحسن من ظروف العمل وأمن العاملين في حين حقق اعادة تدوير المياه المستعملة في المعمل استدامة في هذا العنصر المهم والحيوي وهو الماء فمنتج المصنع اصبح قليل التلوث ولا ينتج مخلفات وكما ان المصنع أخذ على عاتقه سحب البطارية المستهلكة من السوق بعد الانتهاء من استخدامها ما يجنب الزبائن والبيئة الاضرار التي تنتج عن ذلك وجعل المنتج يحقق اقصى استفادة من الموارد التي استخدمها فضلاً عن كونه حقق كافه المتطلبات ليكون منتج اخضر صديق للبيئة،كما ان تدريب العاملين واتاحة الفرص لاكتساب مهارات جديدة اسهم في تحسين جودة المنتجات وبذلك تتحقق فرضية البحث الثانية .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

يتضمن هذا الفصل اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل لها الباحثان :

٤-١ : الاستنتاجات .

١- استخدام سلسلة القيمة الخضراء يخفض من الانبعاثات ويقلل من النفايات الناتجة و يحسن من جودة المنتجات ويزيد من كفاءة العمل ويحافظ على المواد الخام والطاقة ويزيد من نسب الاستفادة من تلك المواد لاعادة استخدامها اكثر من مرة ما يحقق الاستخدام الامثل للموارد وبالتالي يخفض من تكاليف الحصول عليها.

٢- تعد سلسلة القيمة الخضراء اهم الاستراتيجيات التي تدعم الميزة التنافسية للوحدة الاقتصادية من خلال اهتمامها بالجانب البيئي والاجتماعي وانعكاس ذلك على القيمة المدركة للزبون ما يؤهلها للنمو في بيئة الاعمال التنافسية.

٣- يعد تصميم جهاز سحب الابخرة وذرات النفايات المتطايرة في **معمل بابل٢** من اهم الخطوات في تطبيق التوجهات البيئية لما يحققه من تقليل للملوثات ويسهم في تقليل الاخطار البيئية داخل قاعات الانتاج بشكل كبير ما ينعكس على رضا الجهات المهتمة بالجانب البيئي والعاملين في المصنع والجهات النقابية التي تمثلهم.

٤- ان قيام المعمل باعادة تدوير البطاريات عبر شرائها من الزبائن بعد استهلاكها يوفر للمعمل مردود مالي كبير بلغ ٢٨٦٥٥١٧٦٩ دينار فضلا عن توفير المواد الاولية والحفاظ عليها والمساهمة في منع التلوث الناتج عن تراكمها كنفايات او تركها لاعادة تدويرها من قبل جهات غير رسمية وبطرق بدائية تسبب الضرر للبيئة والمجتمع.

٤-٢ :التوصيات

١- نوصي بقيام مصنع البطاريات اذا اراد تطبيق سلسلة القيمة الخضراء، بادخال كافة العاملين بدورات تدريبية وتاهيلية لتعريفهم بآخر التطورات العلمية والتكنلوجية في مجال عملهم واشاعة الثقافة الخضراء بينهمكما يسهم في تحسين جودة النتجات.

٢- نوصي بقيام المعمل بشراء الالات والمعدات والاجهزة التي تسهم بشكل كبير في تقليص الوقت والطاقة عند العمليات التشغيلية وتخفيض الموارد المستخدمة في الانتاج من خلال تخفيض النفايات الناتجة عن المصنع.

٣- الاهتمام بالبحث والتطوير الاخضر كونه مفتاح النجاح للمعمل واطلاع القائمين علية وكافة العاملين على تقنيات الانتاج الاخضر وسلسلة القيمة الخضراء وكيفية تحليل الانشطة لحذف الانشطة التي لا تضيف قيمة والابقاء على الانشطة المضيفة للقيمة حسب وجهة نظر الزبون وبما يفي بالمتطلبات البيئية.

٤- معالجة كافة انواع النفايات المتولدة من المصنع لتحسين الواقع البيئي وللاستفادة من المردود المالي الذي يمكن ان توفرة عميات المعالجة للنفايات اذا ما طبقت عليها تقنيات سلسلة القيمة الخضراء.

المصادر

أولاً : المصادر العربية

أ- القوانين والانظمة

١-النظام الداخلي لمصنع البطاريات.

ب-الوثائق الرسمية

١- تقارير المدخلات والمخرجات والطاقة الانتاجية لعام ٢٠١٩لمصنع البطاريات.

٢- مؤشرات كلفوية لعام ٢٠١٩ لمصنع البطاريات .

٣- ميزان الكلف التفصيلى لعام ٢٠١٩ لمصنع البطاريات.

٤- سجلات التكاليف والرواتب وسجلات التسويق وسجلات التخطيط وسجلات شعب المصنع لعام ٢٠١٩.

٥- تقاريرالانتاج المبيعات لعام ٢٠١٩.

ج-الاطاريح والرسائل الجامعية

٦- حسن، علي حمزه،(٢٠١٩)،(التكامل بين الانتاج الرشيق والتصنيع الاخضر وأثره في نجاح المشروع دراسة استطلاعية في شركة المشاريع النفطية)، قدمة إلى مجلس الكلية التقنية الإدارية/ لنيل درجة الماجستير التقني في تقنيات إدارة العمليات.

٧- ابو عياش، لينا زياد محمود،(٢٠١٧)، (تطبيقات التسويق الأخضر في القطاع الصناعي الفمسطيني في محافظة الخليل)، رسالة ماجستيرمقدمة الى جامعة الخليل كلية الدراسات العليا لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال .

٨- عبد القادر ، مصطفى محمد علي،(٢٠١٩) " إستعمال سِلسِلَة القيمَة الخَضراء في تَخفيضِ التَكاليف وتَحسين جَودة المُنتَج " رسالة ماجستير غير منشورة مُقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد

٩- صالح، نداء مهدي و حسين ،انتصار هادي، (٢٠١٧)(دور استراتيجية التصنيع الاخضر في تخفيض الكلف باستعمال خارطة مجرى القيمة)، مجلة التقني المجلد الثلاثون العدد ٤- ٢٠١٧

١٠- بارك ،نعيمة و هراقمي،نجلاء(٢٠١٩)،(التسويق الاخضر كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الصناعية الجزائرية حالة مؤسسة رايلان للمنتجات الكهرومنزلية بعنابة) بحث منشور في مجلة الاقتصاد والمالية المجلد ٥ العدد ٢ – ٢٠١٩

ثانيا: المصادر الاجنبية

A. Thesis & Dissertations

1- Bokolo, A. J. (2019). Sustainable value chain practice adoption to improve strategic environmentalism in ICT-based industries

B. Periodicals and Researches:

2- Tan, J., & Zailani, S. (2009). Green value chain in the context of sustainability development and sustainable competitive advantage. Global Journal of Environmental Research, 3(3), 234-245.

3- Kung, F. H., Huang, C. L., & Cheng, C. L. (2012). Assessing the green value chain to improve environmental performance. International Journal of Development Issues.

4- Ong, J. W., Goh, G. G. G., Goh, C. Y., & Yong, H. S. S. (2019). The green value chain construct: instrument validation and green practices among Malaysian corporations. World Review of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development, 15(4), 494-512

5- Chavan, M. (2005). An appraisal of environment management systems. Management of Environmental Quality: An International Journal.

6- Fei, Rilong, Aixue Cui, and Keyu Qin. "Can technology R&D continuously improve green development level in the open economy? Empirical evidence from China's industrial sector." Environmental Science and Pollution Research 27, no. 27 (2020): 34052-34066.

7- Bangwal, D., & Tiwari, P. (2015). Green HRM–A way to greening the environment. IOSR Journal of Business and Management, 17(12), 45-53.

8- Hong, Z., Wang, H., & Gong, Y. (2020). Green product design considering functional-product reference. International Journal of Production Economics, 210, 155-168.

9- Al-Ghwayeen, Wafaa Shihadeh, and Ayman Bahjat Abdallah. "Green supply chain management and export performance." Journal of Manufacturing Technology Management (2018).

10- Hasan, M. M., Nekmahmud, M., Yajuan, L., & Patwary, M. A. (2019). Green business value chain: A systematic review. Sustainable Production and Consumption, 20, 326-339.
11- Barzegar, M., Ehtesham Rasi, R., & Niknamfar, A. H. (2018)," Analyzing the Drivers of Green Manufacturing Using an Analytic Network Process Method: A Case Study", International Journal of Research in Industrial Engineering, Vol.7,No(1), pp.61-83.
12- Acharya, Shailee& Vadher, Jeetendra& Acharya,.,(2014), "Review on Evaluating Green Manufacturing for Sustainable Development in Foundry Industries", International Journal of Emerging Technology and Advanced Engineering, ISSN 2250-2459.Vol. 4, No. 1, PP.232- 237.
13- Deif, A. M. (2011). A system model for green manufacturing. Journal of Cleaner Production, 19(14), 1553-1559.
14- Kardos, M., Gabor, M. R., & Cristache, N. (2019). Green marketing's roles in sustainability and ecopreneurship. Case study: Green packaging's impact on Romanian young consumers' environmental responsibility. Sustainability, 11(3), 873.
15- Eneizan, B., Alshare, F., Salaymeh, M., Enaizan, O., & Abdul-Latif, M. Green .) April – 2020(Marketing and Sustainability. Pages: 26-30
16- Tiong, Y. Y., Sondoh Jr, S. L., Tanakinjal, G. H., & Iggau, O. A. (2021). Cleaner operations in hotels: Recommendation for post-pandemic green recovery. Journal of cleaner production, 283, 124621.
17- Jnr, B. A. (2019). Sustainable value chain practice adoption to improve strategic environmentalism in ICT-based industries. Journal of Global Operations and Strategic Sourcing.
18- Cocca, S., & Ganz, W. (2015). Requirements for developing green services. The Service Industries Journal, 35(4), 179-196.
19- Couto , João & Tiago ,Teresa & Gil ,Artur& Flávio Tiago &Faria , Sandra,(2016)," It's hard to be green:Reverse green value chain" J. Coutoetal./Environmental Research, vol 10dousi, F., Baird, K., Munir, R., & Su, S. (2018). Associations between organisational factors, TQM and competitive advantage . Benchmarking: An International Journal

C. **Books and Manual**

20- Aykan, E. (2017). Gaining a competitive advantage through green human resource management. In Corporate governance and strategic decision making. IntechOpen.

الرافعة المالية و تأثيرها في القيمة السوقية لمنشآت الاعمال
دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

Leverage Finance and its Impact on the Market Value of Businesses
An Applied Study of a Sample of Industrial Companies Listed in the Iraq Stock Exchange

سـارة أسماعيل مظلوم — أ.م.د. بـلال نـوري سعيد

الباحث — جامعـة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال.

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ١٧/ ١٠/٢٠٢١ — تاريخ قبول النشر: ٤ /١١/٢٠٢١

المستخلص

يعد الجانب التمويلي من اهم القرارات التي على الإدارة المالية للشركات مراعاته ويتمثل هذا الجانب هنا بالرافعة المالية ولاستخدامها أهميه بالغه لدى الشركات وذلك لأن مهمة توفير الاموال اللازمة للمنشأة من المهام الصعبة ،ويهدف البحث الى دراسة مؤشرات الرافعة المالية للشركات وبيان اهم الفقرات التي تركز عليها الشركات الصناعية في مجال تمويل انشطتها التشغيلية تمثل مجتمع البحث بالشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، ويهدف البحث الى دراسة

- بحث مستل من رسالة ماجستير.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الرابع / كانون الأول ٢٠٢١
الصفحات ٢٨١- ٣١٤

مؤشرات الرافعة المالية للشركات وبيان اهم الفقرات التي تركز عليها الشركات الصناعية في مجال تمويل انشطتها التشغيلية تمثل مجتمع البحث بالشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، أما عينة البحث فتمثلت في(٦) شركات تم اختيارها من بين (١٩) شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك لتوافقها مع متطلبات البحث والمدة من(٢٠٠٤ –٢٠١٩) ، و تم استعمال مجموعة من المؤشرات المالية[(الديون الى حق الملكية)،(الديون الى مجموع الموجودات)،(حق الملكية الى مجموع الموجودات)، (مجموع الموجودات الى حق الملكية)،(سعر الاغلاق مضروب بعدد الاسهم)] فضلا عن استخدام نموذج الانحدار البسيط لمعرفة تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع على حدة ولكل شركة وباستخدام البرنامج الاحصائي (Minitab 17) ،وتوصل البحث الى انه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على القيمة السوقية لمنشآت الاعمال بشكل عام في النموذج فضلاً عن انه لايوجد تأثير جزئي لبعض مؤشرات الرافعة المالية على القيمة السوقية لمنشآت الاعمال .

الكلمات الافتتاحية : الرافعة المالية ، الإدارة المالية ، القيمة السوقية.

Abstract

The financing aspect is one of the most important decisions that the financial management of companies must take into account, and this aspect here is characterized by financial leverage and its use is very important for companies, because the task of providing the necessary funds for the facility is one of the difficult tasks. In the field of financing its operational activities, the research community was represented by industrial companies listed in the Iraq Stock Exchange. The sample was represented by (6) companies that were selected from among (19) companies listed in the Iraq Stock Exchange, due to their compliance with the requirements of the research and the period from (2004-2019). A set of financial indicators were used [(debt to equity), (debt to total assets), (equity to total assets), (total assets to equity), (closing price multiplied by the number of shares)] as

well as for Using the simple regression model to find out the effect of each independent variable on the dependent variable separately and for each company, using the statistical program (17 Minitab). There is a significant statistically significant effect of financial leverage on the market value of business establishments in general in the model, in addition to the fact that there is no partial effect of some indicators of financial leverage on the market value of business establishment.

Keywords: Financial leverage, financial management, Market value

المقدمة

تعد وظيفة توفير الأموال اللازمة للمنشأة من الوظائف المهمة والصعبة، لا سيما في ظل ندرة هذه الأموال، اختلاف درجات كلفتها وكذلك اختلاف درجة المخاطرة المصحوبة بكل مصدر من مصادر التمويل، وتزداد هذه الوظيفة صعوبة وأهمية لدى أدارة المنشآت في الدول الأكثر تقدما أكثر منها في الدول النامية .

المبحث الاول

منهجية البحث

١.١.١ مشكلة البحث

ان استمرارية الشركات في ممارسة انشطتها يتطلب منها توافر التمويل المناسب لديمومتها دون ان تعرض نفسها لمخاطر الاستدانة عند ارتفاعها عن المستويات التي تنسجم معها، جاء البحث ليسلط الضوء على مفهوم مهم بالادارة المالية وهوالرافعة المالية ومؤشراتها لبيان قدرة وحجوم هذه الشركات التمويلية وبيان تاثيرهما في القيمة السوقية لها ،ومن هنا تتبلور مشكلة البحث للاجابه عن السؤال التالي :

مامدى تأثير الرافعة المالية في القيمة السوقية للشركات عينة البحث؟

٢.١.١ أهمية البحث

تكمن اهمية البحث في استخدام مؤشرات الرافعة المالية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ومعلرفة تأثيرها في القيمة السوقية لهذه

الشركات ، ويساهم في تدعيم المعرفة والفائدة من استخدام ومدلولات الرافعة المالية لغرض معرفة القيمة السوقية للشركات، الامر الذي يؤدي الى تطوير اداء الشركة وزيادة قيمتها السوقية في الاقتصاد وتدعيم حقوق ملكيتها، وبالتالي تحقيق الاستفادة المرجوة منها لتحقيق استدامتها ودعم استمرارية وجودها بما يخدم أهداف الشركة ومصلحة المجتمع والاقتصاد العراقي .أضافة الى ذلك يسعى البحث الى معرفة سبب توجه الشركات الى الاقتراض وكيفية الوفاء بهذه الاقتراضات .

٣.١.١ هدف البحث

يهدف البحث لتحقيق الغايات التالية :

١ دراسة مؤشرات الرافعة المالية للشركات وبيان اهم الفقرات التي تركز عليها الشركات الصناعية في مجال تمويل انشطتها التشغيلية.

٢. قياس وتحليل الرافعه الماليه وابراز اثرها في القيمه السوقيه للشركات الصناعيه العراقيه المدرجه في سوق العراق للاوراق المالية.

٤.١.١ فرضية البحث

تضمن البحث الفرضيات الاتية :-

١-لا يوجد تاثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر الديون الى حق الملكية في القيمة السوقية

٢-لا يوجد تاثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر حق الملكية الى الموجودات في القيمة السوقية

٣- لا يوجد تاثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر الديون الى الموجودات في القيمة السوقية

٤- لا يوجد تاثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر الموجودات الى حق الملكية في القيمة السوقية .

٥.١.١ مجتمع وعينة البحث

تمثل مجتمع البحث بالشركات العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، اما عينة البحث فتمثلت ب٦ شركات من بين ١٩ شركة وللمدة (٢٠٠٤ _ ٢٠١٩) .

المبحث الثاني

الجانب النظري للبحث

١ – الرافعة المالية

١.١.٢ مفهوم الرافعة

هناك معانٍ عديدة لكلمة الرافعة في المجالات المختلفة فتشير في اللغة العربية إلى معنى الارتفاع وهو عكس الانخفاض وفي ميدان السياسة نجد أنه بعض الناس الموجودين في هذا المجال يتمتعون بقوة رفع بمعنى ان اقل كلام أو فعل لهم يحقق الكثير ويوصف الشخص بأنه ذا فاعلية وتأثير، أما الرفع بمفهومه الفيزيائي فيشير إلى تحريك أجسام ثقيلة بمجهود اقل او استخدام أداة صغيرة لرفع أشياء ثقيلة ، ويعد استخدام هذا المصطلح إلى تشابه أثر الاقتراض وطريقة عمل الرافعة(Brigham&Ehrhard,2010:478).

تنتج الرافعة عن طريق استخدام الموجودات أو الأموال ذات الكلف الثابتة بغرض المساهمة في تعظيم العوائد لمالكي المنشأة أو حملة الأسهم العادية وبشكل عام فإن ارتفاع الرافعة يؤدي إلى ارتفاع كل من العائد والمخاطرة والعكس من ذلك فإن انخفاضها يؤدي إلى تراجع في كل من العائد والمخاطرة(النعيمي والتميمي،٢٠١٩:٤٠٩)، وتؤثر نسبة الرافعة الموجودة في هيكل رأس مال الشركة(القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية) بصورة كبيرة على قيمة الشركة من خلال التأثير في العائد والمخاطرة وبسبب هذا التأثير على المدير الانتباه لقياس ونسبة الرافعة في الشركة خاصة في القرارات المالية(Gitman,2013:389).

والرافعة بمفهومها العام تشير إلى درجة استخدام موجودات الشركة التشغيلية في نشاط معين إذا يترتب على استخدامها تحمل الشركة تكلفة ثابتة و تحقيق ايراد(علي،٢٠٢١:٢٤٠).

٢.١.٢ أشكال الرفع المالي

لا تعتمد الادارة المالية للمنشآت على مصادر التمويل الممتلك فقط في تأمين احتياجاتها الاستثمارية والتشغيلية بل تعتمد أيضآ على القروض التي تمثل المديونية وينبغي على الشركة تسديد قيمتها في تاريخ معين لاحق، وتتميز هذه القروض بصفة عامة بانخفاض تكلفتها قياسا بمصادر التمويل الممتلك وذلك بسبب الوفر الضريبي الناتج عن طرح الفائدة على الديون كنفقة الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى خفض الدخل الخاضع للضريبة،أذ يؤثر ذلك في القيمة السوقية للشركة مما يؤدي إلى تعظيم العائد على حقوق الملكية (الحمدوني والصبيحي،٢٠١٢: ١٥٢) .

هناك أنواع متعددة من مصادر التمويل المقترض ويمكن التمييز بين القروض على أساس موعد سدادها وهي كالاتي:

١- القروض قصيرة الأجل

وهي القروض التي لاتزيد مدتها عن سنة او اقل وتستخدم في تمويل رأس المال العامل للمنشأت التجارية ، مثل شراء مواد الخام ، وتعمد المصارف الى تقديم هذا النوع من القروض لغرض تمويل مختلف الأنشطة التي يقبلون عليها(Sweet et al 2018:115,) وعادة مايتم تجديد هذه القروض في تاريخ أستحقاقها بشكل دوري الامر الذي ادى الى اعتبار هذا النوع من القروض طويلة الأمد اذا يتجدد عدة مرات دون انقطاع (غسان،٢٠٢١:٢٨)، تكون هذه القروض بين الأفراد ومؤسسات الإقراض اوبين البنوك نفسها، وكلما زادت مدة هذه القروض كلما ارتفع سعر الفائدة عليها،أن أهم ما يميز هذا النوع من القروض درجة أمانها العالي اذا تعبرعن ملاءة وحسن سمعة الأفراد والمؤسسات التي تتعامل بهذه القروض(الحلاق والعجلوني،٢٠٠٩:٦٩).

٢- القروض متوسطة الاجل

وهي القروض التي تتراوح أجالها بين السنة وسبعة سنوات وتمنح لتمويل المشاريع الأستثمارية المتعددة ويحدد لها برنامج للسداد،ويرتبط بالتدفقات المالية والمتوقعة التي يمكن معرفتها من خلال الدراسات الأقتصادية للمشروع المفترض وعادة ماتسدد هذه التسهيلات على دفعات متساوية ، أو بدفعة واحدة (Gupta&Singh,2020:218).

٣-القروض طويلة الأجل

و تعد من المصادر المهمة لتمويل الشركات ولاسيما الكبيرة منها ، وذلك يرجع إلى إمكانية الحصول عليها بمبالغ كبيرة ،وإمكانية ترتيب وفائها بشكل يتناسب والنقد المتوقع تحقيقه من الموجود الذي سيمول، وتحصل الشركة على هذه القروض من المؤسسات المالية في المصارف وشركات التأمين، وقديصل تاريخ استحقاقه إلى فترة طويلة جدا تقريبا ٣٠ عاما (Jason&Teod,2011:41)،ويتم التفاوض بين المقرض والمقترض على شروط القرض الذي يتضمن معدل الفائدة،تاريخ الاستحقاق وطريقة السداد ويلتزم المقترض في مواعيد محددة ودفعات متفق عليها مسبقا للتجديد ويمكن أن يكون التسديد على شكل دفعات متساوية أو بشكل دفعات تستحق في نهاية فترة القرض أوغيرها.ويجدرالأشارة الى ان المؤسسات التي تسعى الى عمل أستثمارات طويلة وواسعة تلجأ الى البنوك لأخذ مثل هذه القروض كونها لاتستطيع تحمل تكاليف هذه العمليات لوحدها(Gebremedhin , 2010 : 22).

٣.١.٢ أنواع الرافعة

كما ذكرنا سابقآان للرفع عدة معاني فكذلك الحال بالنسبة لأنواعه فهناك ثلاثة أنواع للرفع تختلف بمفاهيمها وعملها وهي الرافعة التشغيلية ، الرافعة المالية والرافعة المشتركة .

١- الرافعة التشغيلية

إن المقصود بالرافعة التشغيلية هو تضخيم حجم الأرباح عن طريق زيادة الاعتماد على التكاليف الثابتة على حساب التكاليف المتغيرة ،اذ ترتكز الرافعة التشغيلية على

التكاليف الثابتة . فإذا نجحت الشركة في زيادة التكاليف الثابتة ، كأن تلجأ الى استخدام المزيد من الالات ، واستطاعت بالمقابل أن تستغني عن عدد كبير من العمال الذي حلت هذه الآلات محلهم (تكاليف متغيرة) فإنها بذلك تكون قد لجأت الى مايسمى بالرافعة التشغيلية ؛ وسوف تكون النتيجة أنها تستطيع تحقيق أرباح أكبر (أو تتعرف في نفس الوقت لخسائرأكبر) عند نفس مستوى المبيعات مما كانت تحقق قبل الرافعة التشغيلية .ومن هنا جاء مفهوم الرافعة التشغيلية فإنها بإحلال التكاليف الثابتة محل المتغيرة تستطيع وبنفس الجهد (مستوى المبيعات) أن تضخم النتائج (الأرباح أو الخسائر)(Carlberg,2002:304).

وبشكل عام يمكن تعريف الرافعة التشغيلية على إنها الاستخدام المتاح للتكاليف التشغيلية الثابتة لغرض تعظيم تأثير التغيرات الحاصلة في المبيعات في الربح التشغيلي أو ما يسمى بـ الأرباح قبل الفوائد والضرائب(Khan&Jain,2007:185).

يتم حساب الرافعة التشغيلية عن طريق مايسمى بدرجة الرافعة التشغيلية التي تعرف بانها دالة لهيكل تكلفة الشركة وعادة ما يتم تحديدها من حيث العلاقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف الإجمالية. إن الشركة التي لديها تكاليف ثابتة عالية مقارنة بالتكاليف الإجمالية لديها رافعة تشغيلية مرتفعة. ستتمتع الشركة ذات الرافعة التشغيلية العالية بتنوع أعلى في الدخل التشغيلي مقارنةً بشركة تنتج منتجًا مشابهًا برافعة تشغيلية, منخفضة (Damodaran 2002:183).

يتم قياس درجة الرافعة التشغيلية وفقآ للمعادلة الاتية:- (Ahuja, 2017:401).

$$\mathbf{DOL} = \frac{\boldsymbol{Q(p - Avc)}}{\boldsymbol{Q(P - Avc) - TFc}} \ldots\ldots\ldots\ldots \mathbf{1}$$

اذ أن :-

DOL : درجة الرافعة التشغيلية

Q : حجم الأنتاج

P : السعر

AVC : معدل التكاليف المتغيرة

TFC : التكاليف الثابتة الكلية

٢- الرافعة المالية:

أ- المفهوم

تشيرالرافعة المالية إلى مقدار الديون التي استخدمتها الشركة لتمويل موجوداتها.ويختلف سبب أستخدام الرافعة المالية بين الشركات، وذلك بسبب نقص التدفقات النقدية للديون قصيرة الأجل أو الحاجة إلى مزيد من رأس المال لتمويل الاستثمار. يمكن أيضًا استخدام الرافعة المالية لزيادة العائد الذي تتوقعه الشركة (Mohamed,2017:2).

يمكن أن تكون الرافعة المالية إيجابية أوسلبية، تحدث الرافعة المالية الإيجابية عندما تكسب الشركة على الموجودات المشتراة بالأموال اكثر من التكلفة الثابتة لاستخدامها والعكس صحيح. بمعنى يكون مقدار الأموال التي تكتسبها أكثر من إيراداتها(Bhat,2008:465). تؤدي الدرجة العالية من الرافعة المالية إلى مخاطر مالية أعلى، تشير المخاطر المالية إلى مخاطر الشركة ، والتي قد لا تغطي تكاليفها الثابتة. لذلك ، يجب على المدير المالي ان يأخذ في الاعتبار، مستوى العائد قبل احتساب الفوائد والضرائب والرسوم الثابتة اثناء اعداد الخطة المالية للشركة (Ajmera,2019:13).

ويساعد الرفع المالي في تشكيل الهيكل التمويل في شركات الأعمال عن طريق القرارات المالية ، فالهيكل التمويلي يتكون من أموال مقترضة وتأخذ أشكال مختلفة ذات تكلفة تمويلية ثابتة متفق عليها ، وكذلك أموال وممتلكات على شكل رأس مال اسمي مدفوع ، وينشأ الرفع المالي بتأثير تكلفة التمويل المقترض على صافي الربح قبل الفوائد والضرائب وعندما ينخفض الربح قبل الفوائد والضرائب بمقدار الفوائد (تكلفة التمويل المقترض) يكون المتبقي من صافي الربح حقآ للمساهمين ومن هنا

يمكن للرفع المالي تحسين ربحية الشركات عن طريق الاقتراض بافتراض قدرة الشركة على الاقتراض (مطر،٢٠٠٣:٢٢٤).

ب- قياسها

تظهرالرافعة المالية مع ظهور الكلفة المالية الثابتة في قائمة الدخل (قائمة الأرباح والخسائر)، أي عندما يترتب على المنشأة دفع الفوائدجراء استخدامها القروض وتحتسب الرافعة المالية كالاتي: (Irafani,2020:125)

وتقاس عالنحو التالي

$$\mathbf{DFL} = \frac{\boldsymbol{Q(p - Avc) - TFC}}{\boldsymbol{Q(P - Avc) - TFc\_I}} \ldots\ldots\ldots\ldots \mathbf{2}$$

تقيس درجة الرافعة المالية مدى تعرض المنشأة للمخاطر المالية، إضافة إلى أنها تعكس درجة التغير في عائد السهم الواحد من الأرباح التشغيلية الناتجة عن التغير في نسبة أرباح التشغيل قبل الفوائد والضرائب. يتيح الرفع المالي للمستثمر زيادة عوائده المتوقعة بصورة أكبر مما كان متاحا، لكن بالمقابل الخسارة المتوقعة سوف تكون اكبر أيضا؛ إذا أصبح الاستثمار بلا فائدة، لذلك من الضروري يجب سداد أصل المبلغ المقترض كل الفوائد المستحقة على القرض(Akintoye,2008:٢٣).

وهذا يعني أنها تساوي :- (Sekar& Prasath,2019:419)

$$\mathbf{DFL} = \frac{\boldsymbol{EBIT}}{\boldsymbol{EBT}} \ldots\ldots\ldots\ldots \mathbf{3}$$

أذ أن :

DFL: درجة الرافعة المالية

Q : حجم الأنتاج

P : السعر

AVC : معدل التكاليف المتغيرة

TFC: التكاليف الثابتة الكلية

I : معدل الفائدة

EBIT: صافي الربح قبل الفائدة والضرائب

EBT: صافي الربح قبل الضريبة

٣- الرافعة المشتركة أو الكلية

إذا اعتمدت الشركة على التكاليف الثابتة في تقييم حجم أرباحها فإنها تستخدم الرافعة التشغيلية اما إذا اعتمدت الشركة على الفوائد المدينة أي بمعنى أموال الغير فإنها تقوم باستخدام الرافعة المالية

أما إذا قامت الشركة بأعتماد مزيج من الرافعتين معآ فإن الشركة في هذه الحالة ستستعمل ما يسمى بالرفع المشترك بمعنى أن الشركة تعتمد على مزيج من التكاليف الثابتة والفوائد لزيادة حجم الأرباح لديها وتقاس على: النحو التالي (Periasamy,٢٠٠٩:١٣١)

DTL =DFL*DOL……4

اذ أن :-

DTL: درجة الرفع المشترك

DFL: درجة الرفع المالي

DOL: درجة الرفع التشغيلي

٤.١.٢ مزايا وعيوب الرافعة المالية للمنشأت:

هناك مجموعة مزايا تتمتع بها الرافعة المالية وهي كالاتي : (السعيد،٢٠٠٠:٩١)

١- المحافظة على السيطرة في المنشأة لأن الدائنين ليس لهم حق التصويت.

٢- تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين تكلفة الاقتراض والعائد على الاستثمار.

٣- عدم مشاركة أصحاب السندات المشاركة في الأرباح والمقرضين في الأرباح التي تحققها الشركة عدا ما يدفع لهم على شكل فوائد.

٤- الاستفادة من مميزات أن الفوائد المدفوعة تنزل من الدخل الخاضع للضريبة .

عيوب الرفع المالي :

تتمثل العيوب بالآتي : (عليوي،٢٠١٩:٣٥)

١- وجود مخاطر مالية تتحملها المنشأة، حيث يؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق المساهمين .

٢ - يؤدي الاقتراض إلى فرض قيود على المنشأة مما يؤدي إلى تدخل المقرضين في إدارة المنشأة من أجل ضمان تحصيل أموالهم .

٣- تلزم القروض المنشأة على توفير السيولة اللازمة لسداد عنده موعد الاستحقاق.

٤- في حال تأخر المنشأة عن تسديد ما بذمتها من التزامات مالية فإن هذا ينعكس على سمعتها الائتمانية ويقلل من فرص الحصول على قروض في المستقبل .

٢- المتغير التابع : القيمة السوقية

٥.١.٢ مفهوم القيمة وتعريف القيمة السوقية للمنشأة

يشير مفهوم القيمة في اللغة إلى الثمن أو السعر الذي يُقيم به الشي، حيث يرتبط بمقدار العوائد والمنافع المتوقع الحصول عليها من الشيء موضوع التقييم، وتعتبر القيمة السوقية للمنشأة بمثابة الترجمة المالية لأداء المنشأة، حيث ان قيمة المنشأة السوقية تعتبر مفهوم ذا بعد استراتيجي واسع كونه يتأثر سلبا أو إيجابا بجميع المؤثرات والعوامل الداخلية أو الخارجية، المالية وغير المالية للمنشأة(السيد رزق، ٢٠١٩:٨٤).

تسعى منشات الأعمال إلى البقاء والاستمرار والنمو، و لتحقيق ذلك فإنها تقوم بوضع الأهداف الطموحة والعوامل التي تساعدها على تحقيق تلك الاهداف، واهم هدف هو تعظيم قيمتها السوقية بمعنى آخر تعظيم سعر السهم في سوق الأوراق المالية (gitman:2009:32) لذلك تعتبر القيمة السوقية من المؤشرات الأساسية والمعايير المهمة التي يمكن استخدامها للتعبير عن قيمة الشركة، وتعرف على أنها مقياس ومعيار للأداء من وجهة نظر المالكين بالإضافة إلى أن قيمة الشركة يمكن أن تتحدد من خلال أسعار أسهمها في السوق، فضلا عن أن المستثمر في السوق المالي ينظر

إلى هذه القيمة على أنها مؤشر نجاح أو فشل الشركة (مشكور وصادق، ٣٨٠:٢٠١٩).

وعرف مرعي القيمة السوقية بأنهاالقيمة الأكثر اهمية ومعرفه بين أنواع القيم الأخرى وتتأثر بالظروف الاقتصادية للسوق، ويمكن للمستثمر معرفة القيمة السوقية للمنشأة من خلال الجرائد اليومية أول إنترنيت وأعاده ليس هناك علاقة مباشرة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية وأن كانت هناك دراسات أثبتت وجود علاقة بينهما فقد تكون شاذة (شقير،٤٣:٢٠١٩) .

٦.١.٢ أنواع القيمة

١- قيمة التصفية وقيمة المنشأة المستمرة

يشير مفهوم قيمة التصفية الى الأموال الصافية التي يمكن أن تحققها الشركة عند إنهاء أعمالها و بيع موجوداتها ،قد تكون هذه التصفية بشكل نظامي أو بشكل إجباري (Hitchner,2003:6).

هذا يعني أنها قيمة أسهم الشركة عند قيامها ببيع الموجودات ودفع جميع التزاماتها وتساوي القيمة السوقية لموجوداتها مطروحا منها الديون التي عليها والناتج سوف يقسم على عددأسهم الشركة (Megginson&Smart,2008:225).

٢- القيمة الأسمية

وهي القيمة التي تدون على وثيقة السهم، وتحدد هذه القيمة من قبل الشركة وتكون في العادة مقدارآ أسمياً ولا تعكس القيمة الحقيقية لحصة السهم،ان القيمة الأسمية تعني سعر شراء السهم في وقت انشاء الشركة، وهي القيمة التي تتحدد وفقآ للقوانين الخاصة والعامة لكل شركة و تستخدم القيمة الأسمية من أجل تحديد نسبة الربح الموزع على المساهمين من حملة الأسهم العادية قد يكون إصدار الأسهم العادية بقيمة أسميه صغيرة يرجع إلى الرغبة في توفير قدر معقول من السيولة لتلك الأسهم باعتبار أن ذلك من شأنه أن يجذب جمهور اكبر من المستثمرين من ذوي الدخول المحدودة (المياح،٤٣:٢٠١٩).

٣- القيمة السوقية

وهي القيمة التي يمكن من خلالها تحديد قيمة المنشأة ويتم حسابها عن طريق حاصل ضرب عدد

الأسهم بسعرها السنوي في السوق المالية و تتأثر هذه القيمة بظروف السوق المالية والاقتصادية (العامري:٢٠٠٠:٦).

٤- القيمة الحقيقية أوالقيمة العادلة

تعرف القيمة الحقيقية أو القيمة العادلة على أنها السعر الحقيقي للموجودات والمطلوبات الذي يتم به عقد الصفقات المالية بين المتعاملين في السوق من أصحاب الخبرة، أن الهدف من قياس القيمة العادلة هو تحديد سعر التبادل الحقيقي و وهذا سوف يجعل من الصفقات صفقات حقيقية ويمكن للمتعاملين في السوق الوثوق بها (Landsman,2006:2).

٥- القيمة الدفترية

هي القيم المحاسبية للأصل في دفاتر الشركة و تمثل تكلفة شراء هذا الاصل مطروحا منه الاندثارات المتراكمة وقد تصل القيمة الدفترية للأصل إلى الصفر في حال هناك اندثار كامل ولكن لا تزال له قيمة اقتصادية لانه ما زال منتجآ،تساوي القيمة الدفترية للشركة إجمالي الموجودات مطروحا منها المطلوبات و تتضمن حقوق المساهمين و حسابات رأس المال، علاوة الإصدار ،الاحتياطات والأرباح المحتجزة(المغربي،٢٠١٨:٣٣).

٧.١.٢ أهمية القيمة السوقية للشركات :

ان قيمة المنشأة السوقية هي تصور المستثمرين تجاه المنشأة والذي يرتبط غالبا بأسعار الأسهم .وأن الهدف الرئيسي لكل منشأه هو تعظيم ثروتها وقيمتها .

ويعد تعظيم قيمة المنشأة أمرا مهما للغاية لها ، تنعكس القيمة السوقية للمنشأة في أسعار الأسهم الثابتة والمتزايدة فإن ارتفاع سعر السهم يجعل المنشأة ذات قيمة عالية

ويؤثر على ثقة السوق اتجاه أدائها الحالي و توقعاتها المستقبلية لذلك تعد قيمة المنشأة أمرا مهمة للغاية في معاملات الاستثمار (putu and et.al,2014:35)

٨.١.٢ المقاييس المستخدمة في تقديرالقيمة السوقية للمنشأت (Ghazali & Guci,2019:36)

هناك مجموعة من المقاييس التي يتم استخدامها في قياس القيمة السوقية لشركة و أهمها:-

١-المقاييس المحاسبية

٢-المقاييس الاقتصادية

٣- المقاييس المستندة إلى السوق

المبحث الثالث

تحليل المؤشرات المتعلقة بمتغيرات البحث

سوف نتناول في هذا البحث تحليل نتائج متغيرات البحث وللمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) والتي تشمل_الرافعة المالية_(الديون الى حق الملكية) ، (الديون الى مجموع الموجودات)،(حق الملكية الى مجموع الموجودات)، (مجموع الموجودات الى حق الملكية)،(سعر الاغلاق مضروب بعدد الاسهم) .

اولآ: الجانب المالي

١- نسبة الديون الى حق الملكية :-

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في موجودات الشركة مقارنة مع مساهمة المالكين ، أي مدى أعتماد الشركة على الديون في تمويلها وتحتسب من خلال قسمة الديون على مجموع حقوق الملكية.

جدول (١)

نسبة الديون الى حق الملكية

السنوات/ الشركات	المنصور الدوائية	بغداد للمشروبا	بغداد للمفروشا	الالبسة الجاهزة	الوطنية للصناعات	بغداد لصناعة	المتوسط

		ت الغازية	ت والسجاد		الكيمياوية والبلاستيكية	مواد التغليف	
2004	0.063	0.123	0.254	0.753	0.266	0.036	0.249
2005	0.137	0.366	0.588	6.485	0.277	0.006	1.309
2006	0.133	0.64	0.56	15.058	0.435	0.005	2.805
2007	0.043	0.778	0.695	0.82	0.32	0.005	0.443
2008	0.052	0.062	0.569	1.89	0.449	0.008	0.505
2009	0.064	0.129	0.623	0.915	0.501	0.07	0.383
2010	0.076	0.023	0.527	5.526	0.612	0.127	1.148
2011	0.092	0.022	0.673	0.864	0.415	0.045	0.351
2012	0.31	0.038	0.578	1.639	0.329	0.01	0.484
2013	0.06	0.072	0.733	1.006	0.334	0.004	0.368
2014	0.122	0.041	0.538	0.527	0.379	0.016	0.27
2015	0.06	0.047	0.401	0.548	0.653	0.005	0.285
2016	0.848	0.11	0.459	0.214	0.783	0.036	0.408
2017	0.062	0.05	0.495	0.243	0.804	0.046	0.283
2018	0.239	0.051	0.462	0.692	0.759	0.011	0.369
2019	0.26	0.102	0.465	2.793	0.681	0.017	0.719
المتوسط	0.163	0.165	0.538	2.498	0.499	0.027	0.648

المصدر: أعداد الباحث بألاعتماد على التقاريرالمنشورة في سوق العراق للاوراق المالية وهيئة الاوراق المالية للشركات عينة البحث

ان المتوسط العام لنسبة الديون الى حق الملكية للشركات عينة البحث وللمدة (٢٠٠٤_٢٠١٩) قد بلغت (٠.٦٤٨) ، اذ حققت شركة أنتاج الالبسة الجاهزة اعلى متوسط لنسبة الديون الى حق الملكية اذ بلغت (٢.٤٩٨) وهي الشركة الوحيدة التي حققت متوسط لنسبة الديون الى حق الملكية اكبر من المتوسط العام وهي نسبة مرتفعة نسبيآ، ويرجع سبب هذا الارتفاع الى ارتفاع نسبة ديونها الى حقوق المالكين في عام(٢٠٠٦)حيث بلغت (١٥.٠٥٨)وهي نسبة مرتفعة بمعنى أرتفاع ديون هذه

الشركة بسبب عدم تحقيق هذه الشركة ألارباح المتوقعة من أستثماراتها في هذا العام مما دفعها الى الاقتراض الخارجي لتغطية مصاريفها ومواجهة التزامات الشركة . ويشير ذلك الى ان الشركة تعتمد بشكل كبير في تمويلها على الديون والاقتراض ممايشجع الدائنين على التدخل بشؤون المنظمة.لان درجة مساهمة الدائنين اعلى من مساهمة المالكين وهو مؤشر سيء للشركة وقد يعرضها للمشاكل المالية والافلاس احياناً كونها تعتمد على القروض بشكل كبير في هيكلها التمويلي.

بينما حققت شركة بغداد لصناعة مواد التغليف ادنى متوسط لنسبة الديون الى حق الملكية اذ بلغت (٠.٠٢٧) ،اماالشركات التي حققت متوسط نسبة الديون الى حق الملكية اقل من المتوسط العام كل من (شركة المنصور الدوائية ، شركة بغداد للمشروبات الغازية، الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية،شركةبغدادللمفروشات والسجاد)اذ بلغ المتوسط لهذه الشركات (٠.٥٣٨،٠.١٦٣،٠.١٦٥،٠.٤٩٩)على التوالي ، وهذا يشير الى أنخفاض نسبة الديون في هيكل تمويل هذه الشركات وارتفاع نسبة مساهمة المالكين فيها وهذا دليل على أن هذه الشركات لها القدرة الكبيرة على مواجهه التزاماتها وبأستطاعتها الحصول على القروض الاضافية ان رغبت في ذلك فكونها لاتعتمد على الديون بشكل كبير يزيد من اطمئنان الدائنين على سداد هذه الشركات لتلك القروض في وقتها المحدد.

٢- نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات :-

ويتم أحتسابها من خلال قسمة قيمة حق الملكية للشركة الى مجموع موجوداتها ،تقيس هذه النسبة مدى مساهمة المالكين في موجودات الشركة ويعتبر مؤشر امان للشركة فكلما ارتفعت نسبته كان وضع الشركة أفضل .

جدول (٢)

حق الملكية الى الموجودات

السنوات/ الشركات	المنصور الدوائية	بغداد للمشروبات الغازية	بغداد للمفروشات والسجاد	الالبسة الجاهزة	الوطنية للصناعات الكيمياوية	بغداد لصناعة مواد	المتوسط

					و البلاستيكية	التغليف	
2004	0.755	0.889	0.797	0.57	0.789	0.964	0.794
2005	0.878	0.731	0.684	0.133	0.782	0.993	0.7
2006	0.881	0.609	0.641	0.062	0.696	0.1	0.649
2007	0.958	0.562	0.589	0.699	0.757	0.994	0.759
2008	0.101	0.94	0.637	0.345	0.689	0.991	0.768
2009	0.939	0.885	0.616	0.522	0.666	0.934	0.76
2010	0.917	0.976	0.654	0.153	0.62	0.887	0.701
2011	0.084	0.978	0.597	0.536	0.706	0.956	0.642
2012	0.762	0.962	0.633	0.579	0.751	0.99	0.779
2013	0.943	0.931	0.576	0.498	0.749	0.995	0.782
2014	0.891	0.96	0.649	0.654	0.724	0.983	0.81
2015	0.942	0.954	0.713	0.645	0.604	0.994	0.808
2016	0.924	0.9	0.685	0.823	0.56	0.964	0.809
2017	0.941	0.951	0.668	0.804	0.554	0.955	0.812
2018	0.806	0.95	0.683	0.59	0.568	0.988	0.764
2019	0.793	0.907	0.682	0.263	0.594	0.983	0.703
المتوسط	0.782	0.88	0.656	0.492	0.675	0.916	0.733

المصدر: أعداد الباحث بألاعتماد على التقاريرالمنشورة في سوق العراق للاوراق المالية وهيئة الاوراق المالية للشركات عينة البحث

ان المتوسط العام لنسبة حق الملكيةالى الموجودات للشركات عينة البحث وللمدة (٢٠٠٤_٢٠١٩) قد بلغت (٠.٧٣٣) ، اذ حققت شركةبغدادلصناعة موادالتغليف اعلى متوسط لنسبة حق الملكيةالى الموجودات اذ بلغت (٠.٩١٦) ،اما الشركات التي حققت متوسط لحقوق الملكية الى الموجودات اعلى من المتوسط العام كانت شركة بغداد للمشروبات الغازية بمتوسط قدره (٠.٨٨) وشركةالمنصورالدوائية بمتوسط

قدره(٠.٧٨٢) وهذا يشير الى ان الشركتان في وضع جيد ولايواجهان عسر مالي أذاانهما تعتمدان على المالكين في التمويل اكثر من القروض.

بينما حققت شركة أنتاج الالبسة الجاهزة ادنى متوسط لنسبة حق الملكيةالى الموجودات اذ بلغت (٠.٤٩٢) ، اما الشركات التي حققت متوسط نسبة الديون الى حق الملكية اقل من المتوسط العام كانت كل من (شركة بغداد للمفروشات والسجاد ، الشركةالوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية) اذ بلغ المتوسط لهذه الشركات (٠.٦٧٥،٠.٦٥٦) على التوالي ، وهذا يشير الى أنخفاض مساهمة المالكين في هيكل موجودات هذه الشركات وأرتفاع مساهمة الديون والاقتراض لديهم ، ويعطي هذا الانخفاض أشارة سيئة للشركة وعليها التحسين من وضعهاالمالي لكي لا تواجه مخاطر مالية .

٣-نسبة الديون الى مجموع الموجودات :-

وتحسب من خلال قسمة الديون الى مجموع موجودات الشركة ، وتظهر مدى أعتماد الشركة في تمويلها على الديون .

تشير الديون الى التمويل الطويل الامد والتمويل القصير الامد ولكن بالعراق لايتم أعتمادها بهذا الشكل بسبب عدم وجود ديون طويلة الاجل في الشركات العراقية ،ففي هذه الحالة عندحساب الرافعة المالية بهذه النسبة نحسب الديون على انها تمويل قصير الامد فقط وهذا ماتم حسابه واعتماده في الجانب العملي بسبب البيانات المتوفرة حول الشركات عينة الدراسة المأخوذة من التقارير المالية لسوق العراق للاوراق المالية .

جدول (٣)

نسبة الديون الى مجموع الموجودات

السنوات/ الشركات	المنصور الدوائية	بغداد للمشروبات الغازية	بغداد للمفروشات والسجاد	الالبسة الجاهزة	الوطنية للصناعات الكيمياوية	بغداد لصناعة مواد التغليف	المتوسط
2004	0.047	0.11	0.202	0.429	0.21	0.035	0.172

2005	0.121	0.268	0.402	0.866	0.217	0.006	0.313
2006	0.118	0.39	0.358	0.937	0.303	0.005	0.351
2007	0.041	0.437	0.41	0.574	0.2425	0.005	0.284
2008	0.053	0.059	0.362	0.654	0.31	0.008	0.241
2009	0.06	0.114	0.383	0.477	0.333	0.065	0.238
2010	0.069	0.023	0.345	0.981	0.379	0.112	0.318
2011	0.084	0.021	0.402	0.463	0.293	0.043	0.217
2012	0.237	0.037	0.366	0.95	0.248	0.009	0.307
2013	0.056	0.068	0.423	0.501	0.25	0.004	0.217
2014	0.108	0.039	0.35	0.345	0.275	0.016	0.188
2015	0.057	0.045	0.286	0.354	0.395	0.005	0.19
2016	0.075	0.099	0.314	0.176	0.439	0.035	0.189
2017	0.058	0.048	0.331	0.195	0.445	0.044	0.186
2018	0.193	0.049	0.316	0.409	0.431	0.011	0.234
2019	0.206	0.0925	0.317	0.736	0.405	0.016	0.295
المتوسط	0.098	0.118	0.347	0.565	0.323	0.026	0.246

المصدر: أعداد الباحث بألاعتماد على التقاريرالمنشورة في سوق العراق للاوراق المالية وهيئة الاوراق المالية للشركات عينة البحث

ان المتوسط العام لنسبة الديون الى مجموع الموجودات للشركات عينة البحث وللمدة (٢٠٠٤_٢٠١٩) قد بلغ (٠.٢٤٦) ، اذ حققت شركة انتاج الألبسة الجاهزةاعلى متوسط لنسبة الديون الى مجموع الموجودات اذ بلغت (٠.٥٦٥)،اماالشركات التي حققت متوسط لنسبة الديون الى الموجودات اكبر من المتوسط العام هي شركة بغداد للمفروشات والسجادبمتوسط قدره (٠.٣٤٧) والشركة الوطنية للصناعات الكيمياويةوالبلاستيكية بمتوسط قدره (٠.٣٢٣)،ويشير ذلك الى ان الشركة تعتمد بشكل كبير في تمويلها على الديون والاقتراض اي ان درجة مساهمة الدائنين اعلى من مساهمة المالكين وهوشيء غيرمرغوب به لدى الشركات بأعتبار انها سوف

تتحمل فوائدعالقروض واقساط كبيرة لتسديد الديون مما يؤدي بها الى الخضوع الى قرارات الإدارة للجهات المقرضة .

بينما حققت شركة بغداد لأنتاج مواد التغليف ادنى متوسط لنسبة الدوين الى مجموع الموجودات اذ بلغت (٠.٠٢٦) ، اما الشركات التي حققت متوسط نسبة الديون الى مجموع الموجودات اقل من المتوسط العام كانت كل من (شركة المنصور الدوائية،شركة بغداد للمشروبات الغازية) اذ بلغ المتوسط لهذه الشركات(٠.٠٩٨،٠.١١٨) على التوالي ، وهذا يشير الى أنخفاض مساهمة الدائنين والقروض لدى هذه الشركات وانها تعتمدعلى المالكين في تمويل موجوداتهااكثر من اعتمادها عالقروض.

٤- **مضاعف حق الملكية** : ويقاس من خلال قسمة مجموع الموجودات على حق الملكية وتقيس نسبة الموجودات بمجموعها الثابتة والمتداولة الى التمويل طويل الاجل (حق الملكية) ، وتساعد هذه النسبة على فهم مقدار موجودات الشركة التي يتم تمويلها من خلال المساهمين وهي نسبة بسيطة من اجمالي الموجودات الى حق الملكية .

جدول (٤)

مضاعف حق الملكية

السنوات/ الشركات	المنصور الدوائية	بغداد للمشروبات الغازية	بغداد للمفروشات والسجاد	الالبسة الجاهزة	الوطنية للصناعات الكيمياوية	بغدادلصناعة مواد التغليف	المتوسط
2004	1.323	1.123	1.254	1.753	1.266	1.036	1.292
2005	1.137	1.366	1.46	7.485	1.277	1.006	2.288
2006	1.133	1.64	1.56	16.058	1.435	0.994	3.803
2007	1.043	1.778	1.695	1.428	1.32	1.005	1.378
2008	0.989	1.062	1.569	1.493	1.449	1.008	1.261
2009	1.064	1.129	1.623	4.725	1.501	1.07	1.852

2010	1.089	1.023	1.527	6.526	1.612	1.127	2.15
2011	1.092	1.022	1.673	1.864	1.415	1.045	1.351
2012	1.31	1.038	1.578	1.725	1.329	1.01	1.331
2013	1.06	1.072	1.733	2.006	1.334	1.004	1.368
2014	1.122	1.041	1.538	1.527	1.379	1.016	1.27
2015	1.06	1.047	1.401	1.548	1.653	1.005	1.285
2016	1.081	1.11	1.459	1.214	1.783	1.036	1.28
2017	1.062	1.05	1.495	1.243	1.804	1.046	1.283
2018	1.239	1.051	1.462	1.692	1.092	1.011	1.105
2019	1.26	1.102	1.465	3.793	1.681	1.017	1.719
المتوسط	1.129	1.165	1.53	3.505	1.458	1.027	1.626

المصدر: أعداد الباحث بألاعتماد على التقاريرالمنشورة في سوق العراق للاوراق المالية وهيئة الاوراق المالية للشركات عينة البحث

ان المتوسط العام لنسبة مضاعف حق الملكية للشركات عينة البحث وللمدة (٢٠٠٤_٢٠١٩) قد بلغت (١.٦٢٦) ، اذ حققت شركة الالبسة الجاهزة اعلى متوسط لنسبة مضاعف حق الملكية اذ بلغت (٣.٥٠٥) وهي الشركة الوحيدة التي حققت متوسط لنسبة مضاعف حق الملكية اكبر من المتوسط العام وسبب ارتفاع متوسط هذه الشركة هو أنها حققت مضاعف ملكية في عام (٢٠٠٠٦) مرتفع حيث بلغ (١٦.٠٥٨) بسبب أرتفاع نسبة ديونها لهذا العام ، ويشير ذلك الى ان نسبة دين الشركة من أجمالي الموجودات في تزايد وهذا يعني ان الشركة تعتمد بشكل كبير في تمويلها على الديون والاقتراض اي ان درجة مساهمة الدائنين اعلى من مساهمة المالكين وهو مؤشر سيء للشركة وقد يعرضها للمشاكل المالية والافلاس احياناً كونها تعتمد على القروض بشكل كبير في هيكلها التمويلي.

بينما حققت شركة أنتاج موادالتغليف ادنى متوسط مضاعف حق الملكية اذ بلغت (١.٠٢٧) ، اما الشركات التي حققت متوسط نسبة مضاعف حق الملكية اقل من المتوسط العام كانت كل من (شركة المنصور الدوائية، شركة بغدادللمشروبات

الغازية، الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية، شركة بغداد للمفروشات والسجاد) اذ بلغ المتوسط لهذه الشركات (١.١٢٩،١.١٦٥،١.٤٥٨،١.٥٣) على التوالي ، وهذا يشير الى أنخفاض مساهمة الدائنين والقروض لدى هذه الشركات وانها تعتمدعلى المالكين في تمويل موجوداتهااكثر من اعتمادها عالقروض .

مؤشر قياس القيمة السوقية :-

ويتم من خلال مؤشرحساب رأس المال السوقي المتمثل في حساب عدد الاسهم ومن ثم معرفة سعربيع السهم ومن خلال ضربهما يتم الحصول على القيمة السوقية للشركة التي سوف تحدد موقف الشركة في السوق .

Market value=number of share *price of share…….5

جـدول (٥)

القيمـــة السوقيـــة

السنوات/ الشركات	شركة المنصور الدوائية	شركة بغداد للمشروبات الغازية	شركة بغداد للمفروشات والسجاد	شركة أنتاج الالبسة الجاهزة	شركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية	شركة بغداد لصناعة مواد التغليف	المتوسط
2004	216815708	3550529770	229564697.6	35477622	584069217.5	229564697.6	771534334.1
2005	216815708	24139767920	1138422120	20261464.8	813391391.1	179962536	4418103523
2006	40095859.5	5779461430	87726241.2	352632	383875857	120948322.1	1068743390
2007	26940563.75	1834639304	29973568.3	9842036.4	364941595.6	58940160.5	387546204.8
2008	116407852	9809357435	53917965.5	99891662.9	538837463.5	38761882.75	1776195710
2009	371354666.8	8634375016	52919961.9	70937302.8	474488669.2	29646878.4	1605620416
2010	561792174.2	2.850800593	295045243.2	273981766	202565825	153440089.2	247804183.4
2011	2591775217	7.475183039	405212795	6484529606	2785355399	330177192.3	2099508370

2012	1047767482	4.414109367	209040219.6	1.0636E+10	5433806008	891841330.8	3036386049
2013	1633665844	6.072244678	128294021.3	91068240	1172058318	638561667.7	610608016.1
2014	1346274337	1.902542498	163879830	563612643	1276180263	151847372.8	583632407.9
2015	1418712598	3.594149088	255471346.8	747649361	1639930633	249153633.7	718486262.7
2016	224861077.2	4.23263844	268701528.1	645958381	1376169597	886918277.5	567101477.5
2017	1121330089	3.160060149	741703683.6	353889007	678253199.6	164198194.6	509895696.1
2018	755614415.4	3.242523121	579388642.1	589028499	5123430381	5743411.7	1175534225
2019	1598077335	2.126679818	440428816.8	737024138	8765323012	87219196.02	1938012083
المتوسط	830518807.9	3359258182	317480667.6	1334960351	1975792302	263557802.7	1346928019

المصدر: أعداد الباحث بألاعتماد على التقارير المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية وهيئة الاوراق المالية للشركات عينة البحث

من خلال الجدول (٥) يتضح ان المتوسط العام للقيمة السوقي للشركات عينه البحث للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) قد بلغ (١٣٤٦٩٢٨٠١٩)، ونلاحظ ان شركة بغداد للمشروبات الغازية قد حققت اعلى متوسط للقيمة السوقية حيث بلغ (٣٣٥٩٢٥٨١٨٢) بين الشركات عينة البحث ، ويشير ذلك الى أرتفاع عدد أسهمها و أن الوضع الاستثماري للشركة في حالة جيدة وبأمكانها النمو والتوسع في حجمها السوقي من خلال الدخول في أستثمارات جديدة، اما الشركات التي حققت متوسط للقيمة السوقية اعلى من المتوسط العام كانت شركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية بمتوسط قدره (١٩٧٥٧٩٢٣٠٢) وهذا يشير الى ان الشركة في وضع جيد ويمكنها ان تكسب مستثمرين اكثر كونها ذات قيمة سوقية عالية فهذا يكسبها السمعة الحسنة بالسوق المالي.

بينما حققت شركة بغداد لأنتاج مواد التغليف ادنى متوسط لنسبة القيمة السوقية اذ بلغت (٢٦٣٥٥٧٨٠٢.٧) ، اما الشركات التي حققت متوسط نسبة القيمة السوقية اقل من المتوسط العام كانت كل من (شركة بغداد للمفروشات والسجاد، شركة المنصور الدوائية، شركة أنتاج الألبسة الجاهزة) اذ بلغ المتوسط لهذه الشركات (٣١٧٤٨٠٦٦٧.٦ ، ٨٣٠٥١٨٨٠٧.٩، ١٣٣٤٩٦٠٣٥١) على التوالي ، وهذا يشير الى ضعف موقف هذه الشركات في السوق المالي وعليها العمل على الرفع من قيمتها السوقية .

ثانياً: الجانب الأحصائي :

تمهيد:

يتمثل هذا الجانب في اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات البحث ولكل شركة عينة البحث على انفراد لمعرفة تأثير مؤشرات المتغير المستقل الرافعة المالية (Leverage Financial)) في مؤشر المتغير التابع القيمة السوقية (Market Value) وهو ما تضمنته فرضية البحث وبما يتناسب مع مؤشرات المتغير المستقل، اذ سيتم اختبارها من خلال استخدام معامل الانحدار البسيط ، من خلال البرنامج الاحصائي (Minitab 17).

سنأخذ لأختبار الفرضية شركة المنصور الدوائية من بين (٦) شركات مختارة بسبب توافر وتطابق بياناتها مع متطلبات بحثنا وكانت نتائج اختبار الفرضية لمؤشرات الرافعة المالية لهذه الشركة كالاتي :-

أ- (لا يوجد تاثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر الديون الى حق الملكية في القيمة السوقية)

سيتم اخذ المتغير التابع القيمة السوقية مع المتغير المستقل الرافعة المالية بصيغها الاربع ، وباستعمال برنامج (Minitab 17) كانت النتائج في الجدول(٦) والخاصة بالمؤشر الأول للرافعة المالية (الديون الى حق الملكية):

جدول (٦)

تحليل التأثير لمؤشر الديون الى حق الملكية في القيمة السوقية لشركة المنصور الدوائية

(المتغير المستقل) الديون الى حق الملكية	R	R^2	F	Sig.	A	B	t	المتغير التابع (القيمة السوقية)Y
	0.65	0.42	10.09	0.007	657195076	183962584	3.18	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

من نتائج التحليل يتضح وجود تاثير المؤشر الأول من مؤشرات الرافعة المالية (الديون الى حق الملكية) في القيمة السوقية (رفض الفرضية الفرعية الثانية)، من خلال المؤشرات: قيمة ($\beta = 183962584$) وهذا يعني ان زيادة وحدة واحدة من اجمالي الديون الى حق الملكية يؤدي الى زيادة في القيمة السوقية بمقدار (١٨٣٩٦٢٥٨٤)، وهذا ما اكدته قيمة (F = 10.09) وهي القيمة المستخرجة للاختبار التي تشير معنويتها من خلال القيمة الاحتمالية (P – Value = 0.007) وهي معنوية وهي اقل من المستوى المعنوي المعتمد لكن معامل التحديد كان ضعيفا ($R^2 = 0.42$) اي ان % 58 من البيانات كانت غير موضحة وهي تعود الى متغيرات أخرى غير داخلة بالنموذج.

$$Y = 657195076 + 183962584\ X_{21} \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

ب- (لا يوجد تاثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر حق الملكية الى الموجودات في القيمة السوقية)

كانت النتائج في الجدول(٧) والخاصة بالمؤشر الثاني للرافعة المالية (حق الملكية الى الموجودات) كمتغير مستقل مع القيمة السوقية كمتغير تابع:

جدول (٧)

تحليل التأثير لمؤشر حق الملكية الى الموجودات في القيمة السوقية لشركة المنصور الدوائية

(المتغير المستقل) حق الملكية الى الموجودات	R	R^2	F	Sig.	A	B	t	المتغير التابع (القيمة السوقية)Y
	0.28	0.077	1.16	0.299	758481559	4544929	1.08	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

من نتائج التحليل يتضح بعدم وجود تاثير لمؤشر حق الملكية الى الموجودات في القيمة السوقية (قبول الفرضية الفرعية الثالثة) ، من خلال المؤشرات: قيمة ($\beta = 4544929$) وهذا يعني ان زيادة وحدة واحدة من حق الملكية الى الموجودات يؤدي الى زيادة في القيمة السوقية بمقدار (٤٥٤٤٩٢٩) ، لكن المؤشرات الاخرى كانت جميعها غير مشجعة حيث كانت قيمة ($F = 1.16$) وهي القيمة المستخرجة للاختبار التي تشير الى ضعف معنويتها من خلال القيمة الاحتمالية (P – Value = 0.299) وهي غير معنوية مع المستوى المعنوي المعتمد ، اما معامل التحديد فكان هو الآخر ضعيفا جدا ($R^2 = 0.077$) اي ان % 92 من البيانات كانت غير موضحة.

$$Y = 758481559 + 4544929\ X_{22} \ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

ج- (لا يوجد تاثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر الديون الى الموجودات في القيمة السوقية)

كانت النتائج في الجدول(٨) والخاصة بالمؤشر الثالث للرافعة المالية (الديون الى الموجودات) كمتغير مستقل مع القيمة السوقية كمتغير تابع:

جدول (٨)

تحليل التأثير لمؤشر الديون الى الموجودات في القيمة السوقية لشركة المنصور الدوائية

(المتغير	R	R^2	F	Sig.	A	B	t	المتغير التابع (القيمة السوقية Y)

المستقل) الديون الى الموجودات	0.32	0.102	1.60	0.227	746134347	43788644	1.26	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

من نتائج التحليل يتضح بعدم وجود تاثير الديون الى الموجودات في القيمة السوقية (قبول الفرضية الفرعية الرابعة)، من خلال المؤشرات: قيمة ($\beta = 43788644$) وهذا يعني ان زيادة وحدة واحدة من الديون الى الموجودات يؤدي الى زيادة في القيمة السوقية بمقدار (٤٣٧٨٨٦٤٤)، لكن المؤشرات الاخرى كانت جميعها غير مشجعة حيث كانت قيمة (F = 1.60) وهي القيمة المستخرجة للاختبار التي تشير الى ضعف معنويتها من خلال القيمة الاحتمالية (P – Value = 0.227) وهي غير معنوية عند المستوى المعنوي المعتمد ، اما معامل التحديد فكان هو الآخر ضعيفا جدا ($R^2 = 0.1023$) اي ان ٩٠% من البيانات كانت غير موضحة.

$$Y = 746134347 + 43788644\ X_{23} \ldots\ldots\ldots\ldots\ (8)$$

د- (لا يوجد تاثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر الموجودات الى حق الملكية في القيمة السوقية)

كانت النتائج في الجدول(٩) والخاصة بالمؤشر الرابع للرافعة المالية (الموجودات الى حق الملكية) كمتغير مستقل مع القيمة السوقية كمتغير تابع:

جدول (٩)

تحليل التأثير لمؤشر الموجودات الى حق الملكية في القيمة السوقية لشركة المنصور الدوائية

	R	R^2	F	Sig.	A	B	t	
(المتغير المستقل) الموجودات الى حق الملكية	0.48	0.23	4.10	0.062	578392290	125311538	2.03	المتغير التابع Y(القيمة السوقية)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

من نتائج التحليل يتضح وجود تاثير الموجودات الى حق الملكية في القيمة السوقية (رفض الفرضية الفرعية الخامسة)، من خلال المؤشرات: قيمة ($\beta =$ 125311538) وهذا يعني ان زيادة وحدة واحدة من الموجودات الى حق الملكية

يؤدي الى زيادة في القيمة السوقية بمقدار (١٢٥٣١١٥٣٨)، المؤشرات الاخرى كانت قيمة (F = 4.10) وهي القيمة المستخرجة للاختبار التي تشير الى معنوية ضعيفة من خلال القيمة الاحتمالية (P – Value = 0.062) وهي اقل من المستوى المعنوي ١٠% ، اما معامل التحديد فكان ضعيفا أيضا ($R^2 = 0.23$) اي ان ٧٧% من البيانات كانت غير موضحة .

$$Y = 578392290 + 125311538\ X_{24} \ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الأستنتاجات

١- على الرغم من التقلبات المستمرة التي تحصل للقيمة السوقية للمنشأة بسبب تأثرها الكبير في مؤثرات السوق ، تبقى هي المؤشر الأكثر أهمية عند تقويم الأداء المالي للمنشأه ومعرفة مركزها التنافسي بين الشركات في السوق.

٢- إذا أعتمدت المنشاة سياسة الاقتراض بشكل مستمر في تمويل أعمالها فعليها أن تستعد لتحمل مخاطر مالية عالية وأعباء مالية أخرى كدفع فوائد مستمرة عن هذه القروض .

٣- يمكن أن يكون الرفع المالي للمنشأة إيجابيآ ومفيدآ ويزيد من أرباحها، ويتحقق ذلك عندما تستطيع إدارة المنشأة أن تحقق معدل عائد على أستثماراتها والتي تم تمويلها بالقروض أعلى من معدل كلفة هذه القروض ويمكن أن تحقق الشركة عوائد عالية عندما تدخل في استثمارات جديدة ومفيدة من شأنها رفع نسبة مبيعاتها وزيادة عوائدها المالية.

٤- من خلال معادلات خط الانحدار وتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع وبما ان القيمة السوقية (Market Value) هي المتغير التابع نلخص تاثيرات المتغيرات المستقلة الأربعة (مؤشرات الرافعة المالية) وهي [نسبة الديون الى حق

الملكية ، نسبة حق الملكية الى الموجودات ، نسبة الديون الى الموجودات ، نسبة الموجودات الى حق الملكية] على المتغير التابع

(القيمة السوقية)، والتي تبين وجود تاثيرللمتغير المستقل بمؤشراته الأربعة على المتغير التابع لشركة المنصور.

التوصيات

بعد أكمال الدراسة من قبل الباحثة ومعرفتها بالمشاكل التي قد تعيق أجراء دراسة مشابهه لها أو عند البحث حول نفس المتغيرات ،توصي الباحثه ببعض التوصيات التي قد تكون حلاً لبعض المشاكل العلمية المتعلقة بمتغيرات دراستنا :

١- قيام الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بدراسات وابحاث حول العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للشركات والتركيز عليها ، لأن هذه العوامل من شأنها تحديد وضع الشركة في السوق المالي كما تؤدي إلى نمو الشركة وقوة مركزها التنافسي في السوق ومن هذه العوامل دراسة طبيعة الشركات المنافسة لها ودراسة وضع البلاد السياسي وأخذه بعين الاعتبار عند تحديد القيمة السوقية ، كونه عامل خارجي يؤثر فيها .

٢- ضرورة أعطاء الشركات الصناعية المزيد من الاهتمام بالقوائم المالية والعمل على نشرهاللبيانات والمعلومات الخاصة بحساب مؤشرات المتغيرات العلمية التي تدرج ضمن هذه القوائم على المواقع الإلكترونية إن أمكن خاصة تلك القوائم المتعلقة بالتدفقات النقدية لاسيما التدفق النقدي الحر .

٣- توجيه تركيز الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على نسب المديونية باعتبارها من العوامل المهمة في تحديد ومعرفة القيمة السوقية للشركات .

المصادر

المصادر العربية

الوثائق

١-النشرة السنوية لشركة الألبسة الجاهزة المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٩ .

٢-النشرة السنوية لشركة المنصور الدوائية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٩ .

٣-النشرة السنوية لشركة الوطنية للصناعات البلاستيكية والكيمياوية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٤ -٢٠١٩.

٤-النشرة السنوية لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية للفترة من٢٠٠٤-٢٠١٩.

٥-النشرة السنوية لشركة بغداد للمشروبات الغازية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٩.

٦-النشرة السنوية لشركة بغداد للمفروشات والسجاد المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٩.

الرسائل والاطاريح

١. الاغا،بسام محمد(٢٠٠٥):**أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين**، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ،الجامعة الأسلامية ،غزة ،فلسطين .

٢. التكريتي،ميناغسان حميد(٢٠٢١) **مؤشرات تسعير القروض المصرفية وأنعكاسها في المخاطر الائتمانية:دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**،رسالة ماجستير، كلية اقتصاديات الأعمال ، جامعة النهرين ، العراق

٣. شقير،معاذ محمد(٢٠١٩)،**أثر سياسة توزيع الأرباح في القيمة السوقية للشركات :دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، قسم الإدارة المالية ،المعهد العالي لادارة الاعمال،سوريا.

٤. عليوي،نشأت حكمت(٢٠١٩)، **أثرالرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي**، رسالة ماجستير، كلية الاعمال،جامعة الشرق الأوسط ،عمان، الأردن.

٥. المياح ،شيماء شاكر محمود(٢٠١٩)، **قياس متطلبات التمويل ودورها في تحسين القيمة السوقية للمصرف:دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة كربلاء، العراق.

الدوريات

١. الحمدوني ،الياس خضر، الصبيحي ،فائز هليل سريح(٢٠١٢)، **العلاقة بين الرفع المالي وعوائد الأسهم : دراسة في عينة من الشركات الأردنية**،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأقتصادية والأدارية –المجلد٤(٨) ،الموصل، العراق .

٢. السيد رزق،سامح عاطف السيد(٢٠١٩) ،**اثر الإفصاح عن رأس مال العلاقات على القيمة السوقية** ،مجلة البحوث المالية والتجارية ،مجلد٢٠،العدد٤،ص٨٤ .

٣. العامري،سعود جايد مشكور(٢٠٠٠)،**المعايير المستخدمة في تحديد قيمة المنشأة** ، بحث مقدم الى المؤتمر السادس،كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد.

٤. علي ،محمودفهدعبد(٢٠٢١)، **اثرالرافعة المالية في تكلفة التمويل ومعدل العائد على حق الملكية** ،المجلة العراقية للعلوم الإدارية،العدد٢١، ص٢٤٠.

٥. مشكور ،سعودجايد وصادق،زهور عبد السلام(٢٠١٩)، **العلاقة بين سياسات توزيع الأرباح والقيمة السوقية للسهم واثرهما على حجم التداول** ،مجلة الدنانير ،العدد١٥،ص٣٨٠.

الكتب

١. الحلاق، سعيد سامي والعجلوني، محمد(٢٠٠٩)**النقودوالبنوك والمصارف المركزية** ،مجموعة اليازوري للنشر والتوزيع.

٢. السعيد، جمعة فرحات(٢٠٠٠) **الاداء المالي لمنظمات الاعمال**: التحديات الراهنة، الطبعة الاولى، دار المريخ، الرياض.

٣. الشديفات، خلدون (٢٠٠٠) ،**إدارة وتحليل مالي** ،الطبعة الأولى،الجامعة المفتوحة، طرابلس .

٤. عقل، مفلح، (٢٠٠٠)، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، عمان: دار المستقبل للنشر، الطبعة الثانية

٥. مطر، محمد(٢٠١٠) ،**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني** ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشروالتوزيع ،عمان ،لأردن .

٦. مطر ،محمد(٢٠٠٣)،**التحليل المالي الائتماني،الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر ،عمان، الأردن

٧. المغربي ، محمد الفاتح محمود بشير(٢٠١٨)،**التمويل والاستثمار في الإسلام** ،الطبعة الأولى، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ،السودان.

٨. النعيمي،عدنان تايه والتميمي،أرشد فؤاد(٢٠١٩)،**الإدارة المالية المتقدمة**،عمان، الأردن،مجموعة اليازوري للنشروالتوزيع.

المصادر الأجنبية

الرسائل والاطاريح

1- Gebremedhin , Kibrom Tadesse (2010**), Determinants of successful loan repayment performance of private borrowers in development bank of Ethiopia** , North Region , A thesis submitted to the department of management of mekelle university in partial fulfillment for the award of masters of Arts in development study (regional and local development study).

الدوريات

1. Akintoye, L. (2008). **Effects of Capital Structure on Firms Performance: The Nigerian Experience**. European Journal of Economics, Finance and Administrative sciences, Vol , N10,P23.
2. Jason, A. & Teodora, P. (2011), **Bank Loans for Private and Public Firms in a Credit Crunch**. Working Paper . Bank of Canada, p 41.
3. Mohamed. Ahmed Hussein (2017), **Effect of financial leverage on financial performance of Manufacturing and allied firms listed at the Nairobi**, Research project submitted In partial fulfillment of the requirements for the award of the degree of master of science in finance, school of business university.
4. Putu, N., Moeljadi, Djumahir & Djazuli, A., (2014), **Factors Affecting Firms Value of Indonesia Public Manufacturing Firm**, International Journal of Business and Management Invention, Vol. 3, No. 2, P. 35
5. Sweet, Elizabeth & Kuzawa , Christopher W. & McDade , Thomas W (2018) . **Short - term lending : Payday loans as risk factors anxiety inflammation and health** , SSM- Population health , 5.pp . 114- 121.

الكتب

1. Ahuja, H .L (2017) ,**Managerial Economics (Analysis of Managerial Decision Making)**,9th edition ,S. Chand Publishing.
2. Ajmera ,butalal C.(2019),**Financial leverage ,Earnings and dividend policy :An empirical Analysis of steel companies in India,** 1st edition, India Red 'Shine studios .
3. Bhat, Sudhindra(2008), **Principle and practice: Financial management,** Excel book, India.
4. Brigham, Eugene F, & Ehrhardt, Michael C, (2010), **An overview of Corporate finance &the Financial environment**. , edition fourth , Hardcover.
5. Carlberg, Conrad George (2000),**Business Analysis with Microsoft Excel,** Que Publishing.
6. Damodaran, Aswath (2002),**Tools and Techniques for Determining the Value of Any Asset:Investment valuation,** Second edition , publish by John Wiley Sons, Inc, New york .
7. Gitman, Lawrence (2009), **Principles of Managerial Finance**,12th edition, New York, Pearson Prentice Hall.
8. GUCI, DEDE ANSYARI& Ghazali , LIZA(2019) **, WOMAN MICRO ENTERPRISE IN BATAM,** Yayasan Kita Menulis
9. Gupta, Sanjaya & Singh,S.K(2020),**entrepreneurship with practical class**, SBPD publication .
10. Hitchens, James R (2003), **Financial Valuation-Application and Models,** 1st edition , John Wiley & SonsInc.
11. Irfani, Agus S.,(2020), **Manajemen Keuangan dan Bisnis Teori dan Aplikas** ,Publish by Gramedia Pustaka Utama, Jakarta.
12. Khan M.Y & Jain, P.K (2008**), Financial Management**, 5th edition, New Delhi: Tata McGraw-Hill publishing.
13. Landsman, R Wayne (2006)**,Fair value accounting for financial instruments: some implications bank regulation**, Bank for International Settlements.
14. Megginson, William L.& Smart(2008), **Scott B., Introduction to Corporate Finance**, 2nd ,cengage learning.
15. Periasamy,P.(2009), **Financial Management**, 2nd EDITION.
16. Rao, Ramesh P& McGuiga, James R&. Moye, R. Charles (2017), **Contemporary Financial Management**, Cengage Learning .
17. Sekar,G&Saravana ,B (2019), **Financial Management and economic for finance**, Wolters kluwer india Pvt Ltd.

دور الائتمـان المصرفـي العراقـي فـي تحقيـق التنميـة بأعتمـاد مؤشـر HDI للمـدة مـن ٢٠٠٥ لغايــة ٢٠١٩

The Role of Iraqi Bank Credit in Achieving Development by Adopting the Human Development Index for the Period from 2005 to 2019

رياض رحيم رضا — **أ.د. كمال كاظم جواد عبد**

الباحث — **جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد**

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/٩/٢٣ — **تاريخ قبول النشر: ٢ /٢٠٢١/١١**

المستخلص

تعد المصارف بمختلف أنواعها العصب الأساس لتنفيذ أي سياسة مالية او نقدية داخل الاقتصاد ، اضف إلى ذلك تسعى الدولة في تحقيق أهداف تنموية أخرى ، وعند دراسة الائتمان المصرفي المقدم من قبل السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي العراقي خلال مدة الدراسة ، نجد ان البنك قد دعم كل القطاعات المتنوعة داخل الاقتصاد ، لاسيما القطاع الخاص على وجهة الخصوص ،ونتيجة هذا الائتمان المقدم انعكس بطبيعته على التمويل بصورة عامة وعلى التنمية بصورة خاص ، وقد وجدت الدراسة ان هنالك علاقة اثر وارتباط بصورة إيجابية بين الائتمان الكلي الممنوح وبين مؤشر التنمية (HDI).

الكلمات المفتاحية : التمويل ، التنمية، التنمية البشرية، التنمية الاقتصادية ، مؤشر التمية البشرية.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

العدد االرابع / كانون الأول ٢٠٢١

الصفحات ٣١٥-٣٥٢

Abstract

Banks of all kinds are the nerve base for implementing any financial or monetary policy within the economy, in addition to what the state seeks to achieve other development goals, And when studying bank credit provided by the monetary authority represented by the Central Bank of Iraq during the study period, We find that the bank has supported all the various sectors within the economy, especially the private sector in particular, and the result of this advance credit was reflected in its nature on funding in general and on development in particular, and the study found that there is a positive impact and correlation between the total credit granted and the development index (HDI).

Keywords: financing, development, human development, economic development, human development index

المقدمة

يجمع اكثر المتخصصين في المجال المالي والاقتصادي على الدور الأساس والمهم الذي تقوم به المؤسسات المالية داخل أي بلد ،كما ان اكثر البلدان بدأت تنظر إلى تطور المؤسسات المالية كاحد اهم أساس التطور الاقتصادي أو متانة الاقتصاد داخل تلك البلدان ، اذا عملت تلك المؤسسات بصورة فعالة في توفير الموال اللازمة لتمويل قطاعات العجز المالي ، بالإضافة الى دورها الأساس في تجميع الأموال من قطاعات الفائض المالي وتحويله الى قطاع العجز المالي المتمثل باستخدام تلك الأموال ،إضافة إلى تعاملها نيابة عن زبائنها في توزيع وتحمل المخاطر ، وهذه الأدوار لابد ان تنعكس على الاقتصاد بصورة إيجابية من خلال منح الائتمان والتمويل والاستثمار وتوفير الأرباح للمستثمرين ، الأمر الذي ينعكس على افردا المجتمع بصورة متعددة ، ويكون ذلك من خلال زيادة دخول الأفراد أو فرص العمل المتاحة بالإضافة إلى فرص التعليم أو الخدمات الصحية كنوع من أنواع التوجه المجتمعي ، وهنا يبرز انعكاس تلك المؤسسات ودورها في التمويل والتنمية داخل الاقتصاد ، كل ذلك لابد ان يجعل الكثير من صناع السياسة النقدية والمالية إلى دعم وتطوير تلك المؤسسات المالية ، لاسيما القطاع المصرفي الذي يحتل صدارة تلك المؤسسات كون طبيعة الاقتصاد البلد ومستوى تطوره أو إمكانيته الاقتصادية هي من يحدد تلك المساحة والحيز، وبالتالي ان القنوات الأساسية لتمويل او التنمية لابد ان تمر عبره هذه

القناة المصارف ، اذا ينعكس تطور هذا القطاع بصورة واضحة على الواقع الاقتصادي ، وهنا تقف المصارف أمام تحدي مهم هو التطور في مجال عملها المالي والاقتصادي نحو مواكبة تطور القطاعات المصرفية العالمية من خلال منتجاتها الخدمية التي تقدمها والتي تطمح من خلالها إشباع حاجات الأفراد والمحافظة على حصتها في سوق العمل .

المبحث الأول

منهجية البحث

١. أهمية البحث

يهدف البحث الى :

١- التعرف على أهمية التمويل

٢- التعرف على أهمية التنمية

٣- التعرف على بعض مؤشرات ذات العلاقة بالتنمية

٤- مؤشرات كفاءة الجهاز المصرفي العراقي

٥- معرفة الأثر والارتباط بين الائتمان الكلي والتنمية البشرية

٢. مشكلة الدراسة

تعاني الكثير من الدول النامية من عدم قدرة مؤسساتها المالية على مواكبة النمو والتطور الاقتصادي ، ومن هنا يبرز دور المصارف في توفير الائتمان للقطاعات المتنوعة ، وكيف استطاعت تلك التسهيلات الائتمانية والنقدية على وجه الخصوص في توفير فرص عمل من خلال قروض أو تمويل استثماري أو تجميع المدخرات وتوفير عائد مناسب لتلك الأموال ، كل ذلك سوف ينعكس بصورة طبيعية على الأفراد من خلال زيادة الدخول و فرص عمل متاحة تقلل من البطالة بالإضافة إلى الخدمات العامة التي تنعكس نتيجة دعم وتفير التمويل المناسب لتلك الخدمات ، وهذ الدور التمويلي والتنموي تقوم به المصارف من خلال مصادرها المتنوعة بالإضافة الى استخداماتها المتنوعة .

٣. فرضية الدارسة

تفترض الدراسة ان هنالك علاقة سببية بين الائتمان الكلي الممنوح من قبل السلطة النقدية من خلال ادواتها و اذرعها المتمثلة بالمؤسسات المالية لاسيما المصرفية منها

وبين مؤشر التنمية (HDI) الذي يعد من المؤشرات المعتمدة لدى الأمم المتحدة في قياس التنمية المستدامة داخل أي بلد من بلدان العالم .

٤. أسلوب البحث

تم اعتماد أسلوب الوصفي التحليلي القائم على استخدام للبيانات الإحصائية والمؤاخذة من المصادر ذات العلاقة بالإضافة الى استخدام النسب المالية الخاصة بالدراسة لغرض إيضاح المؤشرات الخاصة بمفردات البحث ، وتم استخدام برنامج spss لغرض إيجاد اثر والارتباط بين متغيرات الدراسة الائتمان الكلي الممنوح من قبل السلطة النقدية ومؤشرات التنمية (HDI)، وقد ضم الدراسة ثلاثة مباحث ، اذا ضم المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الإطار النظري للتمويل والتنمية الاقتصادية فيما تضمن المبحث الثالث الجانب العملي للأثر والارتباط بين متغيري الدراسة وتوصل المبحث الرابع الى الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الثاني

الإطار النظري للتمويل والتنمية الاقتصادية

١- مفهوم التمويل

يعد التمويل واحد من فروع علم الاقتصاد، وقد ازداد الاهتمام به بصورة كبيرة في العهود القريبة بعد نضوج وتطور النظريات الاقتصادية، لاسيما بعد تبلور أسس مستقلة لنظرية التمويل، الأمر الذي دفع الكثير من الباحثين إلى التحري والتحليل للوصول إلى نتائج اصبح من الممكن بلورتها لتكون ضمن مبادئ وأساس لنظرية التمويل، ويتفق جميع الباحثين على تعريف التمويل بانه توفير مصادر الأموال اللازمة لتنفيذ أو تطوير مشاريع عامة أو خاصة، اذ اصبح جزاء من علم الإدارة المالية (هواري، ٢٠١٣: ١٣)، وتختلف توقيتات التمويل حسب المدد فمنها يكون طويل الأجل او متوسط او قصير الأجل، اذا يمثل التمويل أمداد الأصول عند الحاجة اليها، ألا ان السمة البارزة والأساسية هي توفير أموال لتنفيذ المشاريع الاستثمارية (المغربي،٢٠١٨: ٩).

١-١-أهمية التمويل

ويمكن ان نبين أهمية التمويل في داخل البيئة الاقتصادية من خلال ما يأتي (المغربي ،٢٠١٦: ٢٦):-

١- استغلال الموارد المتاحة غير المستغلة الموجودة في حوزة المؤسسة.

٢- مساهمة تلك الموارد في تسريع المشاريع المعطلة وأنشاء مشاريع جديدة، فضلا عن توفير المعدات الإنتاجية الحديثة وتوطين التكنولوجيا لمواكبة التطورات في مجال الإنتاج، وهذا ما يعزز من معدلات النمو الاقتصادي الذي ينعكس بشكل مباشر على حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي.

٣- الترابط بين المؤسسات المالية عند الحاجة، فالبعض منها ترى في التمويل النافذة الوحيدة للخروج من العجز المالي، في حين ترى مؤسسات أخرى في التمويل استغلالاً للسيولة الفائضة من اجل الحصول على مردودات مالية مستقبلية.

ويعد التمويل الشريان الحيوي الذي يمد جميع الوحدات الاقتصادية بالأموال اللازمة لدعم الاستثمارات ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والذي ينعكس على مستوى معيشة الفرد والمجتمع، فاذا كان الاستثمار بمفهومه البسيط استخدام الأموال للحصول على مردودات إيجابية مستقبلية، فان التمويل يعد الضرورة اللازمة للقيام بالعمليات الاستثمارية، اذ ان رأس المال هو أحد اهم عناصر الإنتاج الاربعة (شاهين،٢٠١٧ :٣٢).

١-٢- مصادر التمويل: يمكن تقسيم مصادر التمويل بحسب المصدر الى نوعين ذاتي (داخلي) او غير ذاتي (خارجي).

١-٢-١- التمويل داخلي، ويشمل راس المال المساهم من قبل أصحاب الشركة او استخدام جزء من الإيرادات في عملية التمويل لتوسيع الاستثمار او إقامة مشاريع جديدة وفق ما يراه مجلس إدارة الشركة، بمعنى التعامل مع راس المال والأرباح المتحققة في عملية التمويل (المغربي ،٢٠١٦ :٢١)، إذ يمثل تمويل المؤسسة نفسها

بنفسها من خلال العمليات الجارية والوفرة المالية المتحققة منها والتي تظهر بصورة أرباح محتجزة وغير موزعة (شاهين، ٢٠١٧: ٣٥).

١-٢-٢- التمويل الخارجي، هناك نوعان من طرق التمويل الخارجي، فإما ان يكون بصورة مباشرة بين المقرض والمقترض أي لقاء وحدات العجز المالي مع وحدات الفائض المالي بصورة مباشرة دون تدخل وسيط فيما بينهم، وهذا النوع يحتاج إلى توفر شروط عقد تلبي رغبات الطرفين من حيث حجم الأموال والمدة والعائد المطلوب (حمزة، ٢٠١٥: ٦٦)، وهنا يستغني عن الواسطة المالية بين الطرفين، إذا تكون مواجهة وحدات الفائض المالي مع وحدات العجز المالي (شاهين ، ٢٠١٧: ٣٧)، والشكل (١) يبين الية عمل التمويل الخارجي المباشر.

شكل (١) الية عمل التمويل الخارجي المباشر

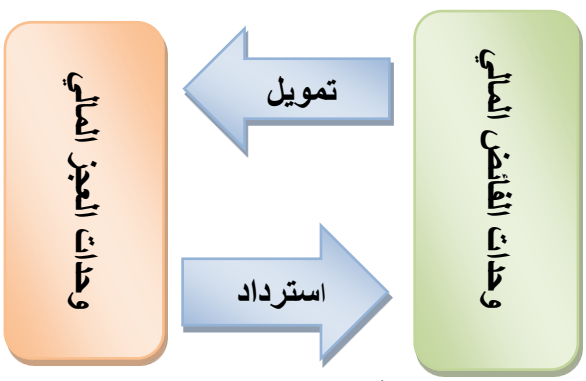

المصدر من أعداد الباحث في ضواء ما تقدم

اما النوع الثاني من التمويل الخارجي، فهو التمويل غير المباشر والذي يتمثل في الوساطة المالية بين المقرض والمقترض باختلاف مسمياتها وطبيعة عملها، اذا تتكفل المؤسسات المالية الوسيطة بإدارة الفوائض المالية وتوجيهها نحو قطاعات العجز المالي من خلال تجميع المدخرات الخاصة بالأفراد والمؤسسات وتوجيهها بصورة قروض الى اطراف أخرى، وفي هذا النوع لا يلتقي طرفي الصفقة بصورة مباشرة، اذا تكون المؤسسات المالية الوسيطة بمثابة الممر الأمن لتدفق تلك الأموال (الاميري،٢٠١٩: ١٢٦)، اذا يحجم الكثير من أصحاب المدخرات بمختلف تصنيفاتهم افردا أو مؤسسات عن

التمويل المباشر لعدة أسباب، منها الخوف من نتائج هذا الاستثمار او عدم الثقة، فضلا عن المخاطرة المختلفة التي ترافق هذا النوع من التمويل، ومن ابرز فوائد المؤسسات المالية الوسيطة والأسواق المالية هي كسر حاجز الاكتناز والتحول الى توظيف المدخرات (شاهين ،٢٠١٧: ٣٩)، والشكل (٢) يبين الية عمل التمويل الخارجي غير المباشر.

الشكل (٢) الية عمل التمويل الخارجي غير المباشر

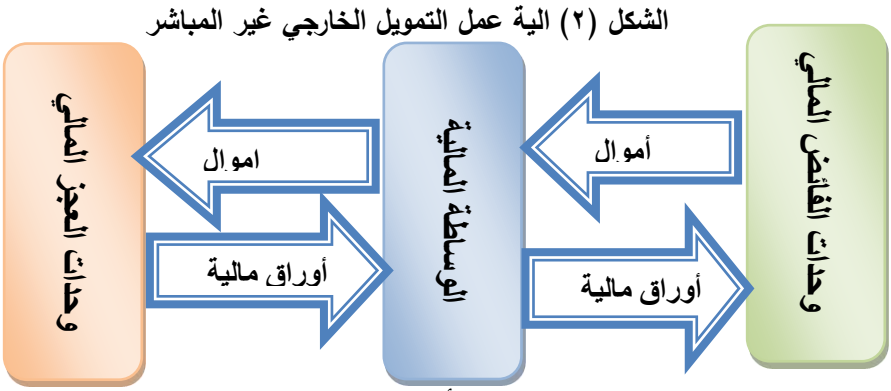

المصدر: **المصدر من أعداد الباحث في ضواء ما تقدم**

اما بالنسبة لمصادر التمويل الخاصة بالتمويل الداخلي والخارجي، فأن التمويل الداخلي يتكون من رأس المال التأسيسي والارباح المحتجزة والاحتياطيات المالية، في حين تتضمن مصادر التمويل الخارجي كل من القروض المباشرة والسندات المطروحة والائتمان المتحصل من مصادر مختلفة، والشكل (٣) يبين مصادر التمويل الداخلي والتمويل الخارجي.

الشكل (٣) يبين مصادر التمويل الداخلي والتمويل الخارجي

المصدر: المصدر من أعداد الباحث

في ضوء ما تقدم تعد مصادر التمويل الخارجي من اهم المصادر التي تعتمدعليها اغلب الشركات، وتختلف هذه المؤسسات فمنها المؤسسات المالية غير المصرفية والمؤسسات المصرفية وكل نوع منها يقدم خدمات تختلف عن الاخر، اذا ان المؤسسات المصرفية أيضا تقدم خدمات متنوعة ،فالمصارف التجارية تقدم خدمات تختلف بطبيعتها عن ما تقدمه المصارف الشاملة، كذلك من حيث مدة التمويل تختلف عن ما تقدمة بنوك الاستثمار، وهذا الحال يمتد للمؤسسات غير المصرفية، اذا منها يتخصص بالاستثمار في الأوراق المالية وأخرى في مجال العقارات والبناء ومؤسسات مالية تهتم بالتامين ومؤسسات التمويل وصناديق الاستثمار (جميل،٢٠١٧ :٩)، الا ان هذه المؤسسات لاسيما في الدول النامية تحتاج الكثير من العمل لتطوير إمكانياتها من اجل الوصول لجميع القطاعات الاقتصادية وقادرة على تجميع المدخرات وتوفير السيولة المطلوبة وأدوات الدفع الازمة لعمليات تمويل التنمية الاقتصادية (زيان،مصطيفى،٢٠١٥: ١٢٢) ويمكن ان نصنف أشكال التمويل حسب الاستخدام الى ما يأتي (المغربي ،٢٠٢٠:٢٣):-

١- التمويل التشغيلي، وهي تلك الأموال اللازمة لتمويل العمليات الإنتاجية او التجارية، وترصد تلك الأموال لمواجهة نفقات او متطلبات تتعلق بالاستفادة القصوى منها، وغالبا ما تتعلق هذه العمليات بالإنفاق الجاري.

٢- التمويل الاستثماري، وهي تلك الأموال اللازمة لتكوين او أنشاء مشاريع جديدة او التوسع في خطوط إنتاجية مضافة تعمل على زيادة راس المال.

ولطالما أصبحت المؤسسات المالية هي اللاعب الأساسي في عملية التمويل، ويمكن ان نميز نوعين من هذه المؤسسات وكما يأتي (دحام، ٢٠١٣: ٤١): -

أ- المصارف: تطور العمل المصرفي ليشمل نشاطات غير مصرفية منها التامين وإدارة الممتلكات وانشطة مالية أخرى، وأصبحت تسوق الى نشاطها بصورة فعالة داخل البيئة التنافسية المالية، أضف الى ذلك نشاطها الأساسي في تجميع الودائع

ومنح القروض والاستثمار في الاوراق المالية لازلت الرائدة في إدارة هذا النشاط الذي اكسبها الكثير من الخبرة في تحقيق الأرباح وتقليل المخاطر من هذه الاستثمارات

ب- مؤسسات مالية غير مصرفية: وتقسم الى مجموعتين، وكما يأتي: -

- مؤسسات مالية تقبل الودائع، اذ انها لا تختلف عن المصارف في قبول الودائع، الا ان معظم هذه الودائع تكون ادخارية وليست تحت الطلب كما في المصارف التجارية، ومن امثلتها صناديق توفير البريد.
- مؤسسات غير ودائعية، هذه المؤسسات تقوم بجمع مصادر أموالها مقابل خدمات تقدمها، ومن ثم تقوم باستثمار هذه الاموال نحو استثمارات مختلفة ومنها (شركات التامين، صناديق الضمان الاجتماعي، صناديق الاستثمار المشتركة، صناديق التقاعد).

٢- مفهوم واهميه التنمية الاقتصادية

٢-١ - مفهوم التنمية الاقتصادية: تتمثل الخطوة الأولى في مفهوم التنمية الاقتصادية في التمييز بينها وبين النمو الاقتصادي، فالأخير يتعامل مع الاقتصاد كدالة تكون مدخلاتها عناصر الإنتاج الأربعة ومخرجاتها التغير الحاصل في الإنتاج والدخل، ألا ان مفهوم التنمية الاقتصادية تطور خلال العقود الأخيرة بشكل كبير، فبعد ان كان ينظر لها في الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي على انها معدل الزيادة الحاصلة في الدخل القومي وحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، تطور ليشمل جملة من الأهداف التنموية التي تحددت من قبل المؤسسات العالمية المنبثقة عن الأمم المتحدة، وانحسرت النظرة الضيقة التي كانت تستند الى المؤشرات الكمية، وبدأ استخدام المفهوم الذي يشمل أحداث تغيرات جذرية في المجتمع وتطوير القدرات والمهارات بمعدل يضمن التحسن المستمر في حياة الأفراد والمجتمعات بالصورة التي تنطوي على إشباع الحاجات البشرية المتجددة والمتعددة، وبما يحقق العدالة في توزيع العائدات والاستغلال الأمثل للموارد (Feldman،et ,al,2014:4)

٢-٢- تعريف التنمية الاقتصادية: يهتم الاقتصاد التقليدي بالدرجة الأولى بتخصيص الموارد الاقتصادية وتخفيض التكاليف الإنتاجية بشكل فعال، في حين تهتم التنمية الاقتصادية بمجالات أوسع من ذلك، كونها تتعامل مع متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعلى صعيد المؤسسات العامة والخاصة على حدٍ سواء، فمن أبرز المحاور التي تركز عليها التنمية الاقتصادية هي التحسينات المستمرة والواسعة النطاق في مستويات المعيشة للمجتمعات كافة ولاسيما الفقيرة منها، وبذلك فقد عرف F. Perraux التنمية الاقتصادية على انها (التنسيق بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من اجل تطوير وتعظيم قدرات الافراد على زيادة الإنتاج في مختلف القطاعات وتحسين مستوى المعيشة) (Perroux ,9:2010)

تبرز الحاجة الى تكوين منظور أساسي وتعريف عملي للتنمية الاقتصادية من اجل الاتفاق حول معايير موحدة للقياس يمكن من خلالها تحديد مسار الدول التي تحقق التنمية الاقتصادية فعلية دون أخرى، وعلى هذا الأساس يرى (Michael P. Todaro) بأن التنمية الاقتصادية هي (تحقيق معدلات نمو مستدامة لنصيب الفرد من الدخل القومي، وتمكين الدولة من توسيع انتاجها بمعدلات أسرع من النمو السكاني)، ويمكن التعويض عن حصة الفرد الواحد من الدخل القومي عبر قياس مستوى الرفاه الاقتصادي وحصة الفرد الواحد من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي يحصل عليها بموجب دخله النقدي، وهذا ما يعرف بالدخل الحقيقي. كما يمكن النظر الى التنمية الاقتصادية من خلال التغير في الهياكل الإنتاجية والتوظيف، كمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع قطاع الصناعة التحويلية والخدمات، فمن المعروف ان الاستراتيجيات الحديثة للتنمية الاقتصادية تركز على التحول نحو التصنيع السريع على حساب الإنتاج الزراعي والريفي، فضلا عن التقدم المحرز في مجال معالجة الفقر والبطالة وتحقيق المساواة (Smith & todaro,2014:16)

٢-٣- تمويل التنمية الاقتصادية: أدركت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ان تعبئة الموارد الكافية لدعم استراتيجية التنمية تشكل تحديا كبيرا امام تحقيق الأهداف التنموية المرسومة، وتعد مصادر التمويل الوطنية واحدة من أبرز اشكال التمويل التي تساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة والفعالة على المدى القصير، فضلا عن كونها تسمح باستغلال وإدارة التمويل بعيدا عن المخاطر المتعلقة بمشكلة المديونية وما يرافقها من معوقات سياسية واقتصادية مختلفة، الا ان العديد من الدول تعاني من نقص في الموارد المالية بالشكل الذي لا يكفي للقيام بالمهام الضرورية المطلوبة لإنجاز عملية التنمية الاقتصادية.

ان طبيعة النظام المالي تلعب دورا كبيرا في تمويل النفقات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، اذ ان النظام المالي يشكل وسيلة هامة لتوفير السلع والخدمات العامة ويضع حوافز لسلوك الجهات الفاعلة وتوجيهها نحو القطاعات التنموية، فضلا عن كونه يساهم بتحقيق العدالة والمساواة بين افراد المجتمع. ان النظام المالي الكفوء يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، وتشكل الضرائب واحدة من أبرز مصادر تمويل التنمية في معظم الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، الا ان تجنب الضريبة والتهرب منها لايزال يشكل عائقاً كبيرا أمام الجهود الهادفة الى تعبئة الموارد المحلية في جميع أنحاء العالم(UnitedNations,2019:31)

يعد الجهاز المصرفي أحد الجهات التي تزود قطاع الاعمال بالموارد المالية اللازمة لرفع الإنتاجية وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، اذ ان المصارف والمؤسسات المالية الأخرى تأخذ دور الوسيط بين من لديهم فائض من الأموال (المدخرين) والذين لديهم عجز في الأموال (المستثمرين) وتحويل الودائع المصرفية الى ائتمان، وتشكل الأنظمة المصرفية محور النشاط الاقتصادي واداته الفعالة في تحقيق التحولات الاقتصادية والوصول الى التنمية الاقتصادية (Quartey,2008:2).

ان الائتمان المصرفي هو قدرة البنوك التجارية على توفير الأموال للأفراد والحكومات على شكل قروض تساعد في انشاء وتوسيع نطاق الأعمال، اذ ان الشركات الصناعية تحصل على الأموال اللازمة لشراء المكائن والمعدات، كما يحصل المزارعون على الائتمان لشراء الأسمدة والمبيدات والبذور وانشاء الابنية اللازمة للعملية الإنتاجية، ويمكن للحكومة استغلال الائتمان المصرفي لتغطية النفقات الحكومية التي تعزز التنمية الاقتصادية، ويمكن للقطاع المصرفي ان يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال ما يأتي: – (Yakubu& Affoi ,2014:11)

أ– رفع كفاءة الأسواق المالية وعمليات الوساطة المالية.

ب– زيادة معدلات الادخارات الوطنية على مستوى الاقتصاد الكلي.

ج– تعزيز ثقافة الائتمان وتوفير الأطر القانونية من اجل ضمان حقوق المودعين.

٣–القطاع المصرفي

٣–١– نشاءة البنوك

تؤكد اغلب المعلومات المتوافرة ان إيطاليا هي اول الدول التي ظهرت فيها فكرة البنوك، وتأتي كلمة (Banks) من الطاولات التي كان يستخدمها الصاغة عند المرافئ التجارية للحصول على أكبر قدر من الودائع مقابل فوائد أفضل من تأمينها في أماكن لحفظ تلك الأموال دون الحصول على شيء من الفائدة، بل على العكس من ذلك كان يدفع مبالغ معينة لحراستها، يقابله رفع المبالغ المتاحة للإقراض مقابل دفع فوائد اقل من المقرضين او المرابين بصورة مباشرة. وتجدر الإشارة الى ان اول بنك ظهر بشكل منظم في مدينة البندقية عام ١١٥٧ واستمر هذا التطور الى القرن السابع عشر ليأخذ اشكال البنوك المنظمة التي دعمت مجالات الصناعة والتجارة في ذلك الوقت نتيجة حاجة المجتمع في ذلك الوقت (شاهين، ٢٠١٧: ٩٥).

وقد أنشئت فيما بعد بنوك في هولندا وفرنسا وإنكلترا لتغطي الحاجات والمتطلبات للوظائف المناط بها في بلدانها، ويرادف كلمة Banks عند الناس النقود الكثيرة، اما عند الاقتصاديون فتعني الائتمان والتمويل والازدهار، اذا تشير كلمة Banks الى

قبول الودائع ومنح القروض واتمام التعاملات المتعلقة بذلك (الدويني، ٢٠١٧: ٣٠)، وقد اعتمد مصرف نابولي لأول مرة الشيك كأحد أدوات نقل الأموال لحامله كنوع من أنواع الأوراق المالية، فيما استخدم مصرف البندقية الشيك بمثابة الكمبيالة، فيما اصدر بنك أمستردام الشيك باعتماده كنقود يمكن تداولها او نقلها بضمان خطي من المودع (الدوري والسامرائي، ٢٠١٣: ١٢).

ان دخول البنوك في عملية جديدة من خلال قبول المودعين بالإيصالات بدلا النقود للوفاء بالتزاماتهم قد اعطى مساحة أوسع للبنوك تكوين نقود مضافه جديدة للتدوير من خلال منح القروض والتسهيلات المصرفية والمعاملات المالية المتنوعة، وقد حررها هذا الامر من المتاجرة برؤوس أموالها نسبة الى حجم الودائع التي بعهدتها، وتعد تلك العملية من الوظائف المهمة داخل الاقتصاد والتي تعرف بتكوين او خلق النقود (العايب وخاري، ٢٠١٤: ٧)

وفي العصر الراهن ينظر الى البنوك على انها من المؤسسات المالية الأساسية التي تقبل الودائع بأنواعها الجارية والآجلة أي ما يكون منها تحت الطلب او تلك المحددة باجل معين، وتزاول عملية التمويل سواء كان داخليا او خارجي وخدمته بما يتناسب مع السياسة الاقتصادية والتنموية المستهدفة للدولة، الامر الذي يدعم الاقتصاد القومي من خلال دعم الاستمارات وانشاء المشاريع، والتي تلقي بظلالها على المجتمع بصورة عامة والافراد العاملين بصورة خاصة (الصيرفي، ٢٠١٣: ١٣)

وعبر هذه المتغيرات وجد المجتمع المكان الذي يستطيع ان يوفر لهم احتياجاتهم المالية سواء كان من جانب المودعين كأحد منافذ الحفظ والأمان على أموالهم او في جانب تشغيل تلك الأموال مقابل فوئد معلومة، يقابل ذلك المقترضين لتلك الأموال حسب احتياجاتهم للقيام بالتمويل المالي لأعمالها سواء كانت الاعمال الانية منها او المستقبلية، اذ تساهم كل تلك الوساطة المالية في تشجيع الاستثمار والمساهمة الفعالة في اعمال التنمية داخل المجتمع ضمن نظام اقتصادي وتنموي مخطط وبذلك

تعد البنوك احد اهم المرتكزات الأساسية داخل النظام المالي للبلد في تحقيق التوازن المالي من خلال السياسة الاقتصادية عبر السياسات المالية والنقدية.

شكل (٤) مبسط دور البنوك التجارية في التوسط بين المقرضين والمقترضين

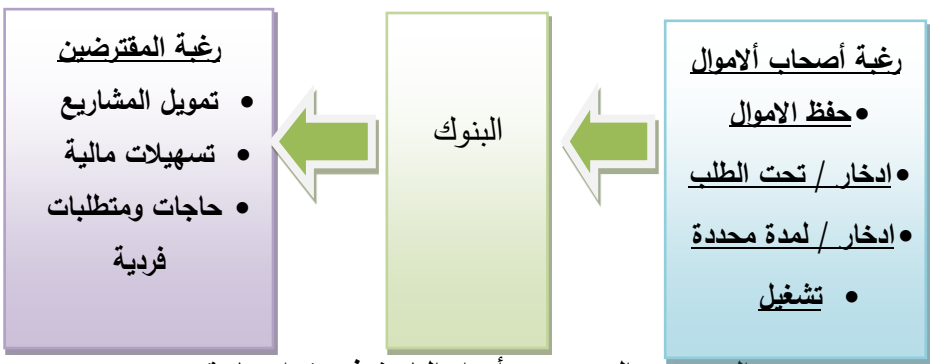

المصدر: المصدر من أعداد الباحث في ضواء ما تقدم

٣-٢- أنواع البنوك

تصنف البنوك حسب الدور والوظيفة التي تقوم بها، ويعد البنك المركزي في جميع الدول هو الأساس والمظلة الكبرى التي تعمل تحتها البنوك الأخرى، وماعدا ذلك تعمل المصارف في مجالات اقتصادية متنوعة، فتارة تكون متخصص في قطاع انتاجي محدد دون غيره، وتارة أخرى تتنوع في قطاعاتها ويمكن تقسيم أنواع المصارف الى ما يأتي: -

٣-٢-١- البنك المركزي، يعد البنك المركزي اعلى سلطة او وكالة مالية في البلد التي تمتلك الوظائف المهمة في مجال السياسة النقدية من خلال مراقبة وعمل النظام المالي وتتحكم بالمعروض النقدي وتعزيز الأداء الكلي للاقتصاد، وهو لا يتعامل مباشرة مع الجمهور، وانما من خلال المصارف الحكومية او التجارية، وعبر ادواته يمكن التحكم بالسياسة النقدية الأساسية داخل الاقتصاد بالطريقة التي تناسب التوجه الاقتصادي والتنموي للاقتصاد الوطني (Rose&Milton,2008,355)، ولطالما امتلك البنك المركزي احتكار اصدار العملة، فهو يعمل على اقصى منفعة اقتصادية يمكن ان يحققها، بالإضافة انه الملاذ الأخير لجميع البنوك كونه المسؤول عن تنظيم

ومراقبة عمل تلك البنوك وتخضع لكل القوانين واللوائح الصادرة من لدنه، ومن بين تلك الأدوار هو التحكم بالائتمان بما يتناسب مع المتطلبات الاقتصادية للبلد وتحقيق السياسة النقدية المرغوب بها (mathur,2001,256).

ويعد الهدف الأهم للبنك المركزي هو الحفاظ على نظام مالي ومصرفي سليم، اذ عن طريق هذه القطاعات يستطيع تنفيذ سياسته النقدية عن طريق الأدوات التي يملكها بصوره اكثر فعالية، ويساعد تنظيم هذه القطاعات أيضا في تجنب ازمات السيولة الناجمة عن التغيرات الاقتصادية المفاجئة، ويسلك البنك المركزي عدة خطوات لتحقيق ذلك، كالأشراف والمراقبة على المصارف والمؤسسات المالية التي تخضع لسلطته القانونية، وإعادة النظر في كمية وحجم الأصول المطلوب حيازتها وراس المال التأسيسي، كذلك التحقق والتتبع من الالتزام بالقوانين والتشريعات الصادرة من السلطة النقدية (Rose& Milton,2008:373)

٣-٢-٢- المصارف التجارية، تعمل المصارف التجارية على تجميع مدخرات الزبائن بصورة ودائع بمختلف انواعها، وتسمح لزبائنها بان تكون تلك الودائع تحت الطلب عن طريق الشيكات التي تكون قابله للسحب عن طريق صاحب الوديعة او شخص اخر يتم تحرير الشيك باسمه، وبالتالي هي جزء مهم من عملية عرض النقد ضمن عمل المؤسسات المالية، ومن خلال تكوين ودائع جارية تحت الطلب عبر الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة فأنها تساهم بصورة كبيره في توليد ودائع تحت الطلب تضاف الى المعروض النقدي، اذا تعد تلك الودائع جزء من المعروض النقدي (عبد الباقي ،٢٠١٦: ١٣٨).

ويختلف البنك التجاري عن باقي المؤسسات المالية الاخرى وسماسرة الأوراق المالية التي تعمل في بيع وشراء الاوراق المالية في الوساطة المالية، إذا يعمل البنك التجاري كوسيط بين المودعين والمقترضين، الا ان ما يميز عمله بقبوله جميع الودائع ووضعها تحت الطلب او بإشعار، وفي الجانب الاخر يمنح القروض للراغبين بذلك،

ومن خلال إدارة الائتمان يعظم المصرف التجاري من أرباحه (Wiley& ،2005:1 Ltd). وهنالك مصادر متنوعة لتمويل البنوك التجارية، أبرزها ما يأتي:

٣-٢-٢-١-حقوق الملكية (رأس المال والاحتياطيات) ويتمثل براس المال والمبالغ المدفوعة عند التأسيس من قبل المساهمين، اذ يعد هذا المبلغ هو اللبنة الأساسية في عمل البنوك، وتكون حصة المساهمين بمقدار الأسهم الممتلكة نسبة الى الأسهم الكلية (Rose and Hudgins,2005:117)، أما الاحتياطيات فهي ما استقطعه المصرف من الأرباح وتتكون من الاحتياطي الإجباري او ما يسمى بالاحتياطي القانوني وفقا لقواعد وقوانين البنك المركزي، واحتياطي اختياري يجمعه المصرف لغايات متنوعة منها رفع الثقة للمتعاملين مع البنك، ويطلق على رأس المال المدفوع والاحتياطيات بالحسابات الرأسمالية التي يتم عن طريقها تغطية الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف ولضمان حقوق المودعين(اللوزي وآخرون،١٩٩٧،ص٨٦).

٣-٢-٢-٢-الودائع، تعد الودائع بأنواعها هي المرتكز الأساس والرافعة المالية الأهم في عمل البنوك التجارية، وتقسم الودائع الى عدة أنواع وكما يأتي: -

- ✓ الودائع الجارية: وما تسمى ودائع الحساب الجاري، إذا تكون متاحة بالسحب لحائزيها دون اشعار مسبق، وعادة ما تكون حركة هذه الودائع كبيره كون استخدمها بصورة يومية مقارنة بالودائع الأخرى (إسماعيل، ٢٠١٩: ١١٥)، وغالبا ما يتم السحب من هذه الودائع عن طريق الشيكات والتي تكون قابله للتداول في المعاملات المالية، وفي الاعم الاغلب ان هذه الودائع لا تلزم البنك التجاري بدفع أي فائدة لمودعيها (Mishkin&Eakins,2015:392).
- ✓ الودائع الآجلة: ويتم تثبيت موعد استحقاقها بين المودع والمصرف حسب الاتفاق، وتكون على نوعين الأول ودائع لأجل يتم تثبيت موعد استحقاقها محدد بين المودع والمصرف والثاني ودائع بإشعار وهي أن يخطر المودع المصرف بالسحب قبل وقت مناسب من تاريخ السحب (اللوزي وآخرون،١٩٩٧،ص٨٦).
- ✓ ودائع التوفير: وتعد الأكثر شيوعا من بين النوعين الاخرين، إذا تحمل فائدة شهريه او نصف سنوية او سنوية، كما انها غير قابله للتداول مثل الشيكات، إذ يفترض حضور

صاحب الوديعة للسحب بصورة كشف حساب او دفتر حسابات يحتفظ به صاحب الحساب (Mishkin&Eakins,2015:392)، ويحمل هذا النوع من الودائع سعر فائدة أقل مما هو مدفوع إلى ودائع لأجل (Rose & Hudgins,2005: 115).

٣-٢-٢-٣-الاقتراض من البنك المركزي او المصارف الأخرى، عندما تعجز موارد المصرف الذاتية من تمويل عملياتها تلجأ إلى الاقتراض من المصارف الأخرى أو البنك المركزي (أللوزي وآخرون،١٩٩٧،ص٨٦)، وقد يعود سبب اقتراض البنوك الى أسباب متنوعة منها (Imf,2012:39): -

- ✓ انخفاض نسبة السيولة الى الأصول.
- ✓ ارتفاع نسبة تمويل قصير الاجل كالحسابات الجارية واتفاقية إعادة الشراء الى مجموع الودائع.
- ✓ ارتفاع نسبة الإقراض طويل الاجل بنسبة كبيره الى اجمالي الودائع وصعوبة تحويله الى سيولة بصورة سريعة.
- ✓ انخفاض نسبة راس المال.

ويمكن توضيح الية عمل البنوك التجارية وهيكل الموجودات والمطلوبات من خلال الشكل (٥) الذي يبين مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك التجارية

شكل (٥) مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك التجارية

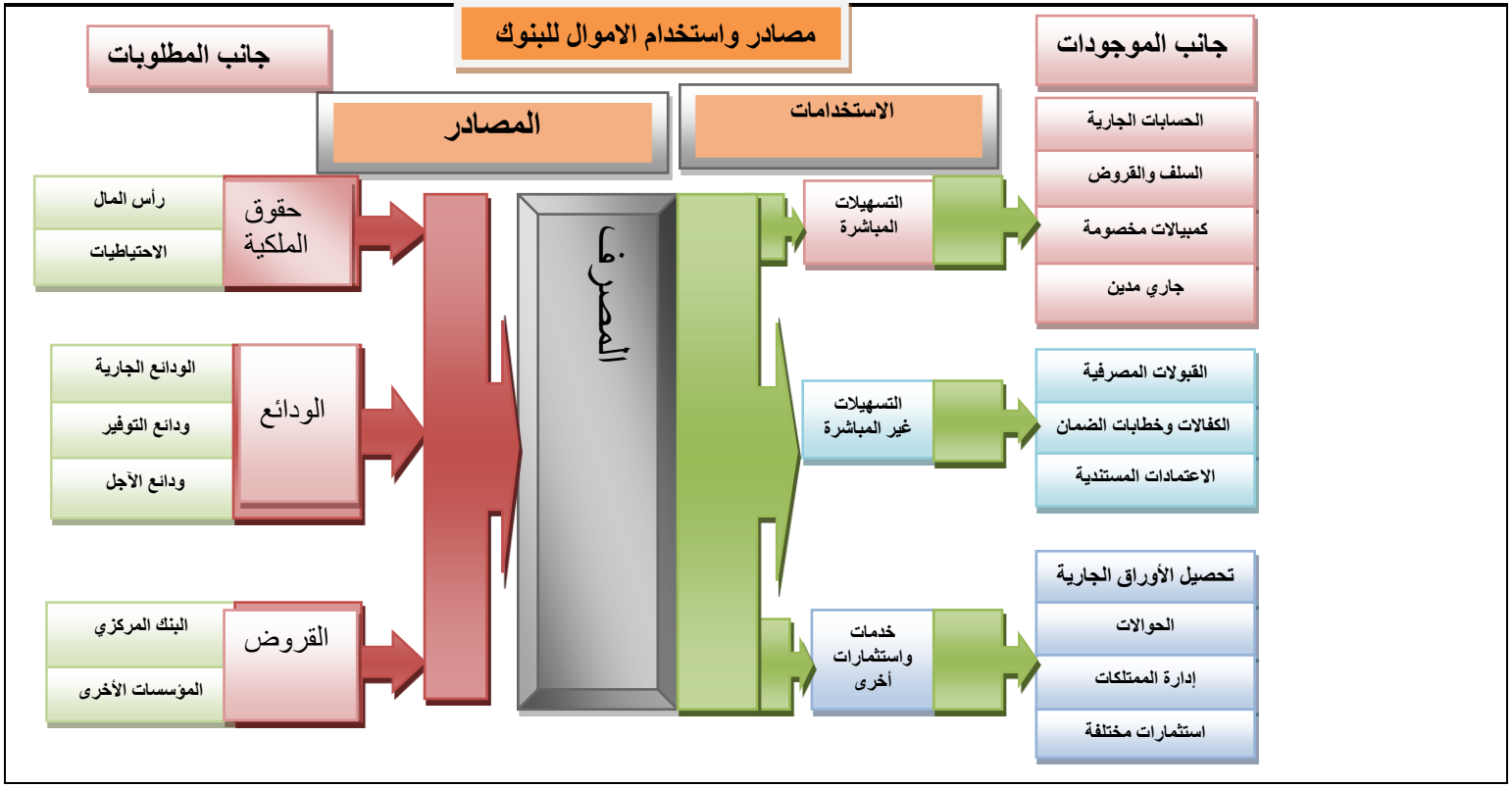

المصدر: من اعداد الباحث

٣-٢-٢-٤-استخدامات الاموال المتاحة للبنوك التجارية، تمثل الاستخدامات الجانب الاستثماري والتشغيلي للمصرف والتي من خلال ادارتها يستطيع الحصول على الأرباح واستدامة عمله في بيئة الأعمال المالية ومنها ما يأتي: -

- الاستخدامات المباشرة (القروض والسلف)، ويعد هذا النشاط من ابرز مهام البنوك التجارية والمصدر الأساس للإيرادات المتحصلة، فمن خلاله ينقل الائتمان ما بين مصادر الاموال الى المقترضين، اذا يقوم البنك بتجميع الأموال من مصادر متنوعة، واقراضها الى سوق الطلب على الأموال، وهنا يقوم البنك بوضع الشروط الازمة لضمان استرداد القروض وضمان الإيفاء بالتسديد في المواعيد المحددة، اذ ان البنك التجاري هو المسؤول عن مصادر الأموال امام أصحابها (Welch,2009,551)، وتستحوذ القروض والسلف الحيز الأكبر في اعمال البنوك، اذا يضع البنك هذه النافذة من اولويات نشاطه المصرفي، وتنقسم تلك القروض الى قروض قصيرة لا تتجاوز عام والقروض طويلة الاجل كالقروض العقارية التي قد تمدد لأكثر من عشر سنوات وتسمى قروض طويلة الاجل، كما ان هنالك قروض استهلاكية الذي تمتد ما بين ستة اشهر الى أربعة سنوات (حامد،٢٠١٧: ٢٠).
- استخدامات غير مباشرة (التسهيلات المصرفية والاستثمارات)، يعمل المصرف على مساعدة زبائنه في تيسير الاعمال المالية، وهي ضمن متطلبات او احتياجات الزبائن، اذ يكون البنك هو الملاذ الوحيد لتلبية تلك الاحتياجات وتتمثل بالقبولات المصرفية والكفالات وخطابات الضمان والاعتمادات المستنديه، وخدمات واستثمارات أخرى وتتمثل بتحصيل الأوراق التجارية و الحوالات وتأجير خزائن آمنة وخدمة الأوراق المالية وإدارة ممتلكات الزبائن، وفي جميع تلك العمليات المالية يستحصل البنك رسوم وعمولات او ما تسمى عمليات خارج الميزانية اذا تكون عبارة عن خدمات دون ان يدخل الائتمان طرف في العملية (عبد الله والطراد، ٢٠٠٦، ص٢٨).

٣-٢-٣- المصارف المتخصصة، وهي مصارف تتخصص بمنح الائتمان لقطاعات معينة، وهي لا تشابه عمل ونشاط البنوك التجارية، إذا ينصب نشاطها حول قطاع

معين مثل القطاع الزراعي او الصناعي او الإسكان، وفي ضل التطور الحديث لمفهوم الصيرفة، بدأت توسع من اعمالها المصرفية ولم تعد تحدد نشاطها بقطاع معين (الشمري ،٢٠١١: ٣٦).

٣-٢-٤- المصارف الإسلامية، وهي مصارف تخضع جميع تعاملاتها الى مبادئ الشريعة الإسلامية في عمليات الوساطة المالية من حيث المشاركة بالربح والخسارة مع المتعاملين معها (البلتاجي، ٢٠١٢ :٩)، إذ تقدم المصارف الإسلامية جميع الخدمات التي تقدمه المؤسسات المالية الأخرى الا انها تختلف في طبيعة التعامل من حيث التقيد بالضوابط الشرعية لجميع الخدمات المالية المقدمة وحجب مصطلح ومفهوم الفائدة في التعاملات المالية المقدمة (شحاتة، ٢٠٠٩: ٣١).

٤- تحليل دور الجهاز المصرفي العراقي في تمويل التنمية

٤-١- تطور الجهاز المصرفي العراقي

بدأت الصناعة المصرفية في العراق عام 1892 بافتتاح أول مصرف تجاري في العراق والذي كان مصرفا أجنبيا، اذا تم افتتاح فرع المصرف العثماني في بغداد، ومن ثم تلى ذلك بعدة سنوات افتتاح البنك الشرقي (البريطاني) في بغداد عام 1912، وقد احتكرت المصارف الأجنبية الساحة المصرفية العراقية في ذلك الحين، وكان جل عملها ينصب على تمويل قصير الأجل للأعمال التجارية، لاسيما تلك التي تنصب على استيراد البضائع من بلاد تلك المصارف، هادفة بذلك تحقيق اعلى أرباح ممكنه باقل الخسائر (الاميري، ٢٠١٩: ٦٤)، وشهد عام ١٩٣٥ تأسيس أول مصرف عراقي حكومي (المصرف الزراعي الصناعي) تلبية لحاجة ومتطلبات القطاع الزراعي والصناعي بتمويل متوسط وطويل الأجل، والذي انشطر عام ١٩٤٠ إلى مصرفين متخصصين المصرف الزراعي والمصرف الصناعي ليمارس كل فرع اختصاصه في القطاع الموكل به، وتزامنت تلك المرحلة مع تأسيس مصرف حكومي ذو طابع تجاري وهو مصرف الرافدين عام ١٩٤١، وفي عام ١٩٤٨ تم تأسيس المصرف العقاري لتمويل عملية الائتمان العقاري، وجاء عام ١٩٤٧ ليشهد تأسيس البنك الوطني العراقي الذي تغيرت تسميته فيما بعد إلى البنك المركزي العراقي عام ١٩٥٦، اذا أنيطت به مهمة إصدار

العملة والتسويات المالية الخارجية، فضلا عن كونه بنك الحكومة والأعمال المالية التي تقع على عاتق للدولة بصورة عامة (الشمري، ٢٠١٨: ١١٦).

لقد احتكر مصرف الرافدين كافة الأعمال التجارية في العراق بالإضافة إلى المصرف الصناعي والزراعي والعقاري، وفي عام ١٩٨٨ تم تأسيس مصرف الرشيد وهو مصرف تجاري حكومي، وتلي ذلك تأسيس أول مصرف اسلامي وهو المصرف العراقي الإسلامي عام ١٩٩٢، وبلغ عدد المصارف الخاصة ١٦ مصرفا عام ٢٠٠٣ (احمد، ٢٠١٦: ١٢٨) وفي عام ٢٠١٨ أصبح الجهاز المصرفي العراقي يتكون من ٧١ مصرفاً، منها ٧ مصارف حكومية والأخرى خاصة محلية أو اجنبيه، تتوزع بين حكومي وخاص بواقع ٤٣ مصرف تجاري، و٣ متخصصة، و٢٥ مصرف إسلامي (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٨، ٣).

الشكل (٦) هيكل الجهاز المصرفي العراقي

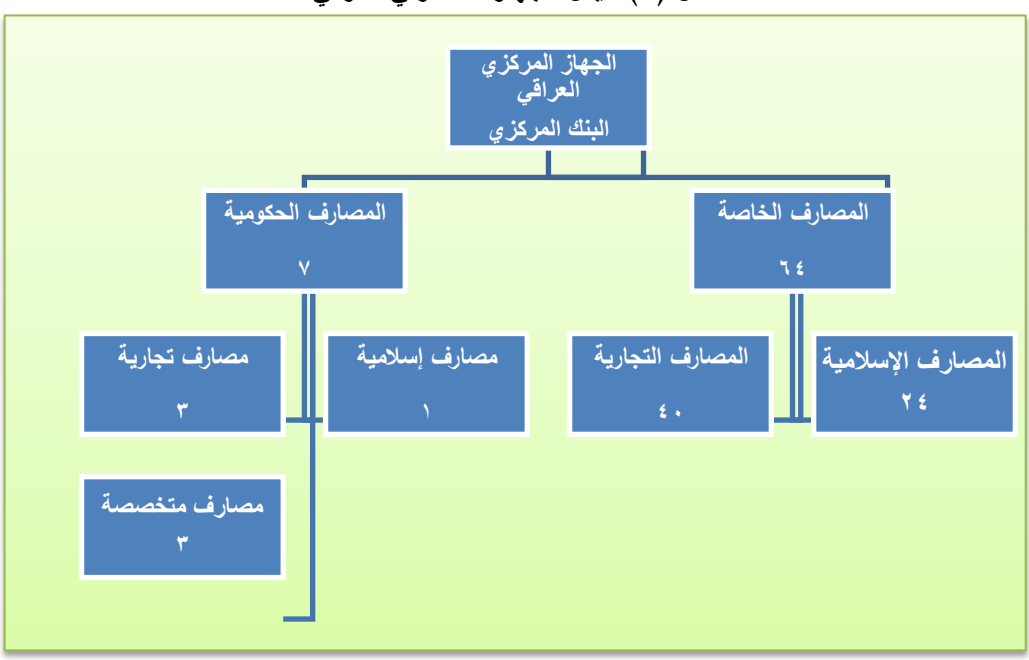

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على نشرات البنك المركزي العراقي

٤-٢- مؤشرات كفاءة الجهاز المصرفي العراقي

هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم كفاءة أداء الجهاز المصرفي،

وتختلف هذه المؤشرات بحسب الهيكل الاقتصادي للدولة، من جانب وبحسب مستوى النشاط الاقتصادي من جانب اخر، ويمكن تلخيص أبرز هذه المؤشرات بما يأتي: –

٤-٢-١- حجم الودائع: تعد قدرة المصارف على استقطاب وتجميع المدخرات أو الودائع بمختلف أنواعها الجارية والتوفير أو الآجلة من المؤشرات المهمة على قدرة البنوك في كسب ثقة المتعاملين معه كذلك يعد المصدر الأساس في الأعمال الائتمانية التي يقوم بها، والجدول (١) يبين حجم الودائع المصرفية للقطاع الحكومي والخاص في المصارف العراقية

جدول(١)

حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي العراقي ٢٠٠٥- ٢٠١٩ (مليون دينار)

ت	السنة	الودائع الكلية	الودائع الحكومية	الحكومي / الكلي	القطاع الخاص	الخاص / الحكومي	المؤسسات العامة	المؤسسات / الكلي
1	2005	10,769,995	5,955,286	0.55	3,689,917	0.34	1,124,792	0.10
2	2006	16,928,295	9,593,382	0.57	4,751,249	0.28	2,583,664	0.15
3	2007	26,188,926	14,084,774	0.54	9,402,538	0.36	2,701,614	0.10
4	2008	34,525,448	17,076,748	0.49	11,616,160	0.34	5,832,540	0.17
5	2009	38,583,086	14,445,735	0.37	12,686,827	0.33	11,450,524	0.30
6	2010	47,947,232	11,655,893	0.24	13,711,185	0.29	22,580,154	0.47
7	2011	56,157,180	11,504,539	0.20	18,199,698	0.32	26,452,943	0.47
8	2012	62,005,935	16,410,670	0.26	21,115,540	0.34	24,479,725	0.39
9	2013	68,855,487	15,450,468	0.22	24,450,014	0.36	28,955,005	0.42
10	2014	74,073,336	18,189,050	0.25	24,702,632	0.33	31,181,654	0.42
11	2015	64,344,061	15,085,561	0.23	23,636,904	0.37	25,621,596	0.40
12	2016	62,398,733	14,270,361	0.23	23,708,420	0.38	24,419,952	0.39
13	2017	67,048,631	14,804,965	0.22	26,093,354	0.39	26,150,312	0.39

14	2018	76,893,927	22,272,569	0.29	27,364,385	0.36	27,256,973	0.35
15	2019	81,702,027	25,693,107	0.31	30,088,462	0.37	25,920,458	0.32

- الأرقام تشير الى نهاية السنة المالية
- المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة

نلاحظ من الجدول (١) أن أجمالي الودائع بلغ اعلى مقدار في عام ٢٠١٩ اذا سجل حوالي ٨٢ ترليون دينار عراقي ويعود ذلك إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص والمؤسسات العامة بنسبة كبيرة قياسا إلى القطاع الحكومي، والذي شكل على التوالي ٣١% حكومي ٣٧% خاص ٣٢% مؤسساتي، مقارنة بالسنة الأساس ٢٠٠٥، وتشكل اغلب الودائع الحكومية انعكاس للأنفاق الحكومي مع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية، فضلا عن تذبذب أسعار النفط الذي يشكل اكثر من ٩٠% من إيرادات الموازنة العامة، ومن الملاحظ في السنوات الأخيرة ارتفاع نسبة الودائع غير الحكومية بصورة واضحة وهذا يعكس نمو وتطور الاستقرار الاقتصادي وانعكاسه على دخول الأفراد، ويؤشر أيضا على ارتفاع ثقة وثقافة التعامل المصرفي لدى الأفراد والوحدات الاقتصادية وتوجه العمليات الاقتصادية بصورة عامه نحو التعاملات المالية الحديثة، ومن بينها ما هو طوعي في حفظ تلك الودائع المصحوبة بمنفعة أو تسهيل التعاملات المالية مع الأخرين، كذلك ما هو إجباري في بعض العمليات التي تحتاج إلى ضمانات أو تعهدات مالية وتوسط المصارف في تلك العمليات.

٤-٢-٢- حجم الائتمان الممنوح: يبرز هذا المؤشر قدرة المصارف على توفير الائتمان المطلوب للقطاع العام والخاص بمختلف أنواعه من اجل تغطية التعاملات المالية مع الأخرين والجدول (٢) يبين حجم الائتمان المقدم من قبل البنوك التجارية للقطاعات العاملة ضمن الاقتصاد العراقي

جدول (٢) الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية ٢٠٠٥– ٢٠١٩

(مليون دينار)

ت	السنة	أجمالي الائتمان المقدم	الائتمان النقدي الحكومي المركزية	الحكومي / الكلي	الائتمان نقدي خاص	الخاص / الكلي	ائتمان نقدي قطاع عام	العام / الكلي
1	2005	1,717,450	135,754	0.079	950,287	0.553	631,409	0.368
2	2006	2,664,898	24,445	0.009	1,881,014	0.706	759,439	0.285
3	2007	3,459,020	16,595	0.005	2,387,433	0.69	1,054,992	0.305
4	2008	4,597,059	43,376	0.009	3978301	0.865	575,382	0.125
5	2009	5,690,062	399,389	0.070	4646167	0.817	644,506	0.113
6	2010	11,721,535	2,308,382	0.197	8527131	0.727	886,022	0.076
7	2011	20,353,139	7,349,951	0.361	11365371	0.558	1,637,817	0.080
8	2012	28,438,688	7,668,063	0.270	14650102	0.515	6,120,523	0.215
9	2013	29,952,012	6,377,684	0.213	16947533	0.566	6,626,795	0.221
10	2014	34,123,067	8,367,709	0.245	17745141	0.520	8,010,217	0.235
11	2015	36,752,686	10,879,901	0.296	18070058	0.492	7,802,727	0.212
12	2016	37,180,123	11,615,969	0.312	18180970	0.489	7,383,184	0.199
13	2017	37,952,829	11,279,281	0.297	19452293	0.513	7,221,255	0.190
14	2018	38,486,947	15,595,379	0.405	20216073	0.525	2,675,495	0.070
15	2019	42,052,511	18,355,430	0.436	21042213	0.500	2,654,868	0.063

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة

نلاحظ من الجدول (٢) أن القطاع الخاص استحوذ على النسبة الأعلى من أجمالي الائتمان الممنوح بالرغم من انخفاضه التدريجي طيلة فترة الدراسة وهذا يؤكد رغبة المصارف في تفعيل دور النشاط الخاص من خلال منحه اعلى نسبة من الائتمان، بالإضافة إلى توجهه السياسة الاقتصادية في البلد إلى اقتصاد السوق بنسبة عالية، الأمر الذي دفع القطاع الخاص للحاجة للمزيد من الائتمان للقيام بأعماله سواء بدافع المنافسة أو الاستمرارية في سوق العمل، وكلا الحالتين هما عامل نمو وتطور اقتصادي، كما نلاحظ ارتفاع الائتمان الحكومي بصورة تدريجية طول مدة الدراسة وهو يعكس قدرة المصارف المحلية في تلبية المتطلبات المصرفية للقطاع الحكومي، الأمر الذي يشير إلى أن هذه المصارف بدأت تأخذ الطريق الصحيح في مواكبة المصارف العالمية الأخرى ودخولها ضمن دائرة التعامل المالي والمنافسة، والأمر لا يبتعد كثيرا

عن المؤسسات العامة التي شهدت تذبذب طيلة مدة الدراسة ألا ان السنوات الأخيرة انخفض الائتمان بشكل واضح نتيجة ارتباط تلك المؤسسات العامة وأعمالها بالظروف الاقتصادية، لاسيما بعد تذبذب اسعر النفط وانعكاسه على موازنة العامة.

٤-٢-٣- **نسبة النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي:** تختلف هذه النسبة من بلد لآخر في قياس العمق المالي، ففي بعض البلدان يستخدم (M2,M3) / الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة الأصول الأقل سيولة، فيما تستخدم الدول الأكثر تطور في ظل الهندسة المالية الحديثة (M3,M4) / الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة التطور المالي لديها، وكلما انخفض النوع الأول كلما افرز عن أدوات مالية جديدة في التعاملات المالية ويسمى هذا المؤشر درجة العمق المالي.

جدول رقم(٣) يوضح نسبة أجمالي النقد m2 الى الناتج المحلي الإجمالي العراقي (مليون دينار)

ت	السنوات	M2	GDP	النسبة
1	2005	14,684,000	73,533,598.60	0.20
2	2006	21,080,000	95,587,954.80	0.22
3	2007	26,956,076	111,455,813.40	0.24
4	2008	34,919,675	157,026,062	0.22
5	2009	45,437,918	130,643,200	0.35
6	2010	60,386,086	162,064,566	0.37
7	2011	72,177,951	217,327,107	0.33
8	2012	77,187,497	254,225,491	0.30
9	2013	89,512,076	273,587,529	0.33
10	2014	92,988,876	266,332,655	0.35
11	2015	84,527,272	194,680,972	0.43
12	2016	90,466,370	196,924,142	0.46
13	2017	92,857,047	225,722,376	0.41
14	2018	95,390,725	251,064,480	0.38
15	2019	103,440,475	262,917,150	0.39

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة

من خلال تحليل الجدول (٣) يتضح اقتصار التعامل المالي على الأدوات التقليدية وعدم تنوعها، وهذا يدل على ان الأفراد والمجتمع إضافة إلى الصناعة المصرفية لم

ترتقي إلى الأدوات المالية الحديثة كما في الدول ذات العمق المالي الواسع، وهذا لا ينفي ان العمق المالي في ظل الظروف التي يمر بها البلد هي نوعا ما جيدة.

٤-٢-٤- نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي: ويعكس لنا هذا المؤشر الكمية الفعلية من الائتمان الموجهة نحو الاستثمار، وهو يعكس الوساطة المالية التي تقدمها المؤسسات المالية لاسيما المصارف إلى القطاع الخاص والذي بدوره ينقلها إلى القطاع الحقيقي أو المالي داخل الاقتصاد، اذا يوضح الجدول (٤) ذلك ان هذه النسبة تتصاعد طيلة مدة الدراسة وبالتالي وهذا يدل على زيادة وتنوع الخدمات المصرفية للقطاع الخاص وعلى الرغم من ان النسبة ضعيفة، مما يستوجب الكثير من الاهتمام في تقوية الائتمان الخاص نحو التنمية الاقتصادية.

جدول (٤) الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي العراقي ٢٠٠٥- ٢٠١٩ (مليون دينار)

السنوات	الائتمان الخاص	GDP	الائتمان / GDP
2005	950,287.00	73,533,598.60	0.01
2006	1,881,014.00	95,587,954.80	0.02
2007	2,387,433.00	111,455,813.40	0.02
2008	3,978,301.00	157,026,062	0.03
2009	4,646,167.00	130,643,200	0.04
2010	8,527,131.00	162,064,566	0.05
2011	11,365,371.00	217,327,107	0.05
2012	14,650,102.00	254,225,491	0.06
2013	16,947,533.00	273,587,529	0.06
2014	17,745,141.00	266,332,655	0.07
2015	18,070,058.00	194,680,972	0.09
2016	18,180,970.00	196,924,142	0.09
2017	19,452,293.00	225,722,376	0.09
2018	20,216,073.00	251,064,480	0.08
2019	21,042,213.00	262,917,150	0.08

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة

٤-٢-٥- مؤشر الائتمان الخاص إلى أجمالي الائتمان: يوضح مقدار ما يحظى به القطاع الخاص بصورة خاصة عن باقي القطاعات الأخرى سوأ كانت الحكومية أو المؤسساتية، وكلما ارتفعت هذه النسبة فهي مؤشر جيد على توجيه المدخرات نحو

القطاع الخاص لاسيما القطاعات الإنتاجية الحقيقية، وقد أوضحنا ذلك من خلال فقرة منح الائتمان، إذ شكل منح الائتمان الخاص إلى باقي الائتمان الكلي النسبة الأعلى، طيلة مدة الدراسة، والجدول (٥) يبين حجم الائتمان الخاص إلى أجمالي الائتمان الممنوح في العراق للمدة ٢٠٠٨- ٢٠١٨.

جدول (٥) حجم الائتمان الخاص الى أجمالي الائتمان الممنوح في العراق للمدة ٢٠٠٥- ٢٠١٩ (مليون دينار)

ت	السنة	أجمالي الائتمان المقدم	الائتمان نقدي خاص	الخاص / الكلي
1	2005	3,978,301	950287	0.55
2	2006	4,646,167	1881014	0.71
3	2007	8,527,131	2387433	0.69
4	2008	11,365,371	3978301	0.87
5	2009	14,650,102	4646167	0.82
6	2010	16,947,533	8527131	0.73
7	2011	17,745,141	11365371	0.56
8	2012	18,070,058	14650102	0.52
9	2013	18,180,970	16947533	0.57
10	2014	19,452,293	17745141	0.52
11	2015	20,216,073	18070058	0.49
12	2016	20,905,960	18180970	0.49
13	2017	37,952,829	19452293	0.51
14	2018	38,486,947	20216073	0.53
15	2019	42,052,511	21042213	0.50

المصدر / جدول رقم (٢)

٤-٢-٦- مؤشر الائتمان الخاص إلى أجمالي الودائع: وفي هذا المؤشر يمكن قياس مقدار توجيه الودائع وحصة القطاع الخاص منها، ومن خلال الجدول (٦) نستطيع معرفة حصة القطاع الخاص من الجمالي الودائع لدى المصارف العراقية، وبالرغم من نسبتها الضعيفة إلا أنها تواصل النمو، ويعود أحد الأسباب الأساسية إلى ان الودائع

الحكومية شكلت الحيز الأكبر من أجمالي الودائع، ومع ذلك فهو مؤشر على ان الثقافة المالية والمصرفية بالإضافة إلى ارتفاع درجة الثقة تدريجيا بين المصارف والقطاع الخاص .

جدول (٦) الائتمان الخاص إلى أجمالي الودائع في العراق للمدة ٢٠٠٨– ٢٠١٨ (مليون دينار)

ت	السنة	الودائع الكلية	الائتمان الخاص	النسبة
1	2005	10,769,995	950,287.00	0.09
2	2006	16,928,295	1,881,014.00	0.11
3	2007	26,188,926	2,387,433.00	0.09
4	2008	34,525,448	3,978,301.00	0.12
5	2009	38,583,086	4,646,167.00	0.12
6	2010	47,947,232	8,527,131.00	0.18
7	2011	56,157,180	11,365,371.00	0.20
8	2012	62,005,935	14,650,102.00	0.24
9	2013	68,855,487	16,947,533.00	0.25
10	2014	74,073,336	17,745,141.00	0.24
11	2015	64,344,061	18,070,058.00	0.28
12	2016	62,398,733	18,180,970.00	0.29
13	2017	67,048,631	19,452,293.00	0.29
14	2018	76,893,927	20,216,073.00	0.26
15	2019	81,702,027	21,042,213.00	0.26

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة

٥– مؤشر التنمية في العراق من ٢٠٠٥ لغاية ٢٠١٩ (نصيب الفرد /البطالة/ التعليم)

من خلال الجدول رقم (٧) نلاحظ بعض المؤشرات الخاصة بالتنمية الاقتصادية على مستويات نصيب الفرد والبطالة بالإضافة الى التعليم من الناتج الإجمالي على التوالي ، واذا ما شرنا نمو نصيب الفرد بصورة جيدة ، لاسيما في أعوام ٢٠١٢و ٢٠١٣ وهذا يعود للاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى العوائد النفطية لتلك الفترة ، أما فيما يخص البطالة فأنها ما زالت تعاني كثيرا لاسيما بعد عام ٢٠١٤ وهذا بطبيعة الحال يعود إلى الوضع الأمني الغير مستقر بسبب العمليات الإرهابية في تلك الأعوام وما تبعها من

نزوح خلال تلك المدة اضف إلى ذلك ان اغلب افردا المجتمع يعولون على الوظائف الحكومية على وظائف القطاع الخاص ، كذلك عدم شفافية القطاع الخاص في الإفصاح عن العاملين لديه للتهرب من التبعات المالية ، وفيما يخص التعليم فان الأنفاق بداء يولي اهتمام واضح لدى الحكومة في دعم هذا القطاع ، اذا ان انفتاح البلد على دول العالم ورغبة الأفراد في التواصل والحصول على التعليم المتاح والرغبة الدولة بصورة خاصة من زيادة الكفاءات العلمية لدى الأفراد لحاجة المجتمع والقطاعات الإنتاجية والاجتماعية ،اضف إلى ذلك التوسع في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ، والذي يتطلب على قدر مهم من الثقافة والتعليم ، للنهوض بالمهام الموكل لهم في ضل رؤية الدولة للتطور والنمو .

الجدول رقم (٧) يوضح (نصيب الفرد/معدل البطالة / الأنفاق على التعليم)

ت	السنة	نصيب الفرد من GDP $	معدل البطالة %	الانفاق على التعليم من GDP $
1	2005	4.4	8.98	1,898,285,833.00
2	2006	3.7	8.8	2,279,910,279.00
3	2007	3.1	8.65	3,464,761,969.00
4	2008	5.1	8.39	5,450,546,460.00
5	2009	4.1	8.5	6,623,451,637.00
6	2010	5	8.37	4,683,668,906.00
7	2011	6.5	8.16	7,801,485,907.00
8	2012	7.4	7.9	10,028,045,366.00
9	2013	7.8	9.28	9,620,583,190.00
10	2014	7.6	10.6	9,385,934,820.00
11	2015	5.5	10.7	8,164,934,556.00
12	2016	5.4	10.8	7,824,094,000.00
13	2017	6.1	13	8,635,172,000.00
14	2018	6.6	12.8	8,229,633,000.00
15	2019	6.7	13	8,432,402,500.00

المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ، وزارة المالية ، الموازنات العامة .

٦- مؤشر التنمية البشرية (HDI)

وهو مختصر للكلمات (human–development–index) والذي يشير إلى مؤشر التنمية البشرية ، في عام ١٩٩٠ قدم أول تقرير التنمية البشرية أسلوب جديد للنهوض برفاهية الإنسان. تتعلق التنمية البشرية أو أسلوب التنمية البشرية – بتوفير الطرق الأفضل للحياة البشرية ، بدلاً من مجرد تراكم او نمو الاقتصاد الذي يعيش فيه البشر. إنه هذا المنهج يركز على الناس وفرصهم وخياراتهم.

تم إنشاء مؤشر التنمية البشرية للتأكيد على أن قدرات افرد المجتمع وما يمتلكونه أو يتمتعون به من أشياء متاحة يجب أن تكون من ضمن المعايير الأساسية لتقييم تنمية البلد ، وليس النمو الاقتصادي وحده. يمكن أيضًا استخدام مؤشر التنمية البشرية للتساؤل حول أهداف وطموحات السياسة المجتمعية للبلد، وتبرز المقارنة هنا بين بلدين بنفس مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنتائج مختلفة للتنمية البشرية وهذا محفز للتنافس والطموح بين البلدان .

يعد مؤشر التنمية البشرية (HDI) مقياسًا موجزًا لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية:

- معدل العمر بعد الولادة مقرون بالمستوى الصحي
- مستوى الدراسة من حيث الالتحاق بالمدارس والإلمام بالقراءة
- ومؤشر متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس الواقع الاقتصادي والمعاشي في قيمة دليل التنمية البشرية http:/ human–development–index–hdi).

يتم تقييم البعد الصحي حسب العمر المتوقع عند الولادة ، ويتم قياس البعد التعليمي من خلال متوسط سنوات الدراسة للبالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ عامًا فأكثر والسنوات المتوقعة من الدراسة للأطفال في سن دخول المدرسة. يُقاس مستوى البُعد المعيشي بالدخل القومي الإجمالي للفرد. يستخدم مؤشر التنمية البشرية لوغاريتم الدخل ، ليعكس الأهمية المتناقصة للدخل مع زيادة الدخل القومي الإجمالي. ثم يتم تجميع

الدرجات لمؤشرات أبعاد مؤشر التنمية البشرية الثلاثة في فهرس مركب باستخدام المتوسط الهندسي، أما مقدار التقييم في الدليل فيصنف إلى الربع مجموعات او فئات ، فاذا كانت القيمة اكثر من (٠.٨٠٠) فتعد مرتفعة جدا ، أما اذا تراوحت بين ، (٠.٧٠٠) الى (٠.٧٩٩) فهي بدرجة جيده و بتقدير متوسطة اذا ما تروحت بين(٠.٥٥٥) الى (٠.٦٩٩). فيما صنفت قيمة الدليل بالضعيف اذا ما سجلت (٠.٥٥٥) (العبيدي & العامري ، ٢٠١٨ : ٤٤٩)، ومن خلال الجدول أدنا نجد ان العراق قد حافظة طيلة مدة الدراسة على التقييم المتوسط ، برغم من ارتفاع الناتج المحلي او دخول الأفراد ، ألا ان قيمة المؤشر لم ترتفع عن هذا الحيز طيلة مدة الدراسة .

جدول رقم (٨) يوضح قيمة المؤشر HDI الخاص بالعراق للمدة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٩

ت	السنة	قيمة المؤشر	معدل النمو
1	2005	0.632	0.000
2	2006	0.637	0.008
3	2007	0.639	0.003
4	2008	0.646	0.011
5	2009	0.648	0.003
6	2010	0.652	0.006
7	2011	0.658	0.009
8	2012	0.662	0.006
9	2013	0.662	0.000
10	2014	0.662	0.000
11	2015	0.665	0.005
12	2016	0.672	0.010
13	2017	0.684	0.018
14	2018	0.689	0.007
15	2019	0.694	0.007

المصدر/ من أعداد الباحث بالاعتماد على موقع الأمم المتحدة الإنمائي للسنوات متعدد.

المبحث الثالث

(الاطار العملي)

وبالاعتماد على الجانب النظري والتي حددت لنا طبيعة العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وفق المعادلات التالية:

٣-١- معادلة الانحدار البسيط

$$Y=B0+B1X1+ ei$$

١- المتغير المستقل : وهنا نعد الائتمان هو المتغير المستقل ونرمز له برمز x

٢- المتغير المعتمد : وهنا نعتمد على قيمة المؤشر (HDI) ونرمز له برمز y

وتكون معادلة الانحدار : $y=b0+b1X+ ei$

٣-٢-أساليب التحليل

أعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي بالاعتماد على بعض المقاييس الإحصائية التي تتلاءم مع المنطق العلمي لطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وفق النظريات المفسرة لتلك العلاقة ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة وقياسها، إذا تمت الاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية والاختبارات بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS):

١-اختبار (T) وتستخدم لاختبار معنوية معلمة متغيرات الدراسة.

٢-معامل التفسير (معامل التحديد) (R^2): وهو يوضح مقدار التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد التي من الممكن تفسيرها عن طريق المتغير المستقل.

٣-اختبار(F) وقد تم استخدامه في اختبار معنوية العلاقات المقدرة للنموذج كله.

٤- (r) معامل الارتباط بين المتغيرات

٥-اختبار (D. W)

٣-٣-تقويم النموذج

وبما ان غرضنا الرئيس من النموذج تحليل البيانات المتوفر اختبارها وليس التنبؤ فأن تقويم صلاحيته التجريبية يجب أنَّ يستند إلى المعلمات الهيكلية المنفردة اختبار (t) ،

وبعد احتساب قيمة (t) تقارن بقيمتها الجدولية عند مستوى معنوية(٥%) ودرجة حرية (n−1)، واحتساب قيمة (F) ومقارنتها بقيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٥%) و درجة حرية (k−1,n−k) ثم تقويم النموذج المقدر فضلاً عن معامل التحديد (R2) الذي يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصل في المتغير المعتمد (التابع)

٣- تقدير وتحليل النموذج القياسي

النموذج	R	T	T	F	F	R^2	D.W
Model	Correlations	المحتسبة	الجدولية	المحتسبة	الجدولية	%	
Y=0.63+ 1.069E-9x	0.933	5.526	1.761	87	3.68	0.780	0.554

ومن خلال نتائج التحليل وفق البرنامج الإحصائي (spss) نجد ان العلاقة بين الائتمان المصرفي والتنمية البشرية وفق معيار (HDI) ، ان معامل الارتباط عالي جدا اذا سجل (٠.٩٣٣) ،فيما اثبت معنوية العلاقة بين الائتمان المصرفي و HDI ذات دلالة معنوية عند (5%) إذ كانت (T) المحتسبة اعلى من الجدولية ، فيما أوضحت (R 2) ان الائتمان ذو تأثير على HDI وسجل (٠,٨٧٠) وهذا يؤشر على مقدار تأثير الائتمان على (HDI) والبقية تعود لعوامل أخرى ، اذا كانت معنوية المعادلة (F) المحتسبة اعلى من الجدولية وهي ذلت دلالة معنوية ، فيما سجل نسبة (D.W) ضمن منطقة قبول عند مستوى المعنوية المختار.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

٤-١ – الاستنتاجات

١- تعكس المؤسسات المالية داخل أي بلد تطور النظام المالي والاقتصادي داخل ذلك البلد ، وتعد المصارف واحد من اهم المؤسسات المالية التي تقوم بذلك الدور داخل المنظومة المالية الاقتصادية لاسيما في دول النامية ومنها العراق.

٢- يعد التمويل الأساس وركيزة المهمة في التوسع أو الاستثمار في أي مجال من مجالات العمال على مستوى قطاع الخدمات او القطاع الحقيقي ، وتبرز هنا دور المصارف في إيجاد المناخ المناسب وتوفير البيئة الملائمة بين مصادر التمويل واستخدمتاها على مستوى الأعمال .

٣- ان النمو في الائتمان الممنوح للقطاعات المتنوعة من قبل السلطة النقدية ، مؤشر مهم على الدور الذي تقوده السلطة النقدية من خلال المؤسسات المالية ومنها المصارف ، لاسيما ان ارتفاع الودائع القطاع الخاص بالإضافة إلى ارتفاع الائتمان الموجهة إلى القطاع ذاته هو دليل على ارتفاع الثقة بين الطرفين ، وينعكس ذلك بارتفاع الائتمان الموجهة إلى القطاع الخاص عن باقي القطاعات الأخر.

٤- مؤشر (HDI) احد المؤشرات الأساسية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، يؤشر مقدار التنمية البشرية لكل بلد ، ويضم هذا المؤشر بداخله عدة بيانات منها معدل الأعمار والبطالة بالإضافة إلى مستوى الدخل للفرد ، وبرغم من ان العراق سجل تقدير متوسط ، ألا أننا نحتل المرتبة ١٢٠ من اصل ١٥٩ دولة موجوده على هذا المؤشر ، وهذا يدل على ان مستوى التنمية في البلد لا ترتقي إلى مستوى الطموح بل تعد مؤشر سلبي في ضل الثروات والإمكانيات المتاحة للبلد.

٥- اشر الائتمان الكلي علاقة ارتباط واثر إيجابي على مؤشر (HDI) من خلال تحليل معادلة الانحدار الخطي

٤-٢- التوصيات

١- تطوير قطاع المؤسسات المالية إلى المستوى الذي يمكنها على مجارات المؤسسات المالية العالمية ،لاسيما القطاع المصرفي الذي مازال يعتمد على التوسع النقدي M2 دون الأخذ بنظر الاعتبار الأدوات الهندسية الأخرى .

٢- تحفيز الأفراد من قبل القطاعات المصرفية على إيداع الأموال المكتنزة في حيازة الأفراد من خلال أسعار فائدة أو تحفيزات مالية مضافة على نسب رؤوس الأموال بالأضافة إلى بعض الأدوات التشجيعية للمتعاملين بالمعاملات المالية الغير ربوية ،

وهذا يتيح حيازة المصارف على اكبر قدر ممكن من مصادر الموال القابلة للاستخدام .

٣- تشكيل لجنة من مختصين من قبل السلطة النقدية ، أو من خبراء القطاع المصرفي لوضع السياسة النقدية المناسبة التي تصل إلى الأهداف المرسومة أو المستهدفة للتنمية البشرية

٤- دعم القطاع الخاص، اذا يساهم هذا القطاع في تقليل نسب البطالة والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية من خلال فتح نوافذ جديد للعمل وتخفيف من الحمل المثقل على القطاع الحكومي في التعينات من افراد المجتمع .

٥- دعم القطاع الحقيقي على حساب المالي أو التجاري ، اذا يعد القطاع الحقيقي في مجالات (الصناعة والزراع والخدمات السياحية) وعاء يجذب اكثر عدد من الأفراد العاملين مقابل افردا عاملين في القطاع المتاجرة .

٦- على الحكومة اخذ مؤشر (HDI) بنظر الاعتبار والعمل على تحليل عناصره الأساسية من خلال الجهات المختصة بهذا المجال ، اذا يعد هذا المؤشر المرأة العاكسة للتمية البشرية ، وهذا ما يستدعي أعداد الدراسات والبحوث والبيانات الحقيقية لوضع طرق وحلول التي يمكن من خلالها رفع تصنيف البلد داخل هذا المؤشر بالإضافة إلى رفع مستوى التقييم داخل نفس المؤشر .

المصادر

أولا : كتب عربية

١-احمد ، زينة محمود ، العلاقات العامة والمزايا التنافسية في المصارف ، ا

٢-إسماعيل ، علي السيد ، ابحاث معاصرة في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية والمصرفية، دار التعليم الجامعي، ٢٠١٩.

٣-الأميري ، وليد محمد ، المسؤولية الاجتماعية للمصارف في اطار العلاقة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٩

٤-البلتاجي ، محمد ، المصارف الإسلامية: النظرية، التطبيق، التحديات، المناهل ،٢٠١٢.

٥–جميل وسرمد كوكب ،مقدمة في إدارة المؤسسات المالية نظريات وتطبيقات، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.

٦–حامد، محمود ، اقتصاديات البنوك والاسواق المالية ، دار حميثرا للنشر والترجمة، ٢٠١٧.

٧–حسين ، مجيد خليل ،مبادء علم الاقتصاد ، المنهل ، ٢٠٠٨ .

٨–دحام ، الهام وحيد ، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي ،المناهل ٢٠١٣

٩–الدوري والسامرائي ، زكريا ، يسرا ، البنوك المركزية والسياسات النقدية، ktab INC, ، ٢٠١٣.

١٠–زيان و مصطفى ،محمد،عبد اللطيف ، أساسيات النظام المالي و اقتصاديات الأسواق المالية،المناهل ٢٠١٥.

١١–شاهين ، د محمد ، الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربي، دار حميثرا للنشر والترجمة، ٢٠١٨

١٢–شاهين ، محمد ، دور البنوك الاسلامية في التنمية الاقتصادية، دار حميثرا للنشر والترجمة، ٢٠١٧.

١٣–شاهين ، محمد ، سياسات التمويل وأثره على أداء الشركات ، دار حميثرا للنشر والترجمة، ٢٠١٧

١٤–شحاتة ، حسين حسين ، المصارف الإسلامية ، المناهل ،٢٠٠٩ .

١٥–الشمري ،صادق راشد ، ادارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، دار اليازور ،٢٠١٨

١٦–الشمري ،صادق راشد ، اساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار اليازور ،٢٠١١

١٧–الصيرفي ، محمد ، إدارة البنوك، المناهل ، ٢٠١٣ .

١٨–العايب و الخاري، وليد ، الحلو ، اقتصاديات البنوك و التقنيات البنكية، المناهل ٢٠١٤

١٩–عبد الباقي ، إسماعيل إبراهيم ، إدارة البنوك التجارية، المناهل ٢٠١٦.

٢٠–عبد الله ،خالد أمين ،أسماعيل أبراهيم الطراد :أدارة العمليات المصرفية "المحلية والدولية "،ط١،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠٠٦.

٢١–عمليات، خالد عياده ، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية في الأردن، دار الخليج ،٢٠٢٠.

٢٢–غدير، هيفاء غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التموي في القتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، ٢٠١٠.

٢٣–اللوزي ،سليمان أحمد ،وآخرون :أدارة البنوك ، ط١ ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ،١٩٩٧.

٢٤–المغربي ، محمد الفاتح محمد بشير ، إدارة التمويل المصرفي ، المناهل ،٢٠٢٠.

٢٥–المغربي، محمد الفاتح محمود بشير ، التمويل والاستثمار في الإسلام ، المناهل، ٢٠١٨.

٢٦–المغربي، محمد الفاتح محمود بشير ، التمويل والاستثمار في الإسلام ، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٦

٢٧–هواري ،معراج عمر، التمويل التأجيري: المفاهيم و الأسس ، المناهل ٢٠١٣

ثانيا: رساله ماجستير

٢٨– بلقاسم. سها ، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدانة في الجزائر. رساله ماجستير مقدمة الى جامعة أكلي محند أولحاج–البويرة، ٢٠١٨.

ثالثا :البحوث المنشورة

٢٩–حمزة ،حسن كريم ، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد٣٢ ، ٢٠١٥ .

٣٠–العبيدي & العامري ، سعيد علي محمد ، عبد القادر فخري هندي ، مؤشرات التنمية في العراق للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٤

(الواقع والتحديات) ، المؤتمر العلمي الثاني لجامعة جيهان – أربيل في العلوم الإدارية والمالية ٢٠١٨

رابعا: الدوريات

٣١–البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، ٢٠١٨

٣٢–البنك المركزي العراقي ، بيانات لسنوات متعددة

٣٣-الموقع الإنمائي للأمم المتحدة -http://hdr.undp.org/en/content/human
((development-index-hdi

٣٤-موقع البنك الدولي

٣٥-موقع وزارة المالية ، الموازنة العامة

خامسا : مصادر اجنبيه

36- John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester,West Sussex PO19 8SQ, England 2005.

37- Francois Perroux: A New Concept of Development: Basic Tenets, Routledge, United Kingdom, 2010, p- 9.

38- International Monetary Fund. External Relations Dept. International Monetary Fund, 2012

39- Maryann Feldman, Theodora Hadjimichael, Tom Kemeny Lauren Lanahan: Economic Development: A Definition and Model for Investment, University of North Carolina, 2014, p- 4.

40- Michael P. Todaro and Stephen C. Smith: Economic Development, Twelfth Edition, New York University, United States of America, 2014, p-16.

41- Mishkin& Eakins ,Frederic S., Stanley G. Financial Markets and Institutions, Copyright © 2015.

42- Peter Quartey: Financial Sector Development, Savings Mobilization and Poverty Reduction in Ghana, United Nations University 2008, p-2.

43- Rose & Milton, Peter S, H. Marquis, Money and Capital Markets, 10 the Ed, U.S McGraw-Hill, 2008.

44- Rose , Peter S. , Hudgins , Sylvia C. ; Bank Management & Financial Services , 6th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin , Singapore , 2005.

45- United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for development, Financing for Sustainable Development Report 2019 ,New York: United Nations, 2019, p- 31.

46- Welch, Ivo, CORPORATE FINANCE, Copyright © 2009.

47- Z. Yakubu and A.Y. Affoi: An Analysis of Commercial Banks' Credit on Economic Growth in Nigeria, Current Research Journal of Economic Theory 6(2): 11-15, 2014, p- 11.

Accounting & Financial Sciences Journal

Ministry of Finance

Accounting & Financial Training Center

A specialized scientific journal issued by

Accounting & Financial Training Center

concerned with

financial management, banking, insurance, accounting and financial legislation

Certified journal for scientific promotions purposes

Editor in Chief : Prof. Dr. Haider Nima'a Al-Furaiji

Editorial Manager : Dr. Ahmed Jawad Al-Dahlaki

First year / No.4 / 1443 AH. – 2021 AD.

Accounting and Financial Sciences Journal

Editorial Board

1- **Prof. Dr. Falah Hasan Thwaini / Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.**
2- **Prof. Dr. Falah Hasan Aday / Sharjah Finance Department / United Arab Emarit.**
3- **Prof. Dr. Ahmed Hajoub / Moroccan Export Insurance Company / Morocco.**
4- **Prof. Dr. Salih Khalil Aloqda / Applied Science Private University / Jordan.**
5- **Prof. Dr. Assad Ghani Jihad Abid/ Director General of Administrative and Financial Department / Ministry of Higher Education & Scientific Research.**
6- **Associated Prof. Dr Mohammed Ahmed Abdulbaqi El-Khouli/ College of Management Sciences / Sadat Academy for Management Sciences/ Egypt.**
7- **Assist. Prof. Dr. Abdluridha Lateef Jassim / Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.**
8- **Assist. Prof. Dr. Samir Abdul Sahib Yarra./ Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.**
9- **Assist. Prof. Dr. Abdul kadhim Muhisn Queen / Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.**
10- **Assist. Prof. Saeed Abbas Mohammad Ali Merza/ Vice Chaimam of Iraqi Insurance Company Board Directors / Retired.**
11- **Assist.Prof. Hilal Muslim Hashim Al-Taan./ lecturer in Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics / Retired.**

Accounting and Financial Sciences Journal

Language & Correction Board

1- **Assist. Prof. Dr. Samir Abbas Kadhim Karam / Arabic Language / Al-Mustansiriyah University/ College of Education.**
2- **Lecturer Dr. Ali Assad Musa / Arabic Language / Al-Mustansiriyah University/ College of Education.**
3- **Ekhlas Abdulzahra Ali / English language/ Accounting & Financial Training Center.**
4- **Noora Faiz Jasim / English language/ Accounting & Financial Training Center.**

Design
Programmer / Hassan Falih Abdulrihman

The opinions in this journal are express the author point of views and not necessarily reflect the Accounting and Financial Training Center the opinions.

The journal is committed to preserving the intellectual property rights of the authors.

Deposit No. in National Library and Archive : 2442

ISSN : 2709-2852

Correspondence
E-Mail : afsj@mof.gov.iq
Mobil : + 964 7901409233
Iraq – Baghdad – Hay Al-Mustansirya -District 504 , Avenue 1, Building No. 1

Web (MOF) site: http://www.mof.gov.iq/pages/ar/Journal.aspx
Web (Iraqi Academic Scientific Journal): https://www.iasj.net/iasj/journal/363